الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

١

الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

المجلد الأول

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ١ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اجتماعات انتخابية بالوطنى وجمعية عمومية بالوفد			
جمال حسن	السياسى المصرى	١	٩٥-٠١-٠١
النظام الفردى هو الأفضل و "الألمانى" غير دستورى			
-----	السياسى المصرى	٣	٩٥-٠١-٠١
فرصة الحزب فى الفوز بالانتخابات الفردى اكبر من القوائم			
مراد مجلع	السياسى المصرى	٦	٩٥-٠١-٠١
"تأمل" زيادة ممثلى المعارضة .. فى انتخابات التجديد النصفى!			
محمد المصرى	المصور	٧	٩٥-٠١-٠١
بشغله الاعداد للانتخابات القادم وتمويل الدعاية الانتخابية			
طه عبد الرحمن	الاحرار	٨	٩٥-٠١-٠٢
انتخابات الشورى فى يونيو والشعب فى نوفمبر			
-----	الاهرام	٩	٩٥-٠١-٠٢
الانتخاب الفردى .. كله مزايا			
اشرف ابو سيف	مايو	١٠	٩٥-٠١-٠٢
موقف الإخوان من التعددية الحزبية يتسم بالتناقض			
احمد سيد	الاحرار	١٤	٩٥-٠١-٠٢
اهى أحزب مصرية ؟!			
ثروت اباظة	مايو	١٧	٩٥-٠١-٠٢
الانتخابات القادمة .. !!			
شوقى السيد	الاهرام	٢٢	٩٥-٠١-٠٢
الأحزاب المصرية تستعد لانتخابات مجلس الشعب والشورى			
مجدى الدقاق	العالم اليوم	٢٤	٩٥-٠١-٠٢
كلمة حب : كانت الحكومة امام خيارين			
محمد الحيوان	الوفد	٢٦	٩٥-٠١-٠٢
الاستعداد للانتخابات (٢)			
محمود أباظة	الوفد	٢٧	٩٥-٠١-٠٢

مجلد رقم ١ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سعيد عبده مرشح " الوطنى"			
ابو العز الحريرى	الاهالى	٢٨	٩٥-٠١-٠٤
تأشيرات الحج			
-----	الاهرام	٣٠	٩٥-٠١-٠٤
الفردى "صيدة" الأكابر ! .. والصحافة .. صحافة !!			
محمود معوض	الاهرام	٣١	٩٥-٠١-٠٤
٧٠ألف ناخب يختارون واحد من ٧ مرشحين			
فوزى عوضين	الجمهورية	٣٤	٩٥-٠١-٠٤
التجمع يتصدى للسمن المتستر بالدين فى الانتخابات			
هيثم محمود	البلاغ الجديد	٣٧	٩٥-٠١-٠٤
وقائع جلسة "الاجماع" التاريخية على النظام الفردى فى الحزب الوطنى			
نهال شكرى	الاهرام	٣٨	٩٥-٠١-٠٤
٩٥ .. عام انتخابات الشعب والشورى بالنظام الفردى			
محمد عبد الغنى	الاهرام المسائى	٤١	٩٥-٠١-٠٥
كل الاحزاب .. تشارك فى الانتخابات			
احمد عامر	الوفد	٤٢	٩٥-٠١-٠٥
الحكومة .. والانتخابات !!			
عبد العزيز محمد	الوفد	٤٤	٩٥-٠١-٠٥
النظام الانتخابة المأمول			
جمال على زهران	الاهرام	٤٥	٩٥-٠١-٠٥
الانتخابات الحرة .. ليست بالنظام الفردى وحده			
سعيد عبد الخالق	الوفد	٥٠	٩٥-٠١-٠٥
خطوط فاصلة : ملامح المعركة الانتخابية القادمة ..			
سمير رجب	الجمهورية	٥٢	٩٥-٠١-٠٦
مبارك صدق كعهده .. ويقيت مسئولية الناخبين			
-----	الاهرام المسائى	٥٤	٩٥-٠١-٠٦
الشاذلى : احزاب المعارضة ستشارك فى الانتخابات			
احمد السكرى	الحياة	٥٦	٩٥-٠١-٠٦
مصادر برلمانية تحذر من تزوير انتخابات مجلس الشعب القادمة			
محمود غلاب	الوفد	٥٧	٩٥-٠١-٠٦
هذا الزمان : حلم ولا علم			
حامد سليمان	الاحرار	٥٨	٩٥-٠١-٠٨

مجلد رقم ١ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
معايير اختيار مرشحى الحزب الوطنى فى انتخابات القادمة			
احمد عبد الحكم	السياسى المصرى	٥٩	٩٥-٠١-٠٨
من قريب : امتحان الديمقراطية !			
سلامة احمد سلامة	الاهرام	٦٠	٩٥-٠١-٠٨
اتصالات سرية بين احزاب المعارضة لتنسيق المواقف الانتخابية			
مراد مجلع	السياسى المصرى	٦١	٩٥-٠١-٠٨
انها مسئولية فكانوا لها اكفاء			
ثروت اباظة	الوفد	٦٣	٩٥-٠١-٠٩
.. وبدأت الاسطوانة المشروخة ف ى الدوران .. مبكرا .. !			
سمير رجب	مايو	٦٣	٩٥-٠١-٠٩
مطالبة الاحزاب بزيادة نسبة المرأة فى الانتخابات القادمة			
زايد على سعد	الاخبار	٦٤	٩٥-٠١-٠٩
نحذر من تزوير الانتخابات وتطالب المعارضة بالتنسيق الجماعى			
ماجدى البسيونى	العربى	٦٦	٩٥-٠١-٠٩
الموتى والأطفال صوتوا لمرشح "الوطنى"			
صالح رجب	العربى	٦٨	٩٥-٠١-٠٩
إنه عام الانتخابات			
عبد العزيز صادق	الاهرام المسائى	٦٩	٩٥-٠١-٠٩
عناصر جديدة من الشباب والنساء ..			
مهدى ابو عالية	مايو	٧١	٩٥-٠١-٠٩
من قريب امتحان الديمقراطية			
سلامة احمد سلامة	الشعب	٧٢	٩٥-٠١-١٠
الإرهاب والانتخابات القادمة !			
محمد سلماوى	الاهرام	٧٣	٩٥-٠١-١٠
"شفافية" صندوق الانتخابات !			
محمود معوض	الاهرام	٧٤	٩٥-٠١-١١
ليس بالفرد ى وحده تحيا الديمقراطية			
سيد عبد العاطى	الوفد	٧٧	٩٥-٠١-١٢
نبضات : لقد كانت المعارضة المصرية محقة			
-----	الوفد	٨١	٩٥-٠١-١٢
المعارك الانتخابية الأخيرة .. كشفت المستور !!			
سعيد عبد الخالق	الوفد	٨٢	٩٥-٠١-١٢

مجلد رقم ١	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
انقسامات حادة بين قيادات الحزب الوطنى والوزراء بسبب تعديل الدوائر الانتخابية			
اسامة شرشر	الاحرار	٨٤	٩٥-٠١-١٤
٣٨٠ طعنا انتخابيا فى عضوية مجلس الشعب حتى الآن			
احمد عبد الحكم	السياسى المصرى	٨٦	٩٥-٠١-١٥
قيد ٦٧٨ الف ناخب وحذف ٢٦ الفا خلال شهرين			
حسن الشايب	الجمهورية	٨٧	٩٥-٠١-١٥
الاخوان ينفون تهمة الارهابمستندين إلى فتوى بقتل وصفى التل			
محمد صلاح	الحياة	٨٩	٩٥-٠١-١٥
وقائع برلمانية المخالفات والانتخابات			
محمود معوض	الاهرام	٩٠	٩٥-٠١-١٥
مصر : مواجهة مع "الاخوان" عبر حزب العمل			
محمد صلاح	الوسط	٩١	٩٥-٠١-١٥
الاخوان لن يندمجوا فى حزب العمل والضغوط لن تجعلنا نفض التحالف معهم			
محمد صلاح	الوسط	٩٣	٩٥-٠١-١٥
هذا الكلام "خط رجعة " لتبرير الفشل فى الانتخابات !!			
-----	مايو	١٠٢	٩٥-٠١-١٦
خلافات جديدة بين نعمان والباشا			
ابراهيم خليل	روزاليوسف	١٠٤	٩٥-٠١-١٦
فى الانتخابات المقبلة امراة واحدة تكفى !			
-----	العربى	١٠٥	٩٥-٠١-١٦
السجن لا يخيف الاحرارا والانتخابات القادمة فرصة لتهيئة المناخ لفجر جديد			
-----	الشعب	١٠٦	٩٥-٠١-١٧
البلاغ الجديد تواصل الحوار مع قادة الحزاب السياسية			
هيثم محمود	البلاغ الجديد	١٠٩	٩٥-٠١-١٨
فكرة ! سيكون هذا العام هو عام الانتخابات			
مصطفى امين	الاخبار	١١٠	٩٥-٠١-٢٠
بدء موسم رشاوى الانتخابات			
-----	الوفد	١١١	٩٥-٠١-٢١
فكرة ! : اعتقد ان الوقت حان للتحدث عن اجراء مصالحة مصرية			
مصطفى امين	اخبار اليوم	١١٣	٩٥-٠١-٢١
رقابة برلمانية .. وقضايا انتخابية			
محمد الطويل	اكتوبر	١١٣	٩٥-٠١-٢٢

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حتى لا تغرق سفينة الانتخابات فى بحار السلبية نجوى محمد	اكتوبر	١١٤	٩٥-٠١-٢٣
عام الانتخابات : بدأت بروفة الانتخابات لمجلس الشعب ------	العربى	١١٦	٩٥-٠١-٢٣
الديمقارطية لا تتحقق بالصوت العالم والمطالب غير الواقعية ------	مايو	١١٧	٩٥-٠١-٢٣
١٩٩٥ ومعركة ككل الاتجاهات ------	العربى	١١٨	٩٥-٠١-٢٣
١٢٠ وزراء حاليون وسابقون فى قوائم الحزب الوطنى بالمحافظات ------	العربى	١٢٠	٩٥-٠١-٢٣
د. فتحى سرور : الانتخابات القادمة حرة ١٠٠% ------	البلاغ الجديد	١٢٢	٩٥-٠١-٢٥
النظام الانتخابى الفردى كتعبير عن الرأى العام جمال على زهران	الاهرام المسائى	١٢٦	٩٥-٠١-٢٥
لا .. لمرشحى الحزب الوطنى ... !! (١) عصمت الهوارى	الوفد	١٢٨	٩٥-٠١-٢٦
رئيس الجمهورية رئيسا للحزب الوطنى امين القصاص	الوفد	١٢٩	٩٥-٠١-٢٦
حزب لم يرسب أحد ! جمال بدوى	الوفد	١٣٠	٩٥-٠١-٢٦
"مارائون" الرد على بيان الحكومة يبدأ بعد غد ------	الاهرام المسائى	١٣٣	٩٥-٠١-٢٧
كلمة حب : على كل المخالفين للقانون أن يضعوا فى بطونهم بطيخة صيفى محمد الحيوان	الوفد	١٣٥	٩٥-٠١-٢٨
الأحزاب ترفض فكرة استقدام مراقبين للإشراف على الانتخابات احمد عبد الحكم	السياسى المصرى	١٣٦	٩٥-٠١-٢٩
اتحاد العمال يناقش الاستعداد لانتخابات مجلس الشعب أ.ش.أ	الوفد	١٣٧	٩٥-٠١-٢٩
التليفزيون لا يخضع للمنافسة الحزبية ------	مايو	١٣٨	٩٥-٠١-٣٠
أهلا .. بكل الأحزاب فى معركة التحديات المقبلة سمير رجب	مايو	١٤٠	٩٥-٠١-٣٠

مجلد رقم ١ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الانتخابات القادمة باطلة .. إذا أجريت وفق الجداول			
هيثم محمود	البلاغ الجديد	١٤٢	٩٥-٠٢-٠١
مجلس الشعب فى المزاد !			
------	الاهرام	١٤٤	٩٥-٠٢-٠١
خالد محيى‌الدين : معاركنا مستمرة لتحقيق العدل الاجتماعى والدفاع عن العقل			
------	الاهالى	١٤٦	٩٥-٠٢-٠١
الاخوان يستعدون للانتخابات البرلمانية على رغم الأزمة مع الحكومة المصرية			
محمد صلاح	الحياة	١٥٠	٩٥-٠٢-٠٢
لا ... لمرشحى الحزب الوطنى ... !! (٢)			
عصمت الهوارى	الوفد	١٥٢	٩٥-٠٢-٠٣
انتخابات ٩٥ .. مسألة حياة أو موت			
عماد خيرة	الوفد	١٥٣	٩٥-٠٢-٠٣
وهل ستكون الانتخابات حرة .. هذه المرة!!			
حسن حافظ	الوفد	١٥٤	٩٥-٠٢-٠٤
لمصلحة من يحارب الاخوان المسلمون ؟!			
د. محمد السيد حبيب	الحقيقة	١٥٨	٩٥-٠٢-٠٤
كلمة حب : اثار الزميل محمود معوض			
محمد الحيوان	الوفد	١٦٠	٩٥-٠٢-٠٥
لا يوجد تنسيق بين احزاب المعارضة فى انتخابات مجلس الشعب			
جمال حسن	السياسى المصرى	١٦١	٩٥-٠٢-٠٥
شفيق عبد الناصر يرشح نفسه مستقلا			
عماد منصور	السياسى المصرى	١٦٢	٩٥-٠٢-٠٥
قادة الحزب يطالبون مجددا بإشراف القضاء الكامل لضمان نزاهة الانتخابات			
------	الاحرار	١٦٣	٩٥-٠٢-٠٥
واجب وظيفى اسمه "التزوير" !			
------	العربى	١٦٥	٩٥-٠٢-٠٦
نظام بلا بديل وازمة بلا حل			
------	العربى	١٦٦	٩٥-٠٢-٠٦
ابطال عضوية نائب بسوهاج .ز لم يحصل على الاصوات فى الانتخابات			
زايد على سعد	الاخبار	١٦٩	٩٥-٠٢-٠٦
قانون الحقوق السياسية يوفر الضمانات الكافية لحرية ونزاهة الانتخابات			
------	مايو	١٧١	٩٥-٠٢-٠٦

مجلد رقم ١	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سكان حريب يشاركون فى الانتخابات المصرية			
الشرق الاوسط	الشرق الاوسط	١٧٣	٩٥-٠٢-٠٦
لا خلافات فى الحكومة والحزب .. حول مرشحى الشعب والشورى			
رفعت خالد	مايو	١٧٤	٩٥-٠٢-٠٦
حقوقو المواطن الانتخابية			
------	الشعب	١٧٦	٩٥-٠٢-٠٧
فكرة ! : نريد انتخابات حرة			
مصطفى امين	الاخبار	١٧٧	٩٥-٠٢-٠٨
نصف كلمة			
احمد رجب	الاخبار	١٧٨	٩٥-٠٢-٠٨
الاستعداد .. للانتخابات			
خالد الدبب	الاهرام	١٧٩	٩٥-٠٢-٠٨
حلف بين الاخوان والجهاد والجماعة الاسلامية			
مدحت الزاهد	الاهالى	١٨٠	٩٥-٠٢-٠٨
اقسام الشرطة تجاهلت تعليمات الداخلية			
------	الاهالى	١٨٢	٩٥-٠٢-٠٨
المعارضة تطالب بضمانات لنزاهة الانتخابات المقبلة			
مصطفى الحفناوى	الاهالى	١٨٢	٩٥-٠٢-٠٨
٤٢ عاما .. على حكم الطوارئ			
سيد عبد العاطى	الوفد	١٨٥	٩٥-٠٢-٠٩
فكرة ! : نريد الانتخابات حرة			
مصطفى امين احمد	اكتوبر	١٨٩	٩٥-٠٢-١٠
شكرى فى المنوفية : معركتنا الكبرى سنكون ضد تزوير الانتخابات			
------	الشعب	١٩٠	٩٥-٠٢-١٠
كشوف الناخبين فى ادراج الحكومة			
------	الشعب	١٩٢	٩٥-٠٢-١٠
بالعقل ؟ : حسمت حكومة الحزب الوطنى الانتخابات			
مصطفى امين	الاحرار	١٩٣	٩٥-٠٢-١١
فكرة ! : لن نسكت سنطالب دائما أن تكون الانتخابات حرة			
مصطفى امين	اخبار اليوم	١٩٤	٩٥-٠٢-١١
حكومتنا الرشيدة توفر ضمانات النجاح لعصام العريان فى الانتخابات القادمة			
سيد الفضلى	الحقيقة	١٩٥	٩٥-٠٢-١١

مجلد رقم ١ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
صباح الخير : تتساءل الناس ما سر الصمت سعيد سنبل	الاخبار	١٩٧	٩٥-٠٢-١٢
القانون سيد قراره لمعى المطيعى	الوفد	١٩٨	٩٥-٠٢-١٢
الذعر الانتخابى محمود معوض	الاهرام	٢٠٠	٩٥-٠٢-١٢
المعارضة ترفض استقدام خبراء اجانب للاشراف على الانتخابات القادمة مراد مجلع	السياسى المصرى	٢٠١	٩٥-٠٢-١٢
قادة الحزب يرفضون رشاوى الحكومة الانتخابية -----	الاحرار	٢٠٢	٩٥-٠٢-١٢
الأحزاب المصرية والديمقراطية والليبيرالية حسين عبد الرازق	الوسط	٢٠٥	٩٥-٠٢-١٢
مقاطعة الاخوان لمجلس الشورى حمدى رزق	الحياة	٢٠٨	٩٥-٠٢-١٣
اين المفر من المواطنين ؟ -----	الاهرام الاقتصادى	٢١١	٩٥-٠٢-١٣
النواب يحذرون الحكومة من تزوير الانتخابات محمود غلاب	الوفد	٢١٤	٩٥-٠٢-١٤
نطالب بوزارة محايدة لاجراء الانتخابات صلاح النحيف	الشعب	٢١٦	٩٥-٠٢-١٤
الاعضاء يطالبون بوضع استراتيجية شاملة للصناعة المصرية -----	الاهرام المسائى	٢١٨	٩٥-٠٢-١٤
ردود فعل واسعة .. للحكمفى قضية انتخابات الحديدى زكريا ابو حرام	اخر ساعة	٢١٩	٩٥-٠٢-١٥
النظام الانتخابة بالقوائم افضل الطرق الانتخابية ولكن .. !! هيثم محمود	البلاغ الجديد	٢٢٠	٩٥-١٢-١٥
مجلس الشورى يخالف القوانين والدستور ويطلب من الداخلية اجراء انتخابات جديدة بالبلينا هناء مصطفى	الوفد	٢٢٦	٩٥-٠٢-١٥
كلمة حب : هناك ارهاب اهالى وارهاب حكومة محمد الحيوان	الوفد	٢٢٧	٩٥-٠٢-١٥
بامر القانون : بالرغم من انتهاء موعد القيد -----	الاهرام	٢٢٨	٩٥-٠٢-١٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلس الشعب .. لم يخطئ			
-----	اخر ساعة	٢٢٩	٩٥-٠٢-١٥
لن توقف الأحكام العرفية اثناء الانتخابات			
عبد الستار الطويلة	البلاغ الجديد	٢٣٥	٩٥-٠٢-١٥
صراع قيادات الوفد			
-----	صباح الخير	٢٣٨	٩٥-٠٢-١٦
مطلوب فض هذا الاشتباك قبل انتخابات مجلس الشعب !!			
سعيد عبد الخالق	الوفد	٢٣٩	٩٥-٠٢-١١
أدعو كافة الأحزاب والقوى السياسية لتشكيل جبهة عريضة تفرض انتخابات حرة			
-----	الشعب	٢٤١	٩٥-٠٢-١٧
انتخابات مجلس الشعب .. ومتطلبات المرحلة القادمة			
رفعت النجار	اخبار اليوم	٢٤٢	٩٥-٠٢-١٨
لماذا لا يشرف القضاء على انتخابات مجلسى الشعب والشورى ؟!			
-----	الحقيقة	٢٤٢	٩٥-٠٢-١٨
تعديل الدوائر الانتخابية وزيادة أعضاء مجلس الشورى الى ٢٦٤			
عبد الوهاب عدس	الجمهورية	٢٤٥	٩٥-٠٢-١٩
الزوابع الموسيمية للانتخابات ومخاوف لا أساس لها من الصحة !			
مرسى عطا الله	الاهرام المسائى	٢٤٦	٩٥-٠٢-١٩
الحزب الوطنى يدخل انتخابات الشعب والشورى بمرشحين فى جميع الدوائر			
-----	الاهرام المسائى	٢٤٨	٩٥-٠٢-١٩
خالد عبد الناصر يرشح نفه فى بنى مر			
كرم جبر	روزاليوسف	٢٥٠	٩٥-٠٢-٢٠

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسى الدولى

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥

ماذا يجرى داخل الأحزاب السياسية ؟

اجتماعات انتخابية بالوطنى وجمعية عمومية بالوفد

كتب جمال حسن :

تشهد المقرات الحزبية فى الفترة الحالية نوعا من النشاط غير العادى . وبدات الحركة تدب داخل اركان الاحزاب السياسية من جانب الكوادر والاعضاء حتى باتت مقرات هذه الاحزاب لاتغلق ابوابها الا فى ساعات متاخرة من الليل حيث تعقد الاجتماعات واللقاءات الحزبية وذلك استعدادا للانتخابات البرلمانية القادمة والتى تعلق عليها الاحزاب امالا كبيرة .

فعلى صعيد الحزب الوطنى الديمقراطى يلاحظ ان اهم قضية تشغله الان هى قضية تحديد نوعية الشكل الانتخابى الذى ستجرى علية الانتخابات البرلمانية القادمة .. فقد اعلن الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب ان الامانة العامة للحزب ستحسم الجدل الدائر حاليا حول هذه القضية من خلال سلسلة اجتماعات لمناقشة هذه القضية من مختلف ابعادها على المستوى المركزى .. اما على المستوى القاعدى فى الحزب الوطنى الديمقراطى فان امانات الحزب على مستوى المحافظات قد انتهت مؤخرا من رفع التقارير التى اعدتها والتى تحدد من خلالها رأى تلك القواعد فى النظام الانتخابى الامثل والذى تم مناقشته الاسبوع الماضى ويستكمل مناقشته هذا الاسبوع فى اجتماع الامانة العامة للحزب .. على صعيد اخر فان هناك قضايا اخرى ذات اهمية تساوى فى درجتها قضية الاستعداد للانتخابات القادمة حيث يدخل الحزب من خلال مرشحيه فى الانتخابات التكميلية والتى خلت بخلو شاغليها فى محافظات بورسعيد والاسكندرية والقليوبية وتتابع قيادات الحزب عن كثب معركة الحزب فى هذه المحافظات والتى يخوضها اعضاء الحزب الواحد متنافسين فيعضهم البعض وضاربين بعبدا الالتزام الحزبى عرض الحائط .. كما ان كافة الامانات قد وصلتها تعليمات برفع درجة الاستعداد الى اقصى درجاته للمساهمة بشكل فعال فى ضم المواطنين للكشوف الانتخابية والمساهمة فى تنقية تلك الجداول .

كشوف الناخبين

واذا انتقلنا من مقرات الحزب الوطنى الى مقر حزب الوفد فسنجد ان الحزب بدأ منذ وقت بعيد فى ترميم البيت من الداخل ومازالت عمليات الترميم متواصلة فى كل اركان الحزب فعلى سبيل المثال اللجان العامة للمحافظات تعقد اجتماعات بصفة دائمة طوال ايام الاسبوع حيث تعكف هذه اللجان على أعداد الكشوف الخاصة بالناخبين ومطابقتها بالكشوف التى ستعلن فى الاقسام مع بداية شهر فبراير .. كذلك يركز الحزب فى الفترة الحالية على اهتمامات اعادة تقوية اللجان العامة ولجان المراكز والاقسام بجميع المحافظات اما باعادة تشكيلها بالانتخاب الحر او بتقويتها بعناصر جديدة شابة تدعم العمل الحزبى وتقويته كما ان لجنة الوفد بالقاهرة لاتغلق ابوابها طوال اليوم حيث يتواجد الاعضاء لمتابعة تشكيلات اللجان الفرعية عن قرب .. وتم الانتهاء بالفعل من اعادة تشكيل ٢٠ لجنة بالانتخاب الحر وانتخاب هيئات مكاتبها ولم يبق حتى الان سوى ١٦ لجنة فرعية جارى اعادة تشكيلها وسيتم الانتهاء منها فى غضون الاسبوعين القادمين .. فى نفس الوقت نجد انه يجرى الان التحضير وبصورة مكثفة لدعوة الجمعية العمومية الطارئة خلال شهر يناير لانتخاب الهيئة العليا الجديدة للحزب وهيئة مكتبها وهذا الموضوع يشكل جانبا كبيرا من الاهمية حيث سيكون قرار المشاركة فى الانتخابات القادمة مرهون بموافقة الهيئة العليا الجديدة المنتخبة .

اما فى حزب العمل فتسيطر على جميع أعماله واجتماعاته الان قضية امينة العام عادل حسين الذى حكم عليه بالحبس ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها معه النيابة العامة لحيازته منشورات للجماعات المتطرفة .. هذه القضية

استحوذت على كافة اجتماعات ولقاءات اعضاء حزب العمل سواء فى القاهرة او فى المحافظات الاخرى بينما اخذت بعض القضايا الاخرى والتى كانت تتصدر اسبقيات البحث والنقاش الى التراجع ولو قليلا .. ولكن هذا لم يمنع امانة التنظيم بحزب العمل من متابعة التقارير الإولية الواردة من امانات الحزب بالمحافظات والخاصة باختيار مرشحى الحزب واستعراض تاريخهم السياسى والشعبى بالمحاطات تمهيدا لعرضها على اجتماع امانة الحزب القادمة ..

مراجعة كشوف المرشحين

وفى حزب التجمع التقدمى الوحدوى يستعد الحزب الان لمراجعة الكشوف النهائية لمرشحيه فى كافة المحافظات فى الانتخابات البرلمانية القادمة وتنتظر قيادات الحزب عودة خالد محيى الدين رئيس الحزب لاخذ موافقته النهائية حول هذه الترشيحات .. كذلك تجتمع اللجنة المركزية للحزب خلال الاسبوع القادم لمناقشة بعض الامور والمستجدات التى تهم الحزب فى الفترة القادمة ومنها على سبيل المثال مناقشة دور المراة فى العملية الانتخابية وتدعيم دورها فى العمل السياسى .

وفى حزب الاحرار يستقبل الحزب كل يوم عددا كبيرا من الشخصيات التى تنوى الانضمام الى عضوية الحزب .. وتركز امانة الحزب على انتشار العضوية فى جميع المحافظات بهدف ضم اكبر عدد من الاعضاء الجدد لعضوية الحزب وهو مايركز عليه الحزب فى المرحلة الحالية ويدخل فى نطاق تنشيط العضوية استعدادا لخوض المعركة الانتخابية على مستوى كل المحافظات وفى كل الدوائر ولهذا فان كافة لجان الحزب تشهد الان نشاطا ملحوظا واجتماعات مكثفة لاعادة دراسة كل مايتعلق من امر الحزب خلال المرحلة القادمة ..

اما فى حزب مصر العربى فان الحزب قد انتهى بالفعل من اعادة تشكيلاته فى ١٨ محافظة وتقوم لجان الحزب خلال هذا الشهر باستكمال باقى تشكيلات الحزب فى باقى المحافظات

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٥

الأمين العام لحزب التجمع :

النظام السرى هو الأصل و« الأمن » غير مسئول

الإخوان حصلوا على مليونين الجنيهات لإنفاقها فى الانتخابات القادمة

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٥

اجرى الحوار : فيصل مصطفى

اعلن الدكتور رفعت السعيد الامين العام لحزب التجمع تفضيله للنظام الفردى فى الانتخابات البرلمانية القادمة واكد حاجة النظام الانتخابى المصرى الى قدر عال من الاستقرار لانه من غير اللائق تعديله فى كل دورة انتخابية ، كما اكد عدم دستورية الجمع بين نظامى القوائم والفردى واشار الى ان هذا النظام يخدم الجماعات المتأسلمة وكرر رفضه القاطع للتعامل مع الاحزاب المتحالفة مع التيار الاسلامى واعتبر التعامل معها خطرا فادحاً فى مستقبل الوطن .

●● ماهو النظام الانتخابى الذى يفضله حزبكم لاجراء الانتخابات البرلمانية القادمة ؟

● يفضل اليسار عادة نظام القائمة على اساس ان القائمة تعبر عن دفع الناخب الى التصويت للبرنامج وللموقف السياسى وللانتماء الحزبى ، وتدفع الى تأسيس للمعركة الانتخابية لكن عندما عرضت علينا الحكومة فكرة الانتخابات بالقائمة فوجئنا بكارثتين .

الاولى : كانت عندما قامت بتطبيق نظام القائمة المطلقة ، التى تعطى كل المقاعد لمن يحصل على الـ ٥٠,٥٪ من الاصوات ، وتحرم بقية القوائم من اى مقعد ، وتكون النتيجة العملية فى هذه الحالة ، اذا دخلت ٥ احزاب المعركة الانتخابية وحصل كل منهم على ١٩,٥٪ من الاصوات وحصل الحزب الحاكم على ٢١٪ من الاصوات فانه يفوز بكل المقاعد ، اما الثانية فهى قيام الحكومة باختراع نظام القائمة النسبية المشروطة حيث قامت بوضع شرط الـ ٨٪ على نطاق الجمهورية من اجل الفوز بمقاعد البرلمان وادى هذا ايضا الى اخطاء دستورية فادحة .

على هذا الاساس وفى ظل الاوضاع الراهنة فاننا نعتقد ان الافضل هوالنظام الفردى لكن اذا كان هناك مشروع دستورى ويحقق قدراً اعلى من الديمقراطية وقدراً اعلى من التمثيل الحقيقى لارادة الناخبين فنحن على اتم استعداد لمناقشته .. وطالما لم يتم تقديم مثل هذا المشروع حتى الان فاننا نفضل الانتخاب الفردى .

ويمكن القول ان النظام الانتخابى المصرى ، يحتاج الى قدر عال من الاستقرار ، لانه من غير اللائق تعديله فى كل دورة انتخابية كذلك من غير اللائق ان يكون هناك اكثر من نظام انتخابى فى مصر، فينتخبون المحليات بطريقة والشورى بطريقة ومجلس الشعب بطريقة اخرى .

●● ماهو رأيك فى الافتراح الخاص باجراء الانتخابات البرلمانية القادمة ، وفقا للنظام الالغى الذى يجمع بين نظامى القوائم والفردى ؟

● هذا النظام سيؤدى الى صعوبة شديدة ، لاننا لم نستطع اجزاء الانتخابات إلا وفق الدستور الذى ينص على نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين كما ان هذا النظام سيصعب العملية الانتخابية على المرشحين ، الذين لايمتلكون تمويلا ماديا كافيا وهذا سيكون لصالح الجماعات المتأسلمة لانه لا يوجد عندها مشكلة فى الانفاق فبدلا من ان تقوم بصرف مليون جنيه فانها يمكن ان تصرف مليونين وهكذا .

●● ما تعليقك حول عدم الاعلان عن النظام الانتخابى حتى الان ؟

● هذه كارثة لان ذلك يعنى اما ان تكون الحكومة مرتبكة فى عدم اعلانها عن النظام الانتخابى حتى الان .. او انها تريد تصدير ارتباكها الى المعارضة .. فتعرض علينا ان لاتستعد للانتخابات لاننا لانعرف كيف نستعد ؟ هل نستعد على اساس الفردى ، ام على اساس القائمة ؟

●● ماهى اوجه التنسيق بين الاحزاب فى الانتخابات القادمة ؟

● هذا يتوقف على طبيعة الانتخاب ، اذا كان قائمة ام فردى .. فاذا كان فردى فيجب ان نبحث عن اخلاء دوائر لمرشحى الحزب ، لكن اذا كان قائمة فيمكن ان نبحث فى قوائم مشتركة مع الاحزاب الاخرى ، لكن هذا يتوقف فى نظرنا نحن حول موقف الحزب الذى يطلب التنسيق معنا من الجماعات المتأسلمة فنحن نرفض التعامل مع هذه الجماعات ونعتبر ان التعامل معها خطأ

●● ملا ترى من ضمانات تحقق نزاهة الانتخابات ؟

● ان الواقع ان عملية نزاهة الانتخابات ، تعتبر القضية الاكثر خطورة ويتم تحقيق ذلك عن طريق اعتماد الرقم القومي اى اعادة الجداول الانتخابية على الرقم القومي والسجل المدني وان كان هناك صعوبة في الرقم القومي وفق السجل المدني فيمكن اعادة بناء الجداول من جديد . وهذا الامر ليس صعبا او مستحيلا والاف الاعضاء من حزب التجمع مستعدة للعمل مجانا لانجاز هذا المشروع .

كما ان حزب التجمع قام بدراسة ميدانية على عينة في احدى الدوائر في القاهرة ، واكد وجود مئات الاشخاص مقيدين ٤ مرات في نفس الدائرة اى ان هؤلاء يستطيعوا الادلاء باصواتهم ٤ مرات واكتشفت الدراسة ايضا اسماء عدد كبير من المتوفين واسماء مئات من ضباط وجنود الشرطة في الجداول كما قامت جماعة الاخوان بتسجيل معظم هذه الاسماء في الجداول كما تمتلك عشرات الالاف من البطاقات المزيفة ، من اجل استخدامها في الانتخابات القادمة

●● إذن .. لماذا يساند الناخبون مرشحي التيار الاسلامي ، ويناهضون دائما مرشحي اليسار في الانتخابات المحلية او البرلمانية ؟

● بسبب كارثة الانفاق .. فكثير من العائلات في القرى تتواطأ على منح اصواتها الى من يقدم حلا لمشاكلهم وهنا يحوز المقعد من يدفع اكثر ولدينا معلومات مؤكدة ان جماعة الاخوان قد حصلت من جهة اجنبية على عدة مئات من ملايين الدولارات لانفاقها في المعركة الانتخابية القادمة وقد وقفت في مؤتمر الحوار الوطني وسألت رئيس الوزراء بكم تسمحون لمصر ان تباع ؟ وادليت بالاموال في هذا الموضوع امام اعضاء المؤتمر

●● ماهو الحل من وجهة نظرك ؟

● كل الدول الديمقراطية تضع سقفا للانفاق في الانتخابات ونحن نقترح بضرورة وضع سقف للانفاق الانتخابي ، واصدار تشريع يحرم المرشح من تلقي او تقديم تبرعات خلال المعركة الانتخابية ، ويخصص قاضي امور مستعجلة في الدائرة للنظر في الطعون المقدمة من تصرفات المرشحين ويملك شطب ترشيح المرشح ، اذا خالف القانون سواء خالف سقف الانفاق او تلقى اموالا من الخارج .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : السياسى المصرى
التاريخ : يناير ١٩٩٥

تقارير الوطنى تكشف

فرصة الحزب فى الفوز بالانتخاب الفردى أكبر من القوائم

كتب مراد مجلع :

بدأت الامانة العامة لحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب يوم الخميس الماضى نظر التقارير الواردة من امانات المحافظات لاستطلاع رايها فى النظام الانتخابى الامثل للانتخابات البرلمانية القادمة .. اكدت التقارير فى مجملها تاييدها للنظام الفردى والذى يعد انسب النظم الانتخابية .

ابرزت التقارير ان امانات المحافظات تقوم الان وبصفة منتظمة باعداد الجداول الانتخابية فى القرى والنجوع حيث تقوم اللجان التى شكلها الحزب بالمحافظات باستقبال المواطنين الذين يرغبون فى قيد اسمائهم فى الجداول والتى لم تقيد من قبل مع قيد الشباب الذين بلغوا السن القانونية للقيد .. كما اكدت التقارير ان هناك اقبالا كبيرا من هؤلاء المواطنين الامر الذى يؤكد حرصهم على ممارسة حقهم السياسى وخاصة بعد التعديلات التى ادخلت على مد فترة القيد .

وابرزت التقارير الواردة من المحافظات انه فى ظل الانتخاب الفردى الذى تؤيده جماهير الحزب يمكن للحزب تغطية كل الدوائر الانتخابية لمرشحيه من خلال الدعاية الانتخابية المكثفة والتى يعرض من خلالها برنامج الحزب ومدى مايقدمه من خدمات للمواطنين بالمحافظات .. يمكن الدوائر الانتخابية الكبيرة التى تقلل من فاعلية نشاط الحزب وهو يعرض انجازاته للجماهير الامر الذى يجعل احزاب المعارضة لها فرصة التواجد ولو بنسبة بسيطة فى بعض الدوائر على حساب جماهيرية الحزب .

د . يوسف والى

وخلصت التقارير الى ان الانتخاب بالقائمة لها مشاكلها والتى من بينها اولويات ترتيب المرشحين والتى تسبب قلقا بالغا بين مرشحى الحزب الوطنى بالمحافظات وهو الامل الاول والاكيد الذى يجعل اعضاء الحزب يحبذون الانتخابات الفردية عن القائمة وفى حالة اخذ الامانة العامة للحزب بنظام القوائم اوصت التقارير بان يكون اعداد القوائم الانتخابية وترتيب المرشحين من خلال الامانة العامة وليس من جانب امانات المحافظات على ان يقتصر دورها على ترشيح الاسماء منعا لحدوث اى خلافات اوانشقاقات داخل الحزب الذى يدفع بعض الاعضاء بالانضمام لاحزاب المعارضة فى حالة عدم اختيارهم بقوائم الحزب .

وابرزت التقارير انه لوحظ قيد عدد كبير فى بعض الدوائر من النساء والشباب فى ظل النظام الفردى حيث يمكن الدفع ببعض هؤلاء فى الانتخابات وبهذا تكون العملية محصورة على خلاف الانتخابات بالقوائم الذى يقلل من فرص المرأة والشباب اضافة الى انه فى ظل النظام الفردى تكون المشاكل محدودة ويمكن حلها واحتوائها فى زمن قياسى ..

■ رئيس مجلس الشورى :

« تأمل » زيادة ممثلى المعارضة.. فى انتخابات التجديد النصفى !

محمد المصرى

فى حواره المفتوح والمهم مع أعضاء النادى الدبلوماسى بوزارة الخارجية .. طالب د . مصطفى كامل حلمى رئيس مجلس الشورى الأعضاء بضرورة أن تأخذ المعارضة شكلاً إيجابيًا فى المجلس .. وأن تضم جميع الاتجاهات .. وأن يتحول المجلس إلى مجلس تشريعى . يساهم فى إصدار ودراسة القوانين .. وأن يكون دوره أكثر إيجابية فى حياتنا السياسية .

وقد علق د . حلمى على ذلك بقوله .. إن مجلس الشورى منذ إنشائه فى نوفمبر ١٩٨٠ . حتى هذه الدورة . وهو يضم فى « تركيبه » عناصر تعكس حال المجتمع المصرى بتكوينه العلمى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى . فالمجلس به ٤٥ عضوًا يحملون درجة الدكتوراه . ويضم أيضا ممثلين للأحزاب والصحف والمستشارين ورؤساء الجامعات والهيئات العلمية .. بالإضافة إلى رئيس الوزراء والوزراء .. كما يوجد بين صفوفه ١٢ إمرأة ورغم قلة عددهن فإن المجلس يستفيد من تجربتهن وخبراتهن أقصى استفادة .

وأكد رئيس مجلس الشورى أن هذه « التركيبة » هى التى تميز مجلس الشورى الذى حدد الدستور فى مادته ١٩٥ على أن « يؤخذ رأى مجلس الشورى فى الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، ومشروعات القوانين المكملة للدستور ، ومشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومعاهدات السلام والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو التى تتعلق بحقوق السيادة ، ومشروعات القوانين التى يحيلها رئيس الجمهورية ، وما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها فى الشئون العربية أو الخارجية » .

وهذا فإن لجان المجلس الست تقوم باعداد التقارير المهمة حول القضايا الجماهيرية . وكل ما يهم المواطن المصرى .. وتقدمها إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس الشعب ، وتقوم بمتابعة التوصيات والاقتراحات التى تتضمنها التقارير مع الوزراء والمسئولين .

وفى هذه النقطة أضاف د . مفيد شهاب رئيس لجنة الشئون العربية والأمن القومى بالمجلس لأعضاء النادى الدبلوماسى .. أن مجلس الشورى من الناحية النظرية ليس له سلطة استجواب الوزراء أو تقديم الأسئلة لهم . ولكن من الناحية العملية فإن له سلطة الرقابة والتشريع من خلال ما يحال إليه من قوانين لدراستها وإعداد التقارير والملاحظات عنها ..

قال د . مصطفى كامل حلمى .. إن مجلس الشورى هو الذى يملك الصحف . وإن من اختصاص المجلس الأعلى للصحافة . الموافقة على إصدار الصحف . وإن قانون الأحزاب من بين مواده أن يصدر كل حزب جرائد تعبر عنه . كما أن المجلس الأعلى للصحافة وضع القواعد المنظمة لإصدار الصحف . ولكن لوحظ فى التطبيق أنه لا يكفى أن يكون رئيس التحرير فقط عضوًا بنقابة الصحفيين . ولكن لابد أن يكون رؤساء الأقسام والمحررون أعضاء نقابة الصحفيين أيضًا .. وأن تكون مصادر تمويل الجريدة معروفة .. وأن تعبر الجريدة وكتابها عن رأى الحزب واتجاهاته !

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : ١٠/١/١٩٩٠
التاريخ : ٦/١/١٩٩٠

مشغول

د. رفعت السعيد :

يشغله الإعداد للانتخابات القادمة وتمويل الدعاية الانتخابية

كتب طه عبدالرحمن

د . رفعت السعيد

الدكتور رفعت السعيد - الأمين العام لحزب التجمع - مشغول هذه الأيام بالاعداد لانتخابات مجلس الشعب خلال العام الجارى بالاضافة الى موضوع التمويل الباهظ الذى تنفقه بعض الجهات السياسية دون ضابط أو رقيب من النظام الحاكم .

ويقول : يؤرقنى فى العملية الانتخابية القادمة شيئان الاول هو استمرار ذات المنهج الذى يسير عليه النظام الحاكم والذى لن يؤدى الى كفالة انتخابات حرة ونزيهة فلا تزال جداول الانتخابات على حالها رغم القول إن هناك نقلة واعتقد انها ليست فى حاجة الى تنقية ولكن الى شطب والغاء ولقد تقدم حزبنا فى هذا الشأن الى مؤتمر الحوار الوطنى الا ان احدا لم يرد على ذلك وسبق ان قام الحزب باعداد دراسة فى دائرة «الدرب الأحمر» وأكتشفنا ان قرابة (٥٠٠) شخص مسجلين اكثر من مرة فى اكثر من شباخة بذات الاسم الرباعى وبنفس العنوان وأرقام البطاقات مما يعد كارثة بكل المعايير لانها تعنى ان هذه الاصوات مضروبة بالدرجة الاولى فهذا الشخص الذى يمتلك اربع بطاقات انتخابية له ان يصوت فى جميع دوائر «الدرب الاحمر» ويضيف ان ذلك كله يؤكد ان الحكومة مازالت مصرة على المضى فى اجراء الانتخابات بنفس الأسلوب القديم ! ويطالب د. السعيد بضرورة ان يوقع الناخب امام اسمه وان يبصم ان كان لايجيد الكتابة فاذا صوت احد مكان الاخر فسيكون ذلك غير مطابق وان مثل هذا الفعل سيكون خيانة وتزوير ومن ثم توقع العقوبة على مرتكبيها .

ويشغلنى بالاضافة الى ذلك موضوع التمويل للعملية الانتخابية ولدينا ثمة معلومات شبه مؤكدة ان هناك جهات خارجية قد قررت وربما فعلت ذلك - قامت بتمويل تيار سياسى محظور بهدف شراء مقاعد فى البرلمان عن طريق تقديم التمويل للقرى التى تفتقر الى الخدمات الاساسية فى مقابل ان تقدم هذه القرى اصواتها للمرشحين مما يؤكد ان هذه القرى جاهزة بتمويل مخيف قد يؤدى لانفاق مليون جنيه ولقد حذرنا كثيرا من هذا الأمر باعتبار ان ذلك منافسة غير شريفة وغير ديمقراطية وعلينا أن نفكر فى وسيلة تمنع هذا الانفاق السفيه ومحاولة شراء الإرادة المصرية !!

ويقترح د. رفعت السعيد إصدار تعديل قانونى عاجل بحدد الانفاق الانتخابى ويمنع من تقديم تبرعات خلال الحملة الانتخابية .

ويقول اعتقد أن مشروعا بهذا قد ان اوانه لمنع التدخل الأجنبى فى شئون الانتخابات والدعاية لها .

ويطالب د. السعيد بالاسيتخدم الحكومة نظام الانتخابات بالقائمة كمشنقة تخنق الحقيقة وعليها ان تقدم مشروعا عادلا ومعقولا يكفل ضمان الحريات والتمثيل الديمقراطى وتحقيق إرادة الناخبين فى انتخابات حرة ونزيهة .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

٨ وزراء فى النادى السياسى بالحزب الوطنى:

انتخابات الشورى فى يونيو والشعب فى نوفمبر
خطة لتوازن التنمية بين الصعيد وبقية المحافظات

تبدأ انتخابات مجلس الشورى فى اوائل يونيو وقبل ٦٠ يوما من انتهاء الدورة البرلمانية، وسيتم تشكيل المجلس فى صورته النهائية فى ٢٤ يوليو المقبل، وصرح السيد كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى وامين مساعد الحزب بان الامانة العامة للحزب الوطنى وضعت خطة للتحرك الحزبى فى المرحلة المقبلة تمهيدا للاستعدادات للانتخابات التجديد النصفى للشورى، على ان تجرى انتخابات مجلس الشعب فى نهاية نوفمبر، وتقرر وضع خطة لتحقيق التوازن فى التنمية بين الصعيد وبقية المحافظات مع التركيز على المشروع القومى الوطنى لرفع معدلات التنمية إلى ٣ اضعافها.

وخلال اجتماع النادى السياسى بالحزب الوطنى الديمقراطى - الذى حضره ٨ وزراء مساء أمس الأول - اعلن الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى ونائب رئيس الوزراء، ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى، انه تمت زراعة مليونين و٤٣٠ الف فدان من القمح بزيادة ٢٠٠ الف فدان عن العام الماضى، وقال إنه لن يتم تجريم مزارعى الأرز الذين تجاوزوا هذا العام بزراعة نصف مليون فدان استهلكت ٢ مليار متر مكعب من المياه، وقد اعفى وزير الاشغال العامة والموارد المائية المزارعين من الغرامات فى كفر الشيخ والبحيرة والدقهلية والمنوفية والفيوم، وطالب بالالتزام بمساحات الأرز فى العام الحالى، واشار إلى ان الوزارة ستعطى الخدمة الآلية اللازمة لزراعة القطن، وصرح المهندس عبدالهادى راضى وزير الاشغال بانه تم افتتاح مجموعة من المشروعات الجديدة على القاطر اسنا بتكلفة ٦٦٠ مليون جنيه، وبحطات الطلمبات لرى زمام (٢٢٠ الف فدان) إلى جانب استمرار العمل فى مشروع ترعة السلام التى تستهدف رى مساحة ٤٠٠ الف فدان فى سيناء.

المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

الانتخاب الفردى .. كله مزايا

أكبر فرصة .. للتواجد وسط الجماهير

التحالفات غير الشرعية .. ليس لها مكان

اكدت القيادات الحزبية والسياسية ان اجراء الانتخابات بالنظام الفردى هو تعبير حقيقى عن الممارسة الديمقراطية ويعطى فرصة متكافئة للاحزاب ويزيد من انتماء الناخب لدائرته كما انه يتفق وطبيعة الحياة الحزبية عندنا.

اوضحوا ان النظام الفردى يساهم فى القضاء على السلبية وهو فرصة للاحزاب الصغيرة لكى تجد نفسها لانه يحميها من ارتداء بعض القوى والتيارات غير الشرعية لعباءتها.

اشاروا الى أنه اصلح النظم لطبيعة الحياة السياسية فى مصر حيث يعطى الحرية الكاملة للناخب فى اختيار المرشح الذى يريده ويعطى فرصة اكبر للمرشح فى التعبير عن نفسه وعن هويته.

قالوا ان الانتخابات بالنظام الفردى يعطى الفرصة لجميع الاحزاب للمشاركة فى كل الدوائر الانتخابية على-مستوى الجمهورية عكس نظام القائمة الذى يحتاج الى اعداد كبيرة من المرشحين قد لاتتوافر لمعظم الاحزاب.

محاسبة «النائب» .. أسهل

محمد المنياوى : يعطى .. كل ذى حق .. حقه

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

ياسين سراج الدين :

سوف نشارك فى الانتخابات

محمد خلف الله :

أصلح نظام للمصريين

تحقيق :
أشرف أبوسيف

أحمد الصباحى

ابراهيم ترك :

يقضى على السلبية ويدعم المشاركة السياسية

قال النواب محمد لجنة الحكم المحلى ان اجراء الانتخاب ردى يجد ترحيبا كبيرا رأى العام بجميع مستوياته لانه يعطى كل ذى حق حقه ويجعل هناك رابطة وثيقة بين الناخب والمرشح لأن الناخب يعرف طريقه ونائبه الذى يحل مشاكله.

اوضح ان قرار الامانة العامة للحزب الوطنى باجراء الانتخابات بالنظام الفردى يمثل صورة عظيمة من صورة الممارسة الديمقراطية حيث يعطى الفرصة للاحزاب الصغيرة لكى تنشط بين الجماهير وتخلق كوادر سياسية جديدة قادرة على خدمة الجماهير وحل مشاكلها.

حث المواطنين على الاستفادة من الحياة الديمقراطية التى نعيشها والتوجه الى صناديق الانتخاب لاختيار النائب القادر على خدمتها من جهة نظرها.

فرصة متكافئة

اما محيى الدين عبداللطيف أمين عام الحزب الوطنى بالقاهرة فقال: ان قرار الامانة العامة بالموافقة على اجراء الانتخابات بالنظام الفردى جاء متوافقا مع اراء مختلف الاتجاهات السياسية واراء أعضاء وجماهير الحزب الوطنى.

أوضح ان الانتخاب بالنظام الفردى يعطى فرصة متكافئة لجميع المرشحين فى خوض المعركة الانتخابية عكس نظام القوائم الذى يقتصر على شخصيات معينة ويجعل برامج الاحزاب هى اساس المفاضلة.

كما انه يعطى الفرصة كاملة امام الشباب لخوض الانتخابات ومن ثم تربية كوادر سياسية جديدة بالاضافة الى انه يزيد من ارتباط المرشحين بدوائرهم الانتخابية ويجعل الناخب قادرا على محاسبته بعد ان اختاره وبنى عليه امالا كبيرة فى حل مشاكله.

اكد ان الجماهير مطالبة الان بان تشارك فى الانتخابات والا يتقاعس احد ومن ثم تبقى صناديق الانتخاب هى الفيصل فى الوصول الى المجالس النيابية.

ويرى محمد كمال سليمان عضو مجلس الشورى والامين العام المساعد للحزب الوطنى بالقاهرة أن مميزات الانتخاب الفردى هى التعبير المباشر عن رغبة الجماهير حيث يختار الناخب المرشح الذى يراه صالحا من وجهة نظره ويترتب على ذلك أن المرشح بدوره يصبح اكثر انتماء لابناء دائرته.

ويظل مرتبطا بهم ويعمل على خدمتهم بكل السبل.

أوضح أن الانتخاب بالنظام الفردى يحمل الاحزاب مسئوليات كبيرة امهما اختيار العناصر الجادة التى تستهدف من خوض الانتخابات المصلحة القومية والا يكون من وراء ذلك أى مصالح شخصية وان تلف الى جانب المرشحين الذين يتميزون بالقدرة على العطاء من أجل الوطن والمصلحة العامة وخدمة المواطن.

عدم ارتداء عباءة الغير

ويرى ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا وأمين العاصمة بحزب الوفد ان تلافى رأى الوفد بالتمسك بنظام الانتخاب الفردى مع رأى الاغلبية من اعضاء الحزب الوطنى وميل رئيس الجمهورية الى النظام الفردى يقضى على نقطة شديدة الصعوبة كانت تحول بين حزب الوفد ومشاركته فى الانتخابات.

ومن وجهة نظره يتوقع ياسين سراج الدين ان يشارك الحزب فى الانتخابات القادمة بنسبة ٢٩٠ لأن قرار الحزب الرسمى سيتم تحديده فى اجتماع الهيئة العليا للحزب خلال هذا الشهر بعد اعادة تشكيلها.

أوضح ان أهم مميزات الانتخاب بالنظام الفردى أنه أصبح من حق كل تيار سياسى أن يشارك فى الانتخابات بمفرده دون الحاجة الى ان يرتدى عباءة أى حزب اخر. كما أن الدوائر الانتخابية فى هذا النظام تكون محدودة مما يمثل سهولة للمرشح وتكون شخصية المرشح وما قدمه من خدمات لابناء الدائرة هى الفيصل الوحيد لنجاحه او فشله فى المعركة الانتخابية.

كما ان النظام الفردى اكثر سهولة بالنسبة للناخب المصرى والذى تعود عليه منذ سنوات طويلة.

ويؤكد حلمى سالم أمين التنظيم بحزب الاحرار ان الانتخاب بالنظام الفردى يعطى الناخب الحرية الكاملة فى اختيار المرشح الذى يريده وفى نفس الوقت يعطى للمرشح الفرصة فى التعبير عن هويته وبرنامجه.

كما أن الانتخاب بالنظام الفردى ليشوبه عملية عدم الدستورية ويعطى الفرصة للجميع للترشيح والاعتماد على ذاتها وتأثيرها فى دائرتها.

أوضح ان النظام الفردى يقضى على سلبيات الانتخاب بالقائمة وتحديد نسبة من الاصوات للتمثيل فى المجالس النيابية وكلها امور تجعل بعض الاحزاب تقع فى مأزق شديد يجعلها تعقد تحالفات مع بعضها البعض أو مع بعض القوى الاخرى رغم اختلاف البرامج والافكار وهى عملية غير مطلوبة وتجعل الشكل الانتخابى مهزوزا

فرصة المحاسبة

ويقول د.محمد احمد خلف الله نائب رئيس حزب التجمع ان النظام الفردى اصلح نظام بالنسبة للحياة السياسية فى مصر لأن النظم الاخرى قائمة على المفاضلة بين برامج الاحزاب وهو الشىء الذى لايتوفر لمعظم المواطنين.

اشار الى أن النظام الفردى يجعل المواطن يختار المرشح الذى يعرفه جيدا ويعطى له الفرصة بعد ذلك لمحاسبته عكس ما يحدث فى نظام القائمة من ضياع المسئولية بين أفراد القائمة.

اما محمود زينهم عضو مجلس الشعب وأمين الحزب الناصرى بالقاهرة فقال أن الانتخاب بالنظام الفردى هو الوضع الوحيد الذى يناسب الوضع السياسى فى مصر

لأن الناخب فيه يختار المرشح الذى يعرف تماما امكانياته وقدراته عكس الانتخاب بالقائمة الذى يفاضل بين برامج الاحزاب. أوضح ان معظم افراد الشعب بل أن بعض قيادات الاحزاب السياسية لاتعرف برامج الاحزاب القائمة مما يجعل المفاضلة بين الاحزاب ظالمة وبالتالى يفرز الانتخاب عناصر قد لاتكون على مستوى المسئولية.

الانتماء للدائرة

ويذهب كمال كبرة رئيس حزب الخضر الى أن الانتخابات بالنظام الفردى هو اصلح النظم للحياة السياسية فى مصر لأنه يعمق العلاقة بين الناخب والمرشح ويجعل النائب يشعر بالانتماء الى دائرته الانتخابية عكس الانتخاب بالقائمة الذى يجعل المرشح يشعر بأن اختياره جاء بسبب انضمامه الى حزب سياسى معين وليس لشخصه.

اكد ان النظام الفردى يجعل الناخب يشعر أن هناك نائبا محددا سوف يساعده فى حل مشاكل الدائرة.

أوضح ان ارتفاع نسبة الامية تجعل معظم الناخبين لايستطيعون المفاضلة بين برامج الاحزاب ولذلك فان الانتخاب بالقائمة لايتفق مع طبيعة الحياة فى مصر والعصبيات بها.

نظام القائمة معقد

ويشير د.محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة الاجتماعية الى أنه تمسك باجراء الانتخابات بالنظام الفردى اثناء جلسات الحوار الوطنى لأنه مقتنع تماما أنه لايناسب مصر الا الانتخاب الفردى وأن القائمة لاتصلح.

اضاف ان الأخذ بنظام القائمة يجعلها عرضه للطعن بعدم دستوريتها كما حدث قبل ذلك وحساب الاصوات من خلالها يخلق المشاكل ويصبح شيئا اشبه باللوغاريتمات التى لايستوعبها الكثيرون

والانتخاب بالقائمة فوق هذا وذاك ليس فى صالح الاحزاب نفسها لأنه يوجد خلافات شديدة بسبب ترتيب اسماء القائمة ويعطى للوساطة دورا فى ترتيبها.

الاختيار الصحيح

أما ابراهيم ترك رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى فقال أن أهم مميزات النظام الفردى أنه يجعل الناخبين قادرين على الاختيار الصحيح بالنسبة لمن يمثلهم خاصة فى ظل زيادة نسبة الامية والتى تجعل النظام بالقائمة صعبا فمعظم افراد الشعب لايطلعون على برامج الاحزاب.

أوضح ان الانتخاب بالنظام الفردى يساهم كثيرا فى القضاء على مشكلة السلبية السياسية التى نعانى منها.

ويقول احمد الصباحى رئيس حزب الامة أن أى نظام انتخابى له مزاياه وعيوبه وعند المفاضلة بين النظم الانتخابية نجد ان النظام الفردى هو اصلح النظم لأن بقية النظم عيوبها اكثر من مزاياها.

واستطرد قائلا ان النظام الفردى يعطى الفرصة لجميع الاحزاب للمشاركة فى جميع الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية بينما يصعب ذلك فى نظام القائمة التى تحتاج الى عدد كبير من المرشحين فى القائمة الاصلية والاحتياطية وهذا ما لايتوفر حاليا فى معظم احزابنا.

اضاف ان النظام الفردى يزيد من ارتباط النائب بدائرته ويجعل شخصية المرشح اكثر وضوحا كما أنه يخوض المعركة بحماس كبير بينما لايحدث هذا فى نظام القائمة حيث يكون التعاون بين اعضاء القائمة معدوما وتتحمل العبء الاكبر اوائل القائمة فقط بينما باقى الاعضاء لايقومون بنفس الدور.

مواجهة

دراسة علمية تؤكد:

موقف الإخوان من التعددية الحزبية يتسم بالتناقض

أكدت رسالة دكتوراه حول الحركات الاسلامية فى مصر وقضية التعددية السياسية ان موقف الجماعات الاسلامية من التعددية الحزبية يتسم بالتباين والغموض فانه يظهر من قبول حركة الاخوان المسلمين للتعددية الحزبية الى حد المطالبة بقيام حزب سياسى يعبر عنها بينما ترفضها جماعتا «المسلمون» و «الجهاد» وأما الغموض فانه يتضح من صور شتى لعل أبرزها اصرار الأخوان على بقاء الجماعة كحركة سياسية حتى فى حالة تشكيل حزب سياسى باسمها .

وأكدت الدراسة التى حصل بها الزميل عبدالعاطى عبدالحليم محمد الصحفى بالأهرام على درجة الدكتوراه ان هناك تناقضا فى الممارسات مع ماتطرحه هذه الحركات من افكار بشأن التعددية الحزبية فرغم اعلان حركة الاخوان بانها تقبل التعددية الحزبية إلا ان مواقفها سلبية تجاه بعض القضايا التى تعد من أساسيات العمل الحزبى فهى لاتعترف بالآخر على الوجه الكامل ولاتطرح برنامجا سياسيا محددا ولايتوافر فى تنظيمها قدر كبير من الديمقراطية الداخلية، كما ان حركة الجهاد ترفض التعددية الحزبية أصلا ولكنها فى نفس الوقت تقبل العمل من خلال اتحادات الطلاب والنقابات

عبدالعاطى عبدالحليم

عبدالمنعم سليم جبارة

والإخوان يؤكدون :

ليس صحيحا أن موقفنا متناقض فى هذه القضية

أجراها :
احمد سيد
عيسى عبد الباقى

وتضيف الدراسة : ان المواقف من التعددية الحزبية قد تتغير عبر الزمن وقد يكون هذا التغيير قويا ملائما حيث ان في موقف جماعة الاخوان المسلمين او محدودا ملائما ظهر في بعض كتابات الجهاد ضمن شروط معينة لجماعة الاخوان كانت ترفض التعددية الحزبية قبل عام ١٩٧٦ ثم تغير موقفها الى القبول بها منذ ذلك الوقت ورغم ان الموقف المعلن للجماعة يؤكد القبول بالتعددية الحزبية الا ان هناك أجنحة داخل الجماعة تتحفظ على هذه القضية مثل الجناح الذي يمثله مصطفى مشهور نائب المرشد العام الرابع .

من ناحية اخرى فانه يرغم الرفض المبدئي من جانب حركة الجهاد للتعددية الحزبية الا انه صدرت مؤشرات في اواخر الثمانينات من بعض قياداتها مثل عبود الزمر تفيد بقبول هذه الحركة لفكرة الحزبية في حد ذاتها وليس التعددية الحزبية بوجه عام وترى مثل هذه القيادات أن الحركة سيكون لها حزبها الاسلامي عند قيام الدولة الاسلامية التي تنشدها ولكنه سيكون الحزب الوحيد . وفي هذا تتفق جميع الحركات على ان الحريات العامة مرتبطة بتطبيق الشريعة الاسلامية ولقد اتضح من الدراسة ان مفهوم معروف من حريات عامة مثل حرية التعبير والرأي والتنظيم تتراجع لدى هذه الحركات الى مستوى الحريات الخاصة والحرية العامة الوحيدة هي حق المسلم في ان يطبق الشريعة بنفسه وقد انسحب هذا الموقف على المصطلح وتطرح بدلا منه في احسن الحالات الشورى التي هي غير ملزمة من وجهة نظرها .

أما بالنسبة للموقف من الحياة النيابية والنقابية فقد أكدت الدراسة ان مشاركة الحركات الاسلامية في هذه المؤسسات مرتبط بتقبلها للتعددية الحزبية وحيث ان الاخوان قبلوا هذه التعددية فقد كان سهلا عليهم دخول البرلمان والنقابات بينما ادى رفض الجماعتين الاخريين المسلمون و « الجهاد » للتعددية الى رفضهما ايضا للعمل السياسي .

كما اتضح من جهة اخرى ان ممثلي جماعة الاخوان اظهروا نشاطا بارزا خلال وجودهم في البرلمان عزز من التزامهم الذي بالعمل الديمقراطي ورغم ان تجربة الاخوان في برلمان ٨٤- ١٩٨٧ وبرلمان ١٩٨٧ - ١٩٩٠ كانت محبطة بالنسبة لهم إلا ان هذا الاحباط لم يجعل الجماعة تتراجع عن قبولها للمشاركة في الحياة النيابية من حيث المبدأ ولكن هذا الاحباط اثار اصابت به جماعة الاخوان ادى الى تعزيز موقف جماعة الجهاد الرافض للحياة النيابية.

من جانبه يؤكد عبدالمنعم سليم رئيس تحرير مجلة لواء الإسلام الناطقة باسم الاخوان المسلمين أن موقف الاخوان من قضية الاحزاب لايمثل او يلغه اى غموض سواء بالأمس ام اليوم . فلم يعترض الاخوان على مبدأ قيام الاحزاب بالأمس كما يزعم اناس بعينهم وان كان الاخوان قد أخذوا على عدد من هذه الاحزاب كثرة الصراعات مع الحكومات المتعاقبة على السلطة والتحاون مع القصر الملكي ومع الاستعمار البريطاني حينذاك وانبيات ومواقف

الاخوان تؤكد ذلك . اما اليوم فقد دخل الاخوان في قوائم انتخابية مع الوفد في احد الانتخابات النشريعية ودخلوا في تحالف مع حزبي العمل والاحرار ومازال هذا التحالف قائما حتى اليوم . كما شارك الاخوان في لقاءات وبيانات مع احزاب المعارضة في مناسبات عديدة وللاخوان وثيقة تؤكد وجهة نظرهم وقناعتهم الكاملة باطلاق حرية تشكيل الاحزاب ورفع كافة القيود والعقبات امام نشاطها ويبقى القضاء الحر النزيه الملتزم بشرع الله هو الجهة التي تضبط الالتزام الحزبي بثوابت الأمة واصالتها وهويتها . وهو مدى مجالاتها لهذه الثوابت ولو اطلع صاحب الرسالة على هذه الوثيقة وبذل جهدا في تتبع ومتابعة مواقف الاخوان المسلمين ازاء مبدأ تشكيل وقيام ونشاط الاحزاب والتفاعل معها لكان قد صحح هذه الوقائع .

ايضا كيف المعارف والاخوان بالاخر ومع محاورون الاخر وتتعاونون معه في المواقف والقضايا الوطنية ؟ وان كانت الحقائق والواقع تؤكد ان هناك من بين هذا الاخر من لايعترف بالاخوان رغم انهم قوة شعبية لها وجودها وجذورها وبل يسعى هذا الاخر بكافة الطرق والوسائل لتدهم من ممارسة حقهم والادوار عن تزييف الحقائق او طمسها في محاولته لتشويه دورهم ولميزان زيف هذا الزعم فقد حدث قبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي تبنته الحكومة ان تم لقاء بين مسئولين في مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية بالاهرام وقيادات من الاخوان المسلمين وطرح فيه سؤال عن رأى الاخوان فى مشاركة المركسيين او غيرهم فى الحوار وكانت الاجابة بعدم الاعتراض على مشاركة جميع الآراء والقوى وليكون الشعب هو الجهة التى تقول كلمتها فى هذا او ذاك ولتكن الحجة والدليل هى سبيل ووسيلة الحوار بين المتحاورين . ويؤكد عبدالمنعم سليم ان الاخوان المسلمين لم ياتوا بشىء من عندياتهم ولم يبتكروا اسلاما من بنات افكارهم انما هم ينادون بالاسلام الذى نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم عقيدة وشريعة ونظام حياة كامل شامل له منهجه الواضح فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والحكم ينص على الايمان العميق والفهم الدقيق والعمل والتطبيق السديد بهتم بالعمل والانجاز والعطاء ويحض ويدفع الى العلم والتفوق فيه وقذوى ابن تيمية فى ذلك واضحة وهى اذ بز غير المسلمين فى علم او فن فكل المسلمين اليوم هذا هو برنامجنا والزعم بان التيار الاسلامى يفتقد البرنامج السياسى المحدد هو زعم ساذج يدعو للسخرية وعلى سبيل المثال لا الحصر فالشورى واجبة وهى ارحب من الديمقراطية واوسع فى الحرية . والتأكيد على صدق التمثيل الشعبى وحق الشعب فى الاختيار . والحاكم فى النظام الاسلامى يقع الحكم على انه مسئولية امام الناس وامام الله . وانه تكليف ورسالة وليس تشريفا او سلبا ونهبا لارزاق وموارد العباد . وهو خادم للرعية ان احسن اعانوه وان اساء قوموه .

والعجيب ان الذين يتجاوزون فى الذى يزعمون ان الاسلام لايملك برنامجه ونظامه السياسى ذراهم يطبلون ويزمرون فى زفة كل حاكم على ساحتنا العربية والاسلامية لايعقل الا نفسه حشد حوله المنتفعين والمنافقين وشتى اجهزة القمع لبث الهلع والرعب فى الرعية .

وعن عدم توافر الديمقراطية فى التنظيم الداخلى للاخوان المسلمين يرد عبدالمنعم سليم انه حين توفرع كافة القيود ويمارس الأخوان المسلمون عملهم ونشاطهم فى اجواء الحرية الكاملة ودونما ضغوط فسيرى الباحث وغيره مدى الديمقراطية التى يتلزم بها فكر وممارسات الاخوان المسلمين الذين يجدهم اكثر فهما للديمقراطية من غيرهم واكثر تطبيقا والتزاما بمعالم وافاق الحرية فى الاختيار والنقد وحرية التعبير والعمل مع الحرص على حق الامن والامان لكافة الناس .

ويضيف انه لاوجود لاجنحة داخل الاخوان المسلمين فالعمل الاسلامى دعوه الى الله عز وجل ومن يسعى لنشر هذه الدعوة بكل ماتتضمنه من مفاهيم وغايات واهداف الاسلام لا يكون فى حسبانه مجالا للتنازع او الجنوح او الانقسام الى اجنحة وفرق .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

أهى أحزاب مصرية ؟!

بقلم :
ثروت اباظة

ان دعوة الرئيس للأحزاب ان تشارك مشاركة جدية فى الحياة السياسية دعوة رائعة تدل على حرص الرئيس العظيم ان تكون ديموقراطية فى مصر اصيلة صادقة وليست مجرد لافته .

ولا شك ان الدولة تحقق الديموقراطية اصدق ما يكون التحقيق . فالاقلام والآراء حره . ففى عهد مبارك لم يقصف قلم ولم يصادر رأى ولم يعتقل معارض ولا يمسه من الدولة اى ضيم او عدوان .

وبقى ان يعرف الشعب كيف يمارس الديموقراطية فى جدية واقبال وفى حفاظ على حقوقه وفى اداء واجباته .

ومن الحتم ان تكون الأحزاب فى المقدمة للممارسة الديموقراطية . فليست الديموقراطية ولن تكون تبديل اثواب للأحزاب واتخاذ مبادىء غير تلك التى نشأت على اساسها . وتلك كبيرة من الكبائر فأن الشعب يعيب على الفرد ان يغير جلده او يبدل مبداه حسب مصلحته الشخصية لا المصلحة العامة .

فإن كان هذا معيبا بالنسبة للفرد فهو لاشك فضيحة كبرى بالنسبة للأحزاب .

ولم يحدث فى تاريخ الأحزاب فى مصر او فى خارج مصر أن غير حزب مبادئه ويوم يفعل ذلك يموت موتا لا حياة لها .

ولم تشهد مصر مثل هذا فى حياتها الديموقرطية العريقة . فإن مصر اول دولة أخذت باسباب الديموقراطية فى الشرق أجمع وفى افريقيا كلها .

فأن كانت الديمقراطية فى عهد الاحتلال منقوصه يتلاعب بها المحتل كما فعل فى ٤ فبراير او يتلاعب بها الملك الذى كان يملك ويحكم فى آن معا مخالفا بذلك القاعدة الأساسية للنظام الملكى أن الملك يملك ولا يحكم .

ان كانت الديموقراطية عرجاء فى ذلك الزمان إلا انها

استطاعت بما هيأته لها الظروف ان تكون ديموقراطية جاده الى حد بعيد ولم يحصل فى ظل الاحتلال والملكية أن غير حزب باكمله مبادئه . فقد كانت ميزانية الاحزاب فى تلك الايام تعتمد على الاعضاء وبما يقدمونه لاحزابهم من اموال ولم يحدث على الاطلاق ان عاونت الدولة حزبا بأموال ليتشىء به صحفا او لأى سبب من الأسباب .

اما اليوم فالأساس الرئيسى لكثير من الاحزاب هو اموال الدولة المصرية . وياليت الأمر اقتصر عند ذلك اذن لهان الخطب وخف المصاب .

ولكن هناك احزابا وصحفا وكتابا فى هذه الصحف تعتمد أكثر ما تعتمد فى قيامها على أموال خارجية وتلك كارثة لا مثيل لها فى العالم أو فى التاريخ . إلا فى لبنان وكانت النتيجة الطبيعية ان تحترق لبنان جميعا .

وها هى ذى احزاب كثيرة اليوم تفعل الفعل نفسه ولا شك انها فى مقابل المال الذى تتقاضاه من الخارج المعادى لمصر وامنها واستقرارها تبيع مصر لأعدائها مما يحتم على مصر ان تواجه هذه الخيانة الجهيرة .

وارجو الله ان يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بواجبه الكامل فيتعرف على المصادر المالية للاحزاب حتى تكون احزابا مصرية ولا تكون احزابا تبيع مصر فى مقابل مال دنس حقير . والله رقيب عليهم وهو نعم الرقيب .

همسم.. وأحزاب

بقلم :
د. ثروت السيد

احسن الدستور المصرى صنعا ، فاهتم بحقوق المواطن .. وحرياته .. ومن بينها حق الانتخاب .. وحق الترشيح .. كما احسن الدستور ايضا فاهتم بالسلطة التشريعية فى البلاد ، واولاها اهتماما بالغا فأفرد لها من المواد ما يبلغ ٢٥٪ من مواد الدستور كلها .. !!

والا كانت الهموم .. تدفع الناس الى التخلص منها .. والى التفاؤل مع مطلع عام جديد يستقبل اكثر اشراقا .. تتبدد فيه الهموم .. وتتجدد فيه دماء الاحزاب .. إلا ان هذا العام اظنه قد تجاوز مرحلة التفاؤل .. والامل ، اذ تكشف لنا الشواهد مع بدء العام ومطلعه .. وعلى طول السنة كلها .. تكشف لنا شواهده عن تعميق المعارسة الديمقراطية .. وتنطلب فى ذات الوقت الجهد .. والعمل ..

فلقد اعلنت امانة الحزب .. الخميس الماضى ، ما انتهت اليه من فض الخلاف الدائر حول نظام الانتخابات القادمة واسلوبه !! وتفضل النظام « الفردى » على « القائمة » .. وكم كنا نتمنى ألا يصدر القرار بالاجماع !! وعلى كل حال فلقد انتهت بهذا الاعلان حالة الترقب .. والتأمل .. ولعل الاحزاب تنهى حالة الصراخ .. والعويل .. بعد ان سار هذا الاتجاه فى ركب الدستور .. واعلاء دور المواطن وارادته .. وتوسيع دائرة المشاركة فى حكم البلاد بالتصويت . والانتخاب .. والترشيح ..

. كما القت الحكومة يوم السبت الماضى بيانها امام مجلس الشعب لتبدأ بعدها سلطة المجلس والنواب فى مباشرة حقوقهم .. فى طلبات الاحاطة والاستجواب والاسئلة .. ولن يخدع المواطنون بنظام البالونات .. أو الفرقعة بمناسبة انتهاء الدورة !! لكنه على كل حال سوف تشهد الفترة القادمة ديمقراطية بين النواب .. والحكومة .. والشعب ..

. ومع بدء شهر يناير من العام الجديد .. فإن المواطنين مدعون للقيد بالجداول الانتخابية .. ومشاركتهم فى تنقية الجداول .. وهى دعوة تشريعية بالقانون الذى صدر فى غيبة المجلس .. ثم والحق عليه فى اول اجتماع له لتضمن واجبا قانونيا نحو مباشرة حقوقهم السياسية بشأن الجداول الانتخابية تنتهى فى اخر شهر يناير الحالى .. وقد فعلت الحكومة ما عليها باصدار القانون ليبدأ دور المواطنين ، ودور الاحزاب .. بالامن العويل .. والبكاء !! لأن هذه الدعوة تأكيد للممارسة الديمقراطية .. وتوسيعا لدائرة المشاركة .. اذا قامت الاحزاب السياسية بما عليها واستجاب المواطنون لهذه الدعوة .. !!

. وخلال شهرى مارس وابريل من هذا العام الجديد سوف يشهد الشارع السياسى انتخابات مجلس الشورى .. فيزلزل النواب الى المناخين للمقابلة .. والمشاركة .. والحساب .. والمساءلة . لهذا فمتكون دعوة المناخين والمواطنين للمشاركة فى حكم البلاد بالكلام .. والعمل فى ذات الوقت .. !!

. وبعدها وخلال شهرى اغسطس وسبتمبر وما بعدهما سوف يشهد المواطنون لقاءات .. وندوات حاسمة بين نواب الشعب الذين مكثوا خمس سنوات بالتمام والكمال .. وبين المناخين ، وهى لقاءات حاسمة .. بالرأى . والفكر . ليختار الشعب نوابه من جديد .. بعد ان أخذ الدرس .. والعظة . وتم تصحيح وتثقيف الجداول . ليكون لكل مواطن وارادته أثر بالغ حاسم فى مجال الحقوق .. والسلطات .. !!

ان هذا العام يحمل سيناريوهات عاما مفتوحا بالنشاط السياسى .. وتعميقا للممارسة الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة ، وهو ما تشهد به الاحداث القادمة فى الاعلان عن نظام الانتخاب .. ومساءلة الحكومة امام المجلس .. والقيد بالجداول وتصحيحها .. والانتخابات القادمة للمجلسين .. ولا اعتقد ان الحكومة تستطيع وحدها الوقوف متفرجة نحو طريق الديمقراطية وتعميق ممارستها .. إذ على المواطنين .. والاحزاب .. المشاركة معها فى هذا العزف .. تأكيدا .. لتصحيحا لتخطى دور السلبية .. وخطى واسعة سريعة نحو الايجابية .. ومن الصراخ والبكاء الى العمل .. وحتى لا نظل نادمين على الماضى .. يوم لا ينفع الندم .. بعد ان بدت الشواهد .. والاحداث القادمة مع بدء عام جديد .. تدعو الناس جميعا ان تنفض هذه الهموم .. وتتجدد معها دماء الأحزاب ..

بلا حساسيات

الانتخاب الفردى .. لماذا ..؟؟ عفواً .. حزب الأغلبية لن يوافق على التعديل ..

كان الرئيس مبارك - والحق يقال - سبّاقا فى الدعوة للانتخاب الفردى .. والدليل أنه أصدر أثناء فترة حل البرلمان فى الفصل التشريعي الخامس .. قرارا بقانون بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية .. أخذ فيه بنظام الانتخاب الفردى بعد أن عانت الحياة النيابية من عدم الاستقرار بسبب تطبيق نظام القائمة الذى أدى إلى صدور ثلاثة أحكام من المحكمة الدستورية .. اثنان بشأن مجلس الشعب .. وآخر خاص بمجلس الشورى تقضى كلها بعدم دستورية هذا النظام .

ومع هذا .. فإن القائمة فى حد ذاتها لا تتناقض مع الدستور .. بل اقتصرت المخالفة على كيفية الأخذ بنظام القائمة فى التشريعات التى قُضى بعدم دستوريتها .. لكن .. إذا أردنا الحق .. لابد من الاعتراف بأن الانتخاب الفردى أفضل كثيرا من الانتخاب بالقائمة .. لأسباب عديدة :

● **أولا : الانتخاب الفردى انما هو تعبير مباشر من الناخبين نحو شخص المرشح .. لا من خلال القائمة التى قدمها الحزب .. إذ أن مهمة الحزب تتركز على تقديم مرشحيه للساحة .. لكنه فى نفس الوقت لا يقيد إرادة الناخبين .**

● ثانيا : نظام الانتخاب الفردى .. يساعد المرشح على أن يكون « ملاصقا » لدائرته .. حريصا على خدمة أبنائها ، ومعايشة مشاكلهم ، وآلامهم ، وطموحاتهم .. وتقديم الحلول لها .. بما يعمّق روح التضامن الاجتماعى .

● ثالثا : هذا النوع من الانتخاب .. يجدد - ولاشك - دم الحياة السياسية من خلال تقديم أسماء جديدة ترتضيها جموع الشعب فى كل فصل تشريعى .. بخلاف الحال بالنسبة لنظام القائمة الذى لا يضمن هذا التجديد .. حتى وإن ضمنه .. فيكون بنسبة أقل مما يفرزه نظام الانتخاب الفردى .

● رابعا : الانتخاب الفردى يتيح للشعب فرصة إعادة تقييم نوابه بنفسه على أساس ولائهم له .. باعتبار أن الشعب هو صاحب السيادة الوطنية عكس النظام الاخر الذى تقوم فيه الأحزاب بتحديد درجة الانتماء لها .. ولها فقط .. !

● خامسا : الانتخاب الفردى يكفل تحقيق مبدأ المساواة بين رجال الأحزاب وبين المستقلين .. كما يحرص على دعم تكافؤ الفرص بين الفريقين .

● سادسا : يتولى معالجة الأخطاء التى تسببت فيها بعض الأحزاب لاسيما تلك التى لا تستند على قواعد شعبية والتى تتسلل إلى البرلمان من خلال مقعد ، أو مقعدين نتيجة نظام القائمة النسبية الأمر الذى يؤدى إلى ازدحام مجلس الشعب بنواب يعدون على أصابع اليد الواحدة .. أو حتى أقل .. كممثلين لأحزاب صغيرة لا حول لها ، ولا قوة .. وبالتالى تضعف الممارسة النيابية .

● سابعا : يتفادى نظام الانتخاب الفردى .. ظاهرة ندرة الكوادر السياسية وهى ظاهرة ليست موجودة فى الدول التى تطبق القائمة .. لسبب بسيط .. أن الكوادر السياسية .. ينبغى أن تنبع من القواعد الشعبية .. ثم تتدرج فى القنوات الحزبية بهدف تعضيد شأن الحزب . من هنا .. فإن نظام الانتخاب الفردى يتفادى الثغرات الموجودة حاليا فى معظم الأحزاب القائمة فى الساحة .. حيث إنه يشجع على ظهور كوادر سياسية كبيرة تصول ، وتجول تحت قبة البرلمان .. يزهو بها الحزب الذى تنتمى إليه ، وتصبح من ضلوعه الكبرى .

عندئذ .. وعندئذ فقط .. يمكن التفكير مستقبلا فى الأخذ بنظام القائمة حينما تتوفر تلك الكوادر التى تجمع بين الجذور الشعبية ، والجذور الحزبية .. أما قبل ذلك .. فلا .

●●●

ونى النهاية .. تبقى كلمة :

لقد وضع الرئيس مبارك كل تلك الحقائق أمامه .. فكان أول من دعا إلى الأخذ بنظام الانتخاب الفردى مؤكدا نفس الموقف أمام مجلس القضاء الأعلى أثناء اجتماعه بأعضائه مؤخرا .. غير أنه لم يشأ أن يفرض رأيه رغم أن بعض الأحزاب فى مؤتمر الحوار الوطنى طالبت بتطبيق نظام القائمة .

●●●

على الجانب المقابل .. لقد أعلنت الأمانة العامة للحزب الوطنى منذ أيام تأييدها للانتخاب الفردى مما يعنى صراحة .. أن الحزب صاحب الأغلبية فى المؤسسة التشريعية لن يوافق على تعديل نظام الانتخاب الفردى .. بل سوف يستمر باقيا مؤكدا ارادة الشعب وسيادته اللتين يعبر عنهما نواب الشعب تحت قبة البرلمان .

سيد عبد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

الانتخابات القادمة..!!

في تصريح للرئيس مبارك.. اثناء اجتماعه باعضاء مجلس القضاء الاعلى والمستشارين، قال «انه يميل شخصيا الى نظام الانتخاب الفردى لانه يتفق مع طبيعتنا، وبمدأى عن عدم الدستورية..» وقد لقى هذا التصريح ارتياحا فى الشارع السياسى ولدى المهتمين.. والذى يطالع بسكوتنا المصرى، يجد انه قد خص السلطة التشريعية «مجلس الشعب» عن غيرها من باقى السلطات فى الدولة «بخمسين مادة بالقعاد والكمال» وعلى وجه التحديد المواد من ٨١ الى ١٣٦ من الدستور، فضلا عن قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون آخر لمجلس الشعب.. ولائحة تنظيم العمل وكيفية ممارسة المجلس لوظائفه..

وقد عظى نظام الانتخاب.. واسلوبه بكم من الجدل والنقاش.. والطعون الدستورية والقضائية لم تحظ به مادة قانونية او سياسية اخرى، تعلقها لدى السلطة التشريعية وراهنوه دوريا فى البلاد، وقد صار الامل معقودا على كيفية اختيار الشعب لممثليه فى الانتخابات القادمة..

د . شوقى السيد

وكيفية ممارسة النواب اختصاصاتهم رعاية لمصالح هذا الشعب الكريم..

- ومن قبل اكدت وثيقة اعلان الدستور، «ان سيادة القانون ليست ضمانا لحرية الفرد فحسب، لكنها الاساس الوحيد لشرعية السلطة».. كما اقرت الدستور ضمانات يحقق الاقرار فى الباب الثالث مقدما على ضمانات السلطة التى وردت فى الباب الخامس من الدستور لتكون ضمانات الافراد مقدمة على ضمانات السلطات».. ثم اتت احكام القضاء.. والمحكمة الدستورية، وعلى وجه الخصوص فى الطعن رقم ٣٧ /٩ق الصادر بجلسة ١٩/٥/١٩٩٠، قبل الانتخابات السابقة مباشرة، لتؤكد لنا المبادىء الدستورية والتى منها تكافؤ الفرص.. والمساواة بين المواطنين.. وحرية الاقتسام للاحزاب.. وان الحرية لاتعنى فرض سيطرة جماعية على الفرد.. وانه لايجوز التمييز بين المواطنين بسبب الانتماء لرأى سياسى وذلك ولا كان ذلك اهدارا لمبدأ المساواة.. لان حق الانتخاب والترشيح يستند الى صفة «المواطنة» وبما لايجوز تمييز او تفضيل بعض المواطنين على بعض..

- وهذه المبادىء الدستورية تجعل من الانتخاب «الفردى» امرا حتميا ووافقا دستوريا.. على حين ان نظام القائمة.. او الجمع بينها والفردى يبدو امرا نظريا محضا ومحفوفا بالخطر حتى ولو كان الدستور لايمنع ذلك صراحة لا قد يستحيل معه تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين سواء بين الاحزاب وبعضها البعض من جهة او بين الاحزاب والمستقلين من جهة اخرى.. وهذ امر يركز تصريح الرئيس وحمله الى الانتخابات الفردية.. ويكان من حصاد المآسى فى انتخابات السابقة.. جانب كبير من السلبيات بدءا من الجداول الانتخابية.. واجراءات الانتخاب والترشيح.. والممارسة الليلية لذاتها، الامر الذى يحتم علينا الاستفادة من الماضى للمستقبل وبما يثمره، ان الانتخابات القادمة سوف تكون تدعيما للممارسة الديمقراطية وذلك فى ضوء الحقائق والمعالجات التالية:

١ . الجداول الانتخابية: وقد مضى عليها قرابة اربعين عاما، اصابها خلالها البطلان ولم تعد تعبر عن حقيقة جماعة الناخبين، ولهذا فلقد اصبحت الحكومة مضطرا.. لاستجابة الى حصاد الحوار الوطنى، فاصدرت القرار بقانون رقم ٤٤/٢٢٠ لتتواءما الى تنقية الجداول.. والدعوة الى الايجابية.. وبدأ العد بدءا من اول نوفمبر حتى اخر يناير من كل عام وليدة ثلاثة اشهر بعد ان كان شهرا ديسمبريا واحدا!! لكن الامر يتطلب تكثيف الدعوة والاعلان وإعلام المواطنين وحثهم على تنقية الجداول.. والقيد.. وهى فضلا عن انها مسئولية الحكومة فهى ايضا مسئولية المواطنين.. والنواب والاحزاب على السواء..

٢ . الترشيح للانتخاب: ولعل الاحزاب.. والمواطنين قد استفادوا من دروس الماضى.. فليس من مصالح اى حزب، ان يزاحم من تجمع حوله ادنى شبهة.. مهما بلغ من المال والجاه، بل والعلم! لان الحزب فى النهاية يتحمل اوزار مرشحه.. كما ان المواطن قد تعلم الدرس ليحسن اختيار مرشحه، فلن يخدع فى الشعارات.. ولن تؤثر فى ارادته الوعود او المال.. لانه قد واجه من التصرف عن مصالحه وانفرد لصالحه وحده.. ومن تبددت وعودهم وصاروا اجهاء اموالنا تحت القبة بعد ان سرقوا ارادة الناخبين فى بعض دوائرهم.. حتى ولو كانوا قلة.

وقد استطاع المجلس فى هذه الدورة ان يتخلص من البعض ممن فقدوا شرط حسن السمعة.. او صدرت ضدهم احكام قضائية ومازال التخلص من البعض صعب المنال.. وقد بقى للمجلس اشهر محدودة!!

٣ . الدعاية الانتخابية: ومازالت قرارات تحجيم الدعاية الانتخابية حبرا على ورق، اذ ظهر حيتان المال والجاه ليصل الى الظاهرة والغاية عن الاية ليعوض بها ما فاتت ايام الشراء.. والاماء والعطاء فى مواجهة طوفان الدعاية امام حيتان المال والجاه.. ولعل الحكومة تشرع قراراتها فى شان الدعاية الانتخابية موضع التنفيذ!!

٤ ـ أجراء الانتخاب: ومازال امام المحكمة الدستورية العليا ستة طعون دستورية في انتخابات ١٩٩٠ حول عدم دستورية نص المادة ٢٤ من قانون مباشرة الحقوق السياسية لمخالفتها نص المادة ٨٨ من الدستور التي توجب ان يكون الاقتراع والذي يتم امام اللجان الفرعية وحدها، تحت اشراف رجال القضاء.. يحكم المحكمة الدستورية العليا، وسيكون له القول الفصل.. ولعلنا نسمع حكمها قبل اجراء الانتخابات الجديدة استعدادا وضمانا لدستورية وسلامة اجراءات الانتخاب ونتيجتها..

كذلك يوجد طعن فريد وحيد امام محكمة النقض حول الفصل في صحة العضوية، وسلطة المجلس بشأنها سيد قراره وحتى تستقر اوجه الديمقراطية بعد الانتخابات القادمة عند الفصل في صحة العضوية..

٥ ـ المارسة النيابية: وظن ان الذوات المحترمين قد اخذوا الدرس من الماضي فمنهم من فاز بثقة الجماهير، ابناء الدائرة ـ بل وكل الناس ومنهم من حنث في القسم وانصرف الى مصالحه متجرا في العقيدة فاسدة.. مستغلا موقعه في اعمال خاصة.. عازفا عن المشاركة.. ومن كل الناس حتى في احلك الاوقات.. هؤلاء سرقوا ارادة الناخبين وانصرفوا عنهم، فخسروا الدنيا والاخرة.. ولم يعد تشفع لهم وعود او اسراف او جاه بعد ان رسبوا في الامتحان.. وفي الاداء الرقابي والتشريعي.. ومهما بلغ بهم الاداء من بطولات زائفة في دور الانتقاد الخامس والاخيرا

لهذا فلقد ان الاوان.. ونحن على ابواب انتخابات قادمة.. وفي ضوء الحقائق والمعالجات السابقة.. ان تمض الاحزاب والمواطنون والمرشحون انفسهم دروس الماضي، بعد ان عقر الناس العزم على الخروج من السلبية ومن العزلة لتصحيح الحياة النيابية.. والمشاركة بايجابية في الحياة العامة.. وهو امر يكشف بذلك عن تدعيم مسار الديمقراطية في الانتخابات القادمة..

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد ان تقرر اجراؤها بالنظام الفردى

الأحزاب المصرية تستعد لانتخابات مجلس الشعب والشورى

□ كتب ـ مجدى الدقاق:

استجواب ـ الحزب الوطنى الديمقراطى ـ حزب الاغلبية الحاكم فى مصر ـ لرغبة اغلب احزاب المعارضة فى مصر بإجراء انتخابات مجلس الشعب والشورى والمقرر عقدها فى منتصف العام الحالى 1995 على اساس النظام الفردى، وجاءت هذه الاستجابة متوافقة مع التوجه العام للحزب الحاكم الذى رأى استمرار اتباع طريقة النظام الفردى سواء فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى او فى انتخابات مجلس الشعب (البرلمان).

وكشف كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى والامين العام المساعد للحزب الحاكم فى مصر فى تصريحات خاصة «للعالم اليوم» ان الامانة العامة للحزب توصلت لقرارها الاخير والنهائى بالاخذ بطريقة النظام الفردى بعد ان شكلت الامانة العامة لجنة جزئية ضمت سياسيين ومفكرين وقيادات حزبية لدراسة طريقة الانتخابات وقال الشاذلى ان اللجنة اخذت آراء ووجهات نظر جميع مستويات الحزب فى القرى والمدن والمحافظات، ولم

كمال الشاذلى

رفعت السعيد

تستبعد فى الوقت نفسه رأى الاحزاب والقوى النقابية التى شاركت فيها الحوار الوطنى والتى رأت الاخذ بهذا النظام وأوضح الوزير الشاذلى ان دراسة اللجنة والنتائج التى توصلت اليها اكدت ان النظام الفردى هو الانسب لطبيعة الشعب المصرى. وحول استعدادات الحزب الحاكم للانتخابات قال الشاذلى ان الحزب سيشهد تحركا واسعا على جميع المستويات من اجل تدعيم موقف الحزب بين الناس ويشمل هذا التحرك لقاءات موسعة وجماهيرية فى القرى والمراكز والمدن بغرض عرض انجازات الحزب خلال السنوات الماضية وطرح برنامج مرشحيه للانتخابات القادمة موضحا ان الحزب سيسعى للحفاظ على اغلبيته بالعمل وسط الناس كما فى السابق.

ويقول د. رفعت السعيد الامين العام لحزب التجمع الوحدوى ـ وهو حزب المعارضة الرئيسى فى البرلمان، ان التجمع يستعد بدوره هو ايضا للانتخابات وأنه بتحديد طريقة الانتخابات اصبح الوضع مهيأ بشكل يجعل الحزب يخطط لها بعد ان عرف طريقة الانتخابات فالاخذ بالنظام الفردى ـ يتطلب استعدادات معينة كما يتطلب الاخذ بنظام اخر او استعدادات من نوع آخر.

وابدى د. رفعت السعيد استعداد حزبه لتقديم الاف المتطوعين لاعداد جداول انتخابية جديدة موضحا ان الجداول الحالية ووفقا لدراسة ميدانية اجراها الحزب فى منطقة (الدرب الاحمر ـ تشير الى وجود الاف الاسماء تمثلك اكثر من اسم وبالتالى تملك اكثر من بطاقة انتخابية وحذر د. السعيد من ان هناك ـ جماعة محظورة ـ فعلت الشىء نفسه وامتلك اعضاؤها اكثر من صوت واحد لكل فرد، وطلب رفعت السعيد الذى اكد مشاركة حزبه فى الانتخابات القادمة ان حزبه سيطرح قضية الانفاق وحجمه فى

كمال الشاذلى ـ (الوطنى):
النظام الفردى هو الانسب لطبيعة الشعب المصرى

د. رفعت السعيد.. (التجمع):
لدينا آلاف المتطوعين لتنقية الجداول الانتخابية

الانتخابات القادمة موضحا ان الانفاق الزائد عن الحد مناف للديمقراطية مطالبا بان تتحد قيمة انفاق كل مرشح. ويقول على سلامة سكرتير عام مساعد حزب الوفد ان حزبه سيخوض الانتخابات القادمة وان يقاطعها كما حدث فى بعضها ـ ليتمكن الحزب من تنفيذ برنامجه الاصلاحى.

ـ وفى حزب العمل، الذى اعلن منذ وقت مضى مشاركته فى اية انتخابات قادمة كشفت مصادر داخل الحزب ان الصراع يشتد بين جناحين داخل الحزب حول استمرار التحالف مع الجماعات غير الشرعية واخر يرى انهاء هذا التحالف الذى غير من شكل وممارسات الحزب. ويتوقع المراقبون ان يزداد هذا الصراع فى الفترة القادمة مع استمرار سيطرة القيادات المؤيدة للتحالف على مقاليد الامور فيه. ولا تختلف الصورة كثيرا داخل بقية الاحزاب المعارضة عن حزب العمل، فثمة صراعات خفية تدور داخل الحزب الناصرى، والاحرار. اما الاحزب الاخرى كالخضر والاتحادى، والعدالة، والامة ومصر العربى، فهى احزاب صغيرة وتفتقد الى التأثير والفاعلية داخل الشارع السياسى فى مصر.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٨ مارس ٢٠٠٥

كلمة حق

●● كانت الحكومة امام خيارين.. أحلاهما مر.. لأن الانتخاب الفردى يعرض مجموعة من قيادات الحزب الوطنى للسقوط.. والحزب حريص على رموزه وقياداته.. حتى لا يصاب بهزة قاسية.. وحتى لو كانت هذه الرموز والقيادات ساقطة ومرفوضة ومكروهة من الجماهير.. وفى نفس الوقت كانت هناك مخاطر من الانتخاب بالقائمة.. لانه يعرض مجلس الشعب للبطلان.. وقد شبعنا من البطلان.. لأن مجلس ٨٤ كان باطلا.. ومجلس ٨٧ كان باطلا.. وغير طبيعى ان يتعرض مجلس الثلث للبطلان فى قدرة قياسية.. وخطورة الانتخاب بالقائمة انه يمكن أن يؤدى إلى دخول الاخوان المسلمين إلى مجلس الشعب.. لأن فرصتهم ضعيفة فى الانتخاب الفردى.. لانهم لا يشكلون بأى حال ١٥٪ من أى دائرة انتخابية.. وهم طبعا لا ينزلون الانتخابات بهذه الصفة.. ولكنهم ينزلون ضمن قوائم احزاب أخرى..

●● وقد سمعنا أن امانة الحزب الوطنى لخيارات الانتخاب الفردى.. حتى تتفادى مخاطر القائمة.. ولكن هذا الاختيار ليس نهائيا.. لانه معروض على رئيس الحزب.. واختيار الانتخاب الفردى يعنى واحدة من ثلاث.. وكل واحدة أخير أضرب.. فإما أن الحكومة قررت اجراء انتخابات حرة.. وليسقط من يسقط.. وينجح من ينجح.. وان الحكومة مستعدة لقبول النتيجة مهما كانت.. وهذا شكوك فى أن الحكومة مستعدة لذلك.. إلا إذا قررت الاحتفاظ على اغلبية ساحقة فى مجلس الشعب تضمن بها تمرير القوانين التى تريدها.. ولذلك فانه من غير الطبيعى ان تقبل الحكومة ذلك.

●● الفرصة الثانية ان الحكومة قررت اختيار وجوه جديدة مضمونة النجاح.. وقد أشار د. يوسف والى إلى ذلك.. وركز بقدر على المعيد.. باعتبار ان عميد الحزب الوطنى ومثليه فى الصعيد اصبح صقرا.. بعد كارثة السيول والبطالة والارهاب.. ومع ذلك فان اختيارات الحزب الوطنى فى بورسعيد والاسكندرية تؤكد انه لا يحسن الاختيار.. وانه يدفع بوجوه غير مقبولة جماهيريا.. ولذلك فانه من غير المقبول أن تصدر ان الحزب سوف يختار وجوها يقبلها الشعب..

●● وتبقى الفرصة الثالثة.. وهى أن يقوم الانتخاب بالطريقة الفردية.. ويرشح الحزب نفس الوجوه والرموز والقيادات.. ويزور الانتخابات حتى يضمن نجاحها إلى مجلس الشعب.. والتزوير له وسائل متعددة.. والحكومة حتى الآن تراقب الاشراف القضائى فحسب.. وترفض الانتخاب بالبطاقة.. كما أن الرشاوى الانتخابية تدوع من التزوير.. والضغوط على الموظفين تدوع أكثر من التزوير.. وحشد كل امكانيات الحكومة وراء مرشح الحزب الوطنى تدوع أكثر من التزوير.. وحياد الشرطة لا يعنى وحده.. وسط هذه الموجة من التزويرات التى يقوم بها الحزب الوطنى على طول تاريخه.. ويصر أيضا على انكارها على طول تاريخه..

محمد الهيوان

نافذة

الاستعداد للانتخابات (٢)

نعلم جميعا أن نسبة المشاركة في الانتخابات العامة ضئيلة جدا، كما نعلم أيضا أن نتائج الانتخابات تعكس رغبة الإدارة أكثر مما تعكس إرادة الناخبين.

ونعلم أيضا عدم التزام الأجهزة الأمنية والإعلام الرسمي بالحيادة بين المرشحين وانحيازهم إلى من تشملهم التعليمات العليا بالرعاية والعناية. وقد يتحازون إلى آخرين من خارج نائرة الرعاية والعناية، والسبب معروف!!

وأي ذلك كله في ضعف الصفة التمثيلية لمجلس الشعب، وتهافت دوره في قرابين، وخضوعها للسلطة التنفيذية وجري العمل على هذا المنوال بصفة مستمرة منذ أول انتخابات في عام ١٩٥٧ بعد ثورة يوليو وحتى الآن. وظل هذا الأسلوب نراه متطابقا في كل نظام الحزب الواحد، ونراه أسلوبا قائما في ظل تعدد الأحزاب. ومن ثم علينا أن نتناول من وضع قائم معيب إلى وضع جديد، نقوم فيه الانتخابات الفعلية بوظيفتها الطبيعية في النظام الديمقراطية وهي تمكين المحكوم من اختيار حاكمه بإرادته الحرة. وهذا الانتقال يتطلب تعديلات كثيرة بعضها يتعلق بنصوص تشريعية أو إدارية، وبعضها الآخر يتعلق بالمناخ السياسي العام الذي تجري فيه الانتخابات.

وهذا المناخ العام مسئولية الحاكم والمحكوم معا، وعلى المحكوم أن يطالب به ويظهر للحاكم رغبة أكيدة في استعمال حقه في الاختيار، وأن يحدد بوضوح ما يريده وأن يلجأ إلى كافة الوسائل المتاحة للحصول على حقه. وذلك بالطرق المشروعة فردية وجماعية. وعلى أحزاب المعارضة والمستقلين.. حشد طاقاتهم ووسائلهم من أجل اقناع الشعب بأن هذه المطالب ممكنة التحقيق.

وعلى الحكم من ناحية أخرى، أن يدرك أن الأمن والاستقرار ليس مسائل إدارية بحتة ولكن هناك قدر من الفوارق العام إذا عجز عن تحقيقه فانه يفتح أبواب المقامرة بحاضر البلد ومستقبله. وإذا كان الحاكم يريد أن يضع حدا للمقامرة الأرهاب فعليه أولا أن يوسع نطاق الشرعية، ويتسع لكل القوى التي تطالب بالتغيير، والتي تريد المحافظة على ما هو قائم. وبحيث تظهر نقطة التوازن التي يجب أن يسعى اليها الحاكم في كل لحظة من لحظات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وليث التجربة، أن الجمود لا يعني الاستقرار، وإنما يهدم هذا الاستقرار من أساسه.

ان الأيام المقبلة لن تكون مجرد استمرار لما كانت عليه الحال، ولكنها مليئة بالمفاجآت.

وعلى كل من يريد مستقبلا أفضل، أن ينزل إلى الساحة، ويمشي على المحجة!!

محمود أباظة

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــالـــى
التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٥

حكاية فســـاد

ســـعيدعبـــده مرشح «الوطنى»

ارتفـعت سخـونة الصـراع على صناديق الانتخابات بين رموز الفساد، ورموز الفساد فى دائرة مينا البصل التى تشـهـد اليـوم إجـراء انتخابات التكميلية لمجلس الشعب.

ابرز رموز الفساد المتصارعين رشاد عثمان الذى نشرت عنه «الاهالى» تحقيقاً فى العدد الماضى اما الوجه الاخر للفساد فهو سعيد عبده رئيس شركة باتا ووكـيل المجلس المحلى بالإسكندرية والمرشح الرسمى للحزب الوطنى.

ووسط مرشـحى الفسـاد - ومـعظـمهم ينتمى للحزب الوطنى - يخوض العامل إسماعيل سليمان معركة ضارية يواجه كل انواع الفساد والفاسدين ويدافع من خلالها عن حقوق الفقراء والمطحونين «وراه رصيد هائل من حب الجماهير التى تعلم انه سبق اتهامه بحب الناس والدفاع عن قضاياهم.

أما حوت الحزب الوطنى سـعيد عبده فهو صاحب تاريخ طويل فى عالم الفساد المالى والإدارى وسبق للاهالى" أن افردت صفحـة كاملة عام ٨٣عن مشاركته فى نهب القطاع العام منذ أن كان معاونا رئيسياً لرئيس شركة باتا السابق. وعرف سعيد عبده أن الحماية من سيف القانون عن الأخطاء والخطايا المالية والإدارية وسرقة مواقع السلطة والتمثيل النيابى - المحلى والبرلمانى - تأتى من تحت أقدام أجهزة الأمن وبعضوية حزب التزوير..

وهكذا احتل سعيد عبده مـقعد وكيل المجلس المحلى للمحافظة دون أن يسجل أى اعمال إيجابية طوال تواجده فى المجلس المحلى. ومـارس طوال هذه السنوات جـريمة المنعت إزاء كل الكوارث التى مرت بالإسكندرية ابتداء من

ابو العز الحريرى

كارثة زلزلة عبد القادر الاولى وانتهاء بكارثة زلزلة عبد القادر الثانية ومروراً بجرائم تلوث مياه بحيرة مريوط وتسمم إنتاجها السمكى والتسـتر على جرائم "الفريدسى" ومزارعه السمكية وإهدار ملايين فيما يسمى بمدينة العرائس التى تحولت - بملايين أخرى - إلى حديقة دوابة ثم المزارع السمكية الفاشلة التى انفقوا عليها عشرات الملايين من أموال الشعب وتحريم الإسكندرية بالظلوت وإيقاف مياه الصرف الصحى فى البحر المتوسط وبحيرة مريوط، وتركيز الاهتمام على كورنيش المدينة واهمال باقى الإسكندرية تغرق فى دنيا الزبالة ومياه الصرف الصحى التى تحاصر الاحياء الشعبية والفقيرة. فضلاً عن مياه الشتاء التى تغرق المناطق المحرومة حتى الآن من شبكة الصرف الصحى، وبسوء المواصلات العامة وتدهور الخدمات. ولم يسمع الناس لوكيل المجلس المحلى سعيد عبده صوتاً. لقد سئم اهالى المنطقة من الشكاوى عن مشاكل الأسكان الصناعى وعذابات المواطنين الذين يجبرون على دفع مقدمات كبيرة لسكان البتروكيماويات، اما مساكن الكرنتينة فالجميع يعلم كيف تعانى الانهدام والهدم الخدمات وارتفاع معدل الجريمة دون ان يتحرك احد ومنهم سعيد عبده وتعد الخدمات فى دائرة مينا البصل من اسوأ الخدمات فى الإسكندرية كما انها مهددة بفائ الاتاوى، وترتداد بين سكان المكس نسبة للصابين بالحجر الرئوى وأمراض الجهاز التنفسى لعدم تشغيل فلاتر لشركة الأسمنت ، وتخلط مياه المجارى بملامات المكس، ولم يسمع سعيد عبده - وكذلك بالطبع رشاد عثمان - عن استمرار التعذيب فى قسم التعذيب المسمى بشرطة مينا البصل، وكانت آخر الجرائم المرتكبة داخل هذا القسم اكتشاف المستشار المحامى العام لوجود ٢٥ مواطناً محتجزين لأكثر من شهر بدون سبب وبدون تسجيل اسمائهم فى دفاتر القسم إلى غير ذلك من القضايا التى كان واجباً على المجلس المحلى - ووكيله سعيد عبده - ان يناقشوها بدلاً من مناصرة المحافظ - عمال على بطال - حتى ان دائرة مينا البصل نفسها لم تر من سعيد عبده خيراً.

هذه هى بعض جرائم سعيد عبده وكيل المجلس المحلى فى حق اهالى الإسكندرية فما عن جرائمه كرئيس لشركة باتا؟

لقد بلغ مخزون الإنتاج ٣٨,٨ مليون جنيه بينما لاتوجد نقدية سوى اربعة الاف جنيه فقط، وبلغت الديون المسحوبة على المكشوف ١٧,٧ مليون جنيه، والديون للموردين ٢٣,٢ مليون جنيه، وقرض بنك مصر ١٦,٨ مليون جنيه فإن المصروفات العمومية بلغت ٤٨,٥ مليون جنيه لتسجل بذلك خللاً رهيباً، وانخفض ربح النشاط إلى ٥٤١ الف جنيه فقط مع أن حقوق الملكية تبلغ ٤٢ مليون جنيه، وقد تحقق هذا الربح الهزيل عن اجمالى مبيعات تبلغ ٨٥ مليون جنيه مما خلق صعوبة فى سداد الالتزامات لان المخزون السلعى يبلغ ٨٥٪ من الاصول المتداولة بينما لا تكفى السيولة النقدية أجور ساعتين عمل للعاملين مما يفيد حركة الشركة فى التسويق والإنتاج والمشتريات والوظائف التجارية التى تحتاج إلى نقدية سائلة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٥

ولهذا قرر سعيد عبده – الذى يطلق اليهود فى الانتخابات – وقف العلاوة الدورية للعاملين وتخفيض الحوافز من ٦٠ أو ٧٠ جنيهاً شهرياً إلى ١٥٠ قرشاً للعامل وخمسة جنيهات للرؤساء. فهل هناك كارثة اكبر من ذلك تهدد بإغلاق الشركة وإعلان افلاسها وتسريح الاف العاملين بها؟

ويظل التساؤل قائما ومشروعا : لماذا إذن يشحذ الحزب الوطنى؟ لما الاجابة فهى من داخل كواليس حزب الفساد وتقول إن سعيد عبده – أسند عملية تطوير ٣٠٢ فرع تملكها بانا إلى شركة أخرى يديرها ويشارك فيها واحد من كبار قيادات الحزب الوطنى بالاسكندرية وذلك مقابل ١٠ ملايين جنيه رغم أن شركة بانا مفلسه والفروع اصلاً سليمة. ولذلك ايضاً يساند سعيد عبده وبقوة مندوب التطبير مع العدو الصهيونى احمد خيرى امين الحزب الوطنى بالمحافظة، ويشارك فى مباركته قيادات الحزب وقيادات العمل التنفيذى سواء بالصمت أو الفعل أو غير ذلك. كما شاركته بالصمت احزاب اخرى مساندة لفساد الوجهين رشاد عثمان وسعيد عبده بما فى ذلك بعض دعاة الليبرالية أو الذين يرتدون عباءة الدين مما يجعل من دروس هذه الانتخابات ضرورة إنقاذ مصر من الفساد والطفيلية والإرهاب.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٥

تأشيرات الحج

عمر هاشم

الدكتور عمر هاشم رئيس لجنة الشئون الدينية رفض بشدة زيادة عدد التأشيرات الممنوحة لاعضاء المجلس على ٨ تأشيرات. الدكتور هاشم كان قد واجه ضغوطا كبيرة من عدد كبير من اعضاء مجلسى الشعب والشورى بزيادة عدد هذه التأشيرات! طبعا لأن موسم الانتخابات بعد موسم الحج.. والبعض يرى أن الانتخابات تحتاج... تحتاج الى مزيد من المزايا والأعفاءات لزوم الأصوات، ولعل هذا العام سوف تقل المخالفات لان الحساب سوف يكون عسيرا فى الانتخابات القادمة والوشيكة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٥

الفـــردى «مصيدة» الأكـابر! .. والصحافة .. صحافة!!

خرج الحزب الوطنى لاول مرة عن صمته فى ابداء الراى فى النظام الجديد للانتخابات.. ليعلن فى بيان رسمى ثم توزيعه على مختلف الصحف انه يؤيد النظام الفردى، وتحدث على لسان قادته حسنات هذا النظام ومزاياه، وكانه نظام جديد يجب ابراز مزاياه حتى يقتنع به الجميع، اذا فانه كان جديراً بان ينال اجماع الامانة العامة للحزب الوطنى التى تضم خيرة قيادات الحزب والحكومة والبرلمان..

ولعل الدرس الايجابى المفيد من اجماع الحزب الوطنى على النظام الفردى ان قياداته استجابت لنبض الشارع المصرى رغم تعارض المصلحة سواء كانت مصلحة عامة ام مصلحة شخصية.

اذن كان هناك ايثار لمصلحة الشعب على المصلحة الشخصية او القناعة الشخصية ان صح التعبير.. ويجب الا ننكر ان هذا القرار قد كسر موجة والاحباط لدى البعض من مستقبل الانتخابات القادمة التى يعلق عليها الجميع آمالا كبيرة فى التغيير وتهيئة المناخ لانتخابات نزيهة..

يجب ايضا الا نغفل ان هذا الاعلان قد اصدر حكم البراءة للحزب الوطنى من تهمة انه نظم الحوار الوطنى كى يمرر موافقة احزاب المعارضة على نظام القوائم.

ولكن سوف يظل السؤال الحائر..

ماذا جرى..؟ هل من المعقول ان حزبا يتفرد فى البداية واعادة طرح نظام القوائم الذى خضع لمناقشات طويلة فى الحوار الوطنى شارك فيها الخبراء الدستوريون ثم يعود لتنقلب مواقف قادته من مؤيدين الى معارضين؟

كل مانرجوه ان يكون القرار قائما على الاقتناع بان نظام القوائم غير دستورى مهما القى «المتفيقهون» من سدنة الدستور.. وان يقتنع ايضا الوزراء والكبراء بان المقعد فى مجلس الشعب ليس اسما كبيرا يذيع به صدر قائمة، وانما هو نزول للشارع وحيازة ثقة حقيقية لاغلبية مواطنى حقه ان يشعر يوما بان المسئول يذهب اليه ولو مرة كل انتخابات ليذل رضاه وتاييده.. وكم هو مشتاق الى الالتقاء مع مسئول لابراء إلا فى الخليجيين وهو يرسى اساس مشروعات هنا وهناك!!

وهذا يفرض على الوزراء الراغبين فى «التدثر» بعضوية مجلس الشعب ان يتحسسوا الخطى قبل النزول الى الناس، وان عليهم ان يشعروا بانه لن يكون هناك مأمن من ان يسقط وزير فى دائرة انتخابية، لاقراء معبرا عنها او يقوم الوزير على الاقل بالاعادة مع مواطن عادى لايملك امكانيات ولا صفة الوزير ولا نفوذ الوزير فى الدعاية وخلافه!!

والواقع يؤكد ان هناك وزراء وهم اعضاء فى المجلس لايجيدون الوقت حتى ان وجد، للعودة إلى اهالى الدائرة، التى يملك كل شىء فيها مندوب عن الوزير يتعامل معه الناس للأسف على انه وزير!!

واذا كنا نتحدث بكل صراحة عن مخاطر دعاية رجال المال والاعمال الذين سيتزايد عددهم فى ظل الانتخابات المقبلة فاننا ايضا يجب ان نتحدث اليوم وقبل الهنا بسنة وبنفس الصراحة عن استغلال الوزير لامكانيات وزارته فى الدعاية لنفسه كى يفوز بعضوية هى فقط من باب «الوجاهة».

ويجب ودحن نتحدث عن انتخابات نزيهة فى ظل ارهاصات نميل ايضا إلى توفيرها يجب ان نتذكر ان انتخابات عام ٧٩ شهدت ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر الذى لم يستطع ان يحقق الفوز لزميله العامل عن حزب مصر فى دائرته، بل حمد الله انه فاز بمقعد الفئات بينما فاز بمقعد العمال نائب التجمع الحقيقى ابوالعز الحريرى.. ويمثل هذه المواقف تحدثت كل الدنيا عن هذه الانتخابات ونزاهتها وقد تركت اثارا ايجابية فى الشارع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى المصرى.

ان العبء الاكبر الذى يقع على عاتق حكومة الحزب أو حزب الحكومة فلا فرق.. هو معايير الاختيار.. والقضية اليوم لم تعد قضية ايدلوجية.. هى قضية التنويع فى تمثيل الشعب

والبحث عن مصادر جديدة لاختيار القادة.. بدلا من لعبة «الكوتشينة» التى تهالكت أوراقها من كثرة «التقنيط».

نحن لا نريد فى ظل الإرهاصات الإيجابية لموقف الحزب الوطنى ان يصبح معيار التغيير هو اختيار القديم الذى حل عليه الدور.. نريد اسماء جديدة، ودماء جديدة فقط هى فى حاجة إلى «اخلاص» الاختيار، قد يكون هناك كوادر شعبية تملك الإمكانية ولاتملك المال فلماذا لايتم ترشيحها ودعمها؟ هناك خبرات وطنية من اهل العلم فى الجامعات والجمعيات والنقابات لماذا لايتم الاستفادة بها؟

هناك فلاحون لايحترفون اكذوبة الدعاوئيات الفاسدة لماذا لايتم جذبهم من جلابيبهم؟.

ونحن نحذر من الحرص على اختيار الضعفاء الطائعين الذين لا خوف منهم ولا خوف عليهم.. فانهم بالفعل هم «الخميرة» التى تصيب المجالس النيابية بفساد فى البنيان وفساد فى المواقف وفساد فى السلوك.. نتمنى ان يبرأ منه مجلسنا النيابى القادم الذى يولد فى عام التغيير.. حيث لا مفر من التغيير الذى اصبح ضرورة من ضرورات الاستقرار.

رؤية تحليلية يكتبها
محمود معوض

خطفت الصحافة الاضواء من الحكومة والحزب الوطنى ومجلس الشعب بل وقامت المجلس بأكمله بما فيه اعضاء «أبو الهوله» الى مناقشات بمدوقراطية تميزت بالحيوية وعلو صوت الراى الاخر فى واحد من القوانين التى تخص صلحية الصلاة وهو تعديل كان لابد أن يصدر وثقة برلمانية مليمة فان القانون الحالى.. كما أكد الفقهاء المحترمون.. كان به عور دستورى أخل.. ولفترات طويلة.. بمبدأ المساواة والعدالة بين العاملين فى الدار الصحفية الواحدة.

صدر القانون وبأغلبية كبيرة بعد رحلة شاقة وعسيرة بدأت فى نهايات عام منصرم وانتهت فى بدايات عام جديد لكن القانون عبر الزمان ولكن تبديدا لتقيده بالاثر الفورى المباشر بعد ان تأكد انه لارجعية فى التطبيق ولاحتى شبهة الرجعية فى التقنيد. وتبقى الدروس المستفادة التى يجب ان تقف امامها المؤسسات الدستورية لتعرف الحقيقة . تلك الدروس التى تضيف لبنة اثر اثر الى مظلم جديدة ومعارسات فريدة فى مجلس فريد يمثل فيه «المستقلون» البقية الباقية من معارضة تحافظ على ماء الوجه لمجلس هو محروم اصلا من معارضة حزبية حقيقية!.

وبدءا اولا بالقضايا الجوهرية التى أتسع حولها الخلاف تحت وهج وضجيج كلمة المطبوعة.

● قضية نظر القانون واصداره على وجه الاستعجال ... هى بالفعل قضية هامة رغم سلامة الإجراءات التشريعية التى اتخذها المجلس لاستعجال اقرار مشروع القانون حيث انه من حق ٢٠ عضوا . وطبقا للائحة . ان يتقدموا بطلب لرئيس المجلس بنظر اى مشروع قانون على مرحلة الاستعجال . ورغم ذلك فان نواب طلب الاستعجال قد طرحوا تصورا لايجب التقليل من شأنه .. قالوا ان السبب الأساسى الذى من أجله تم الاستعجال هو استقرار الأوضاع داخل مؤسسات السلطة الرابعة التى هى «عين» المجتمع الرقابية على كافة السلطات الأخرى الحاكمة لذا فانه وللمصلحة العامة كان قرارنا بالاستعجال خاصة وان هذا القانون يتعرض فازايدة نجحت الى حد ما فى الشوشرة على مزايا قانون يستهدف جموع الصحفيين ولايستطيع احد ان يقول ان هذا القانون صدر ليستفيد به شخص ما او اشخاص آخرون.. وقالوا ايضا هناك ظلم فى القانون الحالى ... فلماذا الدهشة من ان نستعجل الانصاف لمظلوم أيا كان مستواه!.

● قضية استطلاع راى نقابة الصحفيين وهى قضية هامة فعلا وانا شخصيا ارى انه كان من الواجب ان يبادر المجلس الموقر بالموضوع باستطلاع راى الصحفيين . لكن القرار الذى لم يعلق الدكتور سرور ان يشوش عليه هو قرار اللجنة التى قالت فيه : ان اللائحة لاتفرض على المشرع ان يبادر بعرض الموضوع الا اذا رأى ان هناك مايستوجب عرضه على الجهات المعنية .. ولكن اللائحة كانت تتيح للنقابة ان تتقدم ببرأيها كتابة الى اللجنة . وفى هذه الحالة كان يصعب على اللجنة ان تتجاهل رأيا من جهة متخصصة

● قضية ان القانون صدر من

اجل الله لبضعة قيادات فى بعض المؤسسات الصحفية!!

والواقع ان هذه العبارات فى العادة كثيرا مايسيل لها اللعاب فهى تلقى رواجا طبيعيا فى المؤسسات السياسية وحتى الصحافة نفسها تسيل لعابها الى هذا الحد ولأن ان القانون لم ينص على اكثر من يجمع الا ان بعض المستشارين الكبار قد سقطوا فى الفخ وتساقطوا عن الأمر الرجعى!! فهل سيطبق على من يشغل موقعه الآن أم لا!

وكان واضحا ان الحديث يدور بالغمز واللمز لبعض القيادات الصحفية .. لكن مقدم الاقتراح بقانون صلاح الطارق الذى تراقبه فى ايمان وثقة .. عز قاله ! قد ذكر ان هذا القانون يحمل صفة العمومية والتجرد!.. ويتغنى من الحكمة الشعارية القائلة على تحقيق العدالة بين رئيس ومرؤس يتساويان فى كافة الحقوق .. ورفع صوته صارخا وحدة فى وجه المعارضة قائلا : لتساوا حتى فى الظلم عدل بأساوة .. لكن الغلو لم يعد سرا .. وشاق الحديث وانخصم فى قضية اللا لن يمارس عمله الشاق صدور القانون رغم استحالته للعماش ..

ويرد الدكتور سرور ليؤكد الى جانب انه يرد على الاعضاء الذين لايرغبون ان المجلس يخلص بالتشريع وهو يضع قواعد عامة . وان شبهة الرجعية التى يصر البعض على التلويح بها غير قائمة اما مسالة التطبيق فهى مسئولية المجلس الأعلى للصحافة.

ولابد ان يكون واضحا ان نظرية الموقف الفعلى لاتنطبق على هذا القانون لان المؤسسات الصحفية ذات طبيعة خاصة وان كل مايصدر عن شاغل الوظيفة فى قرارات سلبية طالما لم يصدر قرار بالاحالة الى المحاكم وان الذى بيت فى تطبيق القانون طبقا لمعايير معمول بها هو المجلس الأعلى للصحافة الذى يضم ٢٥ صوتا من كافة الاتجاهات الى جانب قرار مجلس الشورى نفسه الذى من حقه ان يوافق او لايوافق على قرارات المجلس الأعلى للصحافة.

الذى هناك اسراف وصل الى حد مالايمكن من جانب البعض فى استخدام عبارات الاثارة لصبغ القانون بالصفة الشخصية.

● لعبرت المناقشات لقضية الصف الثانى .. التى وقع فى شركها ايضا مؤسسات السلطة الرابعة هل يمكن ان تكرر الامور لتصل الى ماوصلت اليه من عدم وجود التمثيل للخبرة الشاملة للدكتور ؟ هى قضية هامة وخطيرة لكنها ايضا هى ظاهرة مصرية يتحمل الجميع مسئوليتها..

ومن الظواهر الغريبة التى خيمت على المجلس فى اخذا القانون اننا شهدنا نوابا من الحزب الوطنى يتحدثون لاول مرة فقط ليعلنوا رفضهم للقانون لايعرفون عنه شيئا .. ونوابا اخرين يتهمون القانون بانه استهدف اشخاصا بعينهم على الرغم من التعديل الذى تقدموا به حول قانون سلطة الصحافة يستهدف فعلا مصالح شخصية لبعض الصحف الاقليمية فى دولارها!!

ونحن نسأل لماذا لم يعط الدكتور سرور الكلمة للدكتور ابراهيم عوارة الذى كان فى مقدمة المتحمسين لاصدار هذا القانون ان الدكتور عوارة لم يطلب الكلمة ولماذا!!

● اثبت مجلس الشورى فعلا انه على الرغم من انه ليس المجلس الذى يحظى بعناية الصحافة . يملك الحصانة الموضوعية ضد مكبوب المزايدة والضجيج والاثارة . فقد وقف المعارضون فيه ليقولوا كلمة حق لكن فى الموضوع ودون اهدار لقرأى الأخر . وان كان المجلس قد وافق على القانون بالاجماع الا ان مناقشاته لم تخل ايضا من التأكيد على مبادئ جوهرية تعطى التشريع مصداقيته فى العمومية والتجرد.

هذه فقط مجرد اجتهادات تعكس ماجرى وبامانة حتى تتضح الصورة بكافة ابعادها وابرازها وقد نكون مخطئين الا اننا بالقطع صادقون فى التعبير عما جرى تحت القبة.

وفى النهاية فاننا كنا نتمنى فعلا ان يستجيب المجلس للاقتراح بأن يكون لك وجوبيا للعاملين بالمؤسسات الصحفية حتى لاتضع العملية هنا برضا أم عدم رضا رؤساء التحرير.. ملما نتمنى ايضا ان نبتعد عن لغة المزايدات الاعلانية التى تكشف لى تماما .. لمرجة انني وجدت اعضاء يقولون بالسنتهم ماليس فى قلوبهم !!

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤/١/١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليوم .. الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب بدائرة مينا البصل

٧٠ ألف ناخب يختارون واحداً من ٧ مرشحين

تجرى اليوم الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الشعب بدائرة مينا البصل بالاسكندرية لشغل المقعد الذى خلا بوفاة العضو احمد قاسم.

وقد كلف اللواء احمد رشدى المصيلحى مدير الامن ١٣٢ لجنة داخل ١٩ مقر .لاستقبال ٧٠ ألف ناخب لاختيار مرشح واحد من بين ٧ مرشحين وهم سعيد عبده ورشاد عثمان واسماعيل سليمان وكمال الدعاصى وفتحى كضر ومحمد شعبان مرزوق ومحمد نصر جادالله وفى حالة الفوز تعاد الانتخابات يوم ١١ من الشهر الحالى.

وهذه الدائرة رغم كثافتها السكانية تتسم بالهدوء الا من جولات المرشحين وطوفان الاعلانات التى تغطى جدرانها وحوائطها.

ويتابع اللواء احمد رشدى المصيلحى مساعد وزير الداخلية لأمن الاسكندرية المعركة خطوة بخطوة وقد نبه على جميع المرشحين بضرورة التزام رباالدعاية والجولات فى حدود الصالح العام والحرص على أن تكون الصورة العامة للمعركة مشرقة للجميع.

ويتولى اللواء فؤاد عليوى مساعد مدير الامن للشئون المالية والادارية والمشرف على الانتخابات تلبية طلبات المرشحين والعمل على توفير الجو المناسب للدعاية اللازمة.

ويقوم اللواء محمد نشأت اسماعيل نائب مدير الامن لقطاع غرب بالاشراف على دوريات لمراقبة الحالة الامنية فى الدائرة.

تحقيق : لوزى عوض

قطبا الدائرة

وهذه الدائرة التى يطلق عليها دائرة رشاد عثمان أو الحاج رشاد كما يطلقون عليه حيث المنافسة بينه وبين سعيد عبده احد قيادات الحزب الوطنى وهما قطبا الدائرة أو فارس الساحة وكل منهما يعتمد على تجمعاته وهما مركز الاهتمام لهذه المعركة الانتخابية.

وباقى المرشحين يعتقدون أن المنافسة بين قطبى الدائرة ربما يؤدى الى حصولهم على أصوات العازفين عن التنخاب .احدهما فيتحقق له الفوز الذى يحلم به ولقد كثرت المشروعات الملحة والوعود والاماني كما كثرت الذبائح واطلاق الدائرة بالاموال.

معركة شريفة

والمرشحون ٤ فئات و٣ عمال لشغل مقعد واحد فمن بوفاة محمود قاسم ابن عم رشاد عثمان وهم:

- سعيد عبده عامل حزب وطنى رمزه الهلال رئيس مجلس ادارة شركة باتا.. بدأ نشاطه فى العمل السياسى من ٣٥ عاما تولى العديد من المناصب القيادية حتى وصل الى منصب أمين مساعد الحزب الوطنى على مستوى المحافظة ونشاطه متعدد فهو وكيل المجلس الشعبى المحلى للمحافظة لمدة ٣

أصغر المرشحين تاجر لحوم مجمدة حاصل على بكالوريوس تجارة

رشاد عثمان .. مستقل ينافس السعيد عبده وطنى

دورات وعضو العديد من اللجان المختلفة والجمعيات الخيرية يقول

ليس هناك مجال لاستعراض العضلات والانجازات التى تتم من خلال خطة واضحة حصر كامل باحتياجات الدائرة للنهوض بها رغم انه تقدم للترشيح لعضوية مجلس الشعب لأول مرة ويعتمد على معركة شريفة بتوافر فيها التكافؤ لكل المرشحين.

نشاط اجتماعى

● رشاد عثمان اقدم مستقل رمزه الجمل رئيس مجلس ادارة شركة الفتح للتجارة الدولية قطاع خاص عضو سابق بمجلس الشعب تعرض لظروف سياسية واعادته محكمة القيم بعد عزل سياسى ١٣ عاما ونزل الساحة ليسترد مجده السياسى ورغم كل ظروفه فقد كان يزاول نشاطه الاقتصادى الذى ازدهر بشكل خرافى خلال هذه الفترة لارتباطه بالدائرة التى قضى عمره فيها ومن خلال مساهماته فى شتى المشروعات داخل مكتبه الخاص مفتوحا لاستقبال ذوى الحاجات ويضم ٥ موظفين لحل مشاكل المواطنين ويشارك فى كثير من الانشطة الاجتماعية وله كثير من المشروعات الاجتماعية فى الدائرة.

● اسماعيل سليمان خليل عامل مستقل موظف بشركة الشرق للتأمين ورمزه السيارة.. رشح نفسه للمرة الثانية الاولى كان حزب التجمع رشحه ولكن هذه المرة رشح نفسه مستقلا يقول ان الشهور القادمة الباقية من عمر المجلس سيعرض عليه كثير من القوانين وهذا يحتاج الى من يساهم ليخرج القانون لصالح المواطنين والدائرة فيها مشاكل كثيرة خاصة التوسعات السكنية والمواصلات وترعة المحمودية التى توقف العمل فيها لأنها تهدد المنطقة بالتلوث وايضا الاسكان العشوائى كل هذا يحتاج الى مجلس الشعب حتى يمكن وضع الحلول اللازمة ويعتمد على الدعاية بواسطة الميكروفون البيدوى فى تجمعات المقاهى والاندية ثم الملصقات والمنشورات الدعائية.

مرسى للصيد

● كمال الدين النغاعى عمل

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستقل ورمزه قارب شراعي اخصائي ثقافي لقصر ثقافة الحرية وكيل حزب الاحرار بالاسكندرية رغم أنه تقدم مستقلا.. تقدم للترشيح لأول مرة وطالب زملاؤه المرشحين بتبني برنامج موحد حيث يقوم الفائز في الانتخابات بتحقيقه وهو يطالب بانشاء مرسى للصيد بالمكس وتطوير مدارس الصيد لتستوعب الطاقة الشبابية المعطلة وايضا فتح مكتب استشارات للاستثمارات الصغرى واعفاء ضريبي للشباب المبتكر والعناية بأصحاب المعاشات تمنحهم علاوة دورية مميزة.

الطبقة المتوسطة

● فتحي خضر فنات مستقل رمزه المظلة صاحب مدرسة خاصة رشح نفسه لاول مرة ليمثل الطبقات المتوسطة لأن الدائرة فيها كافة طبقات الشعب منهم الموظف والعامل والتاجر والصياد والصانع والمثقف وبرنامجه لخدمة قطاع الشباب وهو متواجد من خلال عمله في الدائرة ولديه حلول كثيرة لمشاكل البطالة وغيرها ويريد ان يؤكد ان الحصانة البرلمانية ليست لمصلحة خاصة انما لتأكيد سلطة الشعب والحكومة معا.

اصغر المرشحين

● محمد شعبان مرزوق فنات مرشح حزب الاحرار حاصل على بكالوريوس تجارة ويعمل تاجر لحوم مجمدة يعتبر اصغر مرشح عمره ٣٣ عاما.

سبق ان رشح نفسه للمحليات وهذه اول مرة يتقدم للترشيح لمجلس الشعب. ويطالب بعمل مشروعات لخدمة المنطقة للنهوض بها لأنها محرومة من الخدمات والدائرة تحتاج الى الشباب لأنه القوى المحركة لخدمة المجتمع لأن المستقبل تصنعه جهود الشباب وهذا لن يتحقق الا عن طريق مجلس الشعب حتى يمكن أن تقوم بالخدمات الافضل .ويستعين بالشباب في الدعاية له فهو يعتمد على تشجيعهم وتعاطفهم معه والاستعانة بهم في المؤتمرات.

● محمد نصر جاد الله فنات مستقل ورمزه سلم نقالي: اداري اول بشركة مساهمة البحيرة تقدم للترشيح لمجلس الشورى وجلس الشعب عدة مرات ولم يحالفه الحظ واراد ان يجرب حظه هذه المرة لأن له دراية بالتأمينات الاجتماعية وقوانين العاملين ويريد حل الكثير من مشاكل المجتمع بدرايته واسلوبه في الدعاية لقاء المواطنين فقط لأن الرعاية تكلفة ليست لها فائدة وهو يمتلك خطة للنهوض بمرافق المنطقة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : البلاغ الجديد
التاريخ : يناير ١٩٩٩

حسين عبد الرازق

التجمع يتصدى لليمين المتستر بالدين فى الانتخابات

ليس صحيحاً أن أحزاب المعارضة لا تسعى للسلطة

التعددية الحزبية فى مصر مفتوحة ومفيدة

كتب – هيثم محمود

هناك الكثير من القضايا التى يثيرها اقتراب موعد الانتخابات العامة والموضوعات التى تشغل تفكير كثير من المواطنين.. فالحركة الحزبية فى مصر رغم تعدد الاحزاب وكثرتها لايشعر بها احدا فى الشارع المصرى، ويبدو ان جميع احزاب المعارضة استكانت فى منطقة الظل ولاتسعى للوصول الى الحكم.. والزوبعة التى اثيرت مؤخرا حول الانتخابات القادمة واى النظم افضل فى مصر، كلها امور مازالت مبهمة وغير واضحة المعالم امامه وتواصل «البلاغ الجديد» مع الاستاذ حسين عبدالرازق امين اللجنة السياسية بحزب التجمع التقدمى الوحدوى ورئيس مجلة اليسار لكشف رموز وطلاسم هذه القضايا .

بدأ معنا بانه يعتقد ان اثارة قضية الانتخابات بهذه الصورة مقصود بها تجنب جوهر مشكلة الانتخابات فى مصر.. حيث عدم توفر الضمانات الاساسية للانتخابات حرة نزيهة.. فقضية الانتخابات بالنظام الفردى او القائمة او النظام الالمانى فى قضية مفتعلة.. المهم هو تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، لتوافر الحد الادنى من الضمانات مثل تولى السلطة القضائية المسئولية الكاملة على العملية الانتخابية منذ بدايتها حتى نهايتها.. وكذا الغاء جداول القيد الحالية واعادتها طبقا للسجل المدنى.. كما يتم التصويت بالبطاقة الشخصية او العائلية.. وضرورة توقيع او بصم الناخب امام اسمه بعد التصويت، فضلا عن تغليظ العقوبة على الموظف العام الذى يتدخل فى الانتخابات.. الى غير ذلك فى الضمانات المعروفة، وفى نفس الوقت لابد من تحرير الأاعة والتليفزيون من سيطرة الحزب الحاكم عليها، بحيث يكون متاحا امام الرأى العام كافة الاتجاهات والاراء من خلال اجهزة الاعلام وتكون طوال العام وليس فى اسبوع الانتخابات فقط فيتوفر هذا الحد الادنى من الضمانات هو الطريق لاجراء انتخابات حرة لايهم بعد ذلك طريقة الانتخابات سواء فردى او قائد او مهجنة .

● قلت .. رأى سيادتكم فى الحركة الحزبية فى مصر؟ ولماذا لايشعر رجل الشارع المصرى بها؟! ولماذا استكانت احزاب المعارضة فى منطقة الظل؟ ولاتسعى للحكم؟

● ● قال .. مشكلة التعددية الحزبية فى مصر.. انها تعددية منقوصة ومعقدة فقانون الاحزاب وقانون العقوبات وقانون الاجتماعات وعديد من القوانين الاخرى التى تعرف عليها المواطنون بانها قوانين سيئة السمعة.. كل هذا ادى الى ممارسة الاحزاب فى المقار والصحف الحزبية وحرمانها من الاتصال المباشر بالجماهير سواء من خلال عقد المؤتمرات الجماهيرية او من توزيع البيانات ومن تنظيم أعضاء الاحزاب الأاعة والتليفزيون والصحف المملوكة لمجلس الشورى ومعها والتى تخضع جميعا للحزب الحاكم.

كاحتكار خالص لهم كل هذا ادى الى فرض حصار على الحياة الحزبية وكذا فقدان الناس الامل فى التركيز حيث اصبحت الانتخابات المزورة طريقا لتأبيد وجود حزب واحد فى السلطة واضاف انه ليس صحيحا ان الاحزاب لاتسعى الى الحكم.. فالحزب يقوم اساسا من أجل تنفيذ برنامج معين يتطلب وصوله الى الحكم ولكن الاوضاع سابقة الذكر تمنع تداول السلطة فى مصر بحيث يترسخ لدى الرأى العام قناعة ان الحكم مسئولية الحزب الوطنى.. والاحزاب الاخرى كل دورها يتخصر فى المعارضة فقط .

● قلت .. ما رأى سيادتكم فى التطبيع مع اسرائيل؟

● ● قال .. لقد رفض حزب التجمع منذ اتفاقية كامب ديفيد وحتى الان مايسمى بالتطبيع لعدة اسباب من بينها انه لايمكن اقامة علاقات طبيعية بيننا وبين اسرائيل لانها مازالت تحتل اجزاء من الوطن العربى كبرت او صغرت بل وتواصل سياساتها التوسعية والقمع فى الاراضى المحتلة الفلسطينية والعربية وكذلك اشتراط اقامة علاقات تجارية وسياسية وثقافية واقتصادية معاهدات السلطات مع اسرائيل هى شروط مسبقة بالسيادة فبانتهاء حالة الحرب لايشترط فيها ضرورة اقامة هذه العلاقات انها هى امر يخص كل دولة طبقا لمصالحها واذا اضفنا الى ذلك ان ماتتطالب به اسرائيل فى الواقع ليس تطبيقا للعلاقات وانما هو وضع متميز لاسرائيل واكد ان الوقوف ضد التطبيع والصوق الشرق اوسطية قضية وطنية تستهدف حماية مصالح مصر والدول العربية .

● قلت .. ماهى خطة التجمع فى خوض الانتخابات القادمة؟

● ● قال.. حزب التجمع يحرص على خوض الانتخابات العامة . وفى نفس الوقت يحرص على تصحيح الاوضاع مما يكفل .. الحد من حرية ونزاهة الانتخابات، وبالنسبة لانتخابات مجلس الشعب القادمة فى نوفمبر ١٩٩٥ شكل الحزب لجنة للاعداد لهذه الانتخابات.. وقررت الامانة العامة تحديد اهداف مترابطة وهى.. زيادة عدد اعضاء الهيئة البرلمانية لحزب التجمع فى مجلس الشعب، وانهاء احتكار الحزب الحاكم «الحزب الوطنى» للاغلبية المطلقة لمقاعد مجلس الشعب والتصدى للمدين المتستر بالدين ومقاومته بطرح برنامجنا للمواجهة الشاملة للارهاب وخوض المعركة عنده على ارضية اقتصادية واجتماعية وسياسية ورفض الانجراز الى معركة معه على ارضية دينية بالاضافة الى الرعاية لبرنامج الحزب وخطة السياسى لكسب نفوذ وعضوية جديدة للحزب فضلا عن اعداد كوادر برلمانية جديدة وتدريبها لتخوض معارك المحليات ١٩٩٦م ومعارك مجلس الشعب التالية اضاف البدء من الان بمحاولة الغاء قانون مباشرة الحقوق السياسية الحالى واستبداله لمشروع جديد يتقدم به خالد محيى الدين الى مجلس الشعب فى الدورة الحالية لتكون هى المرة الرابعة التى يتقدم فيها بهذا المشروع

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

وقائع جلسة «الاجماع» التاريخية على النظام الفردى فى الحزب الوطنى

لاشك أن اهم خبر على المستوى السياسى الحزبى فى مصر هو الخبر الذى اعلنته الأمانة العامة للحزب الوطنى فى نهاية عام ١٩٩٤ والذى تمثل فى إجماع الآراء لقيادات الحزب واعضائه فى الأخذ بالنظام الفردى كأسلوب للانتخابات العامة القادمة لمجلس الشعب وفى حقيقة الأمر لم يكن اجتماع الأمانة العامة للحزب اجتماعا روتينيا وهادئا ولكنه تميز مابين أولهما بحضور رئيس الوزراء لهذا الاجتماع فى الوقت الذى توقع فيه الجميع ان يحضر اجتماعات القمة الثلاثية بالاسكندرية والامر الثانى تمثل فى التفاعل الشديد داخل الأمانة العامة وهو الأمر الذى يرسم صورة صحية للديمقراطية فى مصر. وكان إزاما علينا فى صفحة لحزب ونوابه أن نعرض لهذا الحدث الهام هذه الجلسة التاريخية والتى تمثل علامة على طريق الديمقراطية داخل الحزب الحاكم فى مصر حتى يسجل التاريخ ان الديمقراطية تشمل حوارات الحزب الحاكم بينه وبين اعضائه ايضا وليس على مستوى الساحة السياسية فقط.

ولى بداية الجلسة التى حضرها رئيس الوزراء والامين العام للحزب الوطنى استعرض أولا السيد كمال الشاذلى الامين المساعد للحزب الفكرة التى اعتنتها امانة التنظيم والتى ضمت النتيجة النهائية لاستطلاع الرأى بين اعضاء الحزب وقواعده على مستوى الجمهورية حول الاسلوب الأفضل لنظام الانتخابات للدورة البرلمانية القادمة فى مجلس الشعب مشيرا الى نقطة هامة وهى انه نتيجة للحوار بين الاحزاب السياسية فى اللجنة السياسية بمؤتمر الحوار الوطنى كانت الاتجاهات الغالبة تظهر فى تفضيل إجراء الانتخابات العامة القادمة بنظام القوائم الحزبية دعما للتجربة الحزبية فى مصر وفى الوقت ذاته حذر بعض اعضاء اللجنة من

نهال شكرى

المهتمين بالشئون الدستورية من شبهة عدم دستورية نظام الانتخابات بالقائمة الحزبية ولم يكن الحزب الوطنى رأيه شكلا فى هذه المناقشات وأوضح السيد كمال الشاذلى انه على اثر انتهاء اعمال المؤتمر العام للحزب الوطنى قامت امانة التنظيم بالحزب الوطنى بإجراء استطلاع واسع من خلال قيادات الحزب واعضائه بالمحافظات للتعرف على اتجاهات آراى العام حول الاسلوب المناسب لإجراء الانتخابات القادمة لمجلس الشعب حيث تبدين لها ان الاغلبية الكبيرة تفضل إجراء الانتخابات القادمة بالنظام الفردى لعدة اسباب اهمها ان الانتخابات بالنظام الفردى تدعم وتعمق العلاقة بين النائب والناخبين وان الناخبين خاصة بالريف الذى يشكل نسبة الحضور والمشاركة الأكبر قد اعتادوا حتى الآن على انتخاب من يعلمهم بالبيان على اساس الصفات الشخصية للمرشحين وان الانتخابات على اساس القوائم الحزبية انما تمثل مفاضلة بين برامج الاحزاب دون النظر الى اشخاص المرشحين وهو امر قد لايكون حتى الآن محققا لحداثة بعض الاحزاب.

وبعد استعراض السيد كمال الشاذلى لهذه المذكرة الشاملة عرضها على الأمانة العامة وفتح الدكتور يوسف والى باب المناقشة والاستماع الى اراء القيادات الحزبية وكان أول المتحدثين توفيق عبده اسماعيل عضو مجلس الشعب حيث اكد اجماع الآراء فى الاجتماع الذى عقد بالمحلة الى مصلحة تتابعا متابع جغرافى لها على الأخذ بالنظام الفردى فى الانتخابات وتلاه فى الحديث المستشار انوادر لوقا عضو مجلس الشعب الذى قال لقد كنت فى مؤتمر الحوار الوطنى مؤيدا للانتخابات بالقائمة ولكن بعد العرض للمستفيض الواضح فى مذكرة امانة التنظيم فإنى اعلن تأييدى للنظام الفردى، وكان ايضا السيد احمد العماوى وزير القوى العاملة مؤيدا للنظام الفردى ولكنه اكد انه لايضر مع برامج الاحزاب ولذلك لابد من الدقة فى إختيار المرشحين.

الجمهور مرتبط بالفردى

واكد السيد سعد الدين وهبة فى بداية صريحة ان الجمهور المصرى مؤيد بشدة للنظام الفردى وقال ان الانتخابات فى تاريخ مصر كانت فى غالبيتها تأخذ بالنظام الفردى فيما عدا مرتين كما انه من حيث اجراء العملية الانتخابية فقد كانت هناك سابقة فى وزارة عزيز صدقى حيث تم الانتخاب على مرحلتين وطالب بالتزيد من الاهتمام بالمستوى التنفيذى فى الشارع المصرى.

المطالبة بصورة رجال الاعمال

وقد ايد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم النظام الفردى مع ضرورة تعميق الالتزام الحزبى

وطالب ايضا بضرورة ان يكون هناك صورة قوية لرجال الاعمال والصناعة والاقتصاد لدورهم الهام فى المرحلة القادمة وطالب ايضا بتعميق دور المنظمات غير الحكومية وضرورة ان يتضمن برنامج المرشح محاربة الارهاب.

المرأة مظلومة مع الفردى

وقد ارتفع صوت المرأة مؤيدا للنظام الفردى مع كلمات الدكتورة فرخندة حسن امينة المرأة فى الحزب ولكنها اردفت كلماتها بقولها ولو ان المرأة سندخلى المعركة فى النظام الفردى ففى الماضى كانت هناك مقاعد محددة للمرأة فى البرلمان ولكن الآن الوضع تغير وهناك قرى لاند من دفع المرأة فيها للترشيح وهنا انطلق صوت الصعيد معترضا بشدة مع النائب مصطفى سليمان والذى قاطع كلماتها مؤكدا ان المرأة لن تنجح فى الصعيد ولن ينجح سوى الرجال فقط وقد اكد الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة الدكتورة فرخندة حسن فى ضرورة تحقيق وجود للمرأة فى الانتخابات القادمة.

ونفى القول الخاص بان الانتخابات شهر واحد فقط ولكنها عمل دائم لخدمة الجماهير ويجب حل مشاكل الجماهير بصورة اكثر ايجابية ودفع العمل فى مؤسسات الخدمات لصالح المواطنين مع ضرورة انتهاء الجهاز التنفيذى لكل مايمس مصالح الجماهير.

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

كمال الشاذلى يؤكد:

٩٥ .. عام انتخابات الشعب والشورى بالنظام الفردى

الحزب الوطنى يتقدم بترشيحات شبابية ونسائية جديدة

كتب - محمد عبد الغنى - اكد كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى ان الحزب الوطنى سيدفع بوجوه شبابية ونسائية جديدة للدخول فى انتخابات مجلس الشعب والشورى هذا العام وسيتم التركيز بناء على حسن السمعة والمشاركة الجماهيرية لحل مشاكل المواطنين مشيرا الى ان عام ١٩٩٥ سيكون عام الانتخابات لمجلسى الشعب والشورى ومن المنتظر ان تبدأ انتخابات مجلس الشورى فى ابريل ومجلس الشعب فى اكتوبر القادم .

وقال كمال الشاذلى ان الانتخاب بالنظام الفردى نهائى بالنسبة للحزب الوطنى بناء على رغبة القواعد الشعبية العريضة . واضاف ان الشعب هو الضمان الاول لنزاهة الانتخابات واختيار افضل العناصر القادرة للسلطة العامة . واوضح وزير مجلسى الشعب والشورى ان جميع الاحزاب اعلنت صراحة دخولها الانتخابات القادمة مما يجعل الانتخابات القادمة مجالا للمنافسة القوية والشريفة بشرط ان تكون كما طالب الرئيس مبارك . منافسة مصرية فى دعايتها وحوارها ودعمها مشيرا الى انه تقرر اتاحة مساحات اعلامية متساوية لجميع الاحزاب لعرض برامجها فى التليفزيون والاذاعة . وحول مسئولية الحزب الوطنى كممثل للاغلبية عن تصحيح المسار الديمقراطى . اعلن الوزير ان ادانة القيد فى جداول الانتخابات وتنقيتها من الوفيات والعاملين بالقوات المسلحة والداخلية والسلك الدبلوماسى جزء من مسئولية الحزب مؤكدا أن هذه القرارات جاءت موافقة لتوصيات لجنة الحوار الوطنى وبقرار جمهورى من الرئيس مبارك وان بقية التوصيات فى طريقها الى التنفيذ .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

كمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب والشورى :

البرلمان الحالي .. أقوى البرلمانات النيابية في مصر

يجب إبعاد الأعمال والشغب عن الطابع المميز للرأي العام الإسلامي

تعديل بعض الدوائر .. فصل التشريع .. عدم ترشيح من استطال مقعده

كتب ـ أحمد عمر :

أعلن كمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب والشورى أن جميع الأحزاب السياسية سوف تشارك فى الانتخابات القادمة لمجلسى الشعب والشورى هذا العام .. مؤكداً أنه حصل على تأكيدات من رؤساء الأحزاب بالمشاركة فى هذه الانتخابات وقد طالبت بعضهم باجراء الانتخابات بنظام القائمة والبعض الآخر فضل النظام الفردى.

قال فى لقائه بالمحررين البرلمانيين خلال الدورة التى ينظمها المجلس الاعلى للصحافة ان المعارضة هى المرآة الحقيقية التى تعكس إنجازات الحزب الحاكم بايجابياتها وسلبياتها .. مشيرا إلى أن مجلس الشعب الحالى رغم خلوه من بعض الأحزاب إلا أنه يعتبر من أقوى المجالس البرلمانية فى مصر التى أصدرت عددا كبيرا من القوانين وان اعضاءه اثروا مناقشاته بصورة جيدة.

وحول ما يردده البعض من أن البرلمان القادم سيكون لأصحاب رءوس الأموال والقطاع الخاص فقط.. قال الشاذلى أن كل رأس المال ليس مستغلا لا ضرر أو خطورة من مشاركة رجال الأعمال فى الانتخابات .. لأن الشعب النهاية هو الضامن الوحيد للانتخابات من خلال وعيه السياسى واختياره الم النواب.

قال ب ٩٥ هو عام الانتخابات ففى بداية ابريل القادم تجرى انتخابات مجلس الشورى وفى اكتوبر ونوفمبر انتخابات مجلس الشعب ليبدأ عمله منتصف ديسمبر .. مشيرا الى ان الرئيس مبارك طلب ان تكون المنافسة فى الانتخابات القادمة شريفة ومصرية فى اساليبها وحواراتها.

اكد أن الحزب الوطنى لن يرشح أى شخصية أسقط مجلس الشعب عضويتها .. مشيرا الى انه تم الاتفاق مع اللواء حمدن الالفى وزير الداخلية على تنقية جداول الانتخابات من المتوفين والضباط والدبلوماسيين ويتم طبع الجداول بالآلة الكاتبة ولا تقدم مكتوبة بخط اليد.

قال ان الفرصة كبيرة فى الانتخابات القادمة للوجوه التسانية والشبابية مؤكدا ان الحزب سيدفع بعدد كبير من الوجوه الجديدة فى هذه الانتخابات .. كما سيتم فصل المنشقين عن الحزب.

اوضح ان هناك تعديلات لبعض الدوائر فى المحافظات مثل الاسكندرية التى سيضاف اليها برج العرب بدلا من مطروح .. وكذلك ضم مدينة السادات للمنوفية بدلا من البحيرة.

قال ان الحوار الوطنى بداية وليس نهاية المطاف لمناقشة قضايا الجماهير مؤكدا انه كان تجربة مفيدة يمكن تكرارها.

اوضح ان الحزب الوطنى لم يحصل على أى مخصصات للاتحاد الاشتراكى سوى بعض المقار وتم توزيع باقى المقار على الاحزاب القائمة .. كما ان اموال الاتحاد الاشتراكى تم وضعها تحت يد مجلس الشورى منذ عام ١٩٨٠.

الحكومة.. والانتخابات!!

بقلم : عبدالعزيز محمد

هل استقرت الحكومة على الأخذ بنظام الانتخاب الفردى بعد مالصحيح الرئيس مبارك عن رأيه فى هذا الموضوع؟! أم أن الأمر مازال يتراوح أمامها، وتريد مجاراة الشعب والأحزاب السياسية فى آخر لحظة، وفرض الأمر الواقع أمامها، وهى سياسة وأسلوب تجيده الحكومة دائما، وتحتاج له بمختلف الوسائل!! حكومتنا دائما ذكية ذكاء يكاد من فرطه أن يصل إلى دهيخته!! كما أن حكومتنا دائما، هى حكومة بقدر قلب ولا حس بتطلعات الناس وآمالهم فى حياة مستقرة، تقوم على الديمقراطية، والشراكة الحقيقية فى إدارة شئونهم!! فلبت الحكومة العادلات كلها، ووضعت العربة قبل الحصان، وجعلت من مطالب الناس فى الديمقراطية الحقيقية والمشاركة الفعالة فى ادارة شئونهم، قضية تقف عند حد الشكل والاطار والنصوص!! وأخذت من مطالب الأحزاب السياسية أخرها قفطا!! فى ميدان الأحزاب السياسية كانت تطالب بمنظومة من الإصلاحات والتعديلات السياسية والقانونية والإدارية، تحقق الضمان والأمان، لعملية الانتخاب والتصويت بما يحفظ صوت الناخب لصاحبه، ويحفظ لصناديق الانتخاب سلامتها وتعبيرها الحقيقى عن إرادة الناخبين!! وكان آخر هذه المنظومة من الاصلاحات والتعديلات، هو نظام الانتخاب ذاته، وأن يكون الأنسب لطبيعة الناخب المصرى، وقبائله وعشائره فى الانتخابات التى عرفها طوال القرن من مائة عام، حتى فى ذروة الحكم والشمولية، وسيطرة الفرد على كل المقدرات!! أعنى أن آخر هذه المنظومة كان العدول عن الأنظمة المنسوخة والمشوهة التى كان نظام الانتخاب يجرى عليها، وهى أنظمة القائمة الحزبية المطلقة والنسبية، والتخلى الحسن عنها!! والرجوع إلى النظام السهل البسيط المعروف والذى يتفق مع طبيعة الناخب فى مصر، أى الأخذ بالنظام الفردى!! ألم تكن الأحزاب السياسية تطالب الا بالضمانات السياسية والقانونية والادارية لسلامة الصناديق نفسها؟! كانت الأحزاب تطالب بمراجعة كشوف الناخبين، واستبعاد من انتقلوا الى رحمة الله وتركوا للحكومة الجدية فى حمل، وكانت الأحزاب كذلك تطالب بأن يكون التصويت بأيطالة عن إرادة الناخبين ولأذيفها!! وبدلا من أن تأخذ الحكومة إجراءات جادة قانونية وادارية فى هذا للقام ابتدعت فى ذكاء خميث، هذا المطلب، وجعلت مدة القيد فى جداول الناخبين ثلاثة أشهر أو أربعة — بدلا من شهر ديسمبر من كل عام!! وراحت تهلل لهذا الاجراء البسيط وتقدمه للناس كأنه الكرم الذى يأتى من سخاء وعن نفس خيرة!! طالبت الأحزاب باشراف حقيقى للقضاء على عملية التصويت وعملية الانتخاب برمتها بدءا من الاعلان عنها حتى ظام الإعلان عن نتائجها!! لكن الحكومة صمتت عن ذلك وانفلتت لوت عنقها عن هذا الضمان الحقيقى، بحجة عدم كفاية أعداد القضاة، وعدم الرغبة من تعطيل الأعمال!! وهى حجة واهية جسيم التلكؤ والتذلك معا!! خاصة وأن الأحزاب قد قدمت لها الحل والبديل!! فبدلا من تقديت اللجان وبعثرتها بين أكثر من خمسة وعشرين ألف لجنة مختارة!! فى كل لجنة خمسمائة ناخب أو يحضر منهم الا أقل القليل، بسبب لا تجاوز فى أحسن التصورات أكثر من عشرة فى المائة منهم، ظل اللجنة بعد ذلك فاضية وخالية، بما يسمح ويشجع على التقليل!! فإن الأحزاب قد طالبت بأن تكون اللجنة لكل ألف ناخب، فيختصر العدد إلى أقصى ملايين ويأجبنا لو كانت اللجنة لكل ألف وخمسمائة ناخب أو ألفين، بما يختزل عددها الى الثلث أو الربع، وتسقط حجة الحكومة فى عدم كفاية القضاة الواجب اشرافهم على عملية التصويت، بدلا من أن تحولهم الى شهود لايرون شيئا!! بل طالبت الأحزاب أن يجرى التصويت على مدار يومين أوثلاثة. وأضيف فى ذلك لا مخالفة فيه للقانون أو الدستور، وكل الدول تتبع هذا الأسلوب!! فسوم لمحافظات الوجه البحرى، وغيره لمحافظات أوجه القبلى مثلا، وهو مايؤدى الى اختزال العدد المطلوب من القضاة للاشراف الجاد والفعال على عملية التصويت والصناديق!! لكن حكومتنا تريدها لعبة فقط تلم وسط الزحام!! وخبرة الحكومة والناس، تكشف عن

أن الدخالين لابروج لهم سوق الا في المولد ووسط الزحام!! كذلك طالبت الأحزاب بأن يكون للشرطة واجب حماية الناخبين وحماية أصواتهم، بدلا من أن تكون لحماية مرشحيها فقط، ويتركون الحبل على غاربه للبلطجية ومالكدرهم في هذه المواسم التي لاتتكرر بالنسبة لهم إلا عند كل انتخاب، يزيفون ارادة الناس بالاكراه بل ويدخلون في اللجان، ويقومون بالتقفيل!! وتقف الشرطة في دور المتفرج لاتحمي الناس ولاتحمي اللجان، بل وصل الأمر في بعض الحالات أن القضاة كادوا يتركون اللجان ولايحضرون إلا للتوقيع على المحاضر، كما كشفت عن ذلك تحقيقات نائرة الدكتور حمدي السيد في مصر الجديدة!! صمتت الحكومة عن هذه المطالب البسيطة للاحزاب، وأوت عنها فهي لاتريد الا وضع مرشحيها على الكراسي تحت القبة فقط والهيمنة والسيطرة على ارادة الناس وتزييفها، وكله عند الحكومة انتخابات وبس!! وعلى الناس أن تضرب رؤوسها في الحرب حائط!! وكان الله بالسر عليما!! والحديث بقية أيها الناخبون!!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الموقف
التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

رأي حر..

هذه سنة:

الوعود... الوعود... الوعود: سنة الانتخابات.

بقلم: أحمد أبوالفتح

●● ما اكثر الوعود في سنة الانتخابات وما اقل بل انعس النتائج التي ادنت اليها السنة التي انقضت.

●● وعود وردية لسنة الانتخابات وازمات طاحنة وصلت الى اخطر الامور حيث اختفت اهم المواد الغذائية وارتفعت الاسعار في وباء العام الذي انتهى.

●● وما اكثر الوعود والفروض أن تقوم رقابة تحاسب الحكومة على الوعود التي قطعتها أول العام المنصرم وكم منها تحقق.

●● هل يستطيع انسان أن يحصي كم من الوعود عن (تعميق الديموقراطية) نسمعها بمناسبة وبغير مناسبة وماذا تحقق؟؟

●● وهل يستطيع انسان أن يحصي كم من الوعود حول (عدم ارتفاع الاسعار) وهل توقف ارتفاع الاسعار أم انه يواصل الارتفاع احيانا من يوم لثاني يوم.

●● وهل يستطيع انسان أن يحصي عدد الوعود حول (زيادة الانتاج) فهل زاد الانتاج بل تردى وازداد حجم الاستيراد سنة بعد اخرى ونقص حجم ما نصدر سنة بعد اخرى.

سجل خمس سنوات من الوعود

●● لو كنت املك جريدة المصري لاصدرت في أول ايام السنة عددا خاصا عنوانه (سجل الوعود) وانشر فيه وعود الخمس سنوات الماضية وحساب ماتحقق منها.

●● ولكن المصري اغتصبه الحكم ولا يزال مغتصبا ولا تزال هناك في الدستور مواد تمنع المحاكم من نظر قضايا تطالب بالغاء (قرارات مجلس الثورة ومحكمة الثورة) وبعلم الله (مدى) التزوير والتزييف في قرار ثورة السلب والنهب واحكام محاكمها)

●● وهكذا يظل ما تم اغتصابه في عهد الدكتاتورية السوداء مغتصبا في عهد (ازهى عهود الديموقراطية)

نصدق من...؟

●● هل نصدق ما نشرته جريدة الاخبار منسوبا الى الدكتور محمود شريف ام ماتنشرته جريدة الاهرام على لسان رئيس الحكومة... يقول الدكتور محمود شريف (سيتم تطوير المناطق العشوائية بتكاليف ٢٥٠ مليون جنيه) ورئيس الوزراء يقول إن (التكاليف هي ٢٤٠ مليون جنيه) والتصريحان تم نشرهما في نفس اليوم (الاثنين)

●● فرق عشرة ملايين... بسيطة... قد تكون بسيطة ولكنها تدل على مدى جزافية التصريحات.

●● يقول الدكتور عبدالهادي راضي كما هو منشور في الاخبار (سيتم تطوير جميع القناطر وتوفير مياه لاري لـ ٢٢٠ الف فدان جديدة) وفي نفس اليوم نشرت الاهرام على لسان الدكتور عاطف صدقي (سيتم خلال العام الجديد البدء في استزراع ١٢٠ الف فدان) ثم يقول (والانتهاء من استكمال بعض اعمال البنية الاساسية في مساحة ١٠٤ آلاف فدان وبذلك تصل جملة المساحات المتوفرة لها اعمال البنية القومية والاساسية نحو ٤٨٥ الف فدان)

●● هل فهمت.. هل فهمت كم مساحة الارض التى سيتم استصلاحها أهى كما قال وزير الرى (٢٢٠ ألف فدان) أم كما قال رئيس الحكومة (١٢٠ ألف فدان) أم هى كما قال ايضا رئيس الحكومة فى نفس الخبر (٤٨٥ ألف فدان).

●● وهل فهمت كيف أوصل رئيس الحكومة المساحة المستصلحة الى (٤٨٥ ألف فدان) اذ يقول (سيتم خلال العام البدء فى استزراع ١٢٠ ألف فدان والانتهاء من استكمال بعض اعمال البنية القومية والاساسية فى مساحة ١٠٤ آلاف فدان وبذلك تصل جملة المساحات المتوفر لها اعمال البنية القومية والاساسية نحو ٤٨٥ ألف فدان) أليس (١٢٠ ألف فدان ١٠٤ آلاف تساوى ٢٢٤ ألف فدان) كيف إذن أوصلها رئيس الحكومة الى (٤٨٥ ألف فدان)؟!

القمح...

●● تقول جريدة الاخبار: (اعلن الدكتور يوسف والى انه تمت زراعة ٢ مليون و ٤٥٠ ألف فدان قمحا فى اطار السياسة الزراعية لسد حاجيات مصر من الحبوب)

●● ولكى يدرك كل مصرى مدى فشل وزارة الزراعة فى توفير القمح لمصر ارجو أن يقرأ الوزير وكل من يهمه الامر ماتنشرته جريدة وول ستريت جورنال المتخصصة فى شئون الاقتصاد بعدد الخميس أول ديسمبر الماضى تحت عنوان (قفزت اسعار القمح بناء على الاخبار بأن مصر والصين ستشتريان)

●● وتقول الجريدة:(قفزت الاسعار الآجلة للقمح وسط معلومات تقول أن حكومة مصر وشركات الاغذية المصرية تنوى شراء ٤٨ مليون بوشل قمح ـ البوشل مكيال امريكى يعادل ٨ جالونات ـ وقد ارتفع السعر لتوريد القمح فى شهر ديسمبر ٧ سنت وثلاثة ارباع السنت للبوشل وتحقق هذا الارتفاع فى بورصة شيكاغو، ويقول رتشرد لوفى رئيس شركة الانتاج الزراعى بمدينة شيكاغو أن مصر قد قفزت الى أن تكون اكبر دولة مستوردة للقمح الامريكى بين جميع دول العالم.)

●● والسؤال هو:(هل أصبحت مصر اكبر دولة فى العالم تستورد القمح بفضل تسريب الخبراء الاسرائيليين الى الزراعة المصرية ام ماذا...؟؟).

هل هي أخبار مفرحة أم...؟

●● ويزف رئيس الحكومة للمصريين البشرى فيقول وفقا لما نشرته الاهرام يوم الاثنين الماضى:(أدرج نهيئة نظافة وتجميل القاهرة ١١ مليون جنيه) ويقول:(ولهيئة تنظيف وجمال الجيزة ٤ ملايين جنيه)

●● تصوروا نظافة وتجميل القاهرة ١١ مليون جنيه... عاصمة مصر الفارقة فى القبح والذى تتراكم فيها كل المخلفات سيتم تجميلها وتنظيفها بـ ١١ مليون جنيه والجيزة ٤ ملايين جنيه وهى اقل ما يتفقه الوزراء ورئيس الحكومة خلال ثلاثة اشهر على اعلانات التعازى والمواساة ويدفعونها من الاموال التى يبتزها الدكتور الوزاز من الفقراء الذين يتضورون جوعا.

●● وصحافة الطبل والزمر تكيد دافعى الضرائب خسائر قدرها ٧٠ مليون جنيه كما يقول الدكتور عاطف صدقى بينما تقول التقارير انها ٧٠٠ مليون جنيه خسائر صحف الحكومة والقاهرة عاصمة مصر ببشرنا رئيس الحكومة بانه رصد لنظافتها وتجميلها ١١ مليون جنيه.

تجاهل أمور بالغة الاهمية.

●● ورغم الاحاديث والخطب يلاحظ انها تجاهلت امورا بالغة الاهمية.

●● اموال المودعين لدى شركات توظيف الاموال... الا تستحق حوالى ٥ ملايين مصرى ومصرية أودعت أسرهم اموالها لدى تلك الشركات توظيف الاموال وتدخلت الحكومة بادعاء حماية اموالها فأذا بالخسران كاملا من هذه الاموال... وحولت الحكومة المشروعات الخاصة الى قطاع عام فى وقت تتخلى فيه بما تسميه (الخصخصة)... الا يستحق كل هؤلاء المصريين بضع كلمات توضح لهم الموقف الذى فرضته حكومة الاصلاح الاقتصادى وهل يوجد حل ام لا أمل.

●● لماذا تشريع مد خدمة الصحفيين... كل صحفي يدرك تمام الإدراك الغرض من هذا التشريع الذي يسد الابواب امامهم... هل إلى هذا الدرك تهبط التشريعات؟؟

●● ونحن في سنة انتخابات وبدأ مع أول ايامها دق الطبول في الصحف التي تخسر ويدفع المصريون مايسد الخسارة الفاحشة... بدأ دق الطبول لحكومة الحزب الوطني... لماذا خلت الاحاديث والخطب من الضمانات لهذه الانتخابات.

●● هل من الضمانات أن يحتكر الحزب الوطني دعاية جرائد القطاع العام وتحرم باقي الاحزاب من الدعاية في هذه الجرائد التي لا يدفع الحزب الوطني مايسد خسارتها ويلقى بها على المصريين دافعي الضرائب؟!

●● واذاعات التليفزيون التي تطارد المصريين دفاعا عن حكومة الحزب الوطني.. هل هذه الاذاعات من علامة نزاهة هذه الانتخابات؟!

●● وما هي السلطات التي ستشرف على الانتخابات...؟؟

●● وهل ستتم الانتخابات في ظل قانون الطوارئ الذي يمنع اتصال الاحزاب بالناس...؟!

●● ثم الا يستحق ما تم نشره عن تعذيب الاستاذ عادل حسين داخل السجن ما يوضح اذا كانت السلطات قد حققت في هذه الامور الخطيرة ام لا...؟!

●● امور لا حصر لها كانت تستحق اهتمام الحكومة بها.

وهدية العام الجديد

●● وهدية العام الجديد هي ارتفاع اسعار الالبان واللبن الزبادي وكمالية انواع الجبن... وهل يؤكد هذا الارتفاع التصريحات بالسيطرة على الاسعار.

●● واني لقاء بإذن الله في السنة القادمة لمزيد من الوعود حفظ الله لمصر وحدة المصريين وانقذ مصر من كل المخاطر والفتن.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

النظام الانتخابى المأمول

د . جمال على زهران
استاذ مساعد العلوم السياسية
جامعة قناة السويس

يثور الجدل هذه الأيام حول النظام الانتخابى وامكانية تعديله والرجوع به الى النظام القائمة سواء المطلقة او النسبية او الابقاء عليه كما هو عملاً بالنظام الفردى لحسم التنافر فى مع الدستور كما ثبت من خلال احكام المحكمة الدستورية عند الأخذ بالقائمة فى انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ وفى هذا المقام نود ان نشير الى ان الجدل يعطى الحيوية فى قضايانا السياسية كما انه يكشف عن نقاط قد تغيب عن البعض وقد تتعلم من دروس الماضى .

وبعيداً عن الآراء والميول الضمنية لكلا التيارين (القائمة والفردى) ، فان المسألة اولاً واخيراً تتعلق بطبيعة الملاءمة بين الواقع المصرى والنظام المأمول من ناحية، وبين النظام المأمول وامكانية توافقه مع الدستور القائم من ناحية اخرى، ويمكن تناول النقطتين كما يلى :-

اولاً: توافق القائمة مع الدستور القائم : الصبح حكما المحكمة الدستورية العليا عن عدم دستورية الأخذ بنظام القائمة المطلقة فى انتخابات ١٩٨٤، وبعدم دستورية الدوريين الثانية والقائمة النسبية والمقيد الفردى فى انتخابات ١٩٨٧، وثبت اعتمادها ولم تستكمل مدة المجلس (ثلاث سنوات اكمل منها) وتم الرجوع الى النظام الفردى فى عام ١٩٩٠ توافقا مع الدستور. والسبب السؤال هل يمكن التفكير مرة أخرى فى الأخذ بنظام مطور فى دستورية ؟ وانا كان هناك اصرار، فالأمر يستلزم التعديل الدستورى وهو ما لايمثل اولوية فى هذا الوقت طبقا للصرحيات السيد رئيس الجمهورية، وكذلك توصيات لجنة الحوار .

ثانياً: طبيعة الملاءمة بين الواقع المصرى والنظام المأمول يشير الواقع المصرى الى سمات لابد من أخذها فى الاعتبار منها أن اكثر من ٥٠٪ امين ليجهلون القراءة والكتابة، كما أن النسبة الحقيقية للمسجلين لاتزيد على ٢٥٪ وبعض تلك الـ ٢٥٪ لايعلون بأصواتهم وان تحويك هذه النسب لابد ان يأخذ فى الاعتبار، ان تبسيط العملية الانتخابية امام الناخب والمستفرغ به اهمية بشكله من تراكم فى الممارسة، والأهم بكثير هو ضعور الولاءين والقناعات فى أن صوته سيصل الى من يؤيده والذى نقصده ان من يرجحون كفة القائمة النسبية والطلقة لاسباب عديدة اغت تفرى ان هذا النظام يقلل من الاهتمام المباشر والولاء من نواب البرلمان تجاه الجمهور، وذلك للانتقال للاهتمام بالقضايا القومية. وهنا تلفت الأنظار لحقيقتين هامتين هما:

١ - أن الذين يعايشون العمل الجماهيرى يدركون أن الواقع والتحدى، مؤلم ولابد من وجوه اكبر لعضو البرلمان لتبنى القضايا المحلية ودفعها ومتابعتها والانحاز فيها لكى يشعر أبناء الدائرة به من ناحية، ولكى يتابع ويحرك القيادات التنفيذية فى الدوائر المختلفة بالمحلية ، ان تجربة فترتى القوائم (٨٤ - ٨٧ ، ٨٧ - ٩٠) لم تشهد فاعلية لكثر البرلمان عن اى فترة أخرى لمجرد ان اعضاءها ينتمون بالقوائم . لكن السؤال الهام هو : فى ماذا افدنا الفظان السابقان؟

٢ - تعزيز استمرارية النظام الانتخابى الفردى فى اطار استمرارية الدستور الحالى ، لانه ليس من المنطقى ان تشهد مرحلة الرئيس مبارك ثلاثة تغييرات فى النظام الانتخابى وتغييرا رابعا محتملاً خلال (١٢ سنة) مع ملاحظة انه لم يستقر أى منها سوى النظام الفردى حيث استمر مجلس الشعب الأخير حتى مدته الدستورية الكاملة (٩٠ - ١٩٩٥) .

٣ - تعزيز استمرارية النظام الفردى للاستفادة من طاقات النواب فى تمسيس الجماهير والأجهزة التنفيذية مع تحريكهم على المستوى القومى فى البرلمان باساليب عديدة من درجة التزامهم بالحضور ومناقشاتهم

٣ - تعزيز استمرارية النظام الفردى، وذلك بالانسحاب على المجالس المحلية التى وصل اداؤها الى درجة ضعيفة للغاية مقارنة بالفترة الأولى من هذا العهد (المصف الأول من الدائرتان)

٤ - ان معالجة قضايا عدم الالتزام الحزبى من بعض النواب عند الترشيح للمقاعد الفردية ناتج من فقدان الصداقية فى القرارات الحزبية، وذلك فى اطار اصرار الحزب على استبعاده حتى لو نجح وحتى لو كان ... ، ح حد رصيدها فى الأصوات بالاضافة الى اضعافه الى الصداقه، وضعف قدرته على الاداء بالصوت، وكذلك تشديد العمل الحزبى والجماهيرى لتمسيس الشعب لزيادة وعيه للتحرك السياسى الواعى الذى لاتكلى بصوتها وهذه مسئولية قومية لكل الأحزاب وخاصة: فانه اذا كان مشروعا لحكم الرئيس مبارك ولله ثم تحدث اعاقة كبيرة فى الممارسة الديموقراطية سواء بالغاء احزاب او اغلاق الصحف الحزبية او اعتقالات او ما شابه ذلك، فان الشعب كله أن تستكمل باستقرار النظام الانتخابى البسيط وبضمانات فى العملية الانتخابية ليطمئن الشعب كله وتخرج انتخاباته حرة نزيهة مشروعة لهذا الحكم .

الانتخابات الحرة.. ليست بالنظام الفردي وحده

بقلم: سعيد عبدالخالق

بالسيادات.. بالصاحب الأمر والذهبي.. بالأكابر هذا البلد، لاتتوقعوا منا اطلاق الرقاديد وحق الطبول والزامر والقاء الافراح والليالي الملاح استهلالا ومعاذة وتأكيدا لسابقة التي تكرم الحزب الوطني ورضي الله عنه، واعلنها مؤخرا باجراء انتخابات مجلس الشعب القادم بالنظام الفردي!! لاتتوقعوا هذا، ولاتتوقعوا أيضا هرولة بعض أحزاب المعارضة للتوقيع على بياض والتسبيح بحمد وتبعرفاية النظام الحاكم!!

بداية.. لندا عر فندا بهذا الانتخاب الفردي منذ عشرات السنين.. عرفناه في ظل التعددية الحزبية قبل (يوليو) ١٩٥٢، وعرفناه في ظل نظام حكم الحزب الواحد لارتداء عباءة الشرعية، وعرفناه في ظل النظام السلكانس، الذي يسير خطوة واحدة نحو الديمقراطية!! ويسرع للخلف دور، عشرات الخطوات نحو الديكتاتورية!! إذن لا جديد في الأمر، والأمر يستحق اطلاق عبارات المدح في ديمقراطية النظام!! كل مافي الأمر.. إن اصحاب الأمر والنهي كشلوفاتي ايجاد طبخة، أو توليفة لاجراء الانتخاب بنظام قائمة تتفق مع نصوص الدستور بعد بطلان مجلسين دابيين من قبل باحكام قضائية!!

دعنا في هذه اللقيمة إلى أن الاعلان عن اجراء انتخابات مجلس الشعب بالنظام الفردي ـ ليس كافيا، كما أن الانتخابات ليست كلها بيمكن أغلبية إلا إذا توفرت لها الضمانات اللازمة. وأولا وأخيرا.. هل يقبل أكابر هذا البلد الجارفة بإمكانية الصناديق من مناصبهم عن طريق انتخاب غيرهم لتولي هذه المناصب؟!

تعالوا نتساءل: إين توصيات لجنة مصر التي أصدروها منذ سنوات عديدة، ويطلقون فيها ماشاء لهم أن يطلقوا على مراحل العملية الانتخابية ابتداء من اللجنة القاعدية إلى اللجان الرئيسية؟ أين هذه التوصية التي تراها أولى الضمانات لاجراء انتخابات حرة ونزيهة؟ لاأسأل.. تجاهل النظام الحاكم هذه التوصية لأهدافه، وأجريت انتخابات مجلس الشعب الحالي وتشنق سدنة النظام والاعلام الحكومي بأنها تحت اشراف القضاء، وطبعا.. هذا غير صحيح، والدليل.. أن تحقيقات محكمة النقض التي تعد أعلى سلطة قضائية في البلاد قضت حتى الآن ببطلان عضوية أكثر من ثلث المجلس الموقر!! إذن.. حدث ترهيب وتزوير وتزييف، وضرب مجلس الشعب بقرارات محكمة النقض عرض الحائط بحجة إنه سيد قراره.. كما استخدم اسباب واهية اثارت سخرية واستهجان رجال القانون والطريق.. أن مجلس الشعب يعلن حالة الاستضار لاصدار وتعديل قانون الغش التجاري لمعاقبة المعلمة بائعة اللبن إذا باعت حزمة فجل، مغشوشة.. ويتجاهل هذا المجلس في نفس الوقت جرائم الغش السياسي التي كشفت عنها تحقيقات محكمة النقض حول الانتخابات الأخيرة. إن وجود نائب مطعون في عضويته تحت قبة البرلمان.. جريمة غش سياسي، واشراف رجال الإدارة في تزييف وتزوير الانتخابات.. جريمة غش سياسي، وارهاب المحافظين للناخبين لاختيار مرشح الحزب الحاكم.. جريمة غش سياسي، واستخدام شعار «سيد قراره» لاقرار الباطل.. جريمة غش سياسي!! كل هذه الجرائم وغيرها.. أشد ضررا على الأمة من جرائم الغش التجاري. إن النائب المطعون في عضويته أشد ضررا من أسطمة غير المعلمة للاسهلاك الآدمي.. إن مثال هذا النائب وهو غير صالح للمشاركة في صنع القرار وخدمة الأمة، وللأسف.. أكثر من ثلث مجلس الشعب الموقر.. مطعون في عضويتهم بقرارات من محكمة النقض. اذنا في حاجة إلى قانون الغش السياسي. قانون يعاقب مرتكبي هذه الجرائم في حق الأمة، ويعاقب المتسترين عليها، ويعاقب المتلاعبين بمواد الدستور والقانون لاضفاء الشرعية على ذوات مطعون في عضويتهم، ومسقوطة.. إن صور مثل هذا القانون ضرب من الخيال في الدول الناضجة. ولم نسمع حتى الآن عن دولة ناضجة أصدرت قانونا لمحاكمة مرتكبي جرائم تزييف إرادة الأمة!! إذن الحل المتاح الآن.. هو اشراف قضائي كامل على جميع مراحل العملية الانتخابية، وقد يتعلل سدنة النظام بقلة اعداد القضاة للتهرب من هذا الطلب. والحقيقة.. إنه يوجد

في مصر حوالي ١٣ الف عضو بمختلف الهيئات القضائية، ومنها هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية ومجلس الدولة.. لماذا لايشارك هؤلاء جميعا في الاشراف على لجان الانتخاب الفرعية والرئيسية؟! ولماذا لاتجري الانتخابات خلال يومين أو ثلاثة أو أربعة أيام؟! وهناك سابقة.. فقد جرت انتخابات مجلس الشوب عام ١٩٧٨ على يومين. وماذا يحدث لو حصل موظفو الدولة والقطاعين العام والخاص وعمال المصانع على اجازة رسمية للتطرع لعملية الانتخاب، وخصوصا اننا الدولة الوحيدة في العالم التي يحصل موظفوها على اجازات مستمرة في الأعياد والمواسم «وطلوع القرافة» اليس يوم اختيار كبار صانعي القرارات والقوانين أهم من يوم الاحفال بعيد شم النسيم؟!

إذن.. الخطوة الأولى لاجراء انتخابات نيمقراطية هي الاشراف القضائي الكامل على جميع لجان الانتخابات الفرعية والرئيسية، وحماية صناديق الانتخاب، واحصاء الاصوات تحت سمع وبصر مندوبي المرشحين وفي علانية تامة حتى يثق الجميع في صحة العملية الانتخابية. ولكن هناك خطوات أخرى عديدة. واستشهد هنا برأي حديث كبير دارسي الساحة والسفير الأمريكية السابقة بالأمم المتحدة؛ إن تعريف «بايرلي» للانتخابات الديمقراطية يتلخص في إنها «انتخابات تنافسية». وهذا يعني ضرورة تعدد الاحزاب المعارضة ومرشحيها بحرية الكلام والاجتماع والتنقل اللازمة للاعراب عن انتقاداتهم للحكومة علانية. ولكي يطرحوا على الناخبين سياسات بديلة، وقدموا مرشحين آخرين. معنى هذا.. ان السماح للمعارضة بالاشتراك في الانتخابات وإعلان اسماء مرشحيها والتصويت ليس كافيا. تعالوا نتساءل عن آخر مرة ظهر فيها فؤاد سراج الدين رئيس الوفد أو ابراهيم شكري رئيس حزب العمل أو حتى الصف الثاني أو الثالث بالاحزاب المعارضة.. اننا نتساءل عن آخر مرة ظهر فيها أحد من قيادات الاحزاب على شاشة التليفزيون باستثناء قيادات الاحزاب المساندة؟! وفي نفس الوقت.. نتجرع ثلاث مرات يوميا قبل الأفطار والغداء والعشاء.. نتجرع تصريحات وبيانات وتوجيهات من قيادات الحزب الوطني الحاكم، الذين يخصص التليفزيون الساعات لطلعتهم البهية علينا!! إذن.. المعارضة في مصر محرومة من استخدام الاذاعة والتليفزيون. ولماذا نذهب بعيدا؟ ان صفوت الشريف وزير الاعلام وصاحب الأمر والنهي في الاذاعة والتليفزيون يشغل منصب سكرتير أو أمين مساعد الحزب الوطني والمتحدث باسم الحكومة. فماذا ننتظر؟ بعد ذلك؟ ولماذا نذهب بعيدا ونستشهد بأمريكا؟ انظروا الى التليفزيون اسرائيل. إن اخبار رئيس الوزراء والائتلاف الحاكم قد تسعها في نهاية نشرات الاخبار، وتحتل اخبار احزاب المعارضة مساحات متناثرة من هذه النشرات. يقاله مايكو.. هل سمعتم خبرا عن حزب الوفد أو حتى حزب الشيخ احمد في نشرات اخبار التليفزيون المصري؟.. طبعا.. لم يحدث!! والشهادة لله.. يفضل التليفزيون خلال ايام الانتخابات بمنح نصف ساعة لكل رئيس حزب معارض للظهور على شاشة التليفزيون، ويستولي الحزب الوطني على باقية ساعات الارسال وبيث ويعرض مايحلمه في معركته الانتخابية!!

اخيرا.. إننا نستشهد بما رده زكي بدر وزير الداخلية المخلوع في احد مجالسه المفتوحة بمكتب مسئول كبير في مجلس الشورى خلال الأسبوع الماضي، وحضرها ثلاثة نواب عن الحزب الوطني. كشف «أبو الزيك» عن قيام اللجنة المسئولة عن الانتخابات بالاتصال باحد الوزراء الحاليين لاستفسار منه عن النسبة التي يريدها في انتخابات مجلس الشعب التي كانت تجري في ذلك الوقت. وكان «أبو الزيك» وقتها وزيرا للداخلية!!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥

صباح الخير

●● دكتور قانون شوقى السيد المحامى ـ القاهرة : قررت الحكومة ، مد مهلة القيد فى الجداول الانتخابية ، ودعت المواطنين الى المشاركة فى تنقية الجداول ، وتطهيرها من الأموات ، والمهاجرين ، ومن ليس له حق الانتخاب ، أو التوشيح .

وقد تابعت بنفسى القيودات الجديدة ، التى تمت خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ، ولم أجد تغييرا ملموسا فى الجداول الانتخابية ! ان جهد الحكومة وحدها لا يكفى .. وقد بقى شهر واحد على القيد فى الجداول .. ومن واجب الأحزاب ، والأفراد الخروج من دائرة السلبية ، والمشاركة بايجابية فى القيد بالجداول ، وتنقيتها .. وبذلك تتسع دائرة المشاركة .. وتتسع الديموقراطية .

●● دكتور عبدالفتاح عبدالغنى يوسف ـ الأسكندرية : حقا ان مصر بلد العجائب .. ومن مظاهر العجب ان الخامات الواردة من الخارج لاستخدامها فى الانتاج والتصنيع تخضع لضريبة مبيعات ! واكثر من هذا فإن الرسوم الجمركية المستحقة على هذه الخامات تخضع بدورها لضريبة مبيعات ! فهل يحدث هذا الأمر فى اى بلد آخر ؟ وهل يتم فرض ضريبة على ضريبة كما يحدث عندنا فى مصر ؟ واذا لم تسم هذه السياسة التى تطبقها وزارة المالية .. بسياسة القهر والجباية .. فبماذا نسميها ؟!

●● فهمى الدقدوقى ـ القاهرة : كان الدكتور مصطفى شاهين ، استاذا للفلسفة الاسلامية بالجامعة الإسلامية بمدينة أسلام أباد باكستان لعدة سنوات .. وفى ٢٩ سبتمبر من العام الماضى اغتالته يد اثيمة فى منزله بإسلام أباد .. وانتظرنا ان تهتم سفارتنا فى باكستان بالأمر ، وتكشف لنا ما لحط به من اسرار .. ولكن للاسف ، مضى على الحادث اكثر من ثلاثة شهور ، ولايزال الظلام يلف الموضوع .. إننا لا نطالب باكثر من معرفة الحقيقة .. والتعرف على الاجراءات التى اتخذت لكشف اسرار هذه الجريمة !

●● نبيل احمد الشامى ـ مهندس استشارى ـ الإسكندرية : الذى حدث فى الاسكندرية يوم الخميس ٢٩ ديسمبر الماضى .. جعل الناس تطلق على هذا اليوم .. الخميس الأسود !

لقد تم اغلاق طريقى الكورنيش والحرية ـ بمناسبة انعقاد القمة العربية الثلاثية ـ من الساعة الواحدة ظهرا ، وحتى المساء .. وخلال هذه الساعات احتشرت الناس فى سياراتها .. وانحبس الأطفال والتلاميذ فى اتوبيسات المدارس .. وتوقفت سيارات الاسعاف والحريق عن الحركة !

●● نصحى زكى ابراهيم ـ عائد من العراق ـ سملوط المنيا : عندما احتل العراق الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ .. عاد الوف المصريين من العراق ، ومن الكويت ، بعد ان فقدوا اعمالهم ووظائفهم .. ووعدت الحكومة بتعويض العائدين وتشغيلهم .. وصرفت بالفعل تعويضات للعائدين من الكويت .. اما الذين عادوا من العراق .. فانهم لم يتلقوا غير الوعود .. ولا اكثر من الوعود ! لماذا التفرقة بين مواطنين اضيروا رغما عنهم ؟!

●●●

● اهلا .. بكل فكر .. ورأى .

سعيد سنبل

خطوط فاصلة

ملامح المعركة الانتخابية القادمة .. سواء بالنسبة لمجلس الشعب، أو مجلس الشورى .. توحي بالتفاؤل .. فالواضح أن الناس قد أصبحوا أكثر وعيا .. كما أن الفراغ السياسي أخذت مساحته تتقلص رويدا .. رويدا .

لم تعد «الفلوس» .. هي العامل المؤثر في حسم المعركة لصالح مرشح على حساب آخر .. بل يبدو أن ثمة أبعاداً أخرى عديدة يضعها الناخب في اعتباره قبل الإدلاء بصوته .. ولعل ما حدث أمس في دائرة مينا البصل بالاسكندرية خير شاهد وأبلغ دليل .. حيث حصل مرشح متوسط الحال على ٣٢ ألفا و ٣٤٠ صوتاً .. بينما الذي يليه - وهو رجل واسع الثراء - حصل على ٣٦٨٨ صوتاً فقط .. أي أن الفارق رهيب .. في نفس الوقت الذي لا يستطيع أحد أن يزعم بوجود شبهة تدخل من أي نوع .. حيث جرت العملية الانتخابية برئاسة رجل قضاء مشهود له بالكفاءة، والحيدة .. ولا يعنيه أبداً .. أن يفوز فلان، أو علان .

●●●

نتيجة انتخابات مينا البصل .. جاءت متفقة تماماً مع رؤية كمال الشاذلي وزير شئون مجلسي الشعب والشورى .. والنائب المخضرم في البرلمان .. التي أوضحها قبل ساعات من إعلان النتيجة خلال لقائه مع المحررين البرلمانيين الذين يشاركون في البيدورة التي ينظمها المجلس الأعلى للصحافة .. فقد أشار الشاذلي .. إلى أن وعي شعب مصر .. هو خير ضمان لنزاهة الانتخابات .. فعندما يرفض أن يتحكم رأس المال في حرية اختياره .. يكون الناتج .. أفضل، وأصلح .

●●●

أيضا .. أعجبني ما قاله كمال الشاذلي حول الأسس التي سيعتمد عليها الحزب الوطني - الذي هو أمينه العام المساعد - في اختيار مرشحيه .. إذ أكد أن مقاعد البرلمان ليست تركة يتوارثها الأبناء عن الآباء .. وأن حزب الأغلبية .. لن يقدم على ترشيح من سبق أن أسقطت عنهم عضوية مجلس الشعب .

●●●

إنه كلام مطمئن .. يشجع بقية الأحزاب على المشاركة والتخلي عن السلبية .. كما يعطي للناخب ضمانات مسبقة .. بأن له دوراً .. ودوراً إيجابياً .

.. وهكذا .. يبدأ الجو في «المسخونة» مبكراً .. شأننا .. شأن أعرق المجتمعات الديمقراطية التي غالباً ما تعد للانتخابات قبل مواعيدها المقررة بعامين أو أكثر .

سعيد سنبو

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٩٥/١١/٦

بعد اقرار النظام الفردى للانتخابات القادمة :

مبارك صدق كعهده .. وبقيت مسئولية الناخبين

من هو نائب ٩٥ الذي يواجه تحديات المرحلة القادمة ؟!

نواب الشعب يحددون موقفهم من الانتخابات القادمة:

أحمد عمر هاشم: الفردى .. ميزان عادل لكل نائب

صورة زنكغرافية لما نشره الأهرام المسائى

هيئة الناخبين تحدد موقفها من النظام الانتخابى القادم(٣)

عهدنا بمبارك .. أن قراره هو قرار الشعب

اخيرا وليس اخرا تحقق ما عناداه في هذا المكان وعلى مدى ثلاث حلقات بدات بنواب الشوري ثم نواب الشعب ثم هيئة الناخبين، وسؤال واحد ومحدد : ماذا بعد ان قال مبارك مع قضاة مصر «التي اميل بطبيعتي للإنتخاب الفردي» وجاءت الإجابة على مدي الحلقات الثلاث مغلقة مع إعلان حزب الاغلبية عن قراره بالإجماع من ان الإنتخابات القادمة سواء للتجديد النصفي لمجلس الشوري او مجلس الشعب بالنظام الفردي.

واحسب ويضمر خالص ويتجرد تام ان نقطة التحول في اقرار النظام الفردي للإنتخابات القادمة هو ماالمته الرئيس حسني مبارك من أنه يميل بطبيعته للنظام الفردي دون ان ينال هذا من إجماع هيئة مكتب حزب الاغلبية على ذات النظام ذلك انه يأت في يقين اهل الدستور الذين يطرحون رايهم بعيدا عن الميول والأهواء والاغراض أن اي نظام غير فردي هو في قلب الدستور العالمي سحكوم بعدم دستورية وإن شرع المتحالفون على النصوص وتحميلها مالاطاقة لها به !! وهو ماقطع به الرئيس مبارك من ضرورة احترام الدستور وتجنب شبهة المخالفة له ليري بذلك استقامة القرار وليعلن للدنيا بأسرها قرار الإنتخابات بالنظام الفردي ، الأمر الذي قويل بارتياح سواء لدي الأوساط الحزبية والسياسية أو هيئة الناخبين بل ومتي اعضاء المجلس واستئناف الرحيب منهم ، وهذه حقيقة الذين كانوا يفتخون في الرواد بحثا عن ملامة لنظام جديد سواء القائمة أو القائمة مع الفردي . اما وقد صدر القول الفصل في هذه القضية فإننا لانملك إلا ان نطوي صفحة ونبدأ صفحة جديدة عام ٩٥ حيث مواد الإنتخابات الشوري في يوليه والشعب في نوفمبر ومن يدري فقد يكون للمجالس المحلية ايضا ، ولكن تنتظر قليلا لنفسح الطريق لأهل التشريع والرأي المستنير ليقولوا قولهم

مسئولية كاملة

وقبل ان تطرق الي الانتخابات لعلي اتوقف قليلا عند بعض الملاحظات أولاها أن تأكيد الرئيس مبارك انه يريد لكل الاحزاب دخول الإنتخابات القادمة في تنافس حر شريف وفي ظل ضمانات إنتخابية نزيهة تسمح لأهل الثقة الجماهيرية وبإرادتهم في تمثيلهم تحقيق ثقة ، تلك ان المشاركة في جميع الأحزاب ضرورة قطعيا واحدة من اخطر مراحل العمل الوطني في ظل التحول من الشمولية الي التعددية وآليات السوق ولا مجال هنا للتذرع بحجج واهية او اعذار لتستقيم ومنطق العقل حيث لتناغ مناسب تماما لإجراء إنتخابات تعيد الي الأذهان إنتخابات عام ٧٩ في عهد المرحوم ممدوح سالم.

الثانية : مسئولية هيئة الناخبين وبالذات المثقفين الذين عزفوا – ولايزالون – عن المشاركة السياسية في هذه الإنتخابات بالذات تمثل امعية قسوي لدرء السلبية اولا وإنتخاب نواب يمثلون بصدق واقع الامة ويديرونها تحت القبة ويواجهون الأداء التنفيذي في سياق مع الزمن لتصحح – أي مصر الدولة والشعب – وقد تحقق. لنا الأهلية الإنتخابية قبل ان يأتي يوما نجد فيه من يقف بالباب قائلا : أننا لانملك الدور .. كيف نملك القرار؟

الثالثة : ان الحكومة تقع عليها مسئولية رهيبة في الإنتخابات القادمة ليس من حيث الحيدة ولكن من حيث ان يتوافر لها مجلس تشريعي قوي يحضد ويعظم أداءها التنفيذي إيجابا، ويصحح لها المسار في ظل نظام دولي لايزال يمر بمرحلة الخاض والاحد يعلم من سيكون له الكلمة والطول بعد التناحر الرهيب اقتصاديا لمجموعة دولية بعينها الابض بخس مجموعات ليس فيها مكان بالنقد الخمس لنا !! فلا رأينا في البداية .

وقد يقول قائل : يادعم لها كيف بحكومة تريد بيانا قويا ويوجه لها الأسئلة ويوجع لها الدماغ ولقلب معا .. وقد يقول كذلك اي سلطة تنفيذية تقبل ان تتفوق عليها سلطة تشريعية؟!

وردي على ذلك ان المرحلة القادمة لاتحتمل النظر بهذا النظار الأحادي الضيق ذلك ان الحكومة هي المستفيد الأول من البرلمان القوي فضلا عن ان المسئولية الوطنية ويضمير خالص ويقرأ فيه خالصة لخطاب مبارك في افتتاح الدورة الحالية – ان ثمة تحديات رهيبة وعاتية تنتظرنا ولايمكن ابدا ان يكون هناك مجال للمساومة او التسويف في مواجهة هذه التحديات.

معايير الاختيار

فإذا وصلنا الي معايير اختيار نائب المرحلة القادمة بكل تبعاتها ومسئولياتها وآمالها وطموحاتها فإن يسألني الناخبين عن امر الاحزاب فالحق وحزبي الأغلبية بالذات تبرد نافذة ومفتوحة في اختاريرد اختيارات لعناصر لديها من الطهارة مايكفي قدوة، ومن الشعبية والإلتحام بقضايا الجماهير مايجعلها نموذجا لشباب مزقته أحلامه في الوقت الذي عجزت فيه اوضاعه الاقتصادية عن الوفاء بتحقيق جزء يسير من هذه الاحلام الشاقة والمريضة .. وهي حق مشروع بل ابدا فالمر أن يشعر هذا الشاب بأنه شارك في بناء نفسه وبلده وفي هذا ما يؤرقني الي درجة الفزع فالمير البطالة أين انتم من شاب جامعي تخرج منذ عام ٨٤ ومضت عليه عشر سنوات ولم يعمل!.. ياساندة كفاية نواب

مخدورات !! سلطت عنهم العضوية !! كفاية نواب الأغنية الفاسدة والسلع المغشوشة !! كفاية نواب تبحث عنهم تحت القبة فتجدهم وقد خلدوا للراحة وانصرفوا لمصالحهم ومصالح ذويهم !! كفاية نواب حزب ابو الهول الصامت الذي لايرج فيه ولامشاعر !!

كفاية نواب يرفعون اكفهم ليقولوا الإنتقال الي جدول الاعمال ثم يدورون بحثا عن مظروف الكفافة سابين الجلسة واللجنة والظروف يحمل وزرا من فئة مايزيد على الألفين جنيه شهريا اللهم لامحسد ونزه يارب فلسوف يسألون يوم القيامة «وعن مالك من اين اكتسبه وفيما انفقه ياساندة : نريد نوابا العمل الحقيقي عندهم هو حل مشاكل الجماهير على ارض الكنانة وليس في ادغال إفريقيا او اسيا او أوروبا حيث الدولار الأخضر ركم يساوي بالجنيه المصري !!

نريد نوابا يرتفعون الي مستوي الأداء التشريعي بحيث لايخرج تشريع وفيه من الثغرات والثقوب مايسد عين الشمس ولم يفيد البلد الذي كتب به بعد .. نوابا يشرعون لأمة يأسرها وليس ترزية لتفصيل القوانين !!

وهنا يطرح سؤال جوهري نري هل أصابنا الهدف فيما نتناوله وطي مدى حلقات أربعه ان كان الأمر كذلك فالحمد لله وإن كانت الأخري فعذرنا أننا نجتهد .. لكن تبقي كلمة للرئيس مبارك الذي هيأ الفناخ لكتب وتنقد .. وتعارض وتؤيد في نظام الانتخاب وغيره حتي يتماه قراره بالإختيار وتهبه الي الشعب والي هيئة الناخبين فيما تمن بصدده للنظام الفردي .

واهلا عام ٩٥ حيث مولد سيدي الإنتخاب.. والسؤال الآن من سيرشح نفسه ؟.

بقلق مين ؟.«ده مولد ياعم» يتكرر كل خمس سنوات للشعب وثلاث للشوري . وبعار ياعصر وبحالة الركود المتعمدي فجاءت الانتخابات بالفرح وإنتخبوا المرشح الذي «اديناه إلا من اجل الدائرة»!! معقولة !!

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥

الشاذلي : احزاب المعارضة ستشارك في الانتخابات

□ القاهرة – من احمد السكري:

■ اعلن وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى المصري السابق كمال الشاذلي انه حصل على تأكيدات من رؤساء الاحزاب المعارضة في مصر بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، بعضهم طالب باجراء الانتخابات بنظام القائمة في حين فضل البعض نظام الانتخاب الفردي.

واشار الشاذلي في لقائه مع المحررين البرلمانيين للصحيفتين امس الى ان العام الحالي هو «عام الانتخابات في مصر» اذ سنجري في نيسان (ابريل) المقبل انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى، كما تجرى انتخابات مجلس الشعب في شهري تشرين الاول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) المقبلين. واوضح ان الرئيس حسني مبارك طلب ان تكون المنافسة في الانتخابات المقبلة شريفة ومصرية في أسلوبها وحواراتها.

وأكد أن الحزب الوطني الحاكم في مصر لن يرشح اي شخصية اسقط البرلمان عضويتها. وكشف انه سيتم تعديل بعض الدوائر الانتخابية في بعض المحافظات مثل محافظة الاسكندرية التي ستضاف مدينة برج العرب اليها بدلاً من مدينة مطروح وضم مدينة السادات الى محافظة المنوفية بدلا من محافظة البحيرة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥

مصادر برلمانية تحذر من تزوير انتخابات مجلس الشعب القادمة

تجنيد الإمكانيات والأجهزة الحكومية لصالح مرشحي الحزب الوطني

أحداث انتخابات قليوب ومينا البصل «بروفة» لعمليات «تسويد البطاقات»

كتب ـ محمود غلاب:

كشفت مصادر برلمانية، عن أسرار الانتخابات القادمة لمجلسي الشعب والشورى، حذرت المصادر من تصديق وعود الحكومة بعدم تدخلها في سير الانتخابات. ضمت المصادر اجراء الانتخابات بالأسلوب الديمقراطي.

أشارت المصادر البرلمانية الى اعتزام الحكومة تزوير الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الوطني أكثر من أي انتخابات مضت. جندت الحكومة كافة امكانياتها وأجهزتها لمناصرة مرشحي الحزب الوطني وتأييدهم بالأساليب القانونية وغير القانونية.

أرجعت المصادر البرلمانية، تدخل الحكومة السافر في الانتخابات، الى اعلان عدد كبير من أصحاب رأس المال عن رغبتهم في خوض الانتخابات القادمة مستقلين. وكانت المفاوضات قد فشلت في اقناعهم بالانضمام الى صفوف الحزب الوطني. اشارت المصادر إلى اجراء الحكومة «بروفة» على التزوير في انتخابات مينا البصل وقليوب. أصدرت الحكومة تعليماتها الى اجهزة الأمن بالاسكندرية لمناصرة مرشح الحزب الوطني، وتقفيل الصناديق وتسويد البطاقات.

اشارت المصادر الى قياس الحزب الوطني مدى نجاحه في انتخابات مجلس الشعب القادمة بنجاحه في دائرة مينا البصل، وكشفت المصادر عن تركيز الحزب الوطني على الرشحين الأغنياء، للصرف على الدعاية الانتخابية.

كما اصدرت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني تعليمات الى النواب بتوجيه الانتقادات للحكومة داخل المجلس، والتحدث بحرية دون التقيد لكسب تأييد الناخبين.

وطالبت المصادر بتدخل القيادة السياسية، لوضع ضمانات اساسية تكفل نزاهة الانتخابات القادمة، واشاروا الى ضرورة اشراف قضائي كامل على الانتخابات، وقمع أساليب التزوير.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحـــــرار
التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٥

هذا الزمان

حلم ولا علم

رئيس الجمهورية يعلن- فى اكثر من تصريح- انه يحبذ الانتخاب الفردى..وبعض (الجهابذة) فى الحزب الوطنى..ومعهم (جوقة)تعارض (بجسارة) ودون حياء..رغبات وتحبيذات رئيس الجمهورية.

اعددت قراءة التصريحات..وتمعنت فى بعض سطور المقالات وفركت عينى وقرصت جسدى لعلنى احلم اولعلنى فى بلد غير مصر...الذى(يهرول) فيه حزب الحكومة وكتابه مؤيدين لاى توجيه اوتلميح لرئيس الجمهورية ووجدتنى متيقظا تمام اليقظة وانى فى مصر وليست فى مهمة صحفية للخارج- وتيقنت تماما انني فى(علم وليست فى حلم)...

فالرئيس- بتاييده للانتخاب الفردى- يقف بجانب الغالبية «من احزاب الاقلية وزعماء الحزب الوطنى يحبذون انتخاب القائمة ولهم الحق- لان هذا فى صالحهم وصالح حزبهم..والمرتبطون معه بمصالح بينما يرى الرئيس -وهو رئيس الجميع- ان الانتخاب الفردى سوف يدفع ببعض الشخصيات المستقلة او المعارضة ذات القبول الجماهيرى الى المجلس..ليكبر حجم المعارضين والمستقلين تحت القبة المقدسة..

فى الوقت الذى يرى فيه اصحاب(المصالح)المرتبطة بالحزب الحاكم من التجار والانفتاحيين والانتهازيين من ذوى المكاسب والمناصب ان هذا قد يهدد مصالحهم وهم بخافون اى (مساس)بمصالحهم ومكاسبهم ومناصبهم من ارتفاع كلمة المعارضة او المناقشة...

وهذا شيء عظيم...

خاصة لو تحقق وتم الانتخاب(بالنظام الفردى) والا فنحن امام سيناريو مقلوب ...فبدلا من ان يؤيد الرئيس- كما كان يحدث دائما- فيهرول الحزب والحكومة وكتاب الحكومة نحو مايريده الرئيس فالرئيس هذه المرة يعارض القائمة فتؤيدها الاغلبية لان القائمة فى صالحها..

وهذا يعنى اننا قد نكون امام تمثيلية مختلفة هذه المرة..ولكن تنتهى فى النهاية الى قبول مايرفضه الشعب..من(الانتخاب بالقائمة)!! فاذا احتج المعارضة قبل لها هذا هو راى اصوات الاغلبية ورغم معارضتها لتحييذ الرئيس فلا نملك سوى احترامها وهذه هى الديمقراطية الحقيقية..!!

هذا ما اظنه فيما يدور حول النظام(الفردى)ونظام القائمة الان... ولان بعض الظن اثم وقطع الشك باليقين اقول واقر انه اذا تم اقرار النظام الفردى رغم معارضة الحزب الحاكم فإننى ساكون اول من يدين هذا الظن واول من سيعلن ويؤكد..انها ليست تمثيلية واننا بدانا الطريق نحو ديمقراطية حقيقية.. لتوسيع هذا الهامش الديمقرطى الضيق التى تخنق داخل سراديبه.

انفاس مصر الان

حامد سليمان

٢٣٣٠٥٨

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٥

معايير اختيار مرشحي الحزب الوطني في الانتخابات القادمة

إعادة النظر في نظام انتخاب المجالس الشعبية المحلية

كتب احمد عبدالحكم :

أعلن كمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب والامين العام المساعد للتنظيم بالحزب الوطني الديمقراطي ان العام الحالي هو عام الانتخابات .. حيث ستجرى انتخابات مجلس الشوري في ابريل والنصف في نوفمبر.

اكد الوزير انه تم وضع ضوابط ومعايير محددة لاختيار المرشحين في حسن السمعة والقدرة والقبول على الاقناع والتواصل مع الجماهير وتجنب ترشيحات الحزب مستقبلا تفجيرا كبيرا في الوجوه حيث سيتم الدفع بعناصر شبابية ونسائية جديدة سيساندها الحزب بكل قوة .

ويقول الوزير ان عددا من زعماء احزاب المعارضة قد ابلغوه وقف عملهم الحزبي وهم عاكفون على اصلاح صفوفهم لاعلان الانسحاب الفوري وهم عاكفون على اصلاحيهم الاصليين لانها كانت مزورة وهناك مناورات قضائية على بقية الفئات .

اعلن كمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب والامين العام المساعد بالحزب الوطني الديمقراطي ان العام الحالي هو عام الانتخابات .. حيث ستجرى انتخابات مجلس الشورى في ابريل والنصف في نوفمبر.

اكد الوزير انه تم وضع ضوابط ومعايير محددة لاختيار المرشحين في حسن السمعة والقدرة والقبول على الاقناع والتواصل مع الجماهير وتجنب ترشيحات الحزب مستقبلا تفجيرا كبيرا في الوجوه حيث سيتم الدفع بعناصر شبابية ونسائية جديدة سيساندها الحزب بكل قوة .

ويقول الوزير ان عددا من زعماء احزاب المعارضة قد ابلغوه وقف عملهم الحزبي وهم عاكفون على اصلاح صفوفهم لاعلان الانسحاب الفوري وهم عاكفون على اصلاحيهم الاصليين لانها كانت مزورة وهناك مناورات قضائية على بقية الفئات .

بدأ الشاذلي حديثه مع "صوت الشعب" بالحديث عن الانتخابات القادمة في مجلس الشعب والمجالس المحلية وقال ان الحزب الوطني الديمقراطي سيكون له دور كبير في هذه الانتخابات وانه سيتم اختيار مرشحيه على اساس معايير محددة وواضحة وان الحزب سيدفع بالاكفأ والاقدر على خدمة الجماهير وان الحزب لن يرشح اي شخص يكون قد تورط في قضايا فساد او اي قضايا اخلاقية وان الحزب سيدفع بالشباب والمرأة في الانتخابات القادمة.

وعن الانتخابات المحلية قال الشاذلي ان نظام الانتخاب في المجالس الشعبية المحلية سيكون محل اعادة نظر خلال الفترة القادمة.

وانتقد كمال الشاذلي مبالغات احزاب المعارضة في المطالبة بالضمانات الانتخابية .. في حين ان جميع الضمانات مكفولة لتزاهة العملية الانتخابية وانصفها هو وجود القاضي على كل لجنة انتخابية.

وعن التأخير في تصويب اوضاع الاحزاب التي لم تحصل على ٣٠ مقعدا في مجلس الشعب قال الشاذلي ان هذه الاحزاب لديها الفرصة حتى ابريل القادم لتصويب اوضاعها وان الحزب الوطني الديمقراطي لن يتدخل في هذا الامر.

وعن الانتخابات التكميلية في ٢٠ دائرة التي قضت المحكمة الدستورية العليا ببطلان عضوية ٣٨ عضوا من اعضاء مجلس الشعب الحالي فيها استثنافات ليست قاضية.

كما اكد الوزير ان ٢٨٠ من مرشحي الحزب التي الغي من الانتحاد الاشتراكي قد حصلوا على اغلبية الاصوات في دوائرهم وان الحزب لن يرشح اي شخص يكون قد تورط في قضايا فساد او اي قضايا اخلاقية وان الحزب سيدفع بالشباب والمرأة في الانتخابات القادمة.

وعن الانتخابات التكميلية في ٢٠ دائرة التي قضت المحكمة الدستورية العليا ببطلان عضوية ٣٨ عضوا من اعضاء مجلس الشعب الحالي فيها استثنافات ليست قاضية.

كما اكد الوزير ان ٢٨٠ من مرشحي الحزب التي الغي من الانتحاد الاشتراكي قد حصلوا على اغلبية الاصوات في دوائرهم وان الحزب لن يرشح اي شخص يكون قد تورط في

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٥

من قريب

امتحان الديمقراطية!

تشهد مصر هذا العام انتخابات تشريعية هامة لمجلسي الشعب والشورى.. تجرى في مرحلة حاسمة من تطور الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، وفي حقبة مهمة من التحولات العالمية التي يقاس فيها تقدم الامم بمقدار ماحققته في مجال الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان من ناحية، وبمقدار ماانجزته الشعوب على طريق الرخاء والاستقرار من ناحية أخرى.

وبينما تتنافس الاحزاب والقوى السياسية عندنا في ساحات وميادين تمهد للمعركة الانتخابية، وهل تجرى باسلوب القائمة أم بالانتخاب الفردي، فلابد أن يظل الهم ان البلاد بات سوسيها جو سياسي يشجع على ممارسة الحرية واحترام الديمقراطية، ويفسح المجال للحوار والمناقشة والنقد، والرقي في وجه تعدد الآراء والاتجاهات.. دون تخويف أو تهديد، ودون ممارسة أو تنكيل.

وأول مظهر من مظاهر الحرية التي تمتحن بها الانظمة، وتختبر علاقتها بالديمقراطية بعيدا عن الشعارات والادعاءات.. هو حرية الصحافة وحق الصحفيين في التعبير عن آرائهم دون قيود. وكذا حق الأحزاب السياسية في الدعاية لمواقفها وبرامجها والاقناع الجماهير بمصداقيتها وسلامة حججها من خلال الندوات والاجتماعات والاتصال بالناخبين.

وعلى الحكومة والسلطات أن تتحمل مسئولية توفير الضمانات اللازمة لتحقيق النزاهة السياسية والحريات الانتخابية للطوعة لاحزاب والقوى المشاركة في العملية الانتخابية، وان تلتزم في ذلك بأحياد والموضوعية.

ولكن هناك مؤشرات عديدة، تحمل على الاعتقاد بأن هناك خلطا متعمدا بين مكافحة الارهاب وما يقتضيه ذلك من مطاردة عصابات الارهاب وبين حملة الاقلام والآراء الذين يختلفون سياسيا ولكنهما يتحدان مع الدولة وقد انعكس ذلك بشكل واضح في بيان مقلت صدر منسوبا الى مصدر امني، حاول ان يتصدى للآراء والاقلام التي انتقدت طريقة ضبط واحضار الكاتب الصحفي وامين حزب العمل الاستاذ عادل حسين، وكلها آراء لكتاب ومفكرين وقفوا بالاقلام وعقولهم ضد الارهاب والعنف السياسي بجميع اشكاله..

وبعضهم خصوم سياسيون يختلفون لاحزاب اخرى منافسة لحزب العمل.

ويبدو ان مفهوم حقوق الانسان والمحافظة على الحريات السياسية مازال مفهوما غامضا في أذهان بعض المسئولين عن الأمن في مصر.. فالذين يرتكبون جرائم الارهاب وإراقة دماء الابرياء، لاتتوقع منهم ولاينبغي ان تتوقع منهم أن تتسق أفعالهم وأفكارهم مع حق الانسان في المواطنة والاختلاف في الرأي والمعتقد، وإلا ماارتكبوا هذه الجرائم.. بينما نتوقع من سلطات الأمن وجهات العدالة مراعاة هذه الحقوق.. ولو سويا بين الطرفين، لما كان هناك فارق بين رجل الأمن وزعيم العصابة، أو بين الشرطي واللص، أو بين جهاز الأمن الذي هو ذراع العدالة والجهاز السري الذي هو ذراع الارهاب.. وليس من مصلحة الذين يحرصون على سلامة هذا البلد وإستقراره وتقدمه، ان يشطبوا هذا الفارق الجوهري ويسهدوا به.. وإلا سقطنا جميعا في قبضة الاستبداد.. ولم نعد هناك حاجة لإجراء أية انتخابات!

سلامة أحمد سلامة

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٥

بعد إقرار النظام الفردى

اتصالات سرية بين أحزاب المعارضة لتنسيق المواقف الانتخابية

كتب مراد مجلع .

ابدت احزاب المعارضة ترحيباً واسع النطاق فور أن قررت الامانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى الاخذ بالنظام الفردى فى الانتخابات النيابية القادمة .. ولكن رغم إقرار هذا النظام وهو المطلب الذى كثيراً ما الحت عليه وناد به احزاب المعارضة وكلفت جهودها على كافة المستويات والاصعدة الحزبية الا انه لوحظ ومن خلال رصد دقيق وفعلى لكل الدعاءيات والمستجدات التى طرات مؤخراً على الساحة الحزبية ان احزاب المعارضة تستعد ومن الآن لخوض معركة أخرى لاتخاذ موقف موحد بشان الضمانات الانتخابية الواجب توافرها من أجل ضمان نزاهة العملية الانتخابية ..

الضمانات الانتخابية .. اهم

فى البداية يقول ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل انه بالرغم من ان حزب العمل كان يميل الى الاخذ بنظام القوائم النسبية للانتخابات البرلمانية القادمة .. الا ان هذا لايمنع الحزب من ان يعلن ترحيبه بالنظام الفردى وسوف يخوض الحزب الانتخابات طبقاً لهذا النظام .. ولكن اود ان اشير إلى ان حزب العمل كان لايرى اهتماماً لأى نظام من الانظمة الانتخابية بقدر اهتمامه وتركيزه على الضمانات الفعلية التى ستتم عليها هذه الانتخابات .. ان الاخذ بهذا النظام الانتخابى او ذاك ان يكتب له النجاح الا بتوافر الضمانات الاكيدة التى تفوز وتحمين العملية الانتخابية .. وقد كنت مشاركاً فى الحوار الوطنى والكلام هنا لـ. ابراهيم شكرى وركز حزب العمل ممثلاً فى اعضائه المشاركين فى لجان الحوار على جدية العملية الانتخابية القادمة وهو الامر الذى يتوقف على الضمانات الكافية لها ..

اما فى حزب التجمع التقدمى الوحدوى فيقول حسين عبدالرازق امين اللجنة السياسية بالحزب ان حزبه إعلن أكثر من مرة انه يؤيد اجراء الانتخابات القادمة بالنظام الفردى الذى اقرته الامانة العامة للحزب الوطنى الاسبوع الماضى ..

وقد لقى هذا القرار ترحيباً كبيراً لدى قيادات الحزب بالقاهرة وقواعده بالمحافظات .. ولكن من وجهة نظر حزب التجمع فان هناك قضية بالغة الاهمية يجب تسليط الاضواء عليها خلال المرحلة القادمة حتى يتم الاحكام على العملية الانتخابية وهى الضمانات الانتخابية التى تؤدى فى النهاية إلى انتخابات حرة نزيهة تفرز برلماناً نقياً تمثل فيه كافة التيارات والقوى الوطنية المعترف بها ومن ثم فان حزب التجمع ان يألو جهداً وان تتبنه همته وعزيمة قياداته فى المناداه بضرورة توافر هذه الضمانات وفى هذا الصدد فان هناك قانوناً جديداً لمباشرة الحقوق السياسية أعده احزاب المعارضة وعدد من فقهاء القانون وتقدم به خالد محيى الدين رئيس الحزب الى مجلس الشعب فى اربع دورات متتالية أخرها عند افتتاح هذه الدورة الاخيرة فى نوفمبر الماضى .

ترحيب فى الوفد

ويشير الدكتور ابراهيم الدسوقى ابلطة السكرتير العام المساعد لحزب الوفد ان حزب الوفد أصدر بيانا رحب من خلاله بتاييده للنظام الفردى الا ان الحزب يرى ان الاشراف القضائى على العملية الانتخابية يجب ان يمتد ليشمل اللجان الفرعية بدلاً من قصره على اللجان العامة فقط وان يكون هذا الاشراف من هيئة قضائية مستقلة لا تخضع فى اختيارها لوزير العدل الذى هو احد اعضاء السلطة التنفيذية منعاً لعوامل الشك والريبة .

وفى الحزب العربى الناصرى قال امين اسكندر امين التثقيف بالحزب ان الحزب قرر خوض الانتخابات القادمة طبقاً للنظام الفردى الذى اقرته امانة الحزب الوطنى وقد اعلن ذلك ضياء الدين داود الامين العام للحزب فى أحد المؤتمرات الشعبية باحدى محافظات الوجه البحرى .. واشار اسكندر ان الحزب الناصرى يعتبر قضيتى الاولى فى المرحلة القادمة هى الضمانات الانتخابية وهناك تنسيق واتصالات مكثفة تجرى بين كافة احزاب المعارضة بهدف تنسيق المواقف فى هذا الشان .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : ..... التاريخ : ..... ٩ ..... يناير ١٩٩٥

انها مسئولية كونوا لها اكفاء

بقلم :
ثروت اباظة

انتهى الجدل العريض الذى ظل ملئ كهولتنا وأخذ وردٍ وهجوم شديد ومدح قليل حول الطريقة التى سنختارها الدولة لإجراء انتخابات مجلس الشعب والشورى وكل نبأ إلى مستقر . فقد أعلن فعلا ان الانتخابات بالنظام الفردى .

وانى مع اعجابى بنظام القائمة الا انني ارى انه لا يصلح لمصر . فالانتخاب بالقائمة ليس انتخابا لأفراد بقدر ما هو انتخاب لمبادىء .

والواقع الذى لاشك فيه ان مبادىء احزاب مصر جميعا ولا استثنى الحزب الوطنى مبادىء غير واضحة المعالم .

وليس فى أحزاب مصر حزب واضح المعالم فى مبادئه إلا حزب التجمع الذى يمثل الفكر الشيوعى . والفكر الشيوعى انهار وانتك فى العالم اجمع ومازال مزدهراً بحزب التجمع فى مصر وفى بضعة افراد قليلين غابة القلة وتعلمهم يتصدرون الصحف القومية والمجلات واغلب المنشورات التى تصدر عن الهيئة العامة للكتاب .

على ايه حال ليس هذا موضوع حديثى اليك اليوم فإن الحزب الشيوعى رغم انه مازال موجودا فى مصر الا انه وجود لا قيمة له لان الشعب المؤمن سلما كان أو قبطيا يرفضه ويتضاءد ويبلغه فى كل صلاة يقيمها فرد أو جماعة فى جامع أو فى كنيسة .

اما اريد اليوم وقد اقتربت الانتخابات ان اهيب بالاحزاب جميعا وفى مقدمتها الحزب الوطنى ان ترفى الله والوطن فى اختيار مرشحيها ولا تقدم لتمثيلها الذى ان تمت الموافقة عليه من الناخبين سيصبح ممثيلا لمصر كلها .. فلا تقدم الا صباح الوجوه البعيدين كل البعد عن مواطن الزلل ورذامة السمعة وسوء المظهة ولا يجوز لأى حزب ان يدعى انه لم يكن يعلم عن مرشحه هذه الخصال فإن التعليمى الذى لاشك فيه أن كل مرشح غالبا ما يكون مستندا إلى قواعد شعبية كبرت أو صغرت . وان معرفة أفراد هذه القواعد ليست امرا عسيرا فتحمالهم شهيرة جديرة لا يخفى امرها على احد . ولاشك ان لكل حزب مهما يكن ضئيل الشان اعضاء فى المحافظات فإن لم يكن هؤلاء الاعضاء على بينة بالشريف والمجرم والزيه واللص والنظيف والقذر من تجار المخدرات واصحاب الذمة الخربة . أن لم يكونوا على بينة بهذه الامور فاولى بهم ثم اولى ان يتركوا الحياة السياسية جميعا ولا يقتربوا من العمل العام كافة .

فإنه من المؤلم لمصر جميعا ان تجد تجار المخدرات يجلسون على مقاعد مجلس الشعب الذى هو عنوان الامة وبرنامها ووجهها أمام العالم ولانه لن المحزن ان يصدر حكم على نائب فى مجلس الشعب انه تقاضى رشاوى واختلس من اموال الشعب مبالغ ليست من حقه .

واحكام القضاء لا مناقشة فيها فوجود مثل هذه الافات فى مجلس نيابى يصم مصر جميعا وشعبها بانها وبانه لا يجيدون الاختيار ولا يحسنون ندب من يمثلهم فى المجالس التشريعية والحياة النيابية :

ان ذلك امر بالغ الخطورة وتلافيه لا يحتاج إلى كثير من الجهد او العناء انما يحتاج فقط إلى الامانة مع النفس واختيار ممثلى الشعب لخصالهم لا لأى سبب اخر مما لا احب ان اخوض فيه .

وانه لفرصة أمام العاملين بالحزب الوطنى خاصة ان يكون رئيسه على هذا المستوى الاتم من نقاء الضمير وطهارة النفس والبعد كل البعد عن أى يواعث الا المصلحة العامة وبقى ان يكون الذين يرشحون الاعضاء لمجلس الشعب والشورى قريبين من هذا المكان الرفيع الاسمى الذى يقعده رئيس الحزب والجمهورية والله ولى التوفيق .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : مايو
التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٥

بلا حساسيات

.. وبدأت الاسطوانة المشروخة فى الدوران .. مبكراً ..!

نصيحة لأحزاب المعارضة :

مازال أمامكم .. وقت للحصول على تمثيل برلمانى بدلاً من هذا الخداع المكشوف !!

بدأت « الاسطوانة المكررة المشروخة » تعبث فى الآذان بغية تلويثها مبكرا .. !.. فقد انبرت بعض أحزاب المعارضة تلصق التهم جزافا - كعادتها - ودون دليل بالحكومة متهمة إياها بالتلاعب فى الانتخابات .. !! والسبب .. هذا الاكتساح الهائل الذى حققه مرشحو الحزب الوطنى فى الدوائر الخالية التى جرت فيها الانتخابات مؤخرا .

● ● ●

إن هذه الأحزاب « الورقية » .. لا تريد أن تعترف حتى الآن .. بأن الفرق شاسع ، والبون كبير .. وأن الخبرات ، والكوادر ..التى يضمها الحزب الوطنى نادرا ما تتكرر لدى الآخرين .

من هنا .. تبادر على الفور بادارة الاسطوانة إياها .. فى محاولة من قياداتها لايجاد مبرر يحفظ ماء الوجه عندما تعلن مقاطعتها للانتخابات القادمة .. وهى مبررات يعلمون قبل غيرهم .. أنها لا تستند إلى أى أساس من الواقع ، أو المنطق ، أو التفكير السليم .

● ● ●

لقد أخذوا يعيدون ، ويزيدون حول ضرورة إشراف القضاء على الانتخابات .. متناسين بأن رجاله هم الذين

يشرفون على العملية الانتخابية .. وهم الذين يتولون إعلان النتائج .. بصرف النظر عن الهوية الحزبية للمرشحين .. ! ولعل أقرب دليل ما حدث فى انتخابات كل من مينا البصل بالاسكندرية ، ودمياط .. التى تولى أمورها حوالى ٤٠ قاضيا .. ينتمون إلى هيئة الحق ، والعدل التى نعتز بها جميعا .

● ● ●

عموما .. وحتى أكون صريحا أكثر .. لقد أفقد قرار الأمانة العامة للحزب الوطنى بخوض المعركة على أساس النظام الفردى .. صواب نسبة كبيرة من أحزاب المعارضة التى تدرك تماما .. أنها عاجزة عن تقديم العناصر التى تتوفر لديها مقومات النجاح .. لأنها لم تعد الاعداد الكافى .. كما أن « شرط » الشعبية فى حد ذاته .. ليس له أدنى وجود .. !

● ● ●

لقد أخذت تلك الأحزاب تمنى نفسها بالحصول على بعض المقاعد فى البرلمان من خلال نظام القائمة الذى يتيح لها فرصا أفضل .. لكن عندما تبدد الأمل .. لم تجد أمامها .. سوى « شماعة » كل موسم .. التى يعلقون عليها فشلهم الذريع .. !

● ● ●

على أى حال .. مازال هناك متسع من الوقت .. أمام أحزاب الأقلية .. لكى تغير من نهجها ، ومن توجهاتها ، وأساليبها .. بما يمكنها من زيادة رقعة مساحتها على الساحة السياسية .. ومن ترميم جسورها مع الجماهير عن طريق تبنى قضاياها ، والعمل على حل مشاكلها برؤية مجردة ، وحلول موضوعية بعيدة عن الاثارة ، والمزايدات الرخيصة .

عندئذ .. وعندئذ فقط سوف يضمنون « تمثيلا برلمانياً » .. مشرفا .. يتيح لهم التعبير عن آرائهم بحرية ، وموضوعية ، بدلا من هذا الصياح فى الهواء .. الذى لا يسمن ولا يغنى من جوع .. !

سمير رجب

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

مجلس الشورى يناقش بيان الرئيس مبارك
مطالبة الاحزاب بزيادة نسبة المرأة فى الانتخابات القادمة
الاعضاء : عدم تخفيض الفائدة على الجنيه لتثبيت أسعاره

تابع الجلسة :
زايد على سعد
محمد عبدالحافظ

طالب مجلس الشورى بضرورة الاسراع فى اصدار قوانين تشجيع التصدير وضبط الاسواق .. وعدم تخفيض الفائدة على الجنيه المصرى لاحتفاظه بقيمته وطالب الاحزاب بزيادة نسبة المرأة فى الانتخابات التشريعية القادمة .

واكد المجلس ان القوات المسلحة هى الدرع الواقى لمصر .

وكان المجلس قد واصل فى جلسته امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى مناقشة تقرير اللجنة النوعية لدراسة بيان الرئيس حسنى مبارك فى افتتاح الدورة البرلمانية الحالية ..

تفاصيل الجلسة

فى بداية الجلسة كان اول المتحدثين د . فتحى محمد على مطالب بضبط السوق .. والاسراع فى اصدار قانون منع الاحتكار .. وتشجيع المستثمرين عن طريق توفير المعلومات اللازمة لهم .. واشار الى ارتفاع الاسعار الاستوائى .

وقال يوسف صبرى ابوطالب ان جميع محاور خطاب الرئيس كانت تدور حول الامن القومى بمفهومه الشامل .. واكد ان القوات المسلحة هى الدرع الواقى لمصر .. وانه لابد من تقوية اقتصادنا وتنمية المحاور الاستراتيجية كسيناء وجنوب الوادى .

واشاد بسياسة الرئيس مبارك الخارجية فى كافة الاتجاهات ومع مختلف الدول والدعوة الى نزع اسلحة الدمار الشامل من المنطقة .

نتائج ايجابية

واكد د . خلاف عبدالجابر خلاف ان المرحلة الاولى من الاصلاح الاقتصادى قد حققت نتائج ايجابيات رغم المتغيرات الدولية والعالمية .. وان هذا النجاح يرجع الى حسن السياسة والادارة الديمقراطية بمفهومه الحقيقى وهى التى تخدم المجتمع .. وطالب بالاستمرار فى اصدار وتعديل قوانين تشجيع الاقتصاد .

الديمقراطية وسيلة

وقال طاهر المصرى ان تكليفات الرئيس للحكومة تعكس آمال الشعب .. وطالب الحكومة بتحسين تقديم الخدمات والقضاء على البيروقراطية .. والاهتمام بانتاج السلع التصديرية . واكد ان الديمقراطية ليست هدفا بل وسيلة لتحقيق التنمية والاستقرار .

وقال محمد البحيرات انه اذا كان البعض يدعو الى ان يكون مجلس الشورى مجلسا تشريعيا ينبغى ان الشورى تقتصر على اخذ الرأى فقط .. واذا اردنا ان يكون المجلس تشريعيا فيجب ان يعدل الدستور ويغير اسم المجلس .

ويعلق فريد اباظة بكيل المجلس ان المجلس غدا اشبه كان يسمى شورى القوانين .. كما ان معنى الشورى تعنى ابداء الرأى والاخذ به ..

زيادة نسبة المرأة

واكدت فريدة حسن ان الديمقراطية لا تأتى الا بالممارسة وبهذا حث الرئيس حسنى مبارك جميع الاحزاب للمشاركة فى الانتخابات القادمة ودعا جميع افراد الشعب للمشاركة مع الحرص على حقهم فى الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات وذكرت ان الانتماء بالنظام الفردى سيكون مرهقا للمرأة بعكس نظام القائمة .. ودعت جميع الاحزاب لزيادة اعداد العنصر النسائى فى الترشيحين للانتخابات القادمة ..

ونحن نريد عدالة اجتماعية للجميع .. وانه لابد من الاستمرار فى نظام المصارحة والاعلان عن سعر اى سلعة ..

وطلب اسماعيل سلام ان الدولة لجأت الى الاقتراض لزيادة الاستثمارات .. واشار الى ان كوريا ٦ اكتوبر اذا لم ينشأ فى وقته كان تكلفته حاليا ١,٥ مليار جنيه وهذا وفق فائدة الدين واكد أن مصر قادرة على قضاء خدمة الدين .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العربي
التاريخ : 9 مايو 1990

نحذر من تزوير الانتخابات ونطالب المعارضة بالتنسيق الجماعي

وسط حماس الاف الجماهير قال: ضياء الدين داود: تستطيع بكم أن نقيم حفلاً مهيباً، ولنا مع ذوى السلطان تجربة مريرة، التكرهم بها، ونفخر جهدنا ايوم اننا، فقد رفضنا كثابة أسباب منع مؤتمرنا بعد ما اطلقتم برفض الرد شفاهة، لكنهم جبنوا وهم ما يليت ان ديمقراطية هذه الايام اسوأ من ديكتاتورية الطاغية صدقنى ياشا، وأضاف الامين العام: لو تركنا ديمقراطيتهم إلى سلامهم المزعوم ماذا نجد؟ هل يتضمن السلام ان يقول رئيس مصر لرئيس إسرائيل إنه سيجتمع برؤساء عرب ليقدموا السلام؟!، وهل السلام يعنى وضع أصحاب الراى فى السجون ويبح أرشدنا إلى من يسمون لنا المسموم ويصدقون كل يوم قنبلة ذرية وهل السلام مع من يؤكدون أن العام الحالى هو عام إكتمال بناء إسرائيل من النيل إلى الفرات.

وعن بيان عاطف صدقى بمجلس الشعب قال الامين العام: فى خطابه أمام مجلس الشعب قال رئيس الوزراء إنهم بسياساتهم أحدثوا إصلاحاً إقتصادياً وراءوا البعد الاجتماعى.. من يصدقهم فيما يقولونه؟. البعد الاجتماعى انهم ان يجوع الناس ويفتقدوا للعلاج والتعليم المجانى ويؤدراس الشباب على مقهى البطالة، ومعاناة المزيد من الفقر والمزيد من ارتفاع الاسعار والفوضى والانحراف فى مقابل مزيد من الإثراء الحرام لفئة لا يتدون لهذا الشعب.

تغطية: ماجدى البسيونى

وتساءل الأمين العام: هل نصدق الارقام التى تكذبها الأرقام فى نفس اليوم وفى الجريدة الواحدة، ففى حين تعلن الحكومة عن ارتفاع نسبة التنمية يأتى تقرير البنك الدولى ليكذبها، ويضعكون علينا بقولهم أن القطاع الخاص سيتولى ٦٠٪ من حجم الاستثمار فماذا هو القطاع الخاص الستثمر بما يتماشى مع اهداف الشعب؟ ليس فى قدرة القطاع الخاص.. ايها الإخوة - أن يحقق تنمية حقيقية تعيد لمصر نسبة التطور فى المخيل إلى ما كانت عليه وقت كان عبد الناصر ٦٠٪ سنويا، هل عرفتم إذن لماذا لا يريدون أن يستمعوا لصوت المليونين فى الشارع، لأن المستبد يزلزل الأرض من تحت اقدامهم، ولأن الصدق يستقر فى قلوب الصامتين وهم يخشون من ذلك ومن ثم لا يجدون بديلاً عنه سوى حبس الاحرار بين الجدران ثم يتجندون عن الديمقراطية!! وتساءل الامين العام عن مفهومهم للديمقراطية فقال: فى الوقت الذى يستحوذون فيه على كافة وسائل الاعلام وفى الوقت الذى يحبسون فيه أحزاب المعارضة داخل مقار. إن وجدت. وفى الوقت الذى رفعوا فيه ثمن المحصد فى بلد نسبة الامية بها ٦٠٪ بالاضافة إلى طرق تزييف الانتخابات، ما هو مفهومهم إذن عن الديمقراطية؟! نحن نتحرك ونصل إلى الشعب ولا نضع الحواجز بيننا أما هم فيتصورون أن السلطة تصنع بالجواسيس، ومن هنا أقول لن يحاول منعنا إصنع أنت وحزبك الوطنى مؤتمرات وادع الناس وحدثهم عما صنعته فى مصر طيلة الحكم واستمع إلى رأيهم بصدق، لكنهم يخشون من المواجهة الحقيقية، فلاهم ينزلون إلى الناس ولا هم يتركونها تنزل إلى الناس، يقطنون الناس ويحرمون عليهم المراح على من قتل جرحوا الشعب ويحرمون عليه أن يلفظ بما يتألم منه ولم.

وواصل الأمين العام حديثه قائلاً: نحن اليوم - ايها الإخوة - نواجه قضية استقلال مصر التى قامت عام ١٩٥٢ وتكشفت عام ١٩٦٧ بعد أن عادت إقتصادياتنا وعادت رهين أموالنا لنا من ايدى الاحتلال، ونحن الآن نسعى مرة ثانية لنحصل على الاستقلال.. إننى اعلم علم اليقين أن هناك امام الحكومة المصرية والإدارة المصرية خطأ احمر مملى عليها من الامريكان وممنوع تجاوزه، لذلك ستظل مصر فى الحظيرة الأمريكية، ومن ثم تقف السياسة المصرية أسيرة هذا الخط وهذا ما يفسر لنا انه كلما تقدم خطوة فى إتجاه العرب تتراجع وتعتذر عنها، وكلما تتباطأ الحكومة فى بيع القطاع العام للصهاينة سرعان ما تتراجع خطوة إلى الامام.

٥٠٠٦٦

وثلاثا إلى الخلف.

وفي كلمته تساءل سامي شرف: ما هو رأيجنا كحزب عربي ديمقراطي ناصري، وأجاب: نريد أن نعيد بناء مصر رافعين رءوسنا كما علمنا القائد والزعيم، وأن يكون لكل من أبناء الشعب بيت سعيد قادر على العيش، إن مبادئ حزبنا هي مبادئ الأمل والمستقبل للشعب المصري، كل منا يدلك صدرك فيجب إستغلاله لأقصى حد ممكن ولابد من التضحية.. اعدائنا كثيرون مانمنا اصحاب قضية، وهذا الزمن ليس بزمن الحق ولا بزمن العدل بل زمن الفساد والاستهتار بالمواطن والتسويف المعسول وليس كما يقولون بأن مصر تعيش زمن الديمقراطية - اى ديمقراطية هذه، وأضاف: ما حدث فى الأسبوع الماضى من تزوير للانتخابات هذا هو إلا مؤشر لما سيحدث فى الانتخابات القادمة.. وعيد الناصر لم يعلمنا الاستسلام لذلك لابد من وقفة لن تتم إلا بقوة جماهيرية شعبية، لا تملك حكمًا ولا سلاحًا ولا دبابة ولا سكينًا، لكننا نملك الحجة والإقناع لذلك لا مناص من حزب المليون كمرحلة أولى للتأثير على القرار وإن تستطيع التقدم إلا بالجماهير وقد تعلمنا من الزعيم كيف نصل إليها بالصدق معها، ولابد من كوادر فاعلة قادرة شهداء لصندوق الانتخابات ضد قوى التزوير وسنجح، ويحذر سامى شرف من الشللية قائلا لابد من أن نتحدى من يريد لنا التقدم والشللية لأن عبد الناصر كان صاحب الطريق المستقيم ولم يكن ملتويًا، اذكر - والحديث للسيد سامى شرف - ان اول كلمة سألها لى النائب العام فى قضية مايو «انتم تكونون شلة؟»، فقلت له: عبد الناصر علمنا الا نكون شلة فليس معقولاً أن أفعل ما لم يعلمنى استاذى إياه.

وتحدث حامد محمود فقال: اليوم ونحن نحمل على عاتقنا المسئولية التاريخية للأجيال القادمة مع قوى الشعب المصرى الشريفة. فى الزمن الرديء الذى إرتد فيه المكام عن مكاسب ثورة يوليو الجيدة ولم يعد الدرس فتحول المجتمع على أيديهم إلى مجتمع النصف فى المائة، كيف لنا أن نستسلم لذلك لابد من بذل الغالى والنفيس حتى يمكن استرداد ما ضاع فى سنوات الردة، واضاف: نحن نعيش عصر الهرولة والسباق فى خطب ود الصهيونية تحت اسر الهيمنة الأمريكية وهكذا نجد التطبيع يطل برأسه ومحاولة فرض الهيمنة على مصر فى الوقت الذى لم تسقط فيه إرادة مصر مع العدوان الثلاثى الشرس ولا مع هزيمة ١٩٦٧، وتبقى إرادة الشعب اقوى مما يريدون لنا ولابد من تقوية الحاجز الذى يحول بيننا وبين الصهيونيين قتلة الأبرياء.

وتحدث فتحى محمود امين العمال وعضو المكتب السياسى فقال: اصبح حزبنا له تقدير خاص واستقبال خاص على الساحة العمالية والنقابية لدفاعها حتى الرمق الأخير ضد بيع القطاع العام.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المصري
التاريخ : يناير ١٩٩٥

«بروفة حية» لآلة التزوير الحكومية فى قليوب

الموتى والأطفال صوتوا لمرشح «الوطنى»

تقرير: صالح رجب
فتحى أبو الحمد

بنجاح بالغ نفذت الحكومة اول «بروفة حية» فى القليوبية يوم الاثنين الماضى لاختبار كفاءة اجهزة تزوير إرادة المواطنين استعدادا للانتخابات العامة المقبلة فى شهر نوفمبر القادم.. وانتهت تجربة قليوب بفوز ساحق لمرشح الحكومة التى سخرت كل امكاناتها من اجله على حساب مرشح الحزب الناصرى سعيد الشماع.

الاعمال التحضيرية لتجربة التزوير بدات فى اعقاب وفاة ابراهيم شلبى عضو مجلس الشعب عن دائرة قليوب ونظرا لشعبية سعيد الشماع مرشح الحزب الناصرى فقد تحرك الحزب الوطنى بسرعة لحصاره واتفق مع المليونير حسنى ابو حالى على الترشيح. وخيرا من سقوطه وهو الأمر الذى لكنه توقعات عديدة قام الحزب بالاتفاق مع بعض اعضائه بالترشيح كمستقلين فى محاولة لتفتيت اصوات مدينة قليوب التى تمثل معقل الرشح الناصرى وبالفعل رشح كل من امين مساعد الحزب الوطنى لقليوب وكذلك رئيس لجنة المواصلات بالحزب فى محافظة القليوبية. وقبل اسبوع فقط من الانتخابات عقد عادل الهامى محافظ القليوبية اجتماعا مع رؤساء الجمعيات الزراعية والعمد والمشايخ وعددهم باستخدام القانون الجديد لابعادهم عن مناصبهم إذا مافعبت

الأصوات فى قراهم الى مرشح الحزب الناصرى. واستمرارا لحالة التاهب القصوى للاجهزة الحكومية اصدر اللواء فؤاد حسين مدير امن القليوبية تعليمات صارمة بمنع التصوير فى قليوب وسنديون وقها وهى معقل للرشح الناصرى إلا عن طريق البطاقة الشخصية والبطاقة الانتخابية معا فى حين انه سمح بالتصوير بدون أى اثبات شخصية فى «طلخا» معقل مرشح الوطنى، وقام مقاولو الانفار التابعون للحزب الحاكم بتسويد بطاقات الانتخاب فى لجان عديدة عبر

الاستعانة بالاطفال وتبين ان غالبية الموتى قد صوتوا لصالح مرشح الحكومة وخلالها لتعليمات وزير الداخلية تتارات الأجهزة الأمنية عن مهمة تامين سير العملية الانتخابية كليا لصالح ولحجية مرشح الحزب الحاكم حيث قام هؤلاء بمنع

مندوبى المرشحين الاخرين من دخول قرية طنان وتوابعها نهائيا بل وصل بها الامر الى محاولة التعدى على الزميل صالح رجب وقام احد البلطجية بالاستيلاء على بطاقة تحقيق الشخصية الخاصة به وكارنيه نقابة الصحفيين وكاميرا تصوير تحت تهديد العصى والسنم وحاولوا التنكيل به لولا تدخل بعض رجال الشرطة الذين تصادف وجودهم وقد حرر الزميل محضرا بالواقعة فى مركز شرطة قليوب رقم (٦٦) احوال. وفى لجنة الغرز ظهرت

نتائج المهزلة واضحة وصارخة حيث تسلمت اللجنة العامة للاشراف على الانتخابات صندوق مفتوحة وبها رقما (٨٤)، (٣٨) وكانت الصحة التى رددها اعضاء الحزب الوطنى ان مرشح الحزب الناصرى هو الذى قام بتزوير البطاقات فى هذين الصندوقين ولكن لجنة الفرز اكتشفت ان كل البطاقات الموجودة فى الصندوقين مسودة لصالح مرشح الحزب الحاكم!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

نافذة على الغد

إنه عام الانتخابات

عبد العزيز صادق

عندما بدأ مجلس الشعب دورته الجديدة - وهي في نفس الوقت دورته الأخيرة - وكان ذلك في شهر نوفمبر الماضي، تصور بعض الناس ان هذه الدورة الجديدة الأخيرة، ستكون غاية في السخونة!! وذلك من مفهوم انه بعد انتهاء هذه الدورة ستبدأ المعركة الانتخابية لمجلس جديد!!

وتصور البعض الآخر .. ان عددا غير قليل من نواب الشعب - في هذه الدورة - سيحاولون استعراض عضلاتهم في المناقشات البرلمانية، سواء تحت قبة المجلس، أو داخل قاعات اللجان النوعية!!

والبعض الثالث .. تصور وتوقع ان تكون المناقشات تحت القبة، حادة، وقد تكون الحوارات ساخنة بل قد تكون غاية في السخونة!! كل هذا.. تأهبا واستعدادا.. للمعركة الانتخابية المرتقبة!!

ومع بداية الدورة كان هناك اكثر من سؤال يدور على شفاه النواب .. والذين يهتمون بمتابعة مجلس الشعب ومايدور فيه من نشاط سمته الحيوية الشديدة!!

- كيف ستكون الانتخابات القادمة؟
- هل تكون بالقائمة؟
- أو تكون بانتخابات فردية؟
- أو تكون مزيجا بين هذا وذاك.. اى مزيجا بين الفردية والقائمة؟!
- ومتى تجرى هذه الانتخابات؟!

في زيارة للاستاذ دكتور احمد فتحي سرور عشية انتخابه - اقصد اعادة انتخابه - رئيسا لمجلس الشعب في اخر دوراته.. جرى كلام.. ودارت «دردشة» .. وتبادلنا الرأى والفكر.. قال الدكتور سرور:

مجلس الشعب الحالي.. كان له موعد مع القدر!!

تساءلت: لماذا؟!

أجاب: انه المجلس الذى عاصر ومايش فترة التحول من اقتصاد موجه، الى اقتصاديات السوق.. ومايستتبع ذلك من العمل على تحقيق الرعاية الاجتماعية للمواطنين.. والتقليل من حدة الآثار المترتبة على الأخذ باقتصاديات السوق!! هذا بالاضافة الى ان مجلس الشعب الحالي.. هو مجلس التقنين.. واصدار التشريعات اللازمة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي!

وأضاف الدكتور سرور: هذا هو المجلس الذى تم تشكيله بالانتخاب الحر بالنظام الفردي!! وقد ظهرت فيه قيادات جديدة أدلت بدلوها.. وساهمت بآرائها البناءة! هذا هو المجلس الذى ارسى تقاليد جديدة للممارسة البرلمانية.. وتقاليد جديدة لواجبات وسلوكيات اعضائه!! فيما مضى .. كانت المجالس النيابية تسقط العضوية عن النائب لاسباب سياسية! أما هذا المجلس فقد شدد المعايير السلوكية لاعضائه!! واتخذ في هذا الشأن قرارات تعتبر - في رأيي - تقاليد برلمانية جديدة!!

في هذا الاسبوع.. مع بدء العام الجديد ١٩٩٥

صرح الاستاذ كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى وامين التنظيم بالحزب الوطنى وحزب الاغلبية . بانه قد تقرر ان تبدأ انتخابات مجلس الشورى فى اوائل شهر يونيو القادم.. وقبل ستين يوما من انتهاء الدورة البرلمانية الحالية!! وان تشكيل المجلس فى صورته النهائية سيتم يوم ٢٤ يوليو المقبل!

وقال الوزير الشاذلى ان انتخابات مجلس الشعب ستجرى فى نهاية شهر نوفمبر القادم!! اما كيف يكون شكل الانتخابات فرديا ام قائمة.. لم مزيجا بين الاثنين.. فحتى كتابة هذه السطور، لم يتم حسمها.. وان كانت لها مؤشرات!!

مصادر برلمانية اكدت انه من المقرر ان تجرى الانتخابات القادمة بالنظام الفردى.. النظام الذى عرفته مصر منذ عرفت الحياة البرلمانية والشورى!!

الرئيس حسنى مبارك فى حديث صحفى مع الزميل «جلال دويدار» رئيس تحرير الزميلة اليومية «الاخبار» قال يوم الاحد الماضى: انا كمواطن.. اميل الى الاخذ بالنظام الفردى الذى تعودنا عليه!! ويصفتى رئيسا للحزب الوطنى ، تركت للامانة العامة ان تناقش هذا الامر.. ويمنتهى الانفتاح والجدية، وعلى مستوى الامانات بالمحافظات.. كان هدفى الاطلاع على الاراء المختلفة حول النظام المناسب للانتخابات.. ولكن لا اخفى اننى اميل للنظام الفردى!!

ثم اضاف الرئيس مبارك مع الزميل جلال دويدار: من الضرورى ان اشير هنا الى ان «الحوار الوطنى» الذى دعوت اليه، هو الذى فتح المناقشة حول هذا الموضوع.. وانا كرئيس لكل المصريين، اعلنت انه سيتم الاستجابة لتوصيات الحوار الوطنى بما يحقق المصلحة العامة!

امين التنظيم بالحزب الوطنى كمال الشاذلى اعلن ان الامانة العامة للحزب وضعت خطة للتحرك فى المرحلة المقبلة.. تمهيدا للاستعدادات لانتخابات التجديد النصفى للشورى!

للحق اقول لكم.. ان العام الجديد ٩٥ قبل ان يرحل.. سيكون قد تم انتخابات مجلس شعب جديد.. ومجلس شورى جديد.. ومجلس نقابات مهنية جديدة فى: الصحافة.. والمهندسين!! وستجرى انتخابات بمعركة عنيفة . هذا تصور شخصى . فى الاتحادات العمالية!!

وللحق اقول لكم ايضا.. ان عام ٩٥ هو «عام الانتخابات».. والله اعلم!

المصدر : المساء
التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كمـــال الشـــــاذلى :

عناصـــر جـــديدة من الشـــــباب والنســـــاء .. فى ترشيحات الحزب لانتخابات الشعب والشورى

غيـاب النـواب وتوقيـع الطلبات أثناء الجلسـات .. ظـاهرة غير صحية

كتب - مهدى ابو عالية :

اكد كمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب والشورى والامين العام المساعد للحزب الوطنى وامين التنظيم ان غياب اعضاء المجلسين عن الجلسات وتوقيع الوزراء على طلبات الاعضاء اثناء عقد الجلسة ظاهرة غير صحية .

قال خلال لقائه بالمحررين البرلمانيين فى الدورة التى ينظمها المجلس الاعلى للصحافة وقال كمال الشاذلى ان الحزب سيكون حازما مع المنشقين عن الالتزام بترشيحات الحزب وسيتم فصل هؤلاء المنشقين .

كمالى الشاذلى

اكد ان رمزى التاخب وكفاءه السياسى هو الضمان الاكيد لمواجهة الانتخابات مشيرا الى مسئولية التاخب فى الوقوف ضد سيطرة رأس المال على الانتخابات .

اعلن اننا نرحب بدخول كافة احزاب المعارضة الانتخابات القادمة فى اطار المنافسة الشريفة وسيكون رأى الشعب هو الحكم والفيصل فيها لان الاختيار سيكون لمرشح مصرى وطنى يمثل ابناء الشعب فى المجلسين .. مشيرا الى ان غياب بعض احزاب المعارضة عن الدورة الحالية للمجلسين احدث تأثيرا سلبيا على المعارضة الديمقراطية التى نسعى جميعا لاثرائها بقيادة الرئيس حسنى مبارك .

اشار كمال الشاذلى الى أن انتخابات الشورى ستجرى خلال شهرى مايو ويونيه القادمين لينعقد المجلس الجديد فى النصف الثانى من يونيه هذا العام .. وان انتخابات الشعب ستجرى خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر لينعقد المجلس الجديد فى النصف الاول من ديسمبر هذا العام ايضا .

قال ان الحكومة ستتقدم بمشروع قانون بتعديل بعض الدوائر الانتخابية فى المحافظات التى عدلت حدودها الادارية ومن بينها الاسكندرية والبحيرة والمنوفية .

وصف صحف المعارضة بأنها المرآة التى تعكس انجازات حكومة الحزب ايجابا وسلبا مؤكدا ان حزب الاغلبية وحكومته يقع عليهما مسئولية كبيرة فى تصحيح المسار الديمقراطى .. وقال ان الاغلبية هى التى تقدمت بالغاء المعاملة السياسية للمدعو العام الاشتراكى والتى كانت تمثل ٥٠٪ من القيد على الممارسة الحزبية .

وتستعد حتى ١٩ يناير الحالى ان الحزب الوطنى حزب الاغلبية سيدفع بعناصر شبابية ونسائية فى ترشيحاته القادمة لانتخابات مجلس الشعب والشورى والتى تخضع لمعايير الجهارة والشعبية والالتزام الحزبى .. مشيرا الى ان الاختيار النهائى للمرشح يخضع لتقييم شامل قبل اقراره من المكتب السياسى للحزب .

اضاف ان الحزب سوف يساند كافة مرشحيه خاصة الوجوه الجديدة .. وان لديه كوادر وقيادات على مستوى الجمهورية تستطيع أن تشغل اى موقع .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٥

من قريب

امتحان الديمقراطية

تشهد مصر هذا العام انتخابات تشريعية مهمة لمجلسي الشعب والشورى.. تجرى في مرحلة حاسمة من تطور الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، وفي حقبة مهمة من التحولات العالمية التي يقاس فيها تقدم الأمم بمقدار ما حققته في مجال الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان من ناحية، وبمقدار ما انجزته الشعوب على طريق الرخاء والاستقرار من ناحية أخرى.

وبينما تنغمس الأحزاب والقوى السياسية عندنا في مناقشات ومجادلات تمهد للمعركة الانتخابية، وهل تجرى بأسلوب القائمة أم بالانتخاب الفردي، فلابد أن يظن المرء أن البلاد بات يسودها جو سياسي يشجع على ممارسة الحرية واحترام الديمقراطية، ويوسع المجال للحوار والمناقشة والنقد، ولا يقف في وجهه تعدد الآراء والاتجاهات.. دون تخويف أو تهديد، ودون مصادرة أو تكميل.

وأول مظهر من مظاهر الحرية التي تتمتع بها الأنفس، وتختبر علاقتها بالديمقراطية بعيداً عن الشعارات والادعاءات.. هو حرية الصحافة وحق الصحفيين في التعبير عن آرائهم دون قيود. وكذا حق الأحزاب السياسية في الدعاية لمواقفها وبرامجها وإقناع الجماهير بمصداقيتها وسلامة حكمها من خلال الندوات والاجتماعات والاتصال بالناخبين. وعلى الحكومة والسلطات أن تتحمل المسئولية لتوفير الضمانات اللازمة لتحقيق النزاهة السياسية، والحريات الانتخابية المطلوبة لجميع الأحزاب والقوى المشاركة في العملية الانتخابية وأن تلتزم في ذلك بالحياد والموضوعية.

ولكن هناك مؤشرات عديدة تحمل على الاعتقاد بأن هناك خللا متعمدا بين مكافحة الإرهاب وما يقتضيه ذلك من مطاردة عصابات الإرهاب ومحترفي الإجرام والعنف، وبين حملة الأقلام والآراء الذين يمثلون سياسيا وفكريا وحزبيا مع الدولة، وقد انعكس ذلك بشكل واضح في بيان منقلت صدر منسوبا إلى مصدر أمني، حاول أن يتهمني الآراء والأقلام التي انتقدت طريقة ضبط واحتجاز الكاتب الصحفي وأمين حزب العمل الاستاذ عادل حسين.. وكلها آراء لكتاب ومفكرين وقفوا بأقلامهم وعقولهم ضد الإرهاب والعنف السياسي بجميع أشكاله.. وبعضهم خصوم سياسيون ينتمون لأحزاب أخرى منافسة لحزب العمل.

ويبدو أن مفهوم حقوق الإنسان والمحافظة على الحريات السياسية مازال مفهوما غامضا في أذهان بعض المسئولين عن الأمن في مصر.. فالذين يرتكبون جرائم الإرهاب وإراقة دماء الأبرياء لا نتوقع منهم ولا ينبغي أن نتوقع أن تتسق أفعالهم وأفكارهم مع حق الإنسان في المواطنة والاختلاف في الرأي والاعتقاد، وإلا ما ارتكبوا هذه الجرائم.. بينما نتوقع من سلطات الأمن وجهات العدالة مراعاة هذه الحقوق.. وإن سوينا بين الطرفين لما كان هناك فارق بين رجل الأمن وزعيم العصابة، أو بين الشرطي واللص، أو بين جهاز الأمن الذي هو ذراع العدالة والجهاز السري الذي هو ذراع الإرهاب.. وليس من مصلحة الذين يحرصون على سلامة هذا البلد واستقراره وتقدمه، أن يشطبوا هذا الفارق الجوهري ويستهينوا به.. وإلا سقطنا جميعاً في قبضة الاستبداد.. ولم تعد هناك حاجة لإجراء أية انتخابات.

سلامة أحمد سلامة

الأهرام ٨/١/١٩٩٥

الإرهاب والانتخابات القادمة

إلى أين ستمضى مواجهتنا للإرهاب فى عام ١٩٩٥
لقد شهدت سنة ١٩٩٤ تطورين هامين فى مجال الإرهاب أولهما تصاعد المواجهة الأمنية لهذه الظاهرة بشكل كبير وفعال فى مختلف انحاء البلاد حتى اصبح يتم إحباط المحاولات الإرهابية قبل وقوعها سواء فى القاهرة او فى الاقاليم.

أما التطور الثانى فهو أن يد الإرهاب طالت لأول مرة مزا شاهدنا من رموز مصر والأمة العربية وهو نجيب محفوظ ورغم أن محاولة الاغتيال التى تعرض لها الكاتب الكبير شاء لها الله أن تنوه بالفشل إلا أن تلك كانت أول مرة يتطاول فيها الإرهاب على احد المثقفين بعيدا عن مجال السياسة ومن يعملون بها.

ولقد جرت محاولتان سابقتان لاغتيال الذين من أصحاب القلم هما الكاتب الصحفى مكرم محمد أحمد والدكتور فرج فودة حيث نجحت المحاولة الثانية وفشلت الأولى لكن الخطيرة أن كلا منهما رغم استخدامه للقلم لم يكن هدفا للإرهاب لكونه كاتبا وإنما لنشاطه السياسى الذى كان القلم معبرا عنه. فقد كان مكرم محمد أحمد خصما سياسيا صريحا سخر قلمه لمقاومة التطرف والإرهاب. وكان فرج فودة حد القيام حزب عصرانى جديد تكون أولى مهامه هى التصدى للاتجاه السلفى المتطرف. اما نجيب محفوظ فلم يكن مشتبكا فى معركة سياسية مع أحد بل كان كاتبا يستخدم القلم لكى أبدا كان من شأنه أن يرفع اسم الأمة العربية عاليا فى العالم اجمع.

والسؤال الذى يفرض نفسه هو: هل هناك علاقة بين هذين التطورين الهامين اللذين شهدتهما سنة ١٩٩٤ أى هل هناك إرتباط بين تصاعد المواجهة الأمنية للإرهاب وبين الإعتداء على نجيب محفوظ؟ الواقع أن هناك بالفعل إرتباط. فمحاولة إغتيال نجيب محفوظ كانت فى رأيى رد فعل مباشرا لحالة الحصار المتزايد التى ضربتها أجهزة الأمن حول عناصر الإرهاب مما حدا بهذه العناصر إلى البحث عن هدف كبير يعطى إنطباعا بأن الإرهاب قد قويت شوكته. لكن بسبب حالة الضعف التى أصيب بها فى الفترة الأخيرة كان يجب أن يكون هذا الهدف سهل الوصول إليه. ولقد توافرت هذه الشروط فى نجيب محفوظ ذى الـ ٨٣ عاما الذى يمشى بين الناس فى القاهرة بلا حراسة حراسة والذى يعقد أسبوعيا ندوة عامة يحضرها كل من يريد مقابلته. فماذا تحمل لنا السنة الجديدة فى هذا المجال؟

إن عام ١٩٩٥ هو عام الانتخابات لمجلس الشعب حيث يتجدد النصف فى مجلس الشورى. وإذا نظرنا إلى انتخابات المحليات التى جرت منذ سنتين فسنجد أن نشاط الإتجاه السلفى قد تزايد بشكل واضح فى الفترة السابقة والصاعدة للانتخابات. وقد كانت هذه الانتخابات هى المرة الأولى التى حدثت فيها مواجهة صريحة لهذا الإتجاه فتم التصدى لمشاركته بلا خوف وكانت النتيجة فى الكثير من الدوائر فى غير صالحة لذلك فمن المتصور أن يقوم الإتجاه السلفى بالتطرف بتصعيد نشاطه فى المرحلة

محمد سلماوى

القادمة استعدادا للانتخابات وحتى لإرخوض الانتخابات النيابية التى هى أهم من المحليات وهو فى حالة حصار. ومن المتصور أيضا أن يستفيد من تجربة المحليات والتى فوجىء فيها بقدرة الجماعة القوية ضد منافساته التى لم يكن يتصور أن يتصدى لها أحد خاصة وهى تستخدم اسم دين الله ذلك.

لقد قلل الإرهاب والتطرف حتى الآن من إستوات طويلة وراء شعار «الإسلام هو الحل» ومن أن يتصدى له أحد. فمن ذا الذى يمكن أن يتصدى للإسلام؟ لكن بعد تجربة الأعوام الماضية فوجىء هذا الإتجاه بمن يسألونه: عن أى إسلام يتحدث؟

إسلام الله ورسوله الذى بدأ فى الخير والفضيلة أم ما تعودنه اندم من إسلام يدعو إلى التخلف ويستبيح الحرمات ويكفر المسلمين ويقتل الأبرياء؟

لقد زال بريق الشعار الذى ظل لسنوات يشاغل عيون وعقول من يحدثون جامين عن الحل لمشكلاتنا. فالحلول لاتكون فى الشعارات وإنما فى البرامج السياسية الشاملة وحتى الآن لم تأت لنا الإتجاه السلفى ببرنامج متكامل للأصلاح السياسى والاقتصادى والإجتماعى.

والمتوقع أن يوضع كل هذا الجدل مرة أخرى موضع الاختبار فى الانتخابات القادمة لكن أمام إفتقار الإتجاه السلفى للتطرف لبرنامج شامل يحوز على تأييد الجماهير وأمام إحساسه الحالى بالحصار فقد تساءلت فترة محاولة الذات وجوده مرة أخرى على الأقل أمام أتباعه حتى لا يظلهم فى الإنتخابات. وقد يجد هذا الإتجاه فى حصاره وعجزه أمام الذين أن المثقفين الذين لا تحتجبهم الحراسة المدججة بالسلاح هم الهدف السهل للمثقفين. لكنه بذلك إنما يصب نفسه فى مأزق حيث لن أية عملية إرهابية جديدة قد تجهز تماما على أى رصيد من التعاطف لدى الجماهير وسينعكس ذلك حتما على صندوق الإنتخابات.

إن الجماهير قد راعها ما شهدته حتى الآن من دماء فى أحداث الاعتداءات المتكررة بميدان القلعى وبمقهى ميدان التحرير وبنفق الهرم وغيرها والتى راح ضحيتها من المواطنين البسطاء أكثر مما أصيب من السياح. بالإضافة لمحاولات الإغتيال الفاشلة على رئيس الوزراء ووزيرى الأعلام والداخلية والتى راح ضحيتها الطفلة شيماء وأفراد من حرس الوزراء والمارة ممن لا ذنب لهم. ثم أتت محاولة نجيب محفوظ الآثمة فأنات الطامة الكبرى فهل يتعلقون؟!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٥

«شفافية» صندوق الانتخابات !

في ظل تنامي وتأكيد الذات حقوق الانسان وقعت مصر في مارس الماضي بمقر الديوان الفرنسي مع ١٢٨ دولة من بينها مؤزمبيق وأوغندا على «اعلان مبادىء تلتزم به الدول الديمقراطية التي تطبق التعددية الحزبية حول معايير الانتخابات الحرة والعادلة..

وبالمناسبة فان الدكتور فتحي سرور الذي لم يكن قد أتم انتخابه رئيساً للاتحاد البرلماني هو صاحب «الدور» الدؤوب في «الاعلان» الذي يتطلع من قمريات اتحادها هيئة الامم المتحدة لأن مازنطق لانتخابات الحرة الكاملة لحقوق الانسان كالتزام دولي.. ناهيك عن أن الدكتور سرور.. يترأس الآن اكبر منظمة لحماية الديمقراطية في العالم. هي التي اعدت هذا الاعلان بصفتها مسئولة عن متابعة كافة التجارب الديمقراطية وخاصة في الدول النامية.

نكتفي فقط بأن نعلق او مقارنة از نكشف الستار عن نصوص هذا الميثاق الذي تؤكد المؤشرات انه على الرغم من عدم التوقيع أو تصديق البرلمان الا انه ملزم دوليا لأن وقعوا عليه وخاصة مصر التي تتولى رئاسة تلك المنظمة عن جدارة. كما انه سوف يكون البيئة التي سيقوم عليها مستقبل التعاون السياسي والاقتصادي الذي سوف يضم الاسرة الدولية في ظل النظام الدولي الجديد.

وفيما يلي نصوص هذا الميثاق :

■ سلطة الحكم يجب ان تضفي على ارادة الشعب التي يتم التعبير عنها في انتخابات حقيقية.

■ لكل مواطن بالغ الحق في التصويت والترشيح وله الحق في حملة انتخابية متساوية مع الحزب الحاكم للحكومة توفر له فيها الامان لحياتهم وممتلكاتهم.

■ ضمان الفصل بين الحزب والدولة، وان تكون شروط التنافس في الانتخابات على اساس عادل ومتكافىء.

■ اقامة البة محايدة وغير منحازة ومستقلة لادارة الانتخابات.

■ ضمان الحياد في تصرف المسئولين الاداريين عن الانتخابات في عمليات جمع الاصوات وحسابها.

■ إعداد «وثيقة» سلوك تحكم الحملة الانتخابية وفترة الاقتراع والانتخاب تعلن في وسائل الاعلان التي يجب ان يتمتع بالحديث فيها بحق متساو بين جميع الاحزاب والمرشحين.. وان تكون التغطية الاعلامية للحملة غير منحازة وغير حزبية.

■ يجب على سلطات الدولة ان تضمن سريان عملية الاقتراع بدون غش او عمل غير قانوني.. وعلى الدولة ان تتخذ الاجراءات الضرورية والملائمة لضمان شفافية العملية الانتخابية باكملها عن طريق ممثلين للاحزاب والافراد ومراقبين معتمدين.

■ يجب على سلطات الدولة ان تتخذ الخطوات الضرورية لمنع العنف في الانتخابات.

■ على الدول ان تؤكد ان انتهاكات حقوق الانسان والشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية يجب ان تتم بشأنها القرارات السريعة مراعاة لوقت الانتخابات من قبل سلطة مستقلة وغير منحازة مثل لجنة انتخابية محايدة.. او دائرة قضائية.

محمود معوض

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : البلاغ
التاريخ : ١٧ مايو

أعضاء مجلس الشعب يتحدثون عن :

الإخوان المسلمون.. والإنتخابات القادمة

محمد الجويلي : إذا حصلو على ١/٣ المقاعد سينهار المجتمع المدنى

البدرى فرغلى : سيكون موقفهم صعباً .. والأمل محدود

الاخوان المسلمون والانتخابات القادمة لمجلس الشعب ، خاصة والنظام الفردى ، ودخول الاخوان مجلس الشعب خلال الدورتين السابقتين بالتحالف مع حزب العمل والوفد من خلال الانتخابات بنظام القائمة .

طرحت « البلاغ الجديد » عدة تساؤلات على أعضاء مجلس الشعب لمعرفة آرائهم حول امكانية أن يكون للاخوان أعداد من المقاعد فى البرلمان القادم مع تطبيق النظام الفردى ، وتقييمهم لدور الاخوان البرلمانى والرقابى والتشريعى من خلال مشاركتهم فى الدورتين السابقتين لمجلس الشعب .

- هل يمكن أن يعطل دخولهم المجلس العمل التشريعى والرقابى باعتراضاتهم المستمرة على القوانين .
- وهل تناسب الظروف الحالية من تطبيع العلاقات مع اسرائيل والسلام والخصخصة دخول الاخوان كاعضاء فى مجلس الشعب .
- وهل للاخوان جذورهم بين الشباب .

كل هذه التساؤلات طرحتها البلاغ الجديد على اعضاء مجلس الشعب . وكانت هذه محصلة آرائهم

يؤكد النائب المستشار محمد الجويلى امين سر اللجنة التشريعية بمجلس الشعب .

ان تنظيم الاخوان المسلمين تنظيم غير شرعى صدور قرار بحل هذه الجماعة ، واكد انه يرفض مبدأ استغلال الدين فى السياسة وهو ماتتبعه جماعة الاخوان . التى ستعمل على استغلال الدين فى الانتخابات القادمة ، ولهذا أتوقع لها الفوز لعدد قليل من المقاعد ، مع العلم أنهم سيرشحون انفسهم دون ان يذكروا علنا أنهم من الاخوان أى أنهم سوف يخادعون المجلس من الابواب الخلفية .

والخطورة ليست فى دخول الاخوان لمجلس الشعب كاعضاء فأنهم دخلوا من قبل مرتين ولم يفعلوا شيئا ، وانما الخطورة اذا جاءهم تمويل مالى من الخارج . لان هذا سوف يمثل خطورة كبيرة على السلطة التشريعية فى مصر ، ويجب ان نعرف جميعا ان الاخوان المسلمين لايرفضون سياسة التطبيع مع اسرائيل ، فهذه شعارات فقط يرفعونها لان اسرائيل هى التى أوجدت بعض حركات الاخوان المسلمين مثل حركة حماس .

واحذر انه لو جاء الاخوان المسلمون إلى السلطة فان أول شىء سوف يفعلونه هو ضرب الديمقراطية لان هدفهم هو السيطرة على الحكم ومقاليده من أول مصالحهم الشخصية .

فرصتهم قليلة وفى مناطق انتخابية محدودة

كمال خالد :

كان هو الامل الوحيد أمامهم لانهم كتنظيم اكثر قوة وتكاتفا فى التصويت ، والامل محدود فى دخولهم المجلس من خلال النظام الفردى لان نجاح المرشح يتطلب حصوله على نسبة ٥١٪ من الاصوات فى الدائرة ، اما فى نظام القوائم فكان لابد أن تحصل القائمة على نسبة ٨٪ فقط من الاصوات ، يدخل عدد منهم البرلمان .

من خلال اعادة الانتخابات .

وقد طور الاخوان برنامجهم فتحدثوا عن البرامج الحياتية مثل برامج الاسكان والاقتصاد والنواحى الاجتماعية ، ولكن الارهاب والتطرف سيكون عائقا أمام دخولهم المجلس والشعب لايفرق بين الجماعات المتطرفة والاخوان المسلمين الحقيقيين .

والاخوان خلال الدورتين السابقتين اشتركوا سياسيا مع التطبيع ولم يتقدموا بأى برنامج إجتماعى او اقتصادى ولم يستخدموا أسلحة الرقابة والتشريع ولم أصطدموا فى قضية واحدة مع قضية الحريات وكان دخولهم المجلس فرصة تاريخية ليعرضوا برنامجهم أمام الشعب .

أجرى الحديث : وجدى عبيد

وإذا حصل الاخوان المسلمون على ثلث عدد مقاعد البرلمان فسنؤدى هذا إلى انهيار المجتمع المدنى كله .

وخطورة الاخوان فى منهجهم الذى يلصق على انه الذى يعارضهم يعارض الله وهم حزب الله اما الاخرون فهم حزب الشيطان .

وبالنسبة لتقييم دورهم خلال الدورتين السابقتين فلم يكن لهم أية قيمة ، فقد فشلوا فى القيام بدورهم البرلمانى فهم ضد الاحزاب والدستور والبرلمان ، لايعترفون بأى سلطة سوى سلطتهم ، وقد حاولوا زعزعة النظام ولكنهم فشلوا خلال الدورتين ، ولم يحترموا الدستور فمثلا أثناء قيامهم للدين كانوا يزيدون عليه كلمة « فى غير معصية الله » وكذلوا أنفسهم داخل البرلمان وناديا بمبدأ الخلافة .

الأمل محدود

وأعتقد النائب البدرى فرغلى أن الاخوان لم يدخلوا المجلس الا من باطن الاحزاب وأن الانتخاب بالقائمة

وبم يعترض الاخوان على القوانين الاساسية التى اصابت الشعب بخسارة مثل قوانين بيع القطاع العام والاخوان يؤيدون الخصخصة وكافة البرامج الحكومية .

وسيكون موقفهم صعبا جدا خلال الانتخابات القادمة .

الاخوان والمعارضة

الناشب مجدى معداوى نائب ابو قرقاص بالمنيا يرى :

انه مع انتشار التيار المتحرف من الممكن ان يحصل الاخوان المسلمين على مقاعد فى البرلمان ولكنها ستكون قليلة جدا وسيكون دخولهم المجلس نتيجة للديمقراطية التى نعيشها .

ودخولهم المجلس لن يعطل عمل المجلس البرلمانى والرقابى رغم كثرة اعتراضاتهم وعدم موافقتهم ، لأن عمل المجلس يتم من خلال اغلبية الاصوات وبالتالى فلن يؤثر الاخوان على عمل المجلس .

والاخوان لايعترضون على عملية التطبيع مع اسرائيل بشرط اعادة كل الاراضى المحتلة لاصحابها وحينما تشاهد الجماهير جلسات مجلس الشعب واعتراضات الاخوان المستمرة دون تقديم البديل سوف تدرك الجماهير فداحة خطئها فى انتخاب هؤلاء الاخوان لدخول المجلس .

اما بالنسبة لتقييم عمل الاخوان خلال الدورتين الماضيتين فلم يكن لهم دور بارز سوى الاعتراض ولن يستطيعوا الاساءة للديمقراطية والمجلس لقلة عددهم ولانتصار الديمقراطية دائما فى النهاية .

الاخوان القدامى

ويرى النائب المستقل محمد المنديونى انه بامكان الاخوان المسلمين القدامى الحصول على عضوية المجلس وهم الاخوان منذ عام ١٩٥٤ فهم الجذور الحقيقية لحركة الاخوان المسلمين اما من يدعى انهم اخوان حاليا فهم ليسوا فروعا للجذور الحقيقية وبالتالى فلا تأثير لهم، وتأثير الاخوان داخل مجلس الشعب يتوقف على عددهم ويطالب المنديونى الحكومة بان تقدم فى عدد الاعضاء للمعارضة فهذا سوف يعطى نوعا من التوازن داخل المجلس حتى تتضاءل الاغلبية لحضور الجلسات لمواجهة اعضاء المعارضة وبالتالى تنتظم الجلسات وينتظم عمل المجلس

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٦/٦/٩٥

الديمقراطية في الطريق

٥ إشراف قضائي كامل ٥ حكومة محايدة

٥ جداول انتخابات نقية من التزوير

٥ تخلي رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الحاكم

٥ تكافؤ الفرص أمام جميع الأحزاب في وسائل الإعلام

منذ بداية الحياة النيابية فى مصر عام ١٨٦٨ وتجرى الانتخابات العامة بالنظام الفردى وفى عام ١٩٨٤ تفتق ذهن الحكومة المصرية عن اجراء الانتخابات بنظام القوائم.. ووقتها اعلن فؤاد سراج الدين رئيس الوفد رفضه التام لهذا النظام المشبوه، لعدم دستوريته من جانب، ومخالفته لطبيعة الشعب المصرى من جانب آخر.. ولكن الحكومة أصرت على اجراء الانتخابات بالقائمة.. وجاء حكم المحكمة الدستورية العليا ليؤكد ماقاله «سراج الدين»، بعدم دستورية نظام القائمة.. وتم حل مجلس الشعب ١٩٨٤

قام ترزية الحزب الوطنى بتفصيل نظام انتخابى جديد لخدمة النظام.. فاصدروا قانونا يسمح باجراء انتخابات بالقائمة الى مقعد فردى لكل دائرة، وعلى ذلك اجريت انتخابات ١٩٨٧، ولعن فى دستورية هذه الانتخابات ايضا، وقضت المحكمة الدستورية ببطلان تلك الانتخابات وتم حل مجلس ١٩٨٧ وفى عام ١٩٩١ عادت الدولة فى الانتخابات بالنظام الفردى، وجاءت نتائج هذه الانتخابات لتؤكد سقوط اعداد كبيرة من رموز الحزب الحاكم

فى محافظات عديدة، مما دفع الحزب الحاكم الى محاولة اعادة نظام القائمة مرة اخرى.. وإزاء رفض احزاب المعارضة والقوى السياسية لنظام القائمة، وطالبت الرئيس مبارك بضرورة اجراء الانتخابات بالنظام الفردى.. وكما يقول رجال السياسة ورجال القانون، ليس المهم اسلوب وطريقة الانتخابات، ولكن المهم وضع ضمانات تكفل اجراء انتخابات ديمقراطية وحرة ونزيهة.. والمشكلة ان حكومة الحزب الحاكم ترفض هذه الضمانات لأنها ببساطة شديدة سوف تسقط الحزب الحاكم الى الابد.

«الوفد» من خلال هذا التحقيق تستعرض آراء رجال الفكر والسياسة والقانون حول هذه القضية الهامة التى تحدد مستقبل الامة.

الوفد يرفض

● حزب الوفد يرفض الانتخاب بنظام القائمة، سواء المطلقة او النسبية ــ هكذا يقول محمود اباظة المحامى ورئيس لجنة الشباب بالوفد ــ ويستند فى ذلك الى ان الانتخاب بنظام القائمة ــ سواء فى المجالس المحلية او مجلس الشورى او مجلس الشعب مخالف للدستور.. ويضيف قائلا: إن الشعب المصرى تعود على الانتخابات الفردية وذلك منذ بداية الحياة النيابية فى مصر فى اوائل العشرين للقرن.. والتى تعتبر النسب الاعلى فى نظم النسبية لمصر لارتفاع نسبة الامية التى تصل الى ٧٠٪.. وللسالة ــ من وجهة نظره ــ ان الانتخابات فى النظم الديمقراطية لها وظيفة، هذه الوظيفة هى تمكين الحكوم من اختيار حاكمه باراده كاملة.. وهذه العملية تمتاج الى ضمانات.. هذه الضمانات للاسف غير موجودة فى مصر.. لا فى النص، ولا فى الممارسة.. إذن يبقى فى حقيقة الأمر التسليم بأن الانتخابات العامة بصورتها القائمة لا تمكن الشعب من اختيار حاكمه باراده فاعلة.. ولكن الانتخابات الآن تؤدى وظيفة اخرى، هى وظيفتها فى النظم الشمولية، وهى اضفاء شرعية مفتعلة على الحكام الذين يمارسون السلطة بالفعل.

ولكن تكون هناك انتخابات حرة نزيهة يقول محمود اباظة: هناك ضمانات سياسية سبق لاحزاب المعارضة ان طالبت بها لضمان نزاهة الانتخابات: فيجب تنقية الجداول واخضاعها لمراقبة جهة قضائية.. وان تكون الكشوف الانتخابية التى يحصل عليها المرشحون مطابقة للكشوف الموجودة فى اللجان الفرعية.. وان يكون الانتخاب بالبطاقة الشخصية.. وان يوقع الناخب او يبصم على الكشف عند الادلاء بصوته.. وان يوقع مندوبو المرشحين فى اللجنة الفرعية على محضر اللجنة، وان يوقع مندوبو المرشحين فى لجنة الفرز على محضر اللجنة

ويضيف اباظة: نظرا لخطورة التزوير الذى نشكو منه، فإن نزاهة الانتخابات لكى تتحقق، يجب ان تجرى فى ظل حكومة محايدة، تكون مأموريتها محددة لاجراء الانتخابات، وان يترك رئيس الدولة رئاسة الحزب الوطنى، لأن الجمع بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة يؤدى عمليا الى الاختلاط بين الحزب والدولة، وهو الوضع الذى كان قائما فى ظل حكم الحزب الواحد.. ويترتب على ذلك ان لاحزاب المعارضة فرص معركة مع الدولة نفسها وليس مع الحزب الوطنى فقط.. ايضا احتكار الحزب الحاكم لوسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقالية الكبرى من الصحف يؤدى الى اختلال جسيم بمبدأ المساواة بين المواطنين فى اثناء المعركة الانتخابية، والمخالل فى المساواة بين الاحزاب فى العملية الانتخابية.. وتكاثف القرص فى الوصول الى اجهزة الاعلام وابعدة الانتشار دعامة اساسية من دعامات النظم الديمقراطية الحديثة، وبالتالى فإن وجود هذا التكاثف يعنى وجود الديمقراطية، وغيابه يعنى غياب الديمقراطية.. نضيف الى هذا الوضع الخطير، المخالفين، فالمخالفون يجب ان يكونوا محايدين مثلهم مثل رجال القضاء يحظر عليهم الانتماء الى اى حزب سياسى.. ولكن مايحدث فهو شئ آخر، فنجد ان المخالفين ينتمون الى الحزب الحاكم، وهم يقومون بالدعاية الانتخابية مما يشكل خرقا لضمان نزاهة الدعاية الانتخابية.

حياد السلطة

● الفقيه الدستورى الدكتور محسن خليل يؤكد ايضا على ان النظام

الفردى هو افضل بكثير من نظام القائمة ، بل هو أنسب الانظمة الانتخابية لمصر.. حيث ان الانتخاب الفردى يوثق الصلة بين النائب وناخبه.. ولضمان نزاهة وحيدة الانتخابات يضيف د. خليل: يجب اشراف رجال القضاء على العملية الانتخابية بالكامل سواء على الموائد الفرعية او الموائد العامة، ويمكن اجراء الانتخابات على اكثر من يوم واحد مثلما هو موجود فى ايطاليا، ولا يتم الاعلان عن النتائج الا مرة واحدة حتى لا يتأثر الناخب بنتيجة الموائد الاخرى.. ايضا مطلوب المساواة بين الاحزاب والمستقلين فى الدعاية الانتخابية وخاصة فى وسائل الاعلام.. ايضا المهم حياد السلطة لضمان نزاهة الانتخابات.

الفردى والقائمة

● الانتخاب بالنظام الفردى هو انسب حاجة لمصر وأقرب الى تقاليدنا، هذا مايؤكده الدكتور سليمان الطماوى استاذ القانون الدستورى.. فمنذ ان بدأت الحياة النيابية فى مصر فى اوائل القرن الماضى، حتى عام ١٩٨٤ والانتخابات تجرى بالنظام الفردى.. ثم تحولت الى نظام القائمة المغلقة، أى كانت الانتخابات قاصرة فقط على قوائم ممثلى الاحزاب، وقد حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا النظام، لأنه حرم المستقلين من حق الترشيح.. وفى عام ١٩٨٧ قامت الدولة بعمل نظام جديد للانتخابات على أن يكون بالقوائم الحزبية الى جانب مقعد فردى واحد لكل دائرة.

وقضت المحكمة ايضا بعدم دستورية هذا النظام لعدم تكافؤ الفرص بعد ان استولى الحزب الوطنى على معظم المقاعد الفردية، وفى انتخابات ١٩٩١ اجريت الانتخابات بالنظام الفردى، ثم حددت اقاليل كثيرة حول دية الحكومة فى العيرة الى نظام القائمة.. وأرى هنا التأكيد على أن التفكير فى العودة الى نظام القائمة سوف يؤخر العمل السياسى كثيرا، لأن النظام الفردى هو انسب النظم الانتخابية فى مصر، فمن مميزات الانتخاب الفردى انه يجعل الناخب يعرف الشخص الذى سينتخبه، أما فى حالة القائمة، فإن التصويت سيكون للقائمة بكاملها.

توافر الضمانات

● الدكتور حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل له رؤية حول هذه القضية، يقول: ان النظام الانتخابى سواء كان فرديا أم بالقوائم الحزبية المطلقة أو النسبية، المشروطة أو غير المشروطة، أو الجمع بين النظامين، لا يحقق انتخابات حرة نزيهة معبرة عن ارادة الشعب إلا إذا اجريت الانتخابات فى جو يحقق النزاهة والامان وعدم التدخل لارهاب الناخبين أو للعبث بصناديق الانتخاب وبطاقات الراى التى توضع فيها، فالتجربة التى مرت بها كافة الانتخابات التى اجريت فى السنوات الاخيرة قد شابها التزوير والفش لتحقيق النتائج التى تتشدها السلطة الحاكمة.. وقد طالبت احزاب المعارضة والقوى السياسية بإسم الأمة من رئيس الجمهورية تعديل قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية بهدف تضمينه ما يكفل نزاهة الانتخابات وسلامتها، وقدمت مشروع قانون فى هذا الصدد منذ عام ١٩٩١، ولكن لم يؤخذ به رغم انه جرى تعديل لهذا القانون اكثر من مرة، وهذه الضمانات المطلوبة لنزاهة الانتخابات ليست بدعة، بل إنها مقررة ومطلة بموجب وبمان صادر عن الاتحاد البرلمانى الدولى الذى يراسه حاليا الدكتور فتحى سرور، وحدد هذا البيان الضمانات اللازم توافرها فى الانتخابات حتى تكون نزيهة وحرة، ودخن لا نطالب باكثر مما جاء فى هذا البيان الدولى.

ويضيف د. مراد: من المسلم به ان الناخب يجب ان يوقع بامضائه او ببصمته عند الادلاء بصوته للتحقق من شخصية شخصيا، وان تكون الجهة المشرفة على الانتخابات مخايدة حتى لا تلجأ الى اساليب ملتوية لتحقيق نتائج للجهة التى تعمل لصالحها، وعلى ذلك فإنه لا يجوز أن يكون وزير الداخلية هو المشرف على الانتخابات وهو عضو فى الحكومة الموجودة فى السلطة، لأنه هو صاحب الشأن الاول فى الاشراف على العملية الانتخابية، مما يتيح التغيير والعبث بصناديق الانتخاب لصالح السلطة الحاكمة

ومن هنا فإن اشراف القضاء كسلطة مستقلة محايدة على العملية الانتخابية بالكامل يعتبر امرا واجبا ولا صحة لما يتشدقون به من ان عدد رجال القضاء لا يكفى لتغطية كل اللجان الانتخابية الفرعية والعامة.. حيث يمكن اجراء الانتخابات على اكثر من يوم، على ان تعلن النتائج فى يوم واحد حتى لا يكون لها تاثير على الناخبين.. وهذا ماقترحته الجمعية العمومية لنادى القضاة، ومؤتمر العدالة الذى عقده القضاة فى ناديهم، وهم ادرى من غيرهم بامكانية ذلك، علما بانهم طالبوا بزيادة من الاشراف القضائى على الانتخابات بطريقة الصورى على الانتخابات بالطريقة الجارية، وهى تواجههم فى اللجان العامة وحدها بعيدا عن اللجان الفرعية التى يتم فيها التصويت فعلا.. حتى لا يتحملوا اوزار مايحدث اثناء التصويت، مما يسيئ الى سمعة القضاء

ولضمان نزاهة وحيدة الانتخابات ايضا، يجب ان تعامل كافة الاحزاب معاملة متكافئة على قدم المساواة خلال فترة الدعاية الانتخابية سواء من حيث اقامة السرادقات أو تنظيم المواكب أو استخدام الاذاعة والتليفزيون لاغراض الانتخابات، وان يوقف العمل بقانون الطوارئ حتى لا تستعمل اجهزة الامن فى اعتقال مندوبى المرشحين الذين يحضرون لجان الانتخابات، ويغير هذه الضمانات المسلم بها عالميا، فإن اى انتخابات تجرى يكون مطعونا فيها.

تداول السلطة

● الدكتور صوفى ابو طالب رئيس مجلس الشعب الاسبق يقول: الانتخاب بالنظام الفردى هو انسب الانظمة الانتخابية التى تتلاءم مع الشعب المصرى وتتفق مع الدستور، وهذا رأيى منذ عام ١٩٨٤، فهذا النظام يعد مدرسة سياسية للمواطنين، حيث يقيم صلة مباشرة بين الناخب والنائب، والناخب يشعر اثناء الانتخابات بأنه يشارك فعلا فى السلطة، لما فى نظام القائمة فإن الناخب يكون نفوره فى الدرجة الثانية، بينما الاهمية الاولى تكون للحزب الذى يختار القائمة ويضع الترتيب، ومن هنا يهتم النائب بارضاء قيادات الحزب اكثر من اهتمامه بارضاء الناخبين.. اما عيب النظام الفردى فى مصر فهو سلبية الناخب، بمعنى ان الناخب لا يذهب الى صناديق الانتخابات اصلا إلا لدافع شخصى، مثل ان يكون

تحقيق
سيد عبدالعاطى

المرشح قريبه او بلدياته.. اما في القائمة فإن هذا الدافع الشخصي يكون منعدما تماما، فالقائمة تزيد من سلبية الناخب المصري، وهو ماتشكو منه كل القوى السياسية.. ايضا من عيوب نظام القائمة في مصر بالذات انه يضربها عدم الدستورية.

ويضيف د. صوفي: مشكلة الاحزاب في مصر ان حزبا واحدا فقط هو الذي يسيطر على الحكم وعناصر الاغلبية كلكسة وبالتالي فإن المنافسة بين الاحزاب جميعها والمعارضة تكون بين برامج تلك الاحزاب، وفي مصر مشكلة خاصة بالبرامج حيث ان قانون الاحزاب حدد مجموعة مبادئ عامة لا يجوز للاحزاب ان تخرج عنها، منها النظام الجمهوري، والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع، والسلام الاجتماعي الى اخر هذه المبادئ.. فالاختلاف اذن سيكون في

التطبيقات.. ببدنما في البلاد التي تأخذ بالقائمة يكون الاختلاف في البرامج والمبادئ، فنجد حزبا ملكيا ينادي بالملكية في بلد جمهوري مثل ايطاليا او انجلترا او فرنسا.. ونجد حزبا شيوعيا يطالب بتطبيق الشيوعية في بلد راسمالي مثل امريكا او فرنسا.. بينما في مصر الاحزاب ملتزمة بما هو وارد في الدستور، وبما هو وارد في قانون الاحزاب، وبتحصر الاختلافات في التطبيقات فقط.

ومن هنا نستطيع القول ان النظام الفردي في ظل ظروفنا الحالية هو الافضل، لانك تستطيع ان تحكم على مهارة ونزاهة المرشح الذي ستعطي له صوتك.

وعن الضمانات الكفيلة لاجراء انتخابات حرة نزيهة يقول الدكتور صوفي ابوطالب الامر الشديد التاخير المصري سيحطي صوته لمن هو في السلطة اي للحزب الحاكم، لأن كل مصالح الافراد من خدمات ووسائل انتاج في يد الدولة، فالدولة هي التي تفتح المدارس وتعين المدرسين وتدير القرى وتوفر مستلزمات الانتاج للفلاحين وغيرها من الخدمات، اذن الناخب سيجد مصلحته في اعطاء صوته للحزب الحاكم.. ولكن في ظل الخصخصة (الخصخصة) يتنافس القطاع الخاص مع الدولة في هذه الامور.

فالمواطن اذا لم يجد لابنه مكانا في المدرسة الحكومية يستطيع ان يتجه الى مدرسة اهلية، وإذا لم يجد مستلزمات الانتاج في الجمعية الزراعية سيتجه الى تاجر، ومن هنا تقل حاجته الى الحكومة، وبالتالي حينما يزداد وعي المواطن فإنه لن يكون خاضعا لاحتكار الحكومة.

ويضيف د. صوفي: ومن هنا فإنه كلما خفت قبضة الحكومة على النشاط الاقتصادي، كلما قلت حاجة الناس الى الحكومة والحزب الحاكم، وكلما اتاحت للجال امام الناخب لاختيار من يمثله ويحقق له مصالحه.. وهذا تكون فرصة احزاب المعارضة للتواجد في الشارع اكثر من الآن، وتكون هناك فرصة لتداول السلطة بين الاحزاب.. لأن تداول السلطة هو احد اعمدة النظام الديمقراطية.

● الانتخابات بالقائمة لها مميزات وعيوب.. والانتخابات الفردية لها ايضا مميزات وعيوب.. فما الكلام على لسان الكاتب الكبير كامل زهيري نذهب الصحفيين الاسبق.. اما عن مميزات وعيوب القائمة فيقول: مميزات القائمة انها تصلح في الدول التي بها احزاب صغيرة يمكنها بواسطة القائمة ان يكون لها تمثيل في البرلمان.. اما عيوب القائمة انها تفرض على الشعب نوابا ليسوا على مستوى المسئولية، اما مميزات الانتخابات الفردية انها تتناسب مع طبيعة الشعب المصري بسبب تفشي الامية.. اما عيوب الفردي، انه يكلف المرشح الكثير من المال والجهد.

ويضيف زهيري: من وجهة نظري ليس المهم اسلوب الانتخابات، بالقائمة أم بالنظام الفردي.. ولكن المهم كيف نضمن ان تكون الانتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية لكي يكون لدينا نواب شرعيون وحكومة شرعية معظة من الشعب وبرلمان الشعب.. فالوالغ العمل يؤكد لنا ان الحزب الوطني الحاكم هو الذي يحتكر الاغلبية في مجلس الشعب لضمان اصدار قوانين تخدم الحكومة والنظام.. ومن وجهة نظري ان الديمقراطية ليست التعددية الحزبية فقط، ولكن تداول السلطة.. ونحن نعاني في مصر من سيطرة الحزب الواحد على مقاليد الحكم.. ولكي تكون هناك انتخابات حرة ونزيهة يجب ان يكون هناك اشراف كامل ارجال القضاء على الانتخابات لضمان نزاهتها وحيدتها، فالانتخابات النزيهة تعيد التوازن الى مجلس الشعب. هنا التوازن يعطي للحكومة الشرعية وهذا ايضا مهم لسعة النظام.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : السوسيال
التاريخ : ١٠ مايو ٢٠٠١

نبضات

لقد كانت المعارضة المصرية محقة عندما طالبت وأصرت علي أن يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر من الشعب. كانت المعارضة علي يقين من أن الاختيار الذي يتم بالترشيح من مجلس الشعب ثم بالاستفتاء، يعقد الحياة السياسية.

لأنه يضع هذه الحياة في حلقة مفرغة. فتجديد رئاسة الجمهورية بقرار من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، يجعل التجديد في يد هذه الأغلبية. ومن هنا كانت حاجة رئيس الجمهورية إلي الحزب الوطني وإلي أغلبية برلمانية محددة غير قابلة للإنقاص. بل إن الاحتياط يقتضي ضمان نسبة أكبر قد تصل الي ٩٠٪ من مقاعد المجلس.

هذه هي المحنة وتلك هي المأساة. فأسلوب اختيار وتجديد رئيس الجمهورية يفرض كيفية إدارة انتخابات مجلس الشعب حيث تلزم نسبة معينة غير قابلة للنقصان. وهذه النسبة تتحدد سلفا وقبل اجراء الانتخابات. ويكلف الجهاز التنفيذي بتحقيق هذا الهدف، بغض النظر عن الوسائل اللازمة لتحقيقه. وهذه الوسائل في مجموعها يتكون منها مايسمي بتزوير الانتخابات. أي التلاعب في نتيجتها. واهدار إرادة الأمة. واستبدالها بارادة الحاكم الذي يحتاج الي برلمان علي المقاس المناسب.

ماذا ستفعل المعارضة في انتخابات مجلس الشعب القادمة. وخصوصا وأن الأمل ضئيل بل هو معدوم في أن يغير الحكم سلوكه وموقفه. فالتجارب الأخيرة لاتبشر بأي خير. فلم تحاول الحكومة حتي التظاهر بالاستقامة والشرف في جميع عمليات الانتخاب التكميلية سواء في الزرقا أو في قليوب أو في مينا البصل أو في بورسعيد.

تخطيء المعارضة إن ظنت أنها ستخرج الحكومة بكثرة المنددين أو بإشهاد وكالات الأنباء والصحافة المصرية والعالمية.

فالحكومة لاتخشي ولا تخاف الاعلام ولا تتحرج منه. وعلي رأي المثل «علقة تطوت ولا يحد يموت». فلتكن الفضيحة لبعض الوقت. فذلك يهون أمام الهدف الأسمي. وهو الاحتفاظ بمتعة الأغلبية وأبهة الحكم.

وتخطيء المعارضة أيضاً إن خدعتها وعود الحكومة بقدر معقول من المقاعد. فهي غالباً تعد ولا تفي بوعدها. وإن وعدت سيكون بالفتات أي بأقل القليل من المقاعد علي سبيل الصدقة. ولا تمنح المقاعد إلا للمستأنسين. لكي لاينفصوا علي الحكم هدوءه واستقراره. ولكي يسيئوا الي أحزابهم بين الجماهير. فخير للحزب المعارض ألا يكون ممثلاً في البرلمان، من أن يكون ممثلاً بمسخ من الشخوص التي تبيع نفسها وحزبها ووطنها.

مطلوب من المعارضة، ومن الآن، أن توضح أن خوضها للانتخابات مشروط بجديتها ونظافتها وتكافؤ الفرص بين الأحزاب وبين المرشحين.

هذا الايضاح من الآن حتي لاتدعي الحكومة إن المعارضة تناور وتفاجيء.

وهذا الايضاح يرفع إلي رئيس الجمهورية لكي يقود هو الاصلاح المطلوب. حتي لايقال أن المعارضة تحاول لي ذراع الحاكم وفرض إرادتها.

ولو قاد رئيس الجمهورية الاصلاح السياسي المطلوب فسينتخبه الشعب مجدداً رئاسته. ولن يكون في حاجة الي أغلبية مصطنعة في مجلس الشعب.

والاصلاح لايكون بالمطالبة بالاشراف القضائي علي الانتخابات. لأن القاضي في يوم الانتخاب لن يقدر علي مواجهة الجهاز الحكومي إن كان يضمر التزوير. سيضيع جهد القاضي في خضم الأعيب الادارة.

المعارضة تطالب بتشكيل حكومة محايدة وبالغاء حالة الطوارىء وبتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني وبإصلاح تشريعي سبق تحديده.

د. نعمان جمعة

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٥

المعارك الانتخابية الأخيرة .. كشفت المستور!!

بقلم: سعيد عبد الخالق

من وقت الي اخر .. يتبادر الي الذهن تساؤل خطير وهام عن شخصية العقلية المدبرة لهذا الخلاف، أو بمعنى آخر دون التساؤل عن غرض وأهداف ونوايا صنع القرار في مصر !! ان لخروض في تصرفات وقرارات عديدة لغير علامات استفهام محيرة، وتبعث الشكوك في النوايا للعلنة والمضمرات لمن تسنعها في المناسبات والأعياد. ولكن.. دعلينا أخري ونحلل أحدث تصرف علي الساحة السياسية الآن!

اننا بدأنا العام الانتخابي.. في ظروف قاتمة لانتخابات مجلس الشوري، وفي اكتوبر/ لانتخابات مجلس الشعب، وحقيقة رفضنا هذين المجلسين في حالة برائي لها طوق السدوات للاضية لغياب المعارضة الجادة والموضوعية.. وعدم كمال الشافي أمين التنظيم بالحزب الوطني ووزير شئون مجلس الشعب والشوري.. عن تردي الحياة الديمقراطية عندما أرجع ضعف الأداء في مجلس الشعب هذا.. ان الدولة تسعي الي اشراك أحزاب المعارضة بالانتخابات مجلس الشعب القادمة أو في مستوي الأداء الذي.. ولكن لم يعقد كمال الشافي، أن وجود معارضة جادة وقوية في مجلس الشعب.. أحد مظاهر الديمقراطية، حتي يقتنع العالم الخارجي وأيضا نعيش ديمقراطية حقيقية وليست ديمقراطية شكلية!، أو علي الأقل نتجاوز مرحلة الحضانة الحزبي.. و.. باختصار.. وجود معارضة قوية داخل المجلس يعد الدعامة الرئيسية لآليات النظام وإضفاء صبغة الشرعية عليه.

ولكن بالمقابل.. كيف تحصل المعارضة في الحزب؟ ؟ لا طريق أمامها سوي الانتخابات الحرة النزيهة، وليس عن طريق قرارات التعيين. ولم نسمع في دولة ديمقراطية أو دول تحترم عالمية الشعب، أن رئيس الحزب الحاكم أصدر قرارا بتعيين بعض النواب في البرلمان لتمثيل أحزاب المعارضة!! الآن.. لا مجال سوي الانتخابات.. ورأينا بعضهم شوه في عودة الأمانة العامة لأعادت الأمانة العامة للحزب أو علني اجراء انتخابات مجلس الشعب القادمة بالنظام الفردي.. ولماذا.. اختيار.. لماذا تراجعوا عن نظام القائمة الذي أجري في بطلان مجلسين للشعب!! ولأسف.. أو قل لماذا أراد القدر كشف الستور.. الحقت أربع نوابا لانتخابية بوفاة نوابها، وأصبح الانظام أمام تجربة عمليه لإثبات حسن نواياه وتشجيع أحزاب المعارضة علي الاشتراك في الانتخابات القادمة، وخصوصا.. ان نجاح أو سقوط مرشح الحزب الحاكم لن يفيد أو يمس للقبيحة الفاضحة في مجلس الشعب. كما أن هذا المجلس في الباقي وهو بعد أربعة أو خمسة شهور.. وهم شهر رمضان وعيد الفطر، والأيام الميخير، وبعدان عليها!! وحسبة بسيطة.. ان يحضر المرشح الفائز أكثر من خمس وعشرين أو ثلاثين جلسة لمجلس الشعب العاجز.. وهذه هي الحقيقة!! وجرت الانتخابات الأولي في قليوب، وفاز مرشح الحزب الوطني باكتساح، وتوجه معظم الناخبين أول مرة في تاريخ الحياة الديمقراطية لأداء الواجب بأصواتهم!! ولكن.. لا عاد مامدا حسني الحية، وتحاول إيهام أنفسنا وإيهام بعضنا بحسن نوايا الحكام!! وجرت انتخابات دائرة العزبة بمحافظة دمياط، وفاز مرشح الحزب الوطني بالاكتساح أيضا.. وكشفت الصحف عن امتناع الناخبين عن الادلاء بأصواتهم، وحصول المرشح الفائز علي ٥٨ ألف صوت!! كيف يحدث هذا؟ قد يقول قائل، أن مرشح الحزب الوطني استغل نفوذه في الأرياف، وتحالف مع أقوي العائلات وشيوخ القبائل، وأن صناديق الاقتراع بالصوت الواحد لم تحدد من عاقبة الرهان علي حشو بأصواتهم!! لا أعلم من ترديد هذه المقولة، فقد قلنا من قبل أننا حصلنا علي أعلي درجة قبول الاستهانة والاستخفاف بعقولنا!!! وجرت انتخابات دائرة ميت

الفضل بالاسكندرية، وتعلم جميعاً أن المرشح المنافس لمرشح الحزب الوطني، يملك المال والقوة والنفوذ والعصبية، ويتمتع بتأييد جارف من أبناء دائرته، وأن أكثر من هو مرشح الحزب الوطني، ولكن لزميلة جريدة الأهالي كشفت عما يشين له الوطنيين في وطنهم أجمعين، وقد فعلت أن يرتدي النظام عباءة الاستحياء، ويجري الانتخابات حرة، ويقبل من يفوز.. بالتفصيل.. للعركة هنا محسومة للمرشح المنافس، أو وجه المنافسون ومندوبو هذا المرشح إلى اللجان الانتخابية في الصباح الباكر أعدادا من أجمع بين هذه الفئات فوجدوا بأن كل شيء تمام، وتولى الخبر هذه المهمة حتى لا يكلفوهم مشقة وعناء العملية الانتخابية، وأكتسح مرشح الحزب الوطني بنفس الطريقة التي اعتادها النظام منذ عام ١٩٥٢ وحتى.. لابد من وقفة.. طويلة على مواطن يملك نفس امكانيات المرشح المنافس في دائرة مينا البصل، ويدوي ترشيح نفسه في أي انتخابات قادمة.. من يفكر بعد واقعة مينا البصل في ترشيح نفسه؟ ومن يغامر بالقاء نفسه في التهلكة لأنا كان المرشح المنافس في دائرة مينا البصل قد سقط في الانتخابات، رغم امكانياته المالكة المادية والعصبية، والقي الاتهوف للتكرون من الانتخابون بدفه وحنان النظام؟ وطبعا.. حصل مرشح الحزب الوطني على الأغلبية الكاسحة؟! وتعالوا نرى مثلا يحدث الآن في الانتخابات التي تجري على كرسي حي العرب ببور سعيد؟! فلنبدأ بأن للواء فخر الدين خالد محافظ بورسعيد تجاوز دوره، وتدخل مباشرة للتأثير على الناخبين لاختيار مرشح الحزب الوطني، ويقوم بانعقاد مع رؤساء الأحياء الفرعية والجمعيات الخيرية والشركات والهيئات لاجبارهم على تأييد مرشح الحزب الوطني كما يقوم المحافظ باستدعاء رؤساء الأحياء وكبار العاملين فيها، ويصدر اليهم التعليمات بتسخير كافة امكانات الدولة في خدمة مرشح الحزب الوطني والدعاية له، وللأسف أيضا.. يعقد المحافظ المؤتمرات والندوات داخل مقار المحافظة للدعاية لمرشح الحزب، ويستخدم لحبائا الهدية للباشر، ويستخدم لحبائا أخرى أسلوب الاستجداء مرددا: هل جزاء الاحسان الا الاحسان؟ أي أن الحزب الوطني الحاكم «يحسن» عليها بمشروعات الخدمات التي تقدمها الحكومة، فلابد من رد هذا الاحسان لحكومي باحسان.. لسلوب.. الذل والخضاع، أي بانتخاب مرشح الحكومة؟! ومع الأسف الشديد فإن المحافظ.. بالتصريح علانية بأنه محافظ لحزب الوطني ومسئول عن نجاح مرشح الحزب وأصدر قرارا بأن في محمد القماش أمين الحزب الوطني ببور سعيد بإصدار قرار بخروج أحمد سرحان المرشح المنافس من اللجنة؟! أستغفر الله العظيم، القصد بفصل أحمد سرحان من الحزب الوطني عقابا له على استخدام حقه الدستوري والترشيح نفسه ضد مرشح الحزب الوطني؟! و.. حتى اللواء فؤاد مدور مدير الأمن ببور سعيد الذي كنا دخل فيه خيرا، يدخل بشكل مباشر، ويصدر قرارا بمنع عائد للأمرات الانتخابية للمرشحين المنافسين لمرشح الحزب الوطني.. رغم موافقة الأجهزة الأمنية على عائد هذه المؤتمرات؟!

يحدث هذا، وقبل ذلك يتآمرون أحزاب المعارضة الأشتراكي في الانتخابات القادمة ليجلس الشعب.. وكله عليكم.. كيف؟ ولماذا مادامت النتائج محسومة لمرشح النظام سلفا.. أيضا في دوائر القليوبي والأزبكية ومينا البصل، وبعد قيام في بورسعيد؟! صراحة.. كنا نأمل أن يكون النظام وأجراء انتخابات شبيه جزء لا ٢٥٪ نزاهة؟! ويستولي على دائرة أو دائرتين، ويفوت الباقي دائرتين للمنافسين للمرشحين المنافسين. كنا نتوقع هذا لتشجيع أحزاب المعارضة على الاشتراك في الانتخابات القادمة، وإذابات حسن النوايا أمام الشعب؟! ولن يضار النظام من شيء؟! إذا خسر دائرة أو دائرتين حتى لو من باب الاحسان؟! على طريقة محافظ بورسعيد؟! أين ذكاء السياسي؟ ولكن يبدو أنه يوجد داخل النظام من يعملون ضده ويسعون للاساءة إليه، إيمم يرضون أن يحصلوا ولو لمرة واحدة في حياتهم فقد أصبحت الانتخابات أولا وأخيرا معركة من أجل البقاء وليس من أجل اقامة حياة ديمقراطية سليمة.

صدقوا.. لدنا حريصون على استمرار هذا النظام أكثر من حرص بعض رجاله عليه!!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحـــــــرار
التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٥

قانون جديد لتوحيد النظم الانتخابية:

انشقاقات حادة بين قيادات الحزب الوطني والوزراء بسبب تعديل الدوائر الانتخابية

د. عاطف صدقي

كتب اسامة شرشر وصالح شلبي:

تبحث الحكومة مشروع قانون جديد لتوحيد النظم الانتخابية على اساس النظام الفردي وذلك بعد تقرير هيئة المفوضية بالمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية انتخابات المجالس المحلية الشعبية بالقوائم.

وقد تفجرت الخلافات داخل الحكومة والحزب الوطني الحاكم حول تعديل حدود الدوائر الانتخابية في محافظات الاسكندرية والمنوفية والبحيرة والتي شهدت تعديلات في حدودها مؤخرا حيث تصاعدت الانقسامات بين قيادات الحزب الوطني وبعض الوزراء المتضررين بعض الدوائر الانتخابية لعدد من قيادات الحزب استعدادا للمعركة الانتخابية القادمة لمجلسي الشعب والشورى.

وحذر أمناء الحزب الوطني بالمحافظات من تعديل الدوائر القديمة بالمحافظات الثلاث وطالبوا بانشاء دوائر جديدة للمرشحين الجدد حفاظا على ارضائهم داخل دوائرهم وعدم السماح لمرشحين جدد بدخولها، فيما طالبت بعض قيادات الحزب الحاكم باعادة تنظيم الدوائر الانتخابية واستبعاد بعض الوزراء المحتمل خروجهم من الحكومة عن الترشيح في الانتخابات القادمة وكذلك استبعاد بعض اعضاء الحزب الذين تدهورت شعبيتهم في الفترة الاخيرة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٥

٣٨٠ طعنا انتخابيا فى عضوية مجلس الشعب حتى الآن

كتب احمد عبدالحكم :

ينظر مجلس الشعب فى بداية هذا الاسبوع الطعون الانتخابية المقدمة ضد أحد عشر نائبا وهم احمد ابراهيم على ودجيه الزيانى « الدائرة الاولى بحيرة » ولطفى واكد وصلاح بدوى « دائرة ١٢ شرقية » وعلى صالح وعبدالحكيم عبيد « دائرة ٦ جيزة » وقطب كامل فازورة واحمد الخولى « دائرة ٧ جيزة » ومحمد حسام الدين محفوظ « دائرة ٥ اسيوط » ومحمد ابراهيم عياد وعبدالحق مدنى « دائرة ٥ قنا » .

وقد اكدت الدكتورة فوزية عبدالستار ان هناك مايقرب من ٨٠ طعنا انتخابيا جديدا مازالت منظورة امام محكمة النقض فى حين اكد كمال خالد عضو اللجنة التشريعية ان اللجنة قد نظرت حتى الآن ٣٠٠ طعن انتخابى انتهت جميعها بعدم اسقاط العضوية عن أى نائب .

واكد النائب ان المادة ٩٣ من الدستور هى مادة معيبة فى الدستور لانها تمكن مجلس الشعب من اغتصاب سلطة القضاء وهذا يتناقض مع نص المادتين ٦٤ ، ٦٥ من الدستور كما يتناقض مع نص المادة ١٦٥ التى تنص على ان السلطة القضائية مستقلة ونص المادة ١٦٦ التى تنص على ان القضاة مستقلون لاسلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولايجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

مدير الانتخابات بوزارة الداخلية :

قيد ٦٧٨ ألف ناخب وحذف ٢٦ ألفا خلال شهرين

٣٦٪ نسبة الإناث المقيدات و٢٦٪ محذوفات

كتب - حسن الشايب :

بلغ عدد المواطنين الذين تم قيد اسمائهم بجداول الانتخابات خلال شهرى نوفمبر وديسمبر الماضيين ٦٧٨ ألفا و٤٠٠ ناخب مقابل حذف ١٥٦ ألفا و ٨٠٠ بسبب الوفاة أو لتكرار الاسم .. بلغت نسبة الاناث المقيدات بالجداول ٣٦٪ والمحذوفات ٢٦٪

أعلن ذلك اللواء محمد بدير المنشاوى مساعد وزير الداخلية ومدير الادارة العامة للانتخابات في تصريحات لـ «الجمهورية» .. وقال أن عملية القيد مستمرة حتى نهاية يناير الحالى طبقا للتعديلات الاخيرة فى قانون مباشرة الحقوق السياسية مشيرا إلى أن بدء فترة الطعون وعرض الجداول الانتخابية من أول فبراير وحتى ١٥ مارس .

وقال أن المواطنين الذين تخلفوا عن قيد أسمائهم لظروف قهرية كالسفر أو المرض خلال الاشهر الثلاثة التى حددها القانون يمكنهم التقدم بطلبات للجان الطعون التى يرأسها رئيس محكمة لقيد أسمائهم بالجداول خلال فترة الطعون .

أشار اللواء بدير المنشاوى الى أن أكبر محافظة فى اعداد المقيدين بالجداول خلال الشهرين الماضيين كانت الدقهلية (٧٨ ألفا و ٥٥ ناخبا) تليها الاسكندرية (٦٤ ألفا و ٤٣١ ناخبا) واصغر محافظة هى السويس (٦٢٨ ناخبا فقط) .. أما المحذوفون فسجلت المنوفية المركز الاول (٢١ ألفا و ٧٧٢) وجنوب سيناء المركز الاخير (١٤٥ محذوفا فقط) .

وأوضح تقرير الادارة العامة للانتخابات أن نسبة الاناث فى عمليات القيد والحذف معقولة وإن كنا نتمنى ارتفاعها إستجابة لنداء السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية بضرورة مشاركة المرأة فى العمل السياسى وممارسة حقها فى الانتخابات .. فقد بلغت نسبة الاناث المقيدات بالجداول ٤٥,٩٥٪ فى البحر الاحمر تليها كفر الشيخ (٤٣,٧٧٪) وأقل محافظة بورسعيد (٢٠,٦٠٪) أما نسبة المحذوفات من الجداول فقد بلغت ٣٨,٤٠٪ من المنوفية تليها الشرقية ٣٧,٧٩٪ وأقل محافظة السويس (٣,٠٣٪ فقط) .

أضاف اللواء محمد بدير المنشاوى أنه بعد توجيهات حسن الالفى وزير الداخلية بتحديد عدد الناخبين بكل لجنة بـ ٧٠٠ ناخب فقط تيسيرا عليهم تم زيادة عدد اللجان على مستوى الجمهورية لتصبح ٣٢ ألفا بدلا من ٢٦ ألف لجنة فضلا عن تخصيص لجان للمبدات .

٠٠٠٠٨٧

وأوضح أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بمباشرة الحقوق السياسية أعطى الحق للمواطن المغترب في الحصول على تذكرتي سفر بالقطار مجانا للسفر إلى موطنه الانتخابي للادلاء بصوته حيث يقدم بطاقة الانتخاب لقسم الشرطة التابع له محل إقامته ويحصل على إستمارة سفر يقدمها لموظف محطة السكك الحديدية القريب منه والذى يمنحه تذكرة ذهاب مجانا ويكرر الاجراء نفسه في العودة بعد الادلاء بصوته .. وقال أن هذه التيسيرات وضعها المشرع تيسيرا على الناخبين الذين يجب أن يتمسكوا بحقهم الدستورى .

هذا ويتابع اللواء محمد الطاهر حجاب مساعد أول الوزير للشئون الادارية عملية القيد أولا بأول بالتنسيق مع مديرية الامن من خلال غرفة العمليات التى يشرف عليها اللواء محمود الشويكى وكيل الادارة العامة للانتخابات والعميد عبدالحميد عوض مساعد المدير وسيد عمران رئيس قسم الانتخابات .

الاخوان ينفون تهمة الارهاب مستندين الى فتوى بقتل وصفي التل

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ بدات القوى السياسية المعارضة في مصر استعدادات مبكرة للانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وفيما تجرى اتصالات بين قوى المعارضة بهدف تنسيق المواقف وتوزيع الدوائر في مواجهة مرشحي الحزب الوطني، بدا واضحا ان قادة جماعة الاخوان المسلمين المحظورة يبذلون جهودا لنفي تهمة الارهاب ومساندة العنف عن الجماعة اذ استند عدد منهم الى فتوى كانت صدرت عن عالم ازهري عام ١٩٧٢ لتاكيد ان الارهاب بدا في عصر الرئيس الراحل انور السادات وتشجيع منه بعيدا عن افراد «الاخوان».

وقال القطب الاخواني سيف الاسلام حسن البنا وهو ابن مؤسس الجماعة حسن البنا لـ «الحياة» ان اغتيال رئيس الوزراء الاردني وصفي التل على يد فلسطينيين في القاهرة وما اعقبه من ردود افعال اعلامية ورسمية مصرية دليل على ان السادات وحكومته عالجا الاحداث بطريقة تسببت في بدء عصر العمليات الارهابية.

واشار الى ان وسائل الاعلام المصرية باركت عملية اغتيال وصفي التل ووصفت مرتكبيها بانهم «فدائيون» على رغم ان الحادث وقع في قلب العاصمة. وقال ان الشيخ محمد ابو زهرة استاذ الشريعة ومضو مجمع البحوث الاسلامية التابع للازهر اصدر في ذلك الحين فتوى حرصت وسائل الاعلام على نشرها وترويجها لتبرير الجريمة.

وحصلت «الحياة» على نص الفتوى التي قال فيها ابو زهرة «ان العلاقة بين وصفي التل ورجال المقاومة علاقة حرب اعلنها التل على المقاومة التي تريد ان يعود الى ارضهم اولئك الذين خرجوا منها ظالما وعدوانا وبغير حق، والوصف الشرعي لوصفي التل وجنده انهم اهل بغي قاموا بقوة على اهل العدل وحاربوهم وقتلوا منهم قتلة عظيمة ومن يظفرون به من المقاومين اهل العدل يقتلونه سواء كانوا احادا ام جماعات كما قتلوا ابو علي اياد وكما حاولوا قتل ياسر عرفات».

واضاف الشيخ ابو زهرة: «العلاقة بين الطرفين علاقة حرب مستمرة اراد الرؤساء في اجتماع القمة ان ينهوها وكان اتفاق القاهرة، ولكن وصفي التل نبذه و ...».

وتعود حادثة اغتيال وصفي التل الى يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ وكان في زيارة للقاهرة لحضور اجتماع وزراء الدفاع العرب وفي اثناء دخوله فندق شيراتون برفقة وزير الخارجية الاردني وقتذاك عبدالله صلاح، هاجمه اربعة فلسطينيين يتهمون الى منظمة «ايلول الاسود» واطلقوا عليه النار وقتلوه والاربعة: هم محمد نبيل حسين كامل سلامة وخيري سليم خشان وجواد احمد ابو عزيزة وزياد محمود. الحلو وتمكنت الشرطة المصرية من القبض عليهم وقدمتهم الى المحاكمة الا انها اطلقت سراحهم بعد ذلك وسمحت لهم بمغادرة البلاد.

وكانت عملية اغتيال وصفي التل هي ثاني عملية لاغتيال رئيس وزراء اردني اذ كانت الاولى ضد هزاع المجالي الذي قتل في مكتبه عام ١٩٥٠.

وقال سيف البنا: منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٧١ تشهد مصر حوادث ارهابية على رغم ما القاه الاخوان من تعذيب داخل سجون عبدالناصر او بعد اغتيال وصفي التل ودخلت البلاد مرحلة جديدة من المؤكد ان سلوك السادات ومعالجته لقضية التل كانت سببا لها».

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٥

وقائع برلمانيـــة

المخالفات والانتخابات

فشلت أمس أغرب محاولة برلمانية لمن يوصفها لاجيال وزير على انتهاك القانون ، وذلك عندما أعلن وقي ثورة الوزير الهادىء عبدالهادى راضى وزير الاشغال انه لن يلغى غرامات زراعة الأرز بالمخالفة للقانون. مهما كان الأمر، وذلك رداً على صرخات النواب الذين اطلقوها مطالبين بإعفاء المخالفين من الغرامة.

وفي ذكاء حاد يقول الوزير انني اريد الا يقال متقولون لضآلة نقطة الماء عن متقولون لحماية الأرض الزراعية من التجريف رغم أن ملكية الأرض ملكية خاصة!

ويقف النواب وفي مقدمتهم العلني الحزب الوطني عبدالحميد غازي وفيصل الشرقاوي وطلعت عبدالقوي ليتضمكوا بموقفهم الذي يطالب بإعفاء الفلاحين من غرامة لم تكن المخالفة الناتجة عنها واضحة تماما للفلاحين في ظل سياسة جديدة لإطلاق حرية التركيب المحصولي ، وبالتالي اصبح من حق الفلاح هو الآخر أن يتصرف في استخدام الحرية بالمساحة أو عدم الاساءة ، لهم ان هناك حرية تتيح له أن يزرع المحصول الذي يحقق له دخلا وناشد الاعضاء الوزير أن يعدل عن قراره وان يتوقف عن ارتكاب هذه الثرثرات خاصة انه وزير جديد، والا يفسد المستقبل الزراعي الذي استبشر به الفلاحون في ظل قرار الدعتور يوسف والي وهو التوسع السياسي بتخفيض تكاليف مقاومة اللفت من ٣٠٠ جنيه الى ٥٠ جنيها، والامر المثير للغرض في موقف الوزير انه وهو يصر على قراره بعدم مخالفة القانون يعلم جيدا أن الاعفاءات والاستثناءات في مواسم الانتخابات تعتبر عملا وزاريا عاديعيا لدعم مرشحي حزب الحكومة.

كما يعلم ايضا أن النواب في النهاية يمثلون احيانا الشوكة في جنب الوزير الذى يشهر في النهاية بانه وزير غير سياسي وهي خاصية تلوكها الالسنة على سبيل الفكر والاعتزاز، لكن تبقى لنا كلمة مهمة يجب ان يضعها الوزير المحترم في حسبانه وهو يسير على الأشواك.

مطلوب أعلام حقيقي عن المناطق المخالفة والمساحات المخالفة والكميات المخالفة مع الوضع في الاعتبار أن هذه المليون تتعلق بفلاحين تركهم يدنهم نسبة الأمية.

ضرورة التنسيق ، وبالمكشوف مع الدكتور يوسف والي في هذه الحملة حتى لاتضطط الأوراق بين وزارة الزراعة ووزارة الري، ويكون الفلاح في النهاية هو الضحية!!

اننا نتمنى ايضا ان يواصل الوزير وقفته الشجاعة ضد مخالفة القانون في مخالفات الحكومة نفسها إنني أتعب دهنهم الملوث من ممتلكها وممتلكاتها في نهر النيل من أعوان حتى الاسكندرية.

بذلك سيادة الوزير تكون قد أرضيت ضميرك واكملت مهمتك، لأن من حق الفلاحين ايضا في ظل شعورهم بعدم العدالة في العقاب أن يصرخوا قائلين القانون لا ينطبق إلا على المستضعفين في الأرض!!

محمود معوض

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوسط
التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥
مصر

العمل من حضن السلطة الى قلب المعارضة

مصر: مواجهة مع «الاخوان» عبر حزب العمل

تحقيق من القاهرة
بقلم محمد صلاح

هل يكون الصدام الذي وقع اخيراً بين الحكومة المصرية وحزب العمل تأثير في موقف الحزب من المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل؟ كل المؤشرات تؤكد ان الحزب سيشارك في الانتخابات على رغم الضجة التي أثارها إثر إصدار نيابة امن الدولة العليا قراراً قبل أسبوعين بتوقيف الامين العام للعمل عادل حسين على ذمة التحقيق لاتهامه في قضية حيازة مطبوعات منافضة تخص تنظيم «الجماعة الاسلامية» المحظور.

ويبدو ان الحزب تعوّد الصدام مع الحكومة على رغم انه نشأ عام ١٩٧٨ في حضن السلطة، وقام في وقت كان المهندس ابراهيم شكري وزيراً للزراعة، وقد تولى قيادة الحزب الذي احتل صدارة احزاب المعارضة بعدما اعلن الوفد حل نفسه لاعتراضه على قرارات السادات المقيدة حيال المعارضة.

ومنذ ان تحالف حزب العمل مع جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة في مصر اثناء انتخابات عام ١٩٨٧ والاتهامات تلاحقه وصحيفة «الشعب» التي تصدر عنه، بالترويج للافكار المتطرفة وتشجيع عمليات الارهاب. وفي السنوات الاخيرة وقف قادة الحزب مرات عدة في ساحات المحاكم وخضعوا لتحقيقات من جانب النيابة في ما تنشره «الشعب» وما تحويه من هجوم على مسؤولين حكوميين.

ثلاثة منابر

في تموز (يوليو) ١٩٧٥ اوصى المؤتمر العام الثالث للاتحاد الاشتراكي، بايجاز من السادات، باقامة منابر سياسية تعكس اراء التيارات المختلفة داخل التنظيم وقبل يومها ان هذه الخطوة «ستساهم في تدعيم الوحدة الوطنية نظراً إلى انها تعتمد على اتجاهات اجتماعية قائمة لا يمكن تجاهلها».

وحينما فوجئ السادات بان ما يقرب من ٤٠ مجموعة تنتمي الى اتجاهات سياسية مختلفة تتولى اقامة منابر قال في خطاب له إنه يعارض بشدة اقامة احزاب «فقتت الامة». الا انه كلف لجنة موسعة درس الموضوع وأعلن، بناء على توصياتها، في ١٤ آذار (مارس) ١٩٧٦ الموافقة على قيام ثلاثة منابر فقط هي: منبر الوسط ومنبر اليمين ومنبر اليسار. وقال ان هذا النمط «سيساعد على انتهاج ديموقراطية مسؤولة وجادة لا تخضع لتأثير دوافع غير مدروسة أو للفوضى». وحدد الهدف من هذه المنابر بانه العمل في اطار الاتحاد الاشتراكي مع كفالة حرية العمل والتعبير بها شرط ألا تحيد عن مجالات الاجماع الوطني.

حتى ذلك التاريخ وبعده بفترة لم تكن هناك احزاب ولم يظهر حزب العمل الى الوجود بعد، واطلق على منبر الوسط اسم «منبر مصر العربي الاشتراكي». وكان يمثل صورة الحكومة وعلى راسه رئيس الوزراء ممدوح سالم، وضم بين صفوفه عديل السادات السيد محمود ابو وافيه. واطلق على منبر اليمين اسم «منبر الاحرار الاشتراكيين» ورأسه مصطفى كامل مراد، احد قدامى الضباط الاحرار. وفي المقابل اطلق على منبر اليسار اسم «التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» وضم الاتجاهات اليسارية الناصرية بزعامة احد قدامى الضباط الاحرار ايضا، خالد محيي الدين.

وحتى تشرين الثاني ١٩٧٦ ظلت المنابر جزءاً من الاتحاد الاشتراكي خاضعة للوائحه وملتزمة سياسته.

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ جرت انتخابات مجلس الشعب وسمح للمنابر الثلاثة بالتنافس في ما بينها على مقاعد المجلس الـ ٣٥٠ وحصل منبر الوسط على ٢٨٠ مقعداً بنسبة ٨٠ في المئة من مجموع النواب، ودخل المجلس ١٢ من اليمين والثان من اليسار وتمثل المستقلون بـ ٥١.

وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٧٦ اعلن السادات تحويل المنابر احزابا سياسية، وقال، «ان مصر تبدأ تجربة ديموقراطية كاملة». وصدر قانون الاحزاب الذي تمت المصادقة عليه بصفة نهائية في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٧ وسمح للاحزاب بان تصدر صحفا خاصة بها. وصدرت صحيفة «مصر» الناطقة باسم حزب مصر. وبعد بضعة اشهر صدرت صحيفتان أخريان هما «الاحرار» الناطقة باسم حزب التجمع اليساري... وفي تلك الفترة كان المهندس ابراهيم شكري وزيرا للزراعة في حكومة ممدوح سالم.

غاب الوفد وجاء العمل

وفي شباط (فبراير) ١٩٧٨ وافقت لجنة الاحزاب على اقامة حزب «الوفد الجديد» بعدما تقدم عدد من اعضاء مجلس الشعب بطلبات لاقامة الحزب الذي اشتهر بتصدر الحياة البرلمانية قبل الثورة. الا ان «الوفد» عاد وقرر في ٦ حزيران من العام نفسه حل نفسه او تجميد نشاطه بعدما اتخذ السادات عددا من الاجراءات التي عارضها الحزب.

وفي وقت متزامن اعلن السادات في بداية آب (اغسطس) من العام نفسه انشاء «الحزب الوطني الديموقراطي» وتولى زعامته بنفسه. ولم يمر سوى شهر واحد حتى اعلن انشاء حزب معارض جديد هو «حزب العمل الاشتراكي» واستقال المهندس شكري من منصب وزير الزراعة ليراس الحزب الجديد وبين مؤسسيه عديل السادات محمود ابو وافيه الذي كان حتى وقت قريب من زعماء «حزب مصر».

لم يكن احد يتصور ان يتحول الحزب الذي ولد

في احضان السلطة الى اكبر حزب يهاجم الحكومة ويعارضها بعنف، وان يصل الصراع بين الطرفين في وقت من الاوقات الى حد الصدام المباشر وساحات المحاكم.

في نيسان (ابريل) ١٩٧٩ حل السادات مجلس الشعب وجرت الانتخابات في حزيران من العام نفسه واسفرت عن فوز الحزب الوطني الحاكم بـ ٣٣٠ مقعدا من ٣٩٢ مقعداً (نحو ٨٣ في المئة) وفاز حزب العمل الاشتراكي بـ ٢٩ مقعداً وحزب الاحرار بثلاثة. وشغل باقي المقاعد نواب مستقلون ولم يفز حزب التجمع باي مقعد.

وبمرور الوقت اتضح ان حزب العمل يسعى الى الغاء الصورة التي ارتسمت لدى الناس انه تابع للسلطة ويمثل معارضة مستانسة. وتعرضت سياسات السادات الداخلية والخارجية لهجوم شديد في صحيفة «الشعب» التي صدرت عن حزب العمل وتصاعد النقد في الفترة التي سبقت حل حزب «الوفد» الى درجة نشر مقالات حوت تحفظات عن طبيعة نشاط قرينة الرئيس السيدة جيهان السادات.

وكان واضحا ان الصدام صار وشيكا، خصوصا ان الاحزاب والقوى السياسية الاخرى، ومن بينها جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة، استغلت الفرصة وسارت في الطريق نفسه. وعبر السادات عن ضيقه في تصريحات نشرتها صحيفة «مايو» التي تصدر عن الحزب الوطني يوم ٤ ايار (مايو) ١٩٨١ حينما قال: «ليست هذه معارضة حقيقية بل نوع من الطفولة السياسية تحت ستار المعارضة»، مشيرا الى ان لديه الاف التحفظات عن اسلوب عمل الاحزاب.

الصدام الكبير

وفي بداية شهر ايلول (سبتمبر) من العام نفسه وقع الصدام بين السادات وكل قوى المعارضة السياسية بما فيها حزب العمل. وفي غضون ايام اودع الرئيس عشرات من زعماء المعارضة الى جانب نحو ١٥٠٠ من المعارضين في السجون. واتخذ اجراءات قانونية وادارية قاسية. وكان مستغربا ان يتقدم حزب العمل المعارضة في الطريق الى الصدام معه خصوصا ان الحزب ايد مبادرة السلام التي قام بها السادات، وبارك اتفاق السلام مع اسرائيل، بينما كانت مواقف القوى السياسية الاخرى تتسم بالعنف الشديد تجاهها.

وفي الوقت نفسه نال رئيس الحزب المهندس ابراهيم شكري المديح على لسان السادات على دوره الوطني قبل ثورة ١٩٥٢ وعلى ازالته الوطنية الصادقة. بل ان الرئيس كان منحه وسامين، الاول تقديراً للدور الذي اداه اثناء توليه منصب محافظ الوادي الجديد، والثاني لكونه اول من نادى بالاصلاح الزراعي قبل الثورة.

كان هذا قبل ان يسير «العمل» في اتجاه الصدام مع السادات وقبل ان ينضم اليه عدد من ابرز منتقدي الحكومة في حزب الوفد الذي حُل ومن بينهم الدكتور محمد حلمي مراد نائب رئيس الوفد سابقا والذي احتل منصب نائب رئيس حزب العمل.

وفي المقابل كان من معالم قرب وقوع الصدام انشقاق عدد من الشخصيات التي سبق ان انتمت الى الحكومة ومن بينها محمود ابو وافيه الذي عاد الى الحزب الوطني الحاكم بعدما تقدم نائب رئيس حزب العمل في تشرين الثاني ١٩٨٠ بدعوى قضائية على السادات بسبب اهانته له علانية في احدى خطبه. وعلى رغم ان القضاء رفض الدعوى، الا ان مجرد الاقدام على رفعها كان مؤشراً مهما إلى ما ستتجه اليه الاوضاع.

وفي الخطاب الشهير الذي القاه السادات امام مجلسي الشعب والشورى يوم ٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ حظي حزب العمل وصحيفته «الشعب» بجزء كبير من الحديث، اذ قال الرئيس: «سالوني لماذا الاسلامية، كما هو مفهوم اسرعت احزاب العمل الاشتراكي والتجمع التقدمي الى الوكالات الاجنبية

● قضية عادل حسين ليست الاولى ولن تكون الأخيرة.

● حينما حل الوفد نفسه أُتيحت الفرصة أمام العمل لتصدّر المعارضة.

● التحالف مع «الاخوان» مكّن العمل من دخول البرلمان.

وقالت لها أن عملية الاعتقالات تستهدف تصفية المعارضة، وهكذا يكون عدد المعتقلين من المعارضة ١٥٠٠ شخص منهم ١٥٠ مجرماً بينما لم يزد عدد المعتقلين من المعارضة الحزبية على ٢٠ شخصاً من المجموع الكلي الذي يزيد على الف. ان المعارضة لم تزل على هذا الحد، لماذا؟ ولماذا قبض بالباقات على هؤلاء؟ كما سمعتموني اقول فان اقوال نائب رئيس حزب العمل الاشتراكي موجودة لدينا ومسجلة بصوته، فهو يردد كلمات مبتذلة في المسجد، وكل من اعتقل سواء من حزب التجمع او من حزب العمل كان له دور في الإثارة الطائفية.

ببساطة ساعرض امامكم عملية بسيطة جداً.

اتصدق، انهم يسألون لماذا اغلقت صحيفة «الشعب»؟ طبعاً وفقاً لما نقلته وكالات الانباء اغلقت صحيفة «الشعب» لانها تسيء إلى حياة مصر والحزب الحاكم، ولنها يعني... الدنيا مقلوبة، وانها الصحيفة التي تمثل الخط الديموقراطي والحر. هيا نر لماذا حاولوا الاتصال بالتيار الديني؟ لانه كان واضحاً كما قلت لكم ان الجماعات الاسلامية بدأت تتغلغل ببطء خصوصاً داخل الجامعات واحتلت مكانة خاصة وسط الطلاب. انهم لم يحتاجوا إلى التوجه إلى حزب العمل الاشتراكي والتجمع التقدمي والشيوعية وبقايا الرجعية، فكل هؤلاء كانوا يلاحقونهم، فقد اراد حزب العمل الاشتراكي ان يسلك مسلكهم لكنهم رفضوا ذلك في البداية لأنهم في مقدم السياق فلماذا ينضم اليهم آخرون؟»

واضاف السادات، «بدأت صحيفة «الشعب» الناطقة بلسان الحزب في النصف الثاني من عام ١٩٧٩ بشن حملة ضد التعديلات التي ادخلت على قانون الاحوال الشخصية بدعوى انها تتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ولها تاثير ضار في العلاقات الاجتماعية، وقد نشرت في هذا الشان رسائل لكثير من القراء إضافة إلى مقالات كتبها دكتور كان يعمل نائبا لرئيس جامعة الازهر وبعد ذلك ادعوا انه نقل من منصبه بسبب المقالات التي كتبها، ونشرت الصحيفة مقالات تعارض دعوة الزعامة السياسية لعدم الخلط بين الدين والسياسة بدعوى ان مضمون الاسلام سياسة ودين. هذا هو خط صحيفة «الشعب» التي سالوني لماذا اغلقت؟»

وتابع، «انكم تسالوني لماذا اغلقت «الشعب»؟ هكذا يسالون هؤلاء الذين يرفضون إغلاق «الشعب»، من الجدير بمقتضى قانون الاحزاب ان اتوجه إلى اللجنة المتخصصة لكي تعمل على حل هذا الحزب لكنني لم اتخذ هذا الاجراء اطلاقا [...] في ٢ حزيران (يونيو) الماضي تحدث احد اعضاء الحزب وهو من المعتقلين حالياً، واعتقل لانه قال، «من الواضح ان الجماعات الاسلامية تسودها حالة من الاستياء تجاه اعلان اسرائيل ضم القدس كعاصمة ابدية ووفقا لسياسة الحزب في تنفيذ خططه على محورين دعائي وسياسي تقرر التخلص من حالة الاستياء هذه باصدار صحيفة اسلامية على غرار صحيفة «اللواء الاسلامي» التي يصدرها الحزب الوطني تضم كملحق لصحيفة «الشعب» وتعالج القضايا القومية معالجة اسلامية وتوضح موقف الاسلام من الاوضاع السياسية القائمة».

وتساءل الرئيس الراحل، «ليس واضحاً ان هذه الصحيفة تحرض على الفتنة الطائفية هل اتزك هذه الصحيفة اذن؟» واضاف، «هذه المرة لا... ولا، كما اقول لكم ان كل من مهد او ساعد او بارك الفتنة من اعضاء الحزب ومن المشتغلين في الحياة السياسية ومن الصحافيين او اساتذة الجامعات ان ارحمهم ابدا هذه المرة».

بعد اغتيال السادات، اتخذ الرئيس حسني مبارك مبادرة ملفتة فافرج عن كل المعتقلين، واستقبل قادة المعارضة وبينهم زعماء حزب العمل في القصر الجمهوري، وبدا ان العلاقة بين المعارضة والحكومة ستتخذ مسلكاً مخالفاً، وعادت صحيفة «الشعب» الى الصدور. ولوحظ ان لهجة خطابها حيال سياسات الحكومة اتسمت بالتوازن والهدوء، الى ان جاءت انتخابات عام ١٩٨٤ التي جرت بنظام القائمة النسبية المشروطة التي لا تتيح للاحزاب التي تحصل على اصوات تقل عن ٨ في المئة من مجموع الاصوات الدخول الى البرلمان.

ولم يستطع حزب العمل تخطي تلك النسبة ولم يمثل في البرلمان. في حين استطاع حزب الوفد الذي كان عاد الى ممارسة الحياة السياسية في ٢٢ آب ١٩٨٣ وحده كحزب معارض متحالفاً مع جماعة «الاخوان المسلمين» من تخطي النسبة، وحصل على ١٥ في المئة من الاصوات الصحيحة للناخبين وفازت قوائمه بـ ٥٨ مقعداً من مقاعد مجلس الشعب البالغة ٤٤٨. اما حزب العمل فلم يكن حصل سوى على ٧,٦ في المئة من مجموع الاصوات الصحيحة. وكان طبيعياً ان تشن صحيفة «الشعب» هجوماً حاداً على النظام الذي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جرت به الانتخابات، إضافة ألى التحدث عن الاتهامات المعتادة بتزويرها. وكان صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المجلس فرصة كبرى للعمل وصحيفته من أجل مواصلة الهجوم على سياسات الحكومة وتصعيد حدة اللهجة.

التحالف مع «الاخوان»

وبدات احزاب المعارضة الاستعداد لانتخابات ١٩٨٧، وبعد مناقشات واجتماعات ومداولات تحول «الاخوان المسلمون» من تحالفهم مع حزب الوفد واتجهوا الى حزب العمل ونشأ بينهما التحالف الذي ما زال قائما حتى الآن وربما بسببه بدأ الصراع بين العمل والحكومة يأخذ منحنى جديدا. وربما على المشككين في اهداف التحالف، كتب الامين العام لحزب العمل عادل حسين مقالاً في صحيفة «الشعب» يوم ٢١ اذار ١٩٨٧ قال فيه:

«ان البرنامج الذي أثار غضب هؤلاء يمثل تحالفاً لاطراف عدة ولا يعبر عن حزب العمل نفسه. وطبيعي ان يراعي ذلك في البرنامج فذكر ما اتفقنا عليه ونحن بصدد التعاون من اجله ونستبعد ما اختلفنا عليه ويدخر بعضنا بعضاً». وتساءل: «أيست هذه ايجبدات العمل السياسي وما يسمى الاتفاق على الحد الادنى المشترك من أجل إقامة جبهة تجمع اطرافاً متباينة؟»

وفي الوقت نفسه كانت صحيفة «الشعب» تصعد هجومها على الحكومة. وخرجت يوم ٢١ اذار ١٩٨٧ وهي تحمل عنواناً كبيراً «ارهاب الحكومة يتصاعد ضد مرشحي التحالف».

وفي ١٠ نيسان ١٩٨٧ اعلن وزير الداخلية في ذلك الوقت اللواء زكي بدر نتائج الانتخابات على النحو الآتي، حصل الحزب الوطني على ٣٢٩ مقعداً منها ٢٠٩ مقاعد بالفردي و٢٠ بالنوائر الفردية، وحصل تحالف العمل على ٦٠ مقعداً منها ٥١ بالقوائم و٣ بالنوائر الفردية، وحزب الوفد على ٣٥ من مرشحي القوائم ولم يفز واحد من مرشحيه في الدوائر الفردية. واكد بدر ان تتابع الانتخابات يدل على انها كانت نزيهة وتمت في ظروف قانونية ودستورية.

وخرجت صحيفة «الشعب» في ١٤/٤/١٩٨٧ وعنوانها الرئيسي يقول: «الحمد لله ويحيا الشعب» الله اكبر ولله الحمد، انتزعنا ٦٠ مقعداً على رغم التزوير والبلطجية والاعتقالات». وتحدثت عن تزوير النتائج في بعض اللجان واعتقال عدد من اعضاء الحزب اثناء العملية الانتخابية.

واستمرت مشاجرات «الشعب» مع الحكومة حتى صدر قرار المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مجلس الشعب، ثم صدر القرار بقانون الرقم ٤٠١ و٤٠ واصبح نظام الترشيح هو النظام الفردي الذي طالما نادت به احزاب المعارضة ومن بينها حزب العمل، وجرت انتخابات ١٩٩٠ بمشاركة احزاب الحزب الوطني والتجمع والاحرار الديموقراطي والامة والخضر ومصر الفتاة، بينما قاطعها الوفد والتحالف، واصدرا بياناً مشتركاً يبرر فيه قرار المقاطعة بانه جاء نتيجة لانفراد النظام الحاكم بتعديل القوانين الانتخابية في سرية مطلقة واصدارها من دون ان تحرض على الراي العام لمناقشتها، وتجاهل هذه القوانين النص على اية ضمانة من ضمانات حرية الانتخابات التي اجمعت على المطالبة بها احزاب المعارضة والقوى الوطنية الاخرى والنقابات المهنية ونوادي هيئات التدريس في الجامعات واغلت الاشراف القضائي الكامل، كما جرى تقسيم الدوائر الانتخابية بما يخالف الاسس القديمة الواجب الاخذ بها.

وطوال السنوات الاربع الماضية خاض حزب العمل من خلال صحيفة «الشعب معارك» عدة مع الحكومة كان من بينها معركته الشهيرة ضد وزير البترول السابق الكيميائي عبدالهادي قنديل والتي وصلت الى ساحة القضاء. وحققت النيابة اكثر من مرة مع رئيس الحزب المهندس شكري ونائبه الدكتور حلمي مراد والامين العام للحزب عادل

حسين ورئيس تحرير الصحيفة مجدي احمد حسين في قضايا تتعلق بالنشر. وقبل نحو ثلاثة اشهر خرجت الصحف المصرية وفي صفحاتها الاولى صورة جمعت الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية الذي كان اقام دعوى قذف وسب ضد «الشعب» وحزب العمل ومعه المهندس شكري وبعض رؤساء احزاب المعارضة الاخرى. ونشرت الصحف ان الدكتور عزمي وافق على التنازل عن دعواه في اطار مصالحة تقوم بمقتضاها «الشعب» بتكذيب ما كانت نشرته في حقه.

قضية عادل حسين

ساء اعتقاد في الاوساط المصرية ان عهداً جديداً من الوفاق بين الحكومة وحزب العمل صار وشيكاً، خصوصاً ان جلسة المصالحة جاءت بعد ثلاثة اشهر فقط من مشاركة حزب العمل في مؤتمر الحوار الوطني الذي دعا اليه الرئيس مبارك على رغم مقاطعة الحزب الناصري له وانسحاب حزب الوفد منه. لكن الايام اثبتت ان هذا الاعتقاد خاطئ وان الطرفين في الطريق الى صدام آخر، وربما كان الأكبر منذ انشاء حزب العمل عام ١٩٧٨ اذ تسلم الامين العام للحزب عادل حسين اخطاراً من نيابة امن الدولة العليا تطلب منه الحضور الى سرايا النيابة يوم ١٤ كانون الاول (ديسمبر) الماضي لسماع اقواله في بلاغ مقدم من جهاز مباحث امن الدولة يتهمه فيه بحيازة مطبوعات مناهضة تحض على كراهية نظام الحكم والازدراء به والترويج لافكار الجماعات المتطرفة.

السادات منح ابراهيم شكري وسامين ثم اعتقله.

وتوجه حسين الى سرايا النيابة وسط مجموعة من المحامين الذين ينتمون الى تيارات سياسية مختلفة، وبعدما ادلى باقواله اصدرت النيابة قرارا باحتجازه في مقر مخفر شرطة مصر الجديدة واستكمال التحقيق معه في اليوم التالي. وثارت ثورة حزب العمل واطراف معارضة اخرى. وفي اليوم التالي قررت النيابة توقيف الامين العام للعمل ١٥ يوماً على ذمة التحقيق في القضية وقضية اخرى تتعلق ببلاغ مقدم من وزارة الدفاع عن نشره مقالاً في الصحيفة يوم ٢٣ كانون الاول الماضي يحوي معلومات كاذبة «بما يعمل على تهديد المصالح العليا للبلاد».

وكان طبيعيا ان تفسح صحيفة «الشعب» صفحاتها لمهاجمة الحكومة وانتقاد الاجراءات التي اتخذت ضد عادل حسين، وفي الوقت نفسه دخلت نقابة الصحافيين التي ينتمي اليها حسين طرفاً في الخلاف، ونظم عدد من الصحافيين مؤتمراً في مقر النقابة واعلنوا الاعتصام داخلها حتى الافراج عنه. واستعاد المصريون ذكرى الصدام الذي وقع بين الحكومة والمحامين يوم ١٧ ايار الماضي حينما حاولوا الخروج في تظاهرة.

وشرحت وزارة الداخلية ملابسات قضية حسين في بيان اصدرته الاسبوع الماضي قالت فيه: «الى وصول المتهم عادل حسين يوم ٢٤ اكتوبر الماضي الى مطار القاهرة على الطائرة الفرنسية شاء قدره ان يترك سهواً على مقعده بالطائرة مظروفاً يحوي بعض المنشورات مدون عليها بخط المتهم ما يفيد ارتباطه بهذه المنشورات، اضافة الى بعض الاوراق الاخرى التي تفيد تورطه مع الجماعات الارهابية، وعثر على هذه الاوراق بمعرفة عمال شركة الطيران الفرنسية حال قيامهم بتنظيف الطائرة عقب مغادرة الركاب فقاموا بتسليمها الى اجهزة الامن في المطار. وقامت الاجهزة المختصة في حينه بتحرير محضر وقامت بارساله من دون المتهم مع المضبوطات الى النيابة المختصة التي باشرت بعد ذلك تحقيقاتها بسؤال الاطراف المعنية وحددت يوم ٢٤ ديسمبر موعداً لاستدعاء المتهم عادل حسين لسؤاله حول موضوع الواقعة. ومثل من تلقاء نفسه لجلسة التحقيق التي انتهت بقرار من النيابة المختصة بحجزه لصباح اليوم التالي لاستكمال التحقيقات ومن ثم اتخاذ القانون عليه في مخفر شرطة مصر الجديدة وهو اقرب مخفر لمقر النيابة.

وفي صباح يوم ٢٥ ديسمبر ارسل المتهم الى النيابة لمواصلة التحقيق الذي انتهى بقرار من النيابة بحبسه ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، وتنفيذاً لهذا القرار قامت اجهزة الامن بنقل المتهم الى محبسه حيث احيط بكل صور الرعاية والمعاملة الكريمة بوصفه صحافياً ينتمي الى نقابة الصحافيين».

وتناول البيان الحملة الصحافية التي شنتها صحف المعارضة المصرية للتضامن مع حسين وقال: «بدا بعض الاقلام الموتورة بمحاولة استغلال هذه الواقعة للاساءة الى وزارة الداخلية مستهدفة من ذلك فرض الارهاب الفكري المنظم على سلطة الدولة وهيبتها وقد تجاهلت وزارة الداخلية هذه الدعاوى الكاذبة إيماناً منها بانها اقلام ماجورة تكتب لحساب من يمولها، والرأي العام المصري لا يتابعها ولا يلقي لها بالا او اعتماداً».

وردا على اتهامات المعارضة بسوء معاملة حسين اكد البيان ايمان الوزارة بان المتهم بريء، حتى تثبت ادانته وقال: «استجابت الاجهزة الامنية المختصة لمطلب نقيب الصحافيين الذي بادر الى الاتصال بالوزارة للسماح لزوجة المتهم السيدة ناهد يوسف علي بزيارته وقضت معه قرابة ساعتين وقمعت إليه الاغطية اللازمة والادوية وبعضا من المأكولات، كما عاودت اجهزة الوزارة الاستجابة مرة اخرى لمطلب نقيب الصحافيين بالسماح للسيدة نجلاء كامل القليوبي زوجة الصحافي مجدي احمد حسين بزيارة المتهم حيث قدمت اليه كل حاجاته من الملابس والاغطية الاضافية والادوية والكتب والمجلات المكتبية المختلفة. وكان ذلك بغرض تكذيب الاخبار الملفقة التي يروج لها العملاء والمستفيدون في محاولات الاثارة وادعاء البطولات الزائفة على حساب امن واستقرار المواطنين البسطاء من ابناء الشعب.

وعلى رغم ذلك فوجئت الوزارة باستمرار بعضهم من حملة الاقلام الذين اعتادوا دوما الدفاع عن الباطل والتصدي للحق والحقيقة في التصدي المخزي للاجراءات القانونية والقضائية التي اتخذت حيال المتهم في محاولة يائسة لضرب الديموقراطية ومواجهة التصدي الناجح الذي تقوم به اجهزة الامن للارهاب ومساندته». وحذر البيان من ان اجهزة الامن «قادرة على مواجهة وضرب الارهاب الفكري الذي يساند كل المحاولات التي تستهدف امن الوطن والمواطن». واكد ان الوزارة «لن تتصرف في اطار من سيادة القانون وتحافظ على المسيرة العامة للديموقراطية في البلاد وتحترم حقوق الانسان وتدرك ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته، ومن هذا المنطلق مارست دورها حيال المتهم عادل حسين في اطر من الاجراءات القانونية الصحيحة ولم تقبض على المتهم الا بعدما اصدرت النيابة قرارا بحبسه وايداعه محبسه على ذمة التحقيقات، اما كل من هذه الاجهزة ان كل الموتورين والماجورين سيحاولون ان يصنعوا من هذا المتهم بطلاً زائفاً حتى ولو كان ذلك على حساب المصالح العليا للوطن».

وفي لهجة متشددة حذر البيان كل من يتصور انه قادر على إثارة الفتنة وتعكير صفو الامن والاستقرار، من ان الوزارة «قادرة على التصدي بالاجراءات القانونية الحاسمة لهذه الممارسات التي تحقق مارب واهداف اولئك الذين ينفقون بسخ في الخارج على اعوانهم في الداخل في محاولة يائسة لضرب المجتمع، وان جهاز الامن قادر على تنفيذ هذا التكليف بكل الحسم والحزم».

واذا كانت المعركة الانتخابية المقبلة صارت على الابواب فان مسلسل الصدام بين حزب العمل والحكومة مرشح للتصاعد ومن المستبعد ان يزول او تخف حدته في وقت قريب. ■

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : السوسة
التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

ابراهيم شكري لـ «الوسط»:
«الاخوان» لن يندمجوا في حزب العمل والضغوط لن تجعلنا نفض التحالف معهم

اجرى الحوار محمد صلاح

اكد المهندس ابراهيم شكري رئيس حزب العمل المعارض في حواره مع «الوسط» ان حزبه يرفض الارهاب، ووصف بعض مرتكبيه بان «ليس لديهم أي نوع من الفهم او الادراك للموجود لدى اي شخص عاقل». وراى ان هناك ضغوطا تمارس على حزب العمل لدفعه الى فض التحالف القائم منذ عام ١٩٨٧ مع جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة. وشدد على ان حزبه لن يتخذ قرارات تتيجة و فعل على موقف معين، مؤكدا ان «الاخوان» لن يندمجوا في حزب العمل، وقال «ان نكون حزبا واحدا ابدا».

وحدد شكري مطالب حزبه لخوض انتخابات مجلس الشعب المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وراى ان قضية الامين العام لحزب عادل حسين التي ثارت اخيرا تعود الى غضب الحكومة من كتابات حسين في صحيفة «الشعب». وهنا نص الحوار.

● مسلسل الصدام مع الحكومة مستمر منذ سنوات، حتى ان بعضهم يعتقد بأنكم تحولتم الى حزب لإدارة المشاكل، فما رأيك؟

– لا يوجد بيننا وبين اي من المسؤولين في الحكومة اي خلافات شخصية لكنها خلافات على سياسات تنتهجها الحكومة. وهذا يحدث منذ ايام الرئيس الراحل انور السادات. وحينما أنشئ حزب العمل في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ في وقت متزامن تقريبا مع قيام الحزب الوطني الديموقراطي، قالوا ان السادات اقام لنفسه حزبا ويقيم لنفسه معارضة. ولم اقف كثيرا عند هذا القول وقلت لنفسي إن الممارسة ستثبت الحقيقة. وانا اوكد ان الخلافات لا تظهر الا عندما يكون هناك ما يلزم لحدوثها.

ونحن نعيش، ويا للاسف الشديد، في حالة طوارئ منذ ان فرضت عقب اغتيال السادات مباشرة. والفكر الذي كان عضوا في مجلس الشعب حينما قدمت الحكومة طلبا بفرض حالة الطوارئ وعارضت ذلك، لكنهم قالوا إنهم يحتاجون الى فرضه لمدة ستة حتى يتعرفوا الى ابعاد الاحداث التي ادت الى اغتيال السادات. وامتدت هذه المدة، ويا للاسف، الى سنة اخرى ثم سنوات على رغم ان حالة الطوارئ يدل اسمها على الغرض منها، اي انها فرضت في الحالات الاستثنائية. وليس معقولا اننا نعيش حالة استثنائية منذ اكثر من ١٤ عاما.

● الخلافات بينكم وبين الحكومة لا تتوقف عند قانون الطوارئ؟

– نحن نرى ان استمرار العمل بقانون الطوارئ ينعكس على الممارسة السياسية في البلاد، ويشكل موقفا لا يمكن ان يكون مساعدا للتعددية الحزبية. وهذا الامر ينطبق ايضا على التعديلات التي ادخلت قبل عامين تقريبا على مواد قانون العقوبات التي اشتهرت باسم «قانون الارهاب»، وشددت قبضة الشرطة بمقتضاها على نحو غير مسبوق وأعطيت صلاحيات لم تكن موجودة حتى في قانون الطوارئ. اذ يحق للشرطة، وفقاً لقوانين الطوارئ، ان توقف المواطن لمدة ٢٤ ساعة ثم تطلقه ولا يكون في ذلك اي نوع من التجاوز، بينما يمكنها، وفقا للقوانين الجديدة، ان تحتجز المواطن لثلاثة ايام كاملة. قد لا تحدث تجاوزات خلال هذه الايام الثلاثة لكن حدوث اي خطأ ولو بنسبة بسيطة يترك اثرا لا نقبل به.

الحكومة تمارس عملها في كل المجالات التي تمس اوضاعا كثيرة، ومن هنا يمكن ان تكون معارضين لها سواء داخل البرلمان إذا كنا ممثلين فيه او خارجه.

● أنتم رفضتم ان تكونوا ممثلين في البرلمان وقاطعتم انتخابات عام ١٩٩٠!

– لم نقاطع الانتخابات وحدنا وانما قاطعها معنا الوفد والاخوان المسلمون وهم القوى السياسية التي كانت تمثل المعارضة في مجلس الشعب الذي انتخب عام ١٩٨٧. لم نقاطع الانتخابات لاننا لا نريد ان ندخل المجلس، ولا بخلاف ذلك ان كل الاحزاب حريصة على ان تثبت وجودها في صورة رسمية. ولكن حينما رفضت حكومة الحزب الوطني وضع الضمانات الكافية لسلامة العملية الانتخابية اردنا ان نقوم بعمل نقف الحكومة امامه.

ثلاثة اتجاهات لم تكن على سياسة واحدة في كثير من الامور خصوصا في شأن السياسة الخارجية، اتخذت الموقف نفسه، فسياسة الوفد لم تكن كسياسة العمل او الاخوان في كثير من الامور. ومع ذلك اتفقنا على ان لا بد من وقفة. لم يكن في ايدينا سوى قرار المقاطعة عسى ان يكون لهذا الاجراء تاثير لدى الحكومة. في بلاد اخرى حينما يقف حزب ويقول ان اشاركم لا يمر الامر كما مر لدينا هكذا، كان الحكومة قالت المثل المصري «بركة انها جت منهم». هم لم يكونوا حريصين على ان يشارك او لا يشارك احد في الانتخابات، ومن هنا جاء المجلس الحالي الذي يحتل فيه الحزب الوطني ٤٢٦ مقعدا في مقابل نحو ٢٠ لاعضاء من خارج الحزب الحاكم ولا يمكن هذه الاقلية ان تحدث شيئا داخل البرلمان ايا كانت ممارستها.

● بدأتم كحزب قومي يعتنق كثيرا من المبادئ الناصرية ثم تحولتم الى الاتجاه الاسلامي، ألا ترى أن هناك تناقضا في ذلك؟

– نحن في حزب العمل نعتبر ان القومية العربية امر له قيمته، والذين يحاولون وضع فروق بين القومية العربية والاسلام هم في الحقيقة لا يريدون خيرا للقومية والاسلام في ان. فالعرب متحدون الوياء هم قلب قوي يمكن ان يضخ الحياة والقوة في العالم الاسلامي. وبرنامج حزبنا منذ انشائه يدعو الى ان تكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الاساسي للتشريع والا تكون هناك قوانين تخالف الشريعة الاسلامية.

التحالف مع «الأخوان»

● على أي اساس كان تحالفكم مع جماعة «الأخوان المسلمين» المحظورة عام ١٩٨٧؟

– انا لا استبعد ان تكون ضغوط الحكومة وصدامها مع حزب العمل وبعد تحالفه مع جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٨٧. وانا اقول اننا صادقون مع انفسنا، فالحزب انشئ على مبادئ تطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية. وحينما خضنا انتخابات عام ١٩٨٤ كانت برامجنا هي الوحيدة الواضحة بالنسبة إلى المطالبة بتطبيق الشريعة. والاخوان بطبيعتهم يسيرون في الاتجاه نفسه مع التسليم بان لهم خصوصياتهم وتكوينهم وتاريخهم وانتشارهم في مصر وبعض البلاد العربية الاخرى.

نحن نرى اننا حزب محلي ولنا خصوصياتنا، ونؤمن بان شعب مصر يجب ان يعيش متضامنا متلاحما سواء كان ذلك باكتريته الاسلامية او باقليته المسيحية، ومن هنا الى جانب تحالفنا مع الاخوان كنا دائما نرحب باي عناصر مسيحية تنضم الينا.

● هل يعني ذلك ان تحالفكم مع «الاخوان» يعود الى تقارب الافكار والاتجاهات بينكم وبينهم وليس لأهداف انتخابية؟

– التحالف لم يكن لمجرد وقت الانتخابات، فالامر ليس مجرد قطار تركبه جميعا ثم ينزل كل منا في المحطة التالية. هذا لا يكون تقاربا وتحالفا مبنيا على مبادئ. وعندما دخلنا معا انتخابات ١٩٨٧ كان برنامجنا الانتخابي يركز على الاقتصاد الذي خضنا به انتخابات عام ١٩٨٤ وامكنا ان نجعلهم يقبلون البرنامج الذي عرضناه.

● لكن «الاخوان» تحالفوا مع حزب الوفد في انتخابات ١٩٨٤ ولم يحالفوا معكم يومها، فما هي اسباب ذلك؟

– ظروف ١٩٨٤ كانت خاصة. فحزب الوفد كان عائدا الى الساحة بعد فترة توقف، وانكر قبل عودة الوفد الى نشاطه حينما كان اصحاب الاتجاهات اليمينية داخل مجلس الشعب يسألون اذا جرت انتخابات في المستقبل مع اي حزب ستكونون؟ كان ردهم انهم سيكونون مع حزب العمل. ولكن بعدما عاد الوفد الى الساحة كان هناك موقف جديد اذ راى بعض الشخصيات ذات التاثير في التيار الاسلامي ان مصلحة الاخوان قد تكون في ان يدخلوا الانتخابات مع الوفد، وبالفعل تحالفوا مع الوفد كتجربة.

● قانون الطوارئ ينعكس على الممارسة السياسية ولا يساعد التعددية الحزبية.

● سننسق مع كل القوى المعارضة في الانتخابات.

ولكن صدقني ان دخول الاخوان مع الوفد انتخابات ١٩٨٤ كان امرا مفيدا جدا للوفد، فالحزب تأثر من الفترة التي كان نشاطه فيها متوقفا، ولم تكن لديه قواعد جماهيرية او شباب يحتاج اليهم في الانتخابات، قد تكون لديه قيادات تاريخية لكن قواعده الجماهيرية كانت ضعيفة. وعندما تحالفوا مع الاخوان اصبح هناك امكان توافر عناصر في القرى والمناطق المغلقة يمكن ان تكون مندوبة في اللجان الانتخابية. وانكر جيدا ان الممارسة داخل مجلس الشعب اوضحت ان الاخوان كانوا يتحدثون في البرلمان باسمهم وليس باسم الوفد، ومن هنا فإن تحالفهم مع الوفد لم يكن كما هو عليه الحال في تحالفهم معنا.

● من أفاد من التحالف، حزب العمل ام «الاخوان»؟

– كلانا افاد، وبالنسبة إلينا لم تقتصر الافادة على دخول بعضنا الى البرلمان، لكن الافادة الكبرى هي اتاحة الفرصة لدخول قيادات من العمل والاخوان مما البرلمان، لتتحدث في مجلس الشعب وتطرح آراءها، وان يجري حوار، سواء كان يحب بعضهم او لا يحبه، إذ ان الحوار في كل الاحوال مطلوب. ولذلك اقول ان الاخوان افادوا ونحن ايضا افدنا.

لن نكون و«الأخوان» هزيا واحدا

● هل هناك ضغوط تمارس على حزب العمل حتى يفض التحالف مع الأخوان؟

– قد يكون هذا في عقول من يقوم بهذه الممارسات، لكنني اعتقد بان هذا الاسلوب ليس صحيحا وان يؤدي الى مثل هذه النتيجة. [illegible] ان الاخوان تنظيم ونحن تنظيم اخر، [illegible] حزبا واحدا وان يصبح الاخوان هم مندوبو العمل في حزب العمل مع الاخوان في حزب [illegible] حلفهم ومن حلفنا. وفي كل انحاء العالم يمكن ان تتشكل جبهات وان تتفق الاحزاب على برنامج انتخابي معين، قد لا يكون هو كل الفلسفة لكل الاحزاب وقد يكون قريبا من طموحات بعضهم.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي انتخابات ١٩٨٧ تكونت هذه الجبهة ولم تكن من صنيعتي لان حقيقة ما حدث ان احزاب المعارضة اقرت برنامجا معينا في اجتماع عقد في مركز شباب عابدين وتحدث فيه جميع ممثلي الاحزاب بمن فيهم الاخوان الذين غابوا عن الاجتماع لكنهم ادلوا بوجهة نظرهم من خلال خطاب مكتوب من المرشد ووافقوا على هذه المبادئ. وفكرت اننا في انتخابات ١٩٨٤ لم نحقق نجاحا كبيرا لوجود شرط الـ ٨ في المئة، وحصلنا على اقل من تلك النسبة بقليل جدا، اي اكثر من ٧ في المئة، فيما حصل الوفد على ١٥ في المئة لكنه تمثل في البرلمان بـ ١٢ في المئة فقط نتيجة للنظام الانتخابي.

واقترحت ان ندخل الاحزاب الانتخابات في قائمة واحدة باسم احد الاحزاب وهو حزب الوفد، ولم تكن لدينا الحساسية من ذلك لانه كان الوفد بالفعل اكثر من ٥٠ مقعدا مع الاخوان داخل البرلمان. وحينما تساءل بعضهم عن طريقة مشاركة رؤساء احزاب المعارضة وقادتها في الانتخابات في قوائم حزب الوفد كان الحل ان يشاركوا في الانتخابات بالمنافسة على المقاعد الفردية على ان تساندهم كل الاحزاب. والمسالة المهمة كانت ان تحقق المعارضة وجودا كبيرا في البرلمان لاحداث توازن امام الحزب الوطني، ولكن، ويا للاسف الشديد، لم يتحقق ذلك، اذ اننا اتفقنا على ان يدم التنسيق في هذا الامر خلال اسبوع، وفي نهاية الاسبوع اعلن حزب الوفد انه لن يشارك في هذا التحالف وانه سينزل الانتخابات بقائمة بمفرده.

وفي اليوم نفسه جاءني من جاءني من الاخوان ومعهم ممثلون لحزب الاحرار وقالوا نحن مستعدون لان نخوض الانتخابات في قائمة حزب العمل. وعرضت الامر على اللجنة العليا للحزب وهي أعلى سلطة فيه، ووافقت بل دعت الى توسيع التحالف ليشمل احزاب المعارضة الاخرى. وفي ذلك الوقت لم يكن هناك معارضة اخرى لها اهميتها سوى في حزب التجمع فعرضنا عليهم ان ينضموا الى التحالف. ولانني اعلم الحساسيات عرضت عليهم ان يشاركوا في قوائم حزب العمل التي لا تحوي اسماء مرشحين من الاخوان، لكنهم قالوا انهم لم يدخلوا المجلس لفترتين ومن الافضل ان يدخلوا في قائمة بمفردهم، على رغم ان فرصتهم ضعيفة. الا انهم رأوا ان ذلك يتيح لهم الفرصة لعرض مبادئهم والدعوة اليها.

وهكذا فان دعوتي لم تكن الى قيام تحالف اسلامي بل الى قيام تحالف ديموقراطي، اما ما تم فانني ارى ان الله اراد بنا خيرا.

● **هل سيستمر التحالف مع الاخوان في الانتخابات المقبلة؟**

– انا مقتنع تماما بضرورة وجود اكبر قدر من التنسيق بين كل احزاب وقوى المعارضة وهذا في مصلحتهم تماما. لن ياخذ احد مكان او حق احد. الانتخابات ستتم بالطريقة الفردية، والتنسيق يمكن ان يكون في شان تقسيم الدوائر وعدم المزاحمة فيها لئلا يسقط مرشح المعارضة ويذهج ممثلو الحزب الوطني. واعتقد بان قوى المعارضة يمكن ان تحقق تنسيقا في ٧٥ في المئة من الدوائر وبقي ٢٥ في المئة التي يصعب التنسيق فيها على ان يكون هناك اتفاق، في حال حصول اعادة بين مرشح من المعارضة ومرشح من الحزب الوطني، على ان تقف المعارضة وراء المرشح المعارض أيا كان الحزب الذي يمثله.

الضمانات لا الطريقة

● من الواضح ان احزاب المعارضة، ومن بينها العمل، قررت المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة وهي ستتم بالطريقة التي جرت بها انتخابات ١٩٩٠ التي قاطعتموها. ما هي مبررات المشاركة هذه المرة؟

– ليس المهم الطريقة التي ستجري بها الانتخابات، المهم ضرورة توافر الضمانات التي تكفل سلامة العملية الانتخابية. نحن شاركنا في الحوار الوطني الذي دعا اليه الرئيس حسني مبارك في تموز (يوليو) من العام الماضي، ولم نضغط في اتجاه المطالبة بنظام انتخابي معين، واعترضنا على نظام القوائم كان حول الاخذ بنظام القوائم النسبية المشروطة الذي يشترط حصول الحزب على نسبة معينة من الاصوات على مستوى مصر حتى يحق له الدخول الى البرلمان.

نحن في الحوار الوطني ركزنا على عملية التصويت وطريقة اجراء الانتخابات، فهناك اجماع لكل من خاضوا الانتخابات على ان اللعب في نتائجها ليس صعبا، فالعملية تتم من خلال كشوف تتضمن اسماء من لهم حق في الادلاء بصوتهم ويكفي ان يضع رئيس اللجنة علامة بالقلم على من ادلى بصوته، وربما وضعت علامات امام اسماء اشخاص لم يحضروا وربما كانوا في عداد الاموات او مسافرين وتسقط اوراق باسماء هؤلاء في الصناديق. نحن طالبنا بضبط هذه الجزئية وذرى ضرورة التأكد من شخصية من يتقدم للادلاء بصوته وان يوقع امام اسمه ويدون رقم بطاقته الشخصية.

التزوير ليس هاجساً

● لماذا يسيطر هاجس التزوير دائماً على احزاب المعارضة في مصر؟

– هذه ليست هواجس وانما امور مدروسة وتحدث خصوصا في الريف. ربما كانوا يرون في هذه المسالة هناك انها نوع من الحماسة لابن قريتهم ولا يتعاملون معها على اساس انها نوع من الغش والتزوير. وعلى مستوى الوطن قد تحدث بلا شك نتائج لا تعبر عن القاعدة الجماهيرية. والامر الثاني ان الجداول الانتخابية لا تشمل سوى نصف من يحق لهم الانتخابات، اذ ان الذين وصلوا الى سن الانتخابات، وفقا للاحصاءات، يقترب عددهم من ٢٠ مليونا. في حين ان جداول الانتخابات لا تشمل سوى ١٥ مليونا فقط.

هناك ايضا موضوع اشراف القضاء على العملية الانتخابية. الدستور يتحدث عن اشراف القضاء على عملية الاقتراع، اي يجب ان يوجد في كل لجنة انتخابية عنصر قضائي يمكن ان يلمس العملية الانتخابية وهو تمر في ظروف قانونية لم لا. وما كان

للنشر والذمات الصحفية والمعلومات

يحتدّ آن القاضي يوجد في لجنة مركزية وليس في اللجان الفرعية وبالتالي فهو لا يرى ما يحدث في اللجان الفرعية.

● صدر قرار بتمديد فترة قيد المواطنين في جداول الانتخابات من شهر الى ثلاثة شهور؟

– من كان يمثل الحزب الوطني في لجنة الحوار الوطني صرح بأن رأيه ان تفتح الجداول للقيد لمدة اربعة أشهر. لكننا وجدنا انها قلصت الى ثلاثة اشهر. وانا ارى ان النيات بالنسبة إلى إصلاح اسالیب العملية الانتخابية غير متوافرة، ولكن في الوقت نفسه اعتقد بان الذين يشرفون على العملية الانتخابية سيضعون في اعتبارهم الظروف التي تمر بها البلاد. وأظن ان مصر، وهي تعيش في حالة طوارئ مستمرة واستنفار امني، لا بد ان يسمع فيها صوت الناس الذين خابت آمالهم، وعلمهم ان يعبروا عن ذلك بالطريقة الصحيحة وهي ان يكون لهم ممثلون في مجلس الشعب.

جهود... ولكن

● تضخم أحزاب المعارضة دائماً السلبيات ولا تتحدث أبداً عن ايجابيات الحكومة؟

– هناك مشاكل اصبح الشعب يعاني منها ولم يكن يعاني منها في الماضي، وانا لا ادعي أنه لا توجد جهود تبذل لحل هذه المشاكل لكنها ليست بالقدر الذي يشعر الناس بان الحكومة معهم. كما انهم قد يرون بزخا في نواح كثيرة من المظاهر سواء في المهرجانات او السفريات او المؤتمرات، وهي الوقت نفسه تقتير في الانفاق على امور مهمة تتعلق بالشعب وحاجاته الاساسية.

رفض الإرهاب

● كثيرا ما تتهم صحيفة «الشعب» بنشر افكار الجماعات المتطرفة او مساندة الارهاب، ولعل فتح صفحاتها لـ «الاخوان» يعمل على تدعيم هذا الاعتقاد؟

– لا شك في ان الحكومة لا ترتاح الى كثير مما يكتب في الصحيفة، إننا نرفض الارهاب رفضا تاما، ولكننا ذلك سرارا، ونرفض في الوقت نفسه التجاوزات او الخروج على القانون، ونرى ان غياب التوعية الصحيحة بالدين يعطي الفرصة لشباب صغير السن للوقوع في شباك التطرف والارهاب ليستمع الى توجيهات تقوده الى ارتكاب اعمال العنف. نحن على قناعة كاملة بان التوجه العام لدى الشعب المصري هو التوجه الاسلامي، وليس معنى ذلك مساندة الارهاب. ما وقع من احداث امور مؤسفة، وفي احيان كثيرة لا يمكن تبريرها الا انا لم يكن لدى من فعلوها اي نوع من الفهم او الادراك الموجود لدى اي شخص عاقل.

● مثل ماذا؟

– مثل الاعتداء على الاديب الكبير نجيب محفوظ. لا يمكن تصور شاب لا يزيد عمره على ٢٢ عاما يستمع الى كلام من شخص اخر عن ان الاديب الكبير يعادي الاسلام، او ان كتاباته فيها ما يخالف الدين، ثم يقدم على ارتكاب مثل هذه الجريمة.

● لكن صحيفة «الشعب» غيرت من لهجة خطابها وصارت كأنها تصدر عن جماعة «الاخوان»؟

– هذا كلام غير صحيح وغير عادل، فحزب العمل لم ينشأ بافكار تكونت عام ١٩٧٨، نحن على الساحة السياسية المصرية منذ ١٩٣٣، وكنا نمثل حركة «مصر الفتاة» التي تحولت بعد ذلك الى حزب مصر الاشتراكي قبل قيام ثورة يوليو مباشرة. وقفات الاحزاب بعد الثورة، وبعدما عادت مجددا وجدت ان الاوان قد حان لكي نواصل طريقنا الذي بدأناه قبل سنوات طويلة وفقا للمبادئ التي تقول: لا تأكل الا ما نبت في ارضنا ولا تلبس الا من صناعتنا، وانا لم نجد فليكن عربيا، اعتز بعروبتك، ولتكن غايتك ان تصبح مصر والسودان دولة كبرى تحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام. هذا الكلام قبل عام ١٩٢٢ وما زلنا نؤمن به.

وجمال عبدالناصر بافكاره كان نبتا من نبات حركة مصر الفتاة، لانه كان احد الذين درجوا في الحركة، وكانت كل افكاره الافكار التي نادينا بها، مثل تاميم قناة السويس والاصلاح الزراعي. وعندما يتحدثون اننا انقلبنا من قوميين الى اسلاميين فانني اقول ان هناك يقظة اسلامية ليس في مصر فقط ولكن في كثير من البلدان، وما يمارس من محاولات وضغوط ضد حزب العمل ليس الا محاولات لحصار حركتنا ربما بالتجاهل في بعض الاحيان، او بالحصار والتخويف في احيان اخرى.

● لكن عددا من كوادر حزب العمل رفض قبل نحو ثلاث سنوات هذه التوجهات واعلن انشقاقه عن الحزب؟

– هذا الامر لا يخرج عن كونه نوعا من الضغوط، فاذا اردت ان تضعف حركة فان الانشقاق من داخلها وضعفها اكثر من ان تهاجمها من الخارج. اليوم الصريح يجعل الحركة تتماسك، ولكن اذا امكنك ان تتسلل ببعض الافكار او الاراء ليتبناها بعض الاشخاص داخل الحركة لسبب او لاخر فان التاثير يكون اقوى.

● وهل تأثر حزب العمل بهذا الانشقاق؟

– في كثير من الاحيان لجأوا الى التهديد بأن هؤلاء المنشقين سيأخذون مكاننا. وهذا امر قد يصدقه من يقود بهذه الاعمال اما الشعب فلا يصدقه. ومسالة الانشقاق احدث «بلبلة» لم اقف عندها ولم اجعل مهتي محاصرتهم لانني اكون بذلك ساعدتهم على ان يشغلوني بما يمكن الا يكون من مشاغلي.

● وهل تشعر بأن الصدامات مع الحكومة ستنتهي إذا فضضتم التحالف مع «الاخوان»؟

– أتصور ان كل الاساليب تمارس من اجل ذلك. أما نحن فلن نتدفع الى اتخاذ قرار يجب الا نتدفع اليه، او ان نتخذ موقفا نتيجة رد فعل على موقف معين. نحن ايضا حريصون على ان يكون هناك انضباط في

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● عندما قام حزب العمل قالوا إن السادات أقام لنفسه معارضة.

● الوفد أفاد من التحالف مع الإخوان ونحن أردنا تكوين تحالف ديموقراطي.

● الحكومة لا ترتاح الى كثير مما يكتب في «الشعب» ونحن نختلف مع سياسات وليس مع أشخاص.

● نرفض الإرهاب وكذلك التجاوزات.

حركتنا. وما يحدث الان من وجهة نظري شيء عادي، فابراهيم شكري او حلمي مراد او عادل حسين لم يدخلوا المجال العام وفتحت لهم الابواب على مصراعيها او تسللوا على اكتاف الآخرين، هم مجاهدون ومعارضون للحياة العامة منذ شبابهم الباكر. وانا شكلت الحياة السياسية منذ وجودي في الجامعة وشاركت في انتفاضة ١٩٣٥ واصبت برصاص الانكليز في التظاهرات واعتقلت اكثر من مرة. وعندما قامت الثورة لم اكن في منزلي على رغم انني كُنت عضوا في مجلس النواب يومها، وانما كنت في سجن ارامبدان امضي فترة عقوبة ٦ شهور بتهمة العيب في الذات الملكية. وعادل حسين اعتقل قبل ذلك لسنوات طويلة.

● عادل حسين كان ماركسيا وصار اليوم اسلامياً، فما هذا التناقض؟

– لا يوجد تناقض. كان يدير حوارات بعضها مع اخيه الاكبر احمد حسين زعيم حركة مصر الفتاة وحضرت بعضها بنفسي. وعلى مر السنوات تشكل عادل حسين الى ان وصل الى المرحلة الاسلامية

● قضية عادل حسين الاخيرة ليست الأولى. حققت النيابة من قبل مع قادة في الحزب وصحافيين في «الشعب»، وقبل شهرين أجريتم مصالحة مع الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية وتنازل عن قضية كان رفعها ضدكم وترك ذلك انطباعاً بأن علاقتكم بالحكومة في طريقها الى التحسن، فما رأيك؟

– ليس من بين اهدافنا ان تكون بيننا وبين احد من الحكومة خصومة، خصوصا اننا كنا الخصومة ناشئة عما كتب في صحيفتنا ما اعتبر انه نيل من سمعة اي شخص. وعندما اقاموا دعاوى قضائية ضدنا دفعنا فيها وكانت لدينا ربما بعض المستندات التي يمكن ان تساند قولنا، لكنني وجدت ان ليس من المصلحة ان ننشغل بالكثير من هذه القضايا ونحن نعد انفسنا للانتخابات، لأن من يصيدون في الماء العكر كثيرون. وعندما ظهرت مبادرة تشير الى انهم يمكن ان يتنازلوا عن الدعوى في مقابل ان نتحدث اننا لم نقصد الاساءة اليهم رأينا ان في هذا خيراً. انا اؤكد اننا في حزب العمل نعارض أفعالا وسياسات ولا يمكن ان تكون علاقتنا مبنية على عداوة لاحد.

● أصدرت وزارة الداخلية بيانا اكدت فيه واقعة العثور على مظروف يخص عادل حسين ويحوي منشورات وبيانات صادرة من الجماعة الاسلامية؟ فما تعليقك؟

– انا اسمي هذه القضية «المظروف اللغز». هذه الواقعة كتبت عنها الصحف في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. وذكرت ان السلطات عثرت داخل المظروف على خطاب موجه الى عادل حسين ولم يحدث شيء ومضى نحو شهرين وفجأة برزت القضية من جديد. وربما جاء تحريكها على اساس ان الناس فهموا ان المصالحات تعبر عن مؤشرات إلى سياسة هدنة او تهادن من جانب الحكومة فاراد نفي ذلك. وربما وجدوا في كتابات عادل حسين عن معالجة بعض السياسات ما يغضبهم. نحن عموما نثق بقضائنا وبيراءة عادل حسين.

● ما هي النقاط التي تلتقون فيها مع الحكومة؟

– نحن نتفق مع الرئيس مبارك في كثير من النواحي، مثل الموقف الحازم من امتلاك اسرائيل الأسلحة النووية، ومطالبتها بالتوقيع على اتفاق منع انتشار اسلحة الدمار الشامل. وموقف الرئيس في هذه القضية عظيم وواع ويدل على اننا يجب الا نتجر الى ان نقف في العراء في مواجهة اسرائيل. اونحن نؤيده ايضاً في التصدي لمحاولات اسرائيل السيطرة على المقصات منطقة الشرق الاوسط وجهوده من اجل اعادة التضامن العربي ✖

يا نعمان جمعه .. هذا الكلام خط رجعة، لتبرير الفشل في الانتخابات !!

الصراع الداخلي في الوفد يجب تأجيله .. ولو شكلياً

● الدكتور نعمان جمعة أحد أقطاب حزب « الوفد » .. وقائد جبهة مؤثرة في صراع القوى الدائر حاليا داخل الحزب انتظارا للحظة الانقضاض على كرسي الباشا .. وقد كان مقاله الأخير في صحيفة « الوفد » يوم الخميس الماضي من أكثر مقالاته تعبيرا عن هذا الصراع الداخلي . .

● في هذا المقال هاجم نعمان جمعة الحكومة . كالعادة . واتهم الحزب الوطني بالاستعداد للتزوير الانتخابات البرلمانية القادمة . وطالب بتشكيل حكومة محايدة

● وبدا واضحا من الألفاظ التي استخدمها في مقاله أنه يحاول إيجاد « خط رجعة » له شخصيا .. ثم لحزبه اذا ما فشل في الانتخابات القادمة .

● يقول : « ان الأمل ضئيل ، بل معدوم في أن يغير الحكم سلوكه وموقفه ، فالتجارب الأخيرة لا تبشر بأي خير ، سواء في الزرقا أو في قليوب أو في مينا البصل أو في بورسعيد » .

● ثم يأتي الى بيت القصيد فيقول : « وتخطيء المعارضة ان خدعتها وعود الحكومة بقدر معقول من المقاعد ، فهي غالبا . أي الحكومة . تعد ولا تفي بوعدها ، وإن وعدت سيكون بالفتات ، أي بأقل القليل من المقاعد على سبيل الصدقة ، ولا تمنح المقاعد إلا للمستأنسين ، لكي لا ينغضوا على الحكم هدوءه واستقراره ، ولكي يسيئوا الى أحزابهم بين الجماهير ، فخير للحزب المعارض ألا يكون ممثلا في البرلمان من أن يكون ممثلا بمسخ من الشخوص التي تبيع نفسها وحزبها ووطنها

التعليق

● الحديث الدائم ، بمناسبة وبغير مناسبة ، عن استعداد الحكومة والحزب الوطني لتزوير الانتخابات ، وتزييف ارادة الجماهير ، وكأنها قضية محسومة لا تحتمل رأيا آخر . هذا الحديث لا يعبر إلا عن ذعر وتخوف من الانتخابات ذاتها ، خاصة اذا ارتبط بالشارات التي مفزاها داخل حزل الوفد ذاته عندما يقول نعمان جمعة ان الحكومة تمنح بعض المقاعد للمستأنسين داخل الاحزاب ، ليسيئوا الى أحزابهم بين الجماهير .

● هذا الكلام مقصود به أشخاص محددون بأسمائهم داخل الوفد ، يعرفهم الوفديون جيدا ، ويلتف حولهم قطاع عريض منهم ، يرى مثلما يرون أن العمل السياسي لا يعني الشتائم والسباب في كل مناسبة على طريقة نعمان جمعة وعلي سلامة ، وانما يعني التعاون في حالة الاتفاق والتلمسح الجميل في حالة الاختلاف .. وهذه الرؤية تقلق مفكر نعمان جمعة جيدا فيتصور أن الحكومة ستمنح هؤلاء بعض المقاعد في الانتخابات القادمة ، وهو تصور خاطيء ، يتم عن فهم قاصد العمل السياسي ككل ، واستغاثتها يمكن أن يقوم به الوفد اذا حالت له الفرصة ، وفاز بالسادسة

● وايطرنا نعمان جمعة .. فلقد كنا نتخيل أن الأوضاع الداخلية في الوفد قد تم تسويتها ، ولم مؤقتا وشكليا ، استعدادا للانتخابات القادمة . حتى يكون الوفد على قلب رجل واحد ، ولكن هاهو يؤكد لنا الانقسام الداخلي ، والصراع الذي لا يهدأ ، وأن مافي القلب في القلب .

● الحكومة بأسد نعمان لم تعد أحدا بشيء ، وانما تركت المسألة برمتها لحرية الناخب الذي يحدد من يختاره ، وأنت لا يعجبك العودة للانتخاب الفردي ، ولا يعجبك اشراف القضاء ، ولا تقتنعك أحاديث النزاهة وتكافؤ الفرص ، وتطلب المستحيل حين تصر على مطالب لا معنى لها مثل حكومة محايدة . فماذا تفعل لك ؟!

● ما معنى الحكومة المحايدة ؟! .. هل تعني حكومة تكتافية ، يأتي فيها وزير من كل حزب لتشمل الصراع في الوزارة كما في الشارع المصري وتهتز الحياة الدستورية ، وتتوقف برامج التنمية ، ويدور مصر أمام العالم ، وأمام التحديات الخطيرة التي تواجهها اليوم ، ضعيفة ، مشغولة بهمومها الداخلية .. أم ماذا ؟!!

● وفي الغالب ، لا يمكن أن تتحقق مثل هذه الحكومة الهلامية أية انجاز ، ولا حتى في ضبط العملية الانتخابية ، لأن كل وزير فيها سينتصب لحزبه ، وسيكون حربا على

المصدر : مايو

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأحزاب الأخرى ، مما يساعد على الفرقة والانقسام ، والعودة - لا قدر الله - الى حكومات الأقلية ، والصراع الحزبي الرهيب .

● واذا كان ما طرحه نعمان جمعة ليس حلا .. فما الحل اذن ؟!

● الحل في أن تتعاون كل الأحزاب ، وكل الأجهزة ، بحسن نية ، وحسن استعداد ، لخوض الانتخابات ، ملتزمة بما أعلنه الرئيس مبارك ، رئيس كل المصريين ، والمسئول عن كل مواطن بصرف النظر عن انتمائه الحزبي ، بالنزاهة ، وعدم اللجوء الى التزوير ، والالتزام بالموضوعية ، وعدم التشنج ، وتوجيه الاتهامات بلا مبرر ، حتى تأتي الانتخابات معبرة بحق عن الصورة الحضارية التي تستحقها مصر .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥

حكم يقر بولاية القضاء على تصرفات الأحزاب :

خلافات جديدة بين نعمان والباشا

كتب إبراهيم خليل :

نشبت خلافات حادة الأسبوع الماضي بين فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد ونائبه نعمان جمعة بسبب اعتراض الأخير على دخول الحزب انتخابات مجلس الشعب القادمة وقيامه بحشد عدد من أعضاء الهيئة العليا ضد موقف رئيس الحزب من الدخول لانتخابات المجلس وهو ما أدى إلى تكليف ياسين سراج الدين بالإعداد لاجتماع الجمعية العمومية للحزب في شهر مارس القادم لانتخاب الهيئة العليا الجديدة التي تتكون من ٥٠ عضواً يتم انتخاب ٤٠ منهم من الجمعية العمومية ، و١٠ يقوم فؤاد باشا بتعيينهم بما فيهم هيئة مكتب الحزب ، وينتظر أن يكون سكرتير عام الحزب هو سعد فخري عبد النور خلفاً للمرحوم إبراهيم فرج بعد أن تحسنت علاقة الحزب بالكنيسة خلال

نعمان جمعة

فؤاد سراج الدين

الأسابيع الماضية ، وأن يشغل ياسين سراج الدين منصب نائب رئيس الحزب بجانب نعمان جمعة بعد أن رفض الأخير منصب السكرتير العام ، ومن جهة أخرى رفضت محكمة النقض طعن فؤاد سراج الدين في الحكم الذي صدر بإلغاء قرار فصل مصطفى ناجي وسيف الغزالي عضوي مجلس الشعب السابقين من حزب الوفد وأقرت مبدأ قانونياً بولاية القضاء على رقابة كل تصرفات الأحزاب .■

فى الانتخابات المقبلة:

امرأة واحدة تكفى!

أوصت لجنة تنسيق العمل النسائى التى عقدت بمقر حزب التجمع الأسبوع الماضى حلقة نقاش حول «تدعيم مشاركة المرأة السياسية» بألا تتنافس اكثر من سيدة فى دائرة واحدة خلال الانتخابات البرلمانية القادمة وأكدت توصيات حلقة النقاش على عدم طرح قضية النوع «رجل أو امرأة» فى العمل السياسى والنضال الديمقراطى مع الاستعانة بالرجال مع النساء. وكذلك اختيار العنصر الأصلح للترشيح من النساء والإعداد الجيد للمرشحات مع الأخذ فى الاعتبار التصدى للهدف الذى تواجهه المرأة للترشيح. ومطالبت اللجنة بالاتجاه الى الريف وعدم التركيز على العاصمة والمدن الكبيرة فقط. ووضع مشروع عام لبرنامج نسائى من خلال لجنة التنسيق، والوضع فى الاعتبار النفوذ المتزايد للتيارات المتخلفة والظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التى يعانى منها المجتمع. وكانت اللجنة قد اجتمعت الاسبوع الماضى وأدارت الندوة امل محمود أمينة المرأة بالحزب الناصرى وشاركت فيها فريدة النقاش أمينة المرأة بحزب التجمع واسمهان شكرى أمينة حزب العمل وايضا أمينة المرأة بحزب الأحرار وعدد من الشخصيات النقابية والجماعية النسائية من بينها: رابية عطية اول نائبة بالبرلمان عام ١٩٥٧ والكاتبة فتحية العسال والدكتورة سلوى شعراوى جمعة الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ود. ليلى عبد الوهاب استاذ علم الاجتماع وايلى الشال والنقيبتان فوزية راشد وزينات رزق. وفى كلمتها اكدت فريدة النقاش على ضرورة الرجوع إلى الوراء وقد جرى الاتفاق فى نهاية الندوة على تشكيل مجموعتى عمل الأولى لصياغة برنامج انتخابى خاص بقضايا المرأة والثانية: لاعداد برنامج تدريبى للمرأة لاكتساب المهارات الانتخابية لتأمل مدى جدية مشاركة المرأة، سواء حزبية او غير حزبية، فى الحياة السياسية. واشارت ليلى الشال إلى تراجع مشاركة المرأة سياسيًا بالرغم من وجود ٢١ منظمة سياسية وتساءلت امل محمود عن الاهتمام الملحوظ بقضية المرأة فى الآونة الأخيرة، وخاصة زيادة المؤتمرات المهتمة بهذا الشأن مثل مؤتمر السكان ومنتدى عمان ومؤتمر بكين الذى رفع شعار: «انظروا للعالم من خلال المرأة» وقالت امل محمود إن العالم الغربى وعلى رأسه امريكا يهتم بالمرأة لرغبته فى الهيمنة على العالم من خلالها.. أمام اهتمام العالم الثالث فهو من أجل مشاركة حقيقية للمرأة. وتحدث د. سلوى شعراوى عن مفهوم المشاركة السياسية بشكل عام، وليس بخصوص المرأة فقط مؤكدة أنه عندما تتفق القوتان بين الحاكم والمحكوم فإن المشاركة السياسية تأخذ وسيلة غير تقليدية من خلال المظاهرات مثلاً. وأرجعت أسباب عزوف المرأة عن هذه المشاركة إلى أسباب اقتصادية متمثلة فى انخفاض الدخل وارتفاع نسبة الفقر وتضخم الأعباء الاجتماعية التى تثقل كاهل المرأة. وأبهمت اسمهان شكرى هذه الأسباب فى مشاكل اقتصادية وسياسية أهمها غياب الديمقراطية والدليل على ذلك اعتقال عادل حسين. ووفاء قانون الطوارئ الذى يحظر إقامة المؤتمرات الجماهيرية. وقدمت فتحية العسال شهادة حية من خلال تجربتها فى خوض العمل النسائى السياسى ومتاعبه الأمنية: فى حين تناولت النقيبتان فوزية راشد وزينات رزق تجربة النشاط النسائى داخل التجمعات النقابية فى المصانع. وأشارت راوية عطية إلى دستور ١٩٥٦ الذى أصدره الزعيم الراحل جمال عبد الناصر والذى أعطى للمرأة كل حقوقها الدستورية. تجربة الانتخابات الطلابية قالت د. ليلى عبد الوهاب إن الممارسة السياسية للفتيات الجامعيات أصبحت بتدهور مواز للتدهور السياسى العام، نتيجة الأفكار المتخلفة التى عادت من جديد. وبلغة الأرقام قالت سهام نجم إن نسبة الأمية بين الفتيات فى بعض مناطق الريف بلغت ٧٤٪ مقابل ٦٢٪ فى القاهرة. وهذا واحد من عوامل إحجام المرأة عن المشاركة السياسية بالإضافة إلى غياب المشروع القومى العام.

٥٠١٠٠٠

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

شكرى فى المؤتمر الجماهيرى بالمنصورة:

السجن لا يخيف الأحرار والانتخابات القادمة فرصة لتهيئة المناخ لفجر جديد

عقدت امانة حزب العمل بالدقهلية مؤتمرا جماهيريا حاشدا مساء الأحد الماضى بمقر حزب العمل بالمنصورة تحدث فيه الأستاذ إبراهيم شكرى رئيس الحزب وحضره فايز محمد عضو مكتب اللجنة التنفيذية وعادل يوسف عز الدين عضو اللجنة العليا و د. أمين الدكرورى أمين المحافظة والداعية الإسلامى الشيخ محمد الشريف و د. أحمد سالم الأستاذ بهندسة المنصورة و أ. أحمد ياسين الأستاذ بطب المنصورة و م. صالح البنا عن نقابة المهندسين.

وفى اللقاء تناول شكرى حبس الأمين العام للحزب والتهمة الملفقة التى أعدتها الشرطة له وانتقد تسجيل الشرطة لتحركات عادل حسين فى سجنه، مؤكدا أنها لاتخدم بذلك القانون أو الأعراف، وطالب بمقاضاة البضائع الصهيونية والأمريكية ودعا الجماهير إلى تسجيل وقيد أسمائهم فى الجداول الانتخابية.

بدأ شكرى كلمته قائلا: إن عادل حسين سيخرج من سجنه أقوى مما كان والسجن لايخيف الأحرار، إنما الخطورة أن يكون السجن لكل من يقول كلمة لا للحاكم. وقال شكرى إن الحرية التى نقل إليها عادل حسين لا تتناسب مع ظروف مرضه. وأكد شكرى أن سجن عادل حسين محاولة لتقييد حركة الحزب، بعد أن رصدوا كافة تحركاته وتأكدوا من إعطائه دفعة قوية فى المسيرة وكذلك فهو لايتوانى فى اللقاءات والندوات العالمية التى يدعى إليها، فكان لابد من تحجيم حركته وبالتالى تعطيل دفعة الحزب القوية التى اكتسبها قبل انتخابات مجلس الشعب والشورى القادمة، للتأثير على الحزب فى الانتخابات بعد أن اكتسب الشارع بموقفه وطالب شكرى بالرد على ذلك بالقيد فى الجداول الانتخابية.

وكشف شكرى اكذوبة المظروف الذى اتهمت به الداخلية عادل حسين وكيل أن عقابه جاء نتيجة لأرائه التى يسجلها بكل قوة.

لابد من فك الحصار

وتناول شكرى احتكار الحزب الحاكم لكل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، وكذلك سيطرته على العمد والمشايخ ولذلك كانت شكرى البعض من قيامهم بتسجيل اسماء أعضاء الوطنى والجداول دون تسجيل غيرهم، وطالب شكرى الشباب بالتمسك بحقوقه والإصرار على قيد أسمه والمشاركة فى الانتخابات حتى يفك الحصار المفروض على الشعب ولابد من وقفة قوية فى الانتخابات القادمة حتى تغير هذا الفساد والتخبط بطريقة دستورية وأكد شكرى أن المعارضة لو توحدت ووقفت وقفة قوية لكسبت معسكاتية الشارع وكسبت اكثر من الثلث وهو ما يؤهلهم عند حدهم.

فجر جديد

وأضاف شكرى اننا نتطلع إلى فجر جديد يعيد الموقف الحالى إلى وضعه الصحيح، ويضع الرجل المناسب فى المكان المناسب، وحتى لايكون مجلس الشعب مجلسا مزورا كما لايعبر عن الشعب، ولى هذا الإطار طالب شكرى بضرورة وجود الضمانات الانتخابية التى طالب بها رؤساء الاحزاب من ضرورة إشراف القضاء إشرافا كاملا على الانتخابات وتوقيع الناخب او بصمته، حيث إننا قاطعنا الانتخابات فى السابق بسبب عدم موافقة الحكومة عليها وحتى تعاد الثقة المفقودة الذى فقد الثقة بالعملية الانتخابية كليا.

وحذر شكرى الذين يظنون أن الانتخابات القادمة ستكون كسابقتها قائلا: أن تمر الانتخابات القادمة كما تظنون وكما تعلمه فى دمياط والإسكندرية.

وانتقل شكرى للحديث عن الارتفاع الجنونى للأسعار، مشيرا إلى انها ارتفعت ٢٠ مرة مقابل ٣ مرات فقط للأجور.

وتساءل كيف يعيش مواطن بوتاجه الحالى هو وأسرته؟ مؤكدا أن الدولة بذلك تقدم معجلات عديدة للأسواب الخلفية، وانتقد بشدة صرف ملايين الجنيهات على المهرجانات والمسابقات الرياضية -رغم وجود آلاف العاطلين الذين لايجدون قرشا صاغ- رغم أن مصر سالبات ضمن الدول المتخلفة حسب التقارير العالمية.

الفهم الإسلامى الصحيح

وأكد شكرى أن الإسلام الصحيح سلوك وعمل وليس كلاما يقال، مؤكدا أن الوزراء يملكون سيارات بتجاوز ثمن الواحدة منها المليون، ويقيمون الحفلات والسهرات التى تنفق فيها الملايين، وأغلبية الشعب فقت التعليم للمجانى وحتى الخدمة الصحية المجانية بالمستشفيات العامة، واستشهد شكرى بعمر بن عبد العزيز الذى تنازل عن كل هذا البذخ بعد أن تولى أمر المسلمين.

وحول اعتراف وزير الداخلية بأنه يسجل تحركات عادل حسين ق السجن قال شكري: إن الوزير يعترف أمام العالم كله بأنه لايحكم القانون أو الأعراف التي تحكم هذا البلد، وأمام المثقفين والمفكرين ورئيس الجمهورية، ودعا شكري كافة الجهات إلى تدوات توعية للمواطنين وطالب بأن يكون رمضان المقبل بداية لعدم الإسراف ق الطعام والشراب وبداية لوعي وطني وإسلامي.

وأضاف شكري إن إسرائيل كشرت مرة أخرى عن أنيابها ووضح أمام الجميع أنها لاتريد خيرا لمصر ق أي وقت الذي تريد فيه أن تسيطر على المنطقة كلها ودعا إلى مقاطعة البضائع الصهيونية والأمريكية وطالب بتوعية الناس ضد التطبيع، ورفض شعار: صنع ق مصر ورفض التطبيع.

التوجه للجنوب

وعن الرفض الخارجي لمالب شكري بتوجه مصر إلى الجنوب، مشيرا إلى أن هذا هو الطريق الصحيح حيث التاريخ يشهد بذلك، ويوجد التكامل الذي يمكن أن يخلق اتحادا قويا في ظل الاتكتلات الاقتصادية العالمية والاستقطاب، فتوجد أوربا ومصر والسودان جميع إمكانات كل منها، يخلق تكتلا قويا بحسب حسابه وهذا ما يخافه الغرب، ويفهمه جيداً ولذلك فهو يحاول إفساده بكل السبل.

وفي النهاية حيا شكري جماهير القوى الوطنية بالمنصورة على وقفتهم، مؤكدا أنه سيظل هذه الوقفة إلى عادل حسين ق محبسه.

اشغلوا بمصر

وفي كلمته تناول فايز محمد علي بالنقد اعتراف وزير الداخلية بتسجيل تحركات عادل حسين وهو ق محبسه مؤكدا أنهم ق خوف رغم سجنه، وأضاف أن عادل حسين أيقظهم ق أثناء زيارتهم له بألا ينشغلوا به بل يجب أن يكون انشغالهم بمصر، ويكمل أننا ق حزب العمل -الجميع- لمصر ونحن- سنظل حربا على الفساد ق الداخل والدور وكشف عملكي اللجنة التنفيذية رحلة عادل حسين منذ اتهامه حتى نقله لحجرة أخرى باعتباره كان ضمن هيئة الدفاع عن الأمين العام للحزب وكشف صديق تحليل عادل حسين الذي حذر من التطبيع والفرق أوسطية والقضية العربي والخالف إن غورنا يريد حاكما واحدا ونحن ندريد ربا واحدا وقبلة واحدة فالمستهدف هو الإسلام، ونحن سنظل على العهد وكلنا عادل حسين.

قضية أمة

أما الشيخ محمد الشريف فقد بدأ كلمته قائلاً: إن القضية التي يقف عادل حسين من اجلها خلف القضبان هي قضية أمة وأكد أن ما يحدث لعادل حسين حدث ويحدث لكل من يتبنى العمل الإسلامي الصحيح وكل من يدافع عن عقيدة أمته ودينها وتساءل: هل ذنب عادل حسين أنه ليس منافقا أو مداهنا ويقول لا للتطبيع؟! وأسترسل الشريف قائلاً: إن قضية عادل حسين ليس أنه تجاوز ولكن لأنه نذر العقول التي غلت والأمة التي تركع ويحاول إثقاذ جيل يراد له أن يكون مسموحا.. رجل أمن مع نفسه وأمته وقال في الله أراد أن يكون عادل حسين أحد جنود الإسلام مثلما فيض الله موسى للوقوف في وجه فرعون.. ذنب عادل حسين أنه ذق ناقوس الخطر ودافع بقوة عن الحل الإسلامي حتى قال ومعه حزبه ثلة الجماهير، وكان من الواجب أن يكافئه النظام على صدق قوله وطالب الشريف كافة الجماهير بالالتفاف حول حزب العمل رداً على ما تحيكه الحكومة لهذا الحزب ورموزه.

فارس وطني مخلص

أما د. أحمد سامي من هيئة التدريس بجامعة المنصورة فقد أكد أن الزمان يعود بنا إلى الوراء ولو كان عادل حسين أمريكيا أو أوربيا أو صهيونيا ما فعلوا به ذلك ولكنه كان وسيظل فارسا وطنيا سلاحه القلم والكلمة الفكر وسهامه مصر أرض الكنانة، مشيرا إلى أن أعدامنا هو من يقف بالمرصاد لأي بصرفوننا عن إعداد القوة لمواجهة عدو الأمة الذي قال عنه القرآن، وطالب بأن يكون الرد على الكلمة بالكلمة والسراي بالرأي ولا أن يكون الرد بهذه الطريقة.

وفي كلمته أشار د. أحمد راسم النفيس إلى أن الظروف التي يمر بها عالمنا الإسلامي ما هي إلا علامات تمد وأكد أن النظام الحاكم لا يتقصح بأقوال الكتاب المخلصين أمثال عادل حسين لذلك فقد انقلب السحر على الساحر وطالعتنا صحف الحكومة بكلام رأيين ضد مصر ورد الوزير المصري بأن هذا الكلام لا يستحق إلا سلة المهملات واشار إلى أن ما يحدث لعادل حسين هو لمجرد أنه نذر نفسه وقلمه لله ولهذه الأمة فقط.

جمع بيننا في حب مصر

وفي كلمته قال م. صالح البنا عن نقابة المهندسين وجماعة الإخوان المسلمين أن عادل حسين هو الذي جمع بيننا في حب مصر وبالرغم عن كراهتي للخروج مما قلما عنها وافعنا راية الإسلام كما عودنا، وتساءل: لماذا هذا العداء لعادل حسين؟! وأجاب: إنه عداء لفكره الذي يدمر المقاومة اليهود وسيطرحونه ومحاربة القلم والحبار المسلمة، ولابد أن يفهم النظام أن السجن ليس هو الحل ولابد أن يكون عادل حسين موجودا معنا دائما وليتحل الجميع بشعور بهذا الشعب الجاهد، وبدعا لحماية المصري من بشائع اليهود.

وقد ألقى م. فتحي عرض الله كلمة المهاس المحلية بالدقهلية ويدأ كلمته قائلاً: يعز علينا أن نقف مدافعين عن فارس الكلمة والمدافع عن الأمة، والمطلوب هو إحياط أصحاب الأقلام الحرة ومناصريهم وتقول لعادل حسين اصبر فإن ذلك من عزم الأمور وسيرى عن بركة الله آت وشكري وقادة الحزب.

أما د. أمين الدكروري فقد رحب ق كلمته بالضيوف والشاركين وطالب كل مصري مخلص بأن يقوم بواجبه ق هذه الظروف الصعبة التي تمر بها مصر وأن يقول كلمة الحق حتى لا نتساق إلى مصير لايرضاه لنا ديننا.

ثم وقائع المؤتمر د. محمد منصور امين الحزب بنكرتس ودعا لوقفة جادة وقوية قد للمسنين، أما الاستاذ أحمد عمرة امين الحزب بالمحويرة فقد ألقى لمسيدة شعرية دارت حول محاولة إخماد الاقلام الحرة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٧ يناير ١٩٩٥

ورشة عمل عن الحبس الاحتياطي للصحفيين

نظم النقابة المصرية لحقوق الإنسان ورشة عمل حول الحبس الاحتياطي للصحفيين، وذلك في ضوء حبس الأستاذ عادل حسين.

تبدأ الورشة أعمالها التاسعة السادسة مساء يوم الخميس الموافق ١٩٩٥/١/٢٦ في مقر النقابة بالدقي، ويحضرها عدد من كبار الكتاب والقانونيين.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : البلاغ الجديد
التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٥
الانتخابات على الأبواب

البلاغ الجديد تواصل الحوار مع قادة الأحزاب السياسية

د. ماهر عسل.. يتحدث عن التحالفات الحالية

كتب هيثم محمود :

عندما سألت الدكتور ماهر رئيس لجنة الاعلام بحزب التجمع عن نظام الانتخاب الذى يفضله الحزب قال : على ضوء الواقع المصرى المعاصر وخبرة الناخبين والمرشحين فى مصر يفضل أغلبية نظام الانتخاب الفردى .. لمدة ربما تطول ، فالقائمة قد تكون أكثر واصدق تمثيلا للناخبين من الناحية النظرية لكنها فى ظل ضعف البنية الحزبية بدءا من الحزب الحاكم إلى جميع الاحزاب المعارضة وفى ظل تقاليد الانتخابات فى مصر يصبح نظام الانتخاب الفردى من الناحية العملية أكثر ملائمة للواقع ، ويذكر ان تطبيق نظام القوائم فى ظل التعددية السياسية المنقوصة والمغيبة قد ادى الى مخالفات انتهازية بين احزاب شرعية وحركات سياسية غير شرعية .. مثل مخالفات الوفد مع الاخوان المسلمين عام ١٩٨٤ وتحالف العمل والاحرار عام ١٩٨٧ ، وعلى ذلك فان تطبيق نظام القوائم فى ظل الاوضاع السائدة يقوى الانتهازية السياسية ، على حساب المصالح الوطنية الاصيلة .

● قلت : وما رأيكم فيما يحدث الان من مخالفات واتفاقات بين بعض الاحزاب السياسية وبين الاخوان المسلمين ؟

●● قال : شىء مؤسف ان تقوى الاحزاب الشرعية بإتجاهات غير شرعية .. وان تتحالف قوى سياسية علنية مع قوى سياسية سرية ، لكن السياسة تعرف مثل هذه المنادرات وهذا امر لايثير الدهشة ، والقضية هنا قضية وعى القوى الديمقراطية فى المجتمع بضرورة التكاتف والتزامن لتقويت الفرصة على اعداء الديمقراطية ، واعتقد ان الغاء القيود المفروضة على حركة الاحزاب والتنسيق السياسى بين الاحزاب المتمسكة بالشرعية كفيلان بقطع الطريق على قوى الظلام .

● قلت : وما رأى سيادتكم فى نسبة العمال والفلاحين فى مجلس الشعب ؟

●● قال : لا خطورة على الديمقراطية منها ، والقول المطلق بان العمال والفلاحين هم جهلاء الامة غير صحيح ومن المعروف ان الكفاءة السياسية لاتقاس بالشهادات العلمية ، وما اكثر الجهلاء سياسيا من بين خريجى الجامعات وما أكثر المستنيرين سياسيا من بين اصحاب الياقات الزرقاء .. وعلى اى حال عندما تزدهر الديمقراطية فى مصر وعندما تتوطد التعددية السياسية وعندما يصبح تداول السلطة أمرا متاحا قانونا وواقعا فسوف تصبح نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين تزايدا لا ضرورة له ، وعلى قدر علمى فقد كان نظام جمال عبدالناصر يضع هذه النسبة لانه لم يكن يسمح بتكوين احزاب على اساس طبقى .. ومازال هذا القيد قائما فى الدستور المصرى .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحـــبـــار
التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٥

فكرة!

سيكون هذا العام هو عام الانتخابات في مصر. ستجرى الانتخابات لمجلس الشورى ومجلس الشعب ونقابة المحامين ونقابة الأطباء ونقابة الصحفيين ونقابة المهندسين.

وإذا تمت الانتخابات بحرية سيكون العام هو بداية ديموقراطية حقيقية وسيكون بداية لحكم الشعب أما اذا تدخلت الحكومة وقيدت الشعب بالأغلال فستكون نكسة للديموقراطية ورجعة إلى الوراء..

ونحن نتمنى الا يحدث هذا الترجع إلى الوراء بل يستمر الانطلاق إلى عهد جديد ونشهد تعديل الدستور وتحويل مجلس الشورى إلى مجلس نيابي وإلغاء القوانين سيئة السمعة وأعطاء مجلس الشورى حق عدم الثقة بالوزارة وحق تعديل الميزانية وحق النواب في حذف ما يرون حذفه من مصروفات الدولة اننا نريد ان نتقدم كل يوم الى الأمام.. ولا نريد ان نتقدم خطوة الى الامام ثم نتاخر خطوتين الى الوراء.. ونحن نؤمن اننا كلما اقتربنا الى الديموقراطية الحقيقية اقتربنا الى الرخاء.. فنحن نعتقد أن الحرية ستقوى الحكومة وتزيد استقرارها.. ونحن نرى ان الانتخابات الحرة ستقضي على الارهاب. وسوف تجعل الشعب يشعر بانه شريك للحكومة وسوف يشعر العامل المصري بانه مسئول عن زيادة الانتاج ولا يقف موقف المتفرج..

ونحن لا نشعر باليأس ولا نشعر ابداً باننا سنعود الى الظلام. بل نؤمن اننا في طريقنا الى النور والنهار. واختيار الحكومة طريقة الانتخاب الحر وخضوع الحكومة لإرادة الشعب في هذا الشأن هو الذي ضاعف ثقافتنا باننا نبتعد عن الدكتاتورية ونقترب من حكم الشعب. فالتزول على ارادة الأمة لا يضعف الدولة بل يزيدها قوة واستقرارا ودائما..

ان الغد مع الحرية..

مصطفى أمين

رأى الوفد

بدء موسم رشاوى الانتخابات

حكومة الحزب الوطنى لا تستحى ولكن تتجمل.. إنها تتذكر فقط مشاكل المواطنين وقضاياهم المصيرية فى المناسبات.. ومؤخرا خرجت علينا الحكومة بدراسة عدة قرارات تتعلق بمصالح المواطنين وآمالهم فى الحياة، ليس لأنها ترعى حقوق هؤلاء المواطنين والعمل على راحتهم، بل لأن انتخابات مجلس الشعب والشورى أصبحت على الأبواب ولأن الحكومة «العاجزة» تحتاج الى أصوات هؤلاء الذين يدفعون ويدوجحون من ارتفاع الأسعار، وسوء الخدمات المقدمة اليهم..

باختصار شديد بدأت الحكومة موسم الرشاوى الانتخابية، التى تزعم فيها حل المشاكل الخاصة بالصرف الصحى ورصف الطرق وإزالة الحفر، وسد البالوعات، وتوصيل مرافق الكهرباء والمياه الى المناطق المحرومة حتى ولو كانت مخالفة للقوانين..

فى موسم الوعود البراقة والزائفة للحكومة تنتهى كافة مشاكل المصريين، وتزال العقبات المستعصية، وبمجرد انتهاء المناسبة تلحس الحكومة وعودها، وتعود دريمة لعادتها القديمة.. ويظل المواطنون يلهثون وراء المسئولين طمعا فى جيدهم، دون جدوى..

فمثلا مشكلة صرف التعويضات لمزارعى القطن الذين خربت محاصيلهم هذا العام بسبب السياسة الخاطئة التى اتبعتها وزارة الزراعة، وبح صوت الفلاحين مطالبين بتعويضهم وصرف مستحقاتهم عن الأراضى التى أكلت الدودة محصولها، ولم يسأل فيهم أحد.. الآن فقط تذكرتهم الحكومة، باعتزامها دراسة الصرف، لكسب أصواتهم فقط فى الانتخابات القادمة، وبمجرد انتهائها كأن شيئا لم يكن!! وكذلك الأمر بالنسبة لمشكلة مزارعى الأرز، الذين فوجئوا بفرض غرامات باهظة تزعم فخالفتهم الدورة الزراعية.. وكذلك أيضا تأجيل تصريح العمالة المؤقتة بالمصانع والشركات لكسب أصواتهم الانتخابية، ولا يضر أبدا بعد زوال المناسبة تخريب بيوت وتشريد هؤلاء العمال!!

هذه هى سياسة الحزب الوطنى وحكومته تفعل ماتشاء ضد المواطنين، ولا حسيب أو رقيب على تصرفاتها!!

«الوفد»

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

فكرة !

اعتقد ان الوقت حان للتحدث عن اجراء مصالحة مصرية : ان نمد ايدينا الى الايدى الاخرى ونتصافح ونتفاهم ونتفق . واذا كنا نصالحنا مع اسرائيل فكيف لانتصالح مع ابناء وطننا .

كفى خلافات وكفى اطلاق المصريين الرصاص على ابناء المصريين ، وكفى اغتيالات وكفى ارهاب . نحن نريد فترة تتحد فيها كلمتنا وتتقارب مواقفنا ونوقف الحرب التى اشهرناها على بعضنا . وعندما ينتهى الارهاب يتم الافراج عن المسجونين السياسيين ويصدر القرار بالعفو العام .

نحن لم نكسب شيئا من المعارك الطاحنة ولا من الخصومات العنيفة ولا من الحملات الشعواء فقد انصرفنا الى القتال والى العنف والى المعارك التى لاتريد ان تنتهى . نحن نعيش منذ اربعين سنة فى صراع طويل ونحن فى الواقع نتخانق على اللحاف . وهذا اللحاف لايغطينا فنحن نضع اللحاف على عيوننا حتى لانرى مايجب ان نراه .

نريد ان ندخل الانتخابات كاصدقاء لا كاعداء . ان نتناقش لا ان نتشاتم . نريد ان نختفى الخناجر والسكاكين وتظهر الاقلام وترتفع المنابر . والحرية وحدها هى الطريق الوحيد لاجراء هذه المصالحة والانتخابات الحرة هى الوسيلة الوحيدة لضم الصفوف وتوحيد الكلمة وتنظيف الجو السياسى من الغيوم والعواصف .

وليس معنى المصالحة المصرية هى اعلان الصمت العام وتوقف المعارضة وانتهاء النقد السياسى . بل معناه ان يسود جو من التفاهم وتصبح المعارك مباريات رياضية تتبادل فيها الراى وتتبارى بروح رياضية وتحتكم الى الراى العام ونرضخ لحكمه ونحترم ارادته .

اننا نستطيع من الان ان نتفق على ان تكون الانتخابات حرة وان يتوقف المحافظون ورجال الادارة عن التدخل فيها وان نمنع التزوير والتزييف منعا باتا . ونشعر الناخب انه سيد هذا البلد لا احد عبيدها .

وسوف يساعد على ذلك ان يسود الحكم الذاتى وينتهى الحكم الاستثنائى وبذلك تصبح الامة مصدر السلطات .

مصطفى أمين

٥٠٠١١٣

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

رقابة برلمانية .. وقضايا انتخابية

محمد الطويل

اختتم مجلس الشعب برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور جلسات الأسبوع الماضي بعد مناقشات طويلة مع خمسة من الوزراء ويبدو أن رئيس المجلس حرص على هذا النوع الرقابي في قضايا جماهيرية نعيشها الآن تقديراً للظروف والمقدمات الانتخابية للأعضاء . وفي ذات الوقت تحقق رقابة واقعية مباشرة خاصة أن القضايا التي نوقشت لا تزال تتردد بين الجماهير .

وفي نقاش الأعضاء مع وزير الأشغال العامة والموارد المائية تقدم خمسة عشر عضواً بطلب احاطة وسؤال حول تحرير محاضر مخالفات لبعض الفلاحين الذين قاموا بنزاعرة الأراضي العام الماضي .

ولذلك خص المهندس سليمان متولي وزير النقل والمواصلات والنقل البحري والطيران ثلاثة أسئلة من الأعضاء طلعت عبد القوي ومحمد علي عز والمقارض المستقل عبد المنعم العليمي الذي بالغ في تصوير قيمة فاتورة التليفون بوصفها كارثة تشبه كارثة السيول ، وعرض لبعض الفواتير التي زادت بصورة كبيرة وطالب بمراجعة الفواتير واعطاء مهلة أطول للدفع واعادة النظر في قيمة المكالمة .

إلا أن وزير الانجازات كما يطلق عليه البواب منذ سنوات كعادته أجاب بثقة وهدوء وأشار إلى أن البيانات التي أعطها العضو مبالغ فيها بشكل غير عادي وصور الأمور في غير مكانها وغير الصورة الحقيقية . وانتهج بحديثه للعضو بمناورة برلمانية ذكية وأشار إليه بأرقام فاتورة تليفونه في العام الماضي التي كانت ٢٠٣ جنيهات والتي أصبحت ٢٠٤ جنيهات هذا العام بزيادة جنيه واحد فقط وتساءل لماذا لم يذكر العضو ذلك ؟ ! فأحدث ضجة من الإعجاب والضحك من النواب .

واستدرك الوزير موضحاً أنه قد حدثت بالفعل زيادة في أسعار قيمة المكالمات منذ أغسطس ١٩٩٤ ولكن بيانها الحقيقي أنها لم تتناول جميع المكالمات انما تناولت الـ ٥٠٠ مكالمة بعد الـ ١٥٠٠ المقررة للمشترك وقيمة المكالمة منها سبعة قروش والزيادة عن ٢٠٠٠ مكالمة تحسب المكالمة الواحدة بعشرة قروش ، وأكد أن هذه الزيادة ضرورية لأن مرفق التليفونات يخسر سنوياً ١٦٨ مليون جنيه ولابد من تعويض جزء من هذه الخسائر للاقتراب قليلا من قيمة التكلفة الحقيقية ولذلك لتدبير موارد مالية لعمل مشروعات جديدة كإقامة سنترالات وتوسعات جديدة من أجل الجمهور الذي في قائمة الانتظار . ومن هذه المشروعات انه سيتم اقامة ١٣٩ سنترالا جديدا لتخدم ٥٠٠ قرية وفي العام القادم سيتم تعميم الخدمة التليفونية لي كل قرى مصر .

أما الدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية فقد أحاطها العضو رفعت بشير المعارض المستقل بالصعوبات والمشاكل التي تواجه أصحاب المعاشات من كبار السن والمرضى في صرف مستحقاتهم التأمينية عن طريق مكاتب البريد الحالية . عندما خاطبها بقوله : يا أم العلاية ، ان شيوخنا في طوابير طويلة الانتظار من أجل صرف المعاش حتى إن أحدهم مات أثناء الانتظار . وأجابا بعد طول انتظار يقول الموظف إن النقود انتهت . والكشف غير موجود .. وطالب بصرف المعاش في المنازل على غرار تحصيل فواتير الكهرباء بها .

وتحدثت الوزيرة ولكنها أشارت إلى انجازاتها أولاً ثم عرجت إلى الاجابة بانقضاب مثيرة إلى أن أصحاب المعاشات يصل عددهم إلى ٧,٣ مليون مواطن وان هناك أكثر من ١١ ألف نسمة تصل معاشاتهم للمنازل بسبب العجز أو الاعاقة .

ولا شك ان هذا الكلام يحسب للوزيرة لكن الواقع أن المناقد غير كافية . والأمل بعدو أرباب المعاشات عندما أعلنت أنها بالتسيق مع المحافظين سيتم اعداد مقارا للحاسبات الآلية التي ستدبر هذا الأمر . وحينما تنتهي الوزارة من اعداد نظام المعلومات سيتقبل الموظف إلى أصحاب المعاشات في المنازل .. ويبقى سؤال .. متى يتنهي العمل في الاعداد لهذا النظام ؟ ! □

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

ظاهرة اسمها : مواطن بدون بطاقة انتخابية !

حتى لا تغرق سفينة الانتخابات في بحار السلبية

نجوى محمد

مع بدايات عام ٩٥ .. يشهد المسرح السياسى افتتاح أهم فصوله أمام الجماهير .. حيث يتم إجراء الانتخابات للمجالس النيابية والمحلية .

والسؤال الذى يطرح نفسه بشدة : هل يرتقى المواطنون إلى المستوى المطلوب للممارسة السياسية .. والنزول إلى الشارع السياسى .. والتقيد بالجداول الانتخابية .. والادلاء بالأصوات .. من أجل الوعى بضرورة المشاركة فى صناعة القرار .. إيمانا بأن الحياة السياسية جزء من الحياة ذاتها .. أو أن السلبية لدى المواطنين فى الانتخابات .. مشكلة تحتاج إلى حل .. عاجل وضرورى ؟

والسؤال الملح الذى يحمل ملامح قضية قومية حالية فى مجتمعنا : ما هى الآثار المترتبة على سلبية المواطن الذى يتخلى عن دوره فى الادلاء برأيه فى الانتخابات ؟ وعلى عاتق من تقع مسئولية العلاج ؟

د . مصطفى الفقى ، مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية ، وأحد مستشارى اللجنة القومية للمرأة ، يرى الأزمة واضحة فى الحياة السياسية المصرية . وفى نفس الوقت يرى عدم انفرادنا وحدنا بهذه الظاهرة ، وهى ظاهرة منتشرة فى معظم الدول النامية . إنها قصور فيما يمكن أن نطلق عليه ثقافة المشاركة السياسية والأسهام فى العمل العام . والسبب : الإرث التاريخى وظروف تلك الدول . وكل هيئات وفروع المجتمع وأحزابه مسئولة عن ذلك .

وعلى المدى البعيد ، مع انتشار التعليم ودور الإعلام وارتفاع مستوى المعيشة ، سوف نخرج من هذه الدائرة .

أصول الحوار التربوى

أما الدكتور حسين كامل بهاء الدين ، فيجانب إقراره بالظاهرة السلبية فى فترات سابقة ، فإنه فى إطار المشروع القومى لتطوير التعليم ، والتركيز على الأنشطة التربوية ، والمناظرات ، وترسيخ أسس الحوار وأصوله وآدابه .. فإن الطالب يعتاد العمل فى إطار الفريق . وكيفية الإختلاف فى الرأى بالمنطق والعقل وليس « بقرن الغزال » .

وأشار الدكتور بهاء الدين إلى بدء إرساء القواعد الديمقراطية فى المدارس من خلال العملية التعليمية والتربوية ، والتى سوف تظهر نتائجها الايجابية على شبابنا فى المستقبل .

نسبة متدنية للمرأة

وعن عزوف المرأة وتقاعسها عن المشاركة فى الحياة السياسية بسبب افتقارها إلى مساندة الأحزاب ، ترى د . منى مكرم عبيد الأستاذة فى قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية ، أن الظاهرة لا تخص المرأة وحدها ، بل المجتمع ككل . فهناك عوائق تعرقل المرأة ، فيما يقوله الدستور والقوانين والتشريعات لا تجده عند التنفيذ . وبالتالى فالأمر يحتاج إلى متابعة وكفالة للضمانات . ومشاركتها فى وضع القوانين والتشريعات .

وتطالب د . منى بوجوب بحث تحديد نسبة متدنية للمرأة فى مقاعد المجالس البرلمانية والمحلية ، تستند إلى القانون والدستور مشيرة إلى تجارب أسيابنا التى تصل فيها النسبة العددية للمرأة إلى ٢٥٪ من جميع المقاعد القيادية . فلم عصرنا أصبح تقدم الدول يقاس بمدى مشاركة المرأة مع الرجل فى تحقيق التنمية الشاملة .

الصوت .. والقرار

وحول تعبئة الرأى العام وتوعيته بأهمية القيد فى جداول الانتخابات تقول السيدة عزيزة حسين رئيسة اللجنة القومية للمنظمات المصرية

غير الحكومية للسكان والتنمية .. إنه يجب توعية المواطن بأهمية دوره من خلال المشاركة في الانتخابات ، وارتباط ذلك بالعائد السياسي والاجتماعي عليه . فأسلوب المشاركة السياسية بدأ يتغير لا في مصر وحدها ، بل في معظم بلاد العالم . حتى يتسنى للمواطن الاسهام بالتأثير في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم ومصالحهم . وألا يقتصر الأمر على مجرد الإدلاء بالصوت ، ثم الانصراف لحال سبيلهم .

وتؤكد السيدة راوية عطية – إحدى أول ثلاثين دخلوا المجلس النيابي عام ١٩٥٧ – على أن عملية قيد المرأة في جداول الانتخابات شرط أساسي لتقدم المرأة . فالحياة السياسية جزء من الحياة ذاتها والموقف الحالي يتسم بإحجام المرأة عن النزول للشارع السياسي . وترى أن الفترة الزمنية – بعد أن امتدت لثلاثة أشهر بدلا من شهر – كافية للقيد في جداول الانتخابات ، وهذا حرص انطلق من رؤية الرئيس مبارك ، حتى يواجه كل الاعذار التي يحتال بها الناس .

واقترحت راوية عطية فرض غرامة مناسبة على من لا يقوم بقيد اسمه في جداول الانتخابات ، وكذلك على من لا يدلي بصوته في الانتخابات . وأن تكون البطاقة الانتخابية – أو نسخة مصورة لها – ضمن الأوراق المطلوب أن يتضمنها ملف كل موظف .

وتقول د . فرخندة حسن ، الأمينة العامة للمرأة بالحزب الوطني ، إنه مع بداية فتح القيد في جداول الانتخابات في نوفمبر الماضي ، والذي يستمر حتى نهاية يناير الجاري ، بدأت أمينات المرأة في تنفيذ الخطة الموضوعة ، حيث تم التركيز على تنشيط الوحدات القاعدية أو ما تسمى بالشياخات . ومن خلال ذلك كثفنا جهودنا لتوعية المرأة وتشجيعها للقيد في الجداول . مع ضرورة اختيار الثواب المناسبين وبرامجهم . كل ذلك من خلال الزيارات الميدانية والاحتكاك بمختلف القطاعات والتجمعات . ونحاول من خلال ذلك أن نجعل للمرأة قوة ضغط إيجابية . تحسب الأحزاب حسابها .

وعن الأمية وحقيقة أبعادها في قضية انخفاض نسبة قيد المواطنين في جداول الانتخابات يرى الدكتور مصطفى الفقي أن الأمية مشكلة قومية ، والتصدي لسلبياتها لاتظهر نتائجه وحلوله على المدى القصير . إلا أن الأمية ليست بالضرورة عائقا دون المشاركة السياسية في الانتخابات ، والدليل أن المشاركة في بعض مناطق القاهرة لا تزيد أحيانا على ٢٥٪ .. بينما في الريف الذي تنتشر فيه الأمية تصل النسبة فيه ما بين ٦٠ و ٨٠٪ . ولهذه برغم فقرها وأميتها تعتبر أكثر ديمقراطية خارج أوربا والعالم الغربي .

من هنا فالمشاركة السياسية للمواطن لابد من تناولها بموضوعية ومصارحة . ومناقشة شكوك البعض حول الانتخابات . وعدم التزام بعض الناخبين بوعودهم الانتخابية .

غير أن د . مصطفى الفقي يؤكد أنه بالرغم من كل ذلك يظل الاصرار على الممارسة الديمقراطية والإدلاء بالأصوات هو السبيل إلى منع محاولة التزييف إن وجدت .

وأن حرص الناخبين على المشاركة يلزم الغالب بأن يكون صوتا حقيقيا لدائرته .

وفي نفس الاتجاه تؤكد د . منى مكرم عبيد أن المشاركة في الانتخابات تؤدي إلى التخفيف من أية سلبيات ، بدلا من الوقوف في مقاعد المفرجة . سيما أننا في مظلة التعددية الحزبية وحرية التعبير وإبداء الرأي ولدينا الصحف المعارضة . وبالتالي فإن حق الانتخاب والإدلاء بالصوت والاسهام في الدائرة السياسية أصبح ضرورة ملحة . لمواكبة هذا التغير .

وأخيرا يتوجه الدكتور حسين كامل بهاء الدين إلى الشباب مذكرا إياهم باهتمام رئيس الدولة ولقائه بهم خلال الثلاثة الأعوام الماضية حيث التقى بهم لعاني مرات ، سواء في معسكرات أو جامعات ، واستمع إلى آرائهم ، إيمانا منه بدورهم في تشكيل المستقبل وما للذلك من مغزى ديمقراطي قدمه رئيس الدولة نموذجا . بالإضافة إلى ما حدث خلال معسكر حلوان حيث جاءت لفتة الرئيس وإيمانه بالشباب وحرصه على مشاركتهم في مسيرة الديمقراطية .

أما د . فرخندة حسن فإنها تستكر إهدار المرأة لحقوقها بعد كفاح دام قرابة القرن ونصف القرن .

ويعود د . الفقي فيؤكد أن التخلي عن حق من الحقوق السياسية للمواطن هو أمر يهبط بدرجة المواطنة .

كلمة العرب

عـــام الانتخابات

بدأت بروفة الانتخابات لمجلس الشعب التي ستجرى بعد تسعة أشهر، ولابد من التسليم بأن سيناريو البروفة الذي جرى في ثلاثة دوائر في قليوب وعينا البصل وبورسعيد كان متقنا وبشى بما سوف يجرى على المسرح.

وبصرف النظر عن نتائج الانتخابات في الدوائر الثلاث فإن ماجرى فيها كان متوقعا، وقد التزم كل طرف بتنفيذ النص كاملا فالحزب الوطني اعتمد على عاملين أساسيين هما السلطة والمال بينما اعتمدت الاحزاب الاخرى والمستقلون كل على حسب تاريخه الشخصي وقدرته المالية.. وبلا تحيز يمكن القول أن الشعار الاجتماعي الوحيد الذي ارتفع في هذه الانتخابات كان شعار المرشح الناصري في قليوب.. وكان: «الكفاية والعدل واستقلال القرار السياسي والوقوف ضد بيع القطاع العام وتصفية الصناعة.. والاعتماد على قدرتنا الذاتية فيما ننتجه ونستهلكه.

وتتعاصر هذه الانتخابات مع انتخابات عدد غير قليل من النقابات المهنية والعمالية وبذا يمكن اطلاق «عام الانتخابات» على عام ١٩٩٥.. فهل تقدم لنا هذه الانتخابات في مجموعها العناصر الجديرة بقيادة الاصلاح والتغيير للدخول في القرن الواحد والعشرين؟

ان هذه الانتخابات لابد أولا أن تحكمها ضمانات هامة سبق وان طالب بها الحزب الناصري وأحزاب المعارضة الاخرى وأهم هذه الضمانات ان ترفع السلطة يدها ولاتصبح سلاحا في يد الحزب الوطني لضرب الاحزاب الاخرى وافساد العملية الانتخابية.. والضمان لهذا ان يتولى القضاة رئاسة لجان الانتخاب والفرز.. وان تسقط التحالفات غير الشرعية التي تنشأ بين بعض الأحزاب والجماعات الغير قانونية، والا يسمح لجماعات الضغط الاقتصادي باستثمار نفوذها المالي والأدبي في انجاح مرشح على حساب طهارة العملية الانتخابية، والا يستثمر النواب الحاليون في مجلس الشعب هذه الشهور الأخيرة لاستعراض عضلاتهم كدعاية انتخابية مجانية.. والضمانة الأكثر قوة وأهمية ان يقف المواطنون في يقظة ووعي لضمان حرية الانتخابات.. ان حرية الانتخابات وسلامتها ان يحميها القانون.. ولا رجال السلطة.. ولا البلطجية.. ولكن تحميها جماهير الشعب.. وهذه هي العادلة التي يجب أن يعيها الجميع.

العرب

الديمقراطية لا تتحقق بالصوت العالى والمطالب غير الواقعية

زعامة مبارك للحزب الوطنى حقيقة تتماشى مع الواقع

لكل أبناء الوطن

لابد من إشراف الأمن على العملية الإنتخابية حتى لا تحدث الفوضى

● عودتنا احزاب الاقلية ان تبحث عن شماعة تعلق عليها فشلها كلما احست بالفشل .. او كلما احست انها مقدمة على الفشل .. وشماعة احزاب الاقلية هذه الايام هى رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطنى .. لا يحاولون ايهام الراى العام بان الديمقراطية التى يريدونها سوف تتحقق اذا خلا الرئيس مبارك عن زعامة الحزب الوطنى .

● ورغم ان هذه الدعوة باطلة من اساسها .. ورغم ان الرئيس مبارك كشف زيفها فى حواره مع المفكرين على ذات الوتر .. حتى تجد انفسها مبررا امام الجماهير اذا ما فشلت فى الانتخابات القادمة .

● يقول جمال بدوى فى مقاله بصحيفة « الوفد » يوم الخميس الماضى « لا يمكن تصور قيام ديمقراطية كاملة فى مصر فى ظل نظام يجمع بين منصب رئيس الجمهورية ومنصب رئيس الحزب .. ذلك ان الانتخابات فى مصر تجرى تحت اشراف جهاز بيروقراطى عتيد ومسيطر بشكل فى جهاز الامن وجهاز الادارة المحلية وكالة للمصالح الحكومية التى ينتمى موظفوها للاشراف على العملية الانتخابية .. وكل هذه الاجهزة لا تتصور سقوط مرشح ينتمى الى حزب رئيس الدولة والا اتهمت بتلفيق الوقائع » .

● ويضيف قائلا : « اما القول بان الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب ليس بدعة وان الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا تفعل ذلك .. فهو قول يحتاج الى تبيان حتى لا تقوم المغالطة فى مواجهة الجمهور » .

التناقض

● بداية .. لاشك ان جمال بدوى يتفق معنا على ان العمل السياسى قلم .. اساسا .. على الاختيار .. فهو عمل اختيارى اولا واخيرا .. لذلك يكفى ان تقول ان الرئيس مبارك قد اختار الحزب الوطنى .. وان الحزب الوطنى قد شرف بالرئيس مبارك حتى تنتهى القضية وينتهى الجدل .. اذ لا يتصور عاقل ان يسال جمال بدوى .. مثلا .. لماذا اختارت حزب الوفد لتكون رئيسة للحزر صديقه ؟! او يسال ابراهيم شكرى لماذا تحول الى رئاسة حزب معارض رغم انه كان وزيرا .. وعضوا فى الحكومة .. ● هذه مسالة اختيار .. تقوم على الاقناع الشخصى ..

وعندما يعلن الرئيس مبارك تمسكه برئاسة الحزب الوطنى فليس من المنطق ، وليس من الديمقراطية فى شىء ان يطالب بالتخلى عن قيادة الحزب الذى اقنع بمبادئه وبادله عطاء بعطاء .. من اجل تنفيذ برامج التنمية وتحقيق الاستقرار التشريعى والتنفيذى على حد سواء .

● لقد اثمرت زعامة الرئيس مبارك للحزب الوطنى .. وكان من نتائجها ذلك النجاح الباهر للاصلاح الاقتصادى وانشاء البنية الاساسية لخدمة الاستثمار وتطوير الاداء الحكومى وتعميق الديمقراطية وصدور قوانين مؤثرة كان المجتمع فى امس الحاجة إليها لتواكب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحققت .

● القريب فى الأمر أن الذين يطالبون الرئيس مبارك بالتخلى عن زعامة الحزب الوطنى لا يرون اى غضاضة فى استمرار زعامات اخرجهم لسنوات طويلة طويلة .. رغم ان الزمان قد تغير وتغير معه كل شىء ، إلا هذه الزعامات التى مازالت تعيش من زمن غير الزمن وتحارب فى قضايا غير واقعية .

● ولسنا ندرى مبررا معقولا لتخوف جمال بدوى من اشراف جهاز الامن والاجهزة الدولة على الانتخابات .. ففى كل دول العالم يحدث هذا .. اذ لابد من هذا الاشراف حتى لا تحدث الفوضى وتنهار الانتخابات .. وتنهار العملية الديمقراطية باكملها .. فتقع الفتنة الكبرى ، كما حدث فى دول كثيرة قريبة منا .

● اما اذا كان يلمح الى ما وقع من مخالفات اثناء عمليات التصويت فالمسئول عن ذلك هم الراشدون والناخبون .. على مستوى كل دائرة بعض مرشحى الحزب الوطنى وبعض مرشحى المعارضة والمستقلين وفى هذه الحالة يكون القول الفصل فى اثبات التزوير للقاضى الذى يشرف على عملية التصويت فى كل مراحلها .. ويحق له ان يهمل الاصوات المزورة اذا ما تاكد له وقوع مخالفات من اى جهة .

● وقد اجريت الانتخابات التشريعية مؤخرا فى امريكا .. وفيها فى فرنسا والمانيا وغيرها سجرى الانتخابات فى المانيا .. فما سمعنا بعن يطالب زعماء هذه الدول بالتخلى عن احزابهم ..رغم ان الانتخابات تجرى هناك كما تجرى هنا تحت اشراف جهاز الامن والاجهزة الدولة .

● على ان ما يثير السخرية حقا فى مقال جمال بدوى المشار اليه هو اشارته الى ان اجهزة الامن والاجهزة الدولة المشرفة على الانتخابات لا تتصور سقوط مرشح ينتمى الى حزب الدولة .. وإلا اتهمت بتلفيق الوقائع .. يا رجل قل كلاما غير هذا .. ربما كان هذا التفكير البدائى قائما ايام ان كان الوفد يضع خطا على ظهر الناخب المعارض له لينتقم منه بعد ان يشكل الحكومة لكن الامر يختلف اليوم جدا .. والمدنيا تغيرت .. وإلا .. فمالنا نقول فى عشرات الفائزين من الاحرار والمستقلين الذين اصبحوا اعضاء فى مجلس الشعب رغم احجام الوفد والعمل عن دخول الانتخابات الماضية ؟! .. كيف جاء هؤلاء الى البرلمان ؟! .. بالتزوير ام بتلفس الوقائع ؟!!

● مرة اخرى نؤكد .. ان الديمقراطية الصحيحة الكاملة لن تتحقق بالتصاريح الزائفة والاتهامات الفارغة والصوت العالى .. والبقالات الجوفاء والمطالب غير الواقعية .. ولكن بالعمل الدائب وسط الجماهير والممارسة الجادة والراى السديد المقنع .. فماذا قدمتم فى هذا .. وما انتم فاعلون ؟!

١٩٩٥ وصحة كل الاتجاهات

انتخابات مجلس الشعب ستتم تحت متابعة دولية تصل إلى حد الرقابة مع الانتخابات الحرة يفقد الحكم جزءاً من أغلبيته.. وإذا تدخل سيفقد شرعيته!

ما الذى يجعلنى اقول إن سنة ١٩٩٥ سوف تكون سنة فارقة إلى درجة اجنحنى على استعداد معها للقول بأنها قد تكون مدخل مصر إلى القرن الحادى والعشرين، واتحدث عن المدخل فقط لأن عمر القرن كله عصى على أى تنبؤ أو على أى خيال؟

وإذا كان التوصيف الذى عرضته للاحوال فى «مر مصر» على حد التعبير الجميل الذى صاغه واحد من ادبائنا المرموقين لإحدى قصصه دقيقا . وأظنه كذلك . إذن فلابد أن نتصور ان المزاج فى «مر مصره لابد أن يكون منحرفا، وأن تكون فى قلبه نزعات قوية ترفض هذه الأحوال وتقش بكل وسيلة عن طريق التغيير. وليس بالضرورة ان يتم ذلك بالعنف، مع ملاحظة أن طبائع الناس فى «مر مصره لاتحب العنف فى العادة، وإنما تضطر إليه اضطرارا فى اوقات غير عادية.

ومع ذلك فإن الذى قال إن مصر بخير، له بعض الحق، ذلك أنه برغم كل ما يقول به توصيف الأحوال فى مصر من مشاكل، وما تشير إليه تداعيات هذه الأحوال من نذر . فإن المسافة التاريخية . أو لعلها المقادير الإلهية . تلقى إلينا سنة ١٩٩٥ بما يمكن أن يكون نافذة مفتوحة لفرصة أخرى متاحة مدخلاً مأمونا إلى أمل يتجدد.

بتحديد اكثر فإن سنة ١٩٩٥ هى . بمسافات او بمقادير . سنة انتخابات.. أى سنة ذمرة طبيعية للتغيير.

هناك انتخابات لعدد من النقابات المهنية. وهذا مجال لحراك بالاختيار الحر بين تجمعات هى . بالضرورة الأكثر استنارة، والأكثر كفاءة، ثم هى الأكثر قربا من مواقع التأثير.

وهناك انتخابات لاتحادات نقابية كثيرة، بل وللاتحاد العام لنقابات العمال نفسه . لقد ظلت الحركة النقابية فى مصر تحت الوصاية لأزمنة طويلة، لكنى احسب ان قوى جرأة فى الحركة النقابية تجد نفسها مدفوعة هذه المرة بأكثر من أى مرة سابقة إلى التعبير عن نفسها بطريقة حرة لأن ظروفها لم تعد تحتمل استمرار الوصاية.

هناك انتخابات تجدد نصفى لمجلس الشورى، ومع أن هذا المجلس من بوصه مطل انتابيه إلا انه يظل . بالحد الجهد الذى قامت به بعض لجانه . منبراً قد تسعى إليه أصوات لديها ما تقوله.

والسؤال هو: هل تملك الشجاعة لتترك هذه الانتخابات فى هذه المواقع تقوم بدورها كعملية تنشيط لادورة الدموية الطبيعية والضرورية؟

أهم من ذلك . وأهم بكثير جداً . انه فى سبتمبر أو اكتوبر من سنة ١٩٩٥ يحل موعد الانتخابات العامة الجديدة لمجلس الشعب، وتلك لحظة حاسمة لعدة اسباب:

١ . هناك رغبة فى التغيير تخطت درجة السخط إلى حدود التمرد، وهذه حقيقة سياسية لايصح ان تغمض عنها العيون.

٢ . وهناك ظلال شك حول حجم القوة النسبية للاتجاهات المتطلة المؤثرة فى المجتمع، ومن ثم فهناك عنصر مخاطرة.

٣ . وهناك مطلب شعبى عارم يريد انتخابات حرة بالمعنى الحقيقى للحرية، وبما يتيح مشاركة حقيقية فى اختيار التوجهات وصنع القرارات.

٤ . وفى هذا الجو فإن هناك تصميماً من كل الأحزاب السياسية للمسموح لها . وغير المسموح لها . على دخول المعركة الانتخابية مهما كان الثمن. وبالتالى فانها فى الغالب معركة كل الاتجاهات واحتكاك كل التيارات مع بعضها . وأن يقاطع الانتخابات طرف حتى إذا ادعى مبكراً ان ذلك نبته وإذا حدث وجرت مقاطعة للانتخابات فظنى انها سوف تكون مقاطعة جماعية تشارك فيها كل الأطراف الأخرى . تاركة طرفاً وحيداً على الساحة يواجه العواقب وحده إذا أراد او إذا استطاع.

٥ . وهناك اهتمام عالمى بمبدأ حرية الانتخابات، ولاظن اننا هذه المرة سوف نشهد متابعة دولية تصل إلى حد الرقابة على مجرى عملية الانتخابات، وسوف وحدث ذلك سواء بموافقة رسمية او بغير موافقة رسمية.

والسؤال المركزى هنا: هل يستطيع البعض منا ان يتحمل عملية انتخابات تجرى فى ظل هذه الأسباب؟ . وإذا لم يستطع فماذا يفعل؟

وهنا فنحن أمام احتمالات خطرة مفعمة كلها بالنذر.

بين هذه الاحتمالات:

١ . انه إذا تركت الانتخابات حرة فقد يفقد الحكم جزءا مؤثراً من أغلبيته.

٢ - وإذا تدخل الحكم فى الانتخابات بفلاظة فمن المؤكد انه سيفقد جزءاً من شرعيته.

٣ - وإذا فوجئ الحكم بما لم يتحسب له فمن امام خيارين ليس لهما ثالث:

أما ان يقبل تأكل اغلبيته وشرعيته ويتصرف، واما ان يرفض ذلك ويتصرف وكلا الخيارين قفزة فى الظلام إلى المجهول!

وفى كل الاحوال فلست أريد ان اخوض تفصيلاً فى حديث «الدم» ولكنى ادعو الله من قلبى الانتشهد مصر فى هذا العام صداماً بين المتناقض الاجتماعية الاقتصادية الفكرية النفسية - وبين واقع السلطة فى مصر كما هو الآن. وربما رويت لكم طرفاً من لقاء جرى بين الملك «شوان كارلوس» ملك اسبانيا الحالى وبينى فى مكتبه بقصر «زرزويلا» ولم يكن فى المكتب غيرنا.

سألته كيف استطاع ان يجنب اسبانيا مخاطر وجدها امامه حين جلس على العرش؟

وكان قوله ببساطة:

ظلت حاولت فهم حدود دورى، وتوصلت إلى انه دور يشبه ما يقوم به رجل المرور.. يحول دون توقف الحركة على الطرق من كل الاتجاهات بسبب تعارض هذه الاتجاهات وشدة الزحام عليها - من ناحية..

ومن ناحية اخرى يمنع احتمالات التصادم الخطر، ويحول بكل الوسائل دون وقوعه رغم تعارض الاتجاهات وشدة الزحام ومن ناحية ثالثة فإن عليه أن يتذكر دائماً أن الشاة على كافة الاتجاهات اكبر كثيراً جداً من راكبى السيارات.»

قالها الملك وضحك، ولعله كان سعيداً بهذا التشبيه الذى توصل إليه فى شأن دوره.

وأظن أن مصر سنة ١٩٩٥ فى حاجة إلى شئ مماثل لما فعله ذلك الرجل الذى استطاع أن ينجو بأسبانيا من مهالك تجدد الحرب الأهلية فيها.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

الاستعداد مبكراً للانتخابات القادمة:

وزراء حاليون وسابقون فى قوائم الحزب الوطنى بالمحافظات والصراع يدور على مقاعد العمال

دقت ساعة الاستعداد لانتخابات مجلس الشعب المقبلة كل الأحزاب والقوى السياسية، بما فيها الحكومى نشاطه، بدأت فى الترتيب لخوض أهم انتخابات تشريعية تعقد فى الألفية فى القرن الحالى قبل الدخول إلى القرن القادم بعد أن أبدى الجميع ترحيبهم لإجراء الانتخابات فى موعدها الدستورى الذى يناسب طبيعة المجتمع فى مصر وإعطاء الفرصة للتنافس واختيار الأصلح، وأيضاً لاستكمال المرحلة الانتقالية التى تمر بها البلاد فى حالة وجود حالة الطوارئ، وهى ما تطالب به أحزاب المعارضة والتى أعلنها حزب التجمع على لسان المتكلم رفعت السعيد أمين عام الحزب، تتفق الأحزاب والقوانين وتتفاوض وتتفاوض فرص الدعاية فى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية وأماكن معينة، ومخاوفة قضائية فى عمليات التصويت والفرز.

ويقترح رفعت السعيد إصدار تعديل قانوني يحدد عملية الإنفاق الانتخابي ويمنع تقديم تبرعات خلال الحملة الانتخابية في إشارة واضحة إلى ما يتردد حول استعداد جهات خارجية لتمويل جماعة الإخوان المسلمين. لمحظور تشاطها في الانتخابات القادمة ويضيف ياسين سراج الدين رئيس لجنة الوفد بالقاهرة على الضمانات السابقة شرط التكافؤ بين المرشحين في عقد المؤتمرات الجماهيرية وإصدار قانون بتجميع عدد من الصناديق في كل لجنة ليشرف عليها قاض واحد لتسهيل عملية الإشراف على التصويت والفرز والتأكد من هوية الناخب سواء بالبطاقة العائلية أو الشخصية أو جواز السفر وفي نفس المطالب التي ينادي بها مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار خاصة أن هناك ٢٢ ألف لجنة انتخابية في مصر.

على مستوى الاستعداد بدأت الأحزاب في ترتيب أوراقها وتجميع أعضائها في كافة المحافظات، إلا أن البعض مازال في حالة استطلاع رأيه لكافة لجانه تصبحًا استجداد قد تطرأ على موقف الحكومة من نظام

عادل السنهوري

الانتخابات إلا أن هذا لم يمنع من بعض خطوات التنسيق والتشاور بين معظم أحزاب المعارضة بعيدًا عن الوفد الذي بات مؤكدًا دخوله الانتخابات القادمة بشكل منفرد دون التحالف أو حتى التنسيق مع أحزاب المعارضة. لأن الوفد كما يعتقد ياسين سراج الدين - له من الثقل السياسي الذي يؤهله للاعتماد على نفسه وبيدات كل لجان الحزب في اقتراح الشخصيات المرشحة ويتوقع سراج الدين أن يحصل الوفد على ٢٥٪ من مقاعد المجلس القادم إذا جرت انتخابات حرة..!!

على مستوى آخر - ومهم لطبيعة التحالفات القادمة فجماعة «الإخوان المسلمين» قررت كما يعلن المستشار مأمون الهضيبي أحد قيادتها والمتحدث الرسمي لها المشاركة كقوى فاعلة في المجتمع في الانتخابات القادمة كما حدث في المرات السابقة. ولكن هذه المرة يتنازع الإخوان طريقين للتحالف إما مع حزب العمل - وهو الأرجح - كما يقول الهضيبي - أو مع حزب الأحرار وهو الأمر الوارد هذه المرة والذي لا يخفيه مصطفى كامل مراد رئيس الحزب فهناك مشاورات حالية لدخول بعض أفراد من «الإخوان» تحت لواء الأحرار بالإضافة إلى العمل فكل الاحتمالات واردة - في رأي الهضيبي للتحالف من أجل المصلحة العامة للإخوان!!

ويؤيد الهضيبي مسألة تحديد عملية الانفاق الانتخابي إذا صدر قانون بذلك بشرط ان يلتزم الحزب الوطني بذلك أيضًا وإن كان ذلك أمرا غير ممكن وليست له ضوابط حاكمة.

اما الحزب الوطني فالصراع يدور حاليًا على أشده بين أمانات الشباب في كافة المحافظات وبين «عراجيز

المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٥

الحزب» على حد تعبير امين شباب «محافظة كبرى» فالتوقع أن تشهد القوائم المرشحة وجوها جديدة يمكن أن تصل إلى نسبة ٦٠٪ من مرشحي الحزب للانتخابات القادمة وهو ما اكده كمال الشاذلي امين التنظيم بالحزب، مشيرًا إلى الدفع بوجوه جديدة من الشباب بالإضافة إلى زيادة العناصر النسائية وسيعتمد الاختيار على حسن السمعة والشعبية.

المعلومات التي توافرت لـ «العربي» تؤكد أن الحزب الوطني سيدفع بعدد كبير من الوزراء الحاليين والسابقين على مقاعد الفئات في المحافظات فيتردد بقوة الآن ترشيح عصام راشي وزير الري السابق في دائرته بالمنوفية وترشيح عنبر المنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة في دائرة الجيزة وترك الصراع على مقعد العمال بين الاجنحة المتعددة فعلى سبيل المثال يشهد هذا المقعد في الجيزة صراعًا حادًا بين ثلاثة قيادات بالحزب بالمحافظة هم بدر مرعي شعراوي عضو مجلس الشعب الحالي وفتحي زكي هلال عضو المجلس المحلي وقيادي الحزب بالجيزة ونجيب عبد الجابر لشغل هذا المقعد في الانتخابات القادمة إلى جانب صراع خفي يقوده جناح الشباب في الحزب بالمحافظة للدفع بوجوه جديدة في الدوائر الأخرى مثل الدكتور شريف والي امين الشباب بالمحافظة. مجمل الأمر أن الوقت مازال مبكرًا إلا ان الجميع في حالة الاستعداد والترقب لما ستسفر عنه خطوات التنسيق والتحالف.

المصدر : البلاغ الجديد
التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. فتحي سرور :

الانتخابات القادمة حرة ١٠٠٪

لو بعث عبدالناصر حيا لفعل مايفعله الحزب الوطني اليوم ؟!

الاخوان المسلمين يعتبرون ماعدهم كفرة وملحدين !

الدكتور فتحي سرور .. ملك من ملوك الحوار في مصر ولاشك .. وهذا هو سر نجاحه في منصبه الخطير كرئيس لمجلس الشعب .. كما ان براعته تلك هي التي تغرى الآخرين بالحوار معه .. فافكاره مرتبة .. ويملك قدره هائلة على الهدوء .. وعدم السقوط في شبكة الاستفزاز .. لذلك كان حوارنا معه هادئا جدا رغم انه مثير جدا ..

كانت البداية هي الحديث عن رحلاته مع بعض اعضاء مجلس الشعب وماذا يخرج منها قال :

انه استفاد كثيرا من معركة الانتخابات لرئاسة الاتحاد الدولي للبرلمانات .. فقد عرف عالم يكن يعرفه او كان يعرفه ولايراه في التطبيق عن كواليس السياسة ومناورات الدول والبراجماتية التي تحكم المواقف . في اليابان ادهشه ان الحياة السياسية تقوم على اساس بيروقراطي جدا وتعيش الحكومات على ائتلاف هش في معظم الاحيان .. ومع ذلك فالتقدم الاقتصادي مازال يلفت النظر وضرورة الدراسة .

اما في الصين فهي نموذج للدول الكبرى ذات التقاليد والتراث العريق .. واستطاعت بدون اي هزات ان تطور نفسها في اتجاه التحول الاقتصادي مع استمرار النظام السياسي بعد ذلك دخلنا في مرحلة السخونة .

مارايك في مسالة الديمقراطية بإيجاز ؟

قال ..

ببساطة .. لايمكن الحديث عن الديمقراطية بدون تنمية .. الفقراء والمحتاجون تقول لهم تعالوا باشروا حقوقكم السياسية .. انت تظلمهم .. وليس معنى هذا حرمانهم بل لابد من ان يكون لهم تلك الحقوق .. ولكن اقول اننا لو لم نعطهم المقدرة الاقتصادية للحد الادني للمعيشة فإن مباشرتهم ستكون مشوبة بعيوب كثيرة .

ارسم لنا الخريطة السياسية للاحزاب في مصر ..

– عندنا ثلاثة عشر حزبا .

لكن هناك احزابا رئيسية ..

– الحزب الوطني يعتبر نفسه استمرارا لثورة ٢٣ يوليو .. فقط حدث تحول في القهر العالي نفسه .. فبدلا من سيطرة الدولة على الانتاج .. حدث اكتشاف لمبادىء ونظم اخرى هي التي تسمى بقوانين السوق .. اي الحرية الاقتصادية المحكومة نسبيا .

والاشتراكية في العالم اليوم ابتعدت عن حكاية المساس بوسائل الانتاج والقصرت على توسيع الخدمات الاجتماعية .

حزب الوفد قريب جدا من الحزب الوطني في الاهداف .. ولكنه يختلف في الممارسات وبعض التفاصيل .

حزبا التجمع والناصريين هما من لون واحد ولو اختلفا .

فالتجمع خطه يساري منذ ايام الثورة وان كان يقبر ويتطور .

والحزب الناصري يؤيد بحماس شديد ماكان يمارسه قائد الثورة المرحوم جمال عبدالناصر . بنفس المنطق والفلسفة .

وهذا وجه الخلاف بين الحزب الوطني والحزب الناصري .. فالحزب الوطني يرى ان الدنيا قد تغيرت ويرى انه لوكان جمال عبدالناصر حيا لفعل مايفعله اليوم الحزب الوطني .

وماراييك في الاخوان المسلمين او مايسمى بتيار الاسلام السياسي ؟

هو تيار يرفض كل الحلول التي تراها معظم الاحزاب ويرى مايخالف تصوره عن الشريعة الإسلامية كفرا والحادا ويطالب بما يسميه بالحكم الاسلامي .

● وماذا عن حزب العمل ؟

– هو متحالف مع الاخوان المسلمين تكتيكيا فقط .

● تطالب كل هذه الاحزاب ماعدا الحزب الوطني بتعديل الدستور لماذا لم تطرح هذه القضية على مجلس الشعب .

اجاب د. فتحي سرور رئيس مجلس الشعب :

– لم تمنع احدا من طرح هذه القضية فبعض النواب تكلموا وطالبوا بذلك .. اما اذا كنت تعني ان المجلس كله يناقش تعديل الدستور .. فهذا التعديل له قواعد .. منها رضاء الاغلبية ورغبتها في التعديل ..

والحزب الوطني لايرى اي مبرر لتعديل الدستور .. وبالتالي

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٥

فمن يريد تعديل الدستور عليه أن يسعى للحصول على الأغلبية في البرلمان في الانتخابات وفي هذه الحالة يمكنه تعديل الدستور كما يشاء !!

● ولكن ماذا عن الرغبة الشعبية ؟

ـ مجلس الشعب هو التجسيد لارادة ورغبة الشعب .

● والنقابات

ـ لاتمثل الشعب .. وانما فئات مهنية او عمالية منه .

● لماذا لم يحدث ان سحب مجلس الشعب الثقة من الوزارة .

ضحك وقال :

ـ دلني انت على مجلس نيابي قبل الثورة سحب الثقة من الحكومة .. مرة واحدة في عهد عدلي باشا وجاءت من جانب رئيس الوزراء عندما رفض المجلس توجيه الشكر لرئيس الوزراء .. فاعتبر رئيس الوزراء ان ذلك عدم ثقة فيه .

وعلق الدكتور سيد صبري استاذ القانون الدستوري أيامنا على ذلك بأن عدلي باشا كان حساسا زائد الحساسية وكان مفروض يكون «بلك» ويبقى في منصبه .

● ماراًيك فيما يدعو اليه بعض الساسة الحزبيين من مقاطعة الانتخابات .

ـ هذا خطأ فادح .. وخير للمرء ان يهزم هزيمة مشرفة بدلا من أن يقبع وراء الجدران .

● ولكن الكثيرين يشككون في أن الانتخابات القادمة ستكون حرة .

ـ أؤكد لكم ان الانتخابات ستكون حرة .. فتزوير الانتخابات مرفوض .

● البعض يرفضه نسبة الخمسين في المائة عمال وفلاحون ؟

ـ هذه فئات كانت على هامش المجتمع وجاءت الثورة ووضعتها على السطح مكانها الطبيعي فهم المنتجون .. وهم الاغلبية .

والقانون هو الذي يحدد التعريف .

وأود ان اذكر السادة المطالبين بالغاء هذه النسبة انه لو الغيت هذه المادة وسمح للعمال والفلاحين بتشكيل حزب او حزبين .. سيحصلان على ٧٠٪ من ابناء الشعب المصري .

● ولكن للانتخابات النيابية في مصر منذ عهد الثورة سمعة سيئة .. ومحكمة النقض اكدت التلاعب والتزوير في ٩٠ دائرة وهو رقم كبير .. فكيف لاينفذ المجلس توصياتها ؟

ـ توصيات أو قرارات محكمة النقض .. ليست احكاما .. وانما هي نتائج تحقيق والدستور لم ينص على التزام المجلس بها .. وانما قرر ان مجلس الشعب هو الذي يقرر مصير عضوية اعضائه واكدت المحكمة الدستورية ذلك والمجلس لايقرر فصل عضو اذا كانت الاخطاء اجرائية .

● يلاحظ الكثيرون ان مجلس الشعب لايتصدى لمكافحة الارهاب كما يجب .. اذ اين اعضاؤه مما يجرى في ملوي مثلا ؟ كان مفروضا ان يلتحموا بالشعب ويعملوا على تنظيمه ضد الارهابيين المتطرفين ؟

اوافق على ان الاعضاء مفروض ان يقودوا حملة الشعب ضد الارهاب .

● وماذا عن قضايا الفساد ؟. لانرى المجلس يتخذ قرارات او قوانين ضده .

ـ نحن قد حولنا قضايا فساد للنيابة .. كما اصدرنا قوانين ضد الغش مثلا .

● حسنا .. وماذا عن حقوق الانسان مفروض ان المجلس يضع فواصل وحدودا حتى لاتحدث تجاوزات والدولة تواجه الارهاب الاجرامي بالجراءات استثنائية .

ـ عندنا لجنة لحقوق الانسان في المجلس تحقق في اي تجاوزات واي نائب من حقه ان يثير اي موضوع في الشان .. والصحف كل يوم تتكلم عن نفس الموضوع فمن باب اولى مجلس الشعب اذ لايوجد حجر على حرية التعبير في هذا البلد منذ ان جاء الرئيس مبارك الى الحكم .

● ماراًيك فيما تثيره بعض احزاب المعارضة من ضرورة تداول السلطة ؟

ـ اذا كان المقصود ان يتناوب حزب الاغلبية عن الحكم للاقلية .. فهذا غير معقول وليس تداولا للسلطة .. فالمقصود بالتداول هو اقامة انماط الديمقراطي الذي يسمح لكل حزب ان يمارس النشاط السياسي ليكسب ثقة الجماهير وتجرى انتخابات حرة تمكنه التحول من اقلية الى اغلبية .. وبالتالي يحكم .

هل انت متفائل بمستقبل الحياة النيابية في مصر ؟.

ضحك وقال :

.. متفائل جدا .. ومتفائل بمستقبل الاوضاع الاقتصادية !

المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٥

النظام الانتخابى الفردى كتعبير عن الرأى العام

بداية.. اقدم اعتذارى لك عزيزى القارىء لعدم الالتقاء بك خلال الأسابيع الماضية المتدة من اخر مقال كتبته فى ٩٤/١١/١٦ عن قضايا التعليم الجامعى: التوسع العشوائى فى معاهد الخدمة الاجتماعية، والذى كان احد الأسباب الرئيسية فى تغيير عميدة معهد الخدمة بالقللى بالقاهرة، وكان للمقال ردود افعال لم اكن اتوقعها!!، حيث اضطررت للسفر خارج البلاد، مع انشغال فى أمور هامة للغاية تعذر معها الانتظام فى الكتابة، فمعذرة مرة أخرى.

أولاشك ان عام ١٩٩٤ كان يمثل عام القلق فى أوساط كبيرة وعديدة من قطاعات الرأى العام المهتم بالعمل العام فى مصر، وذلك فيما يتعلق بالنظام الانتخابى المفترض ان يتم الأخذ به فى العام الجديد ١٩٩٥، والذى سيشهد انتخابات مجلس الشورى،قبل منتصف العام، ثم انتخابات البرلمان (مجلس الشعب) قبل نهاية العام، وحدثت نقاشات جادة فى هذا الموضوع الهام والحيوى والذى يتعلق بمصير الممارسة الديمقراطية أساسا. واصبح هناك ثلاثة اتجاهات هى:

• اتجاه يرى الابقاء على الانتخابات بالنظام الفردى مع ضرورة استكمال ذلك بتطبيقه على الجداول المحلية التى مازالت تأخذ بالنظام الذى يجمع بين المقعد الفردى والقائمة المطلقة. واتجاه ثان يرى ضرورة التحول الى الأخذ بنظام القائمة المطلقة او النسبية وبشروط ونسب وخلاف ذلك ودون الدخول فى الآراء العديدة فى هذا الاطار، واتجاه ثالث: يرى ضرورة الجمع بين الفردى والقائمة النسبية لمراعاة المواءمة مع الدستور، وحتى تكافؤ الفرص، وتقليل اهدار الأصوات، ومراعاة المستقلين - الخ

• وترك النقاش يأخذ مجراه على مدار العام سواء فى داخل اروقة الحزب الحاكم، او فى داخل الأحزاب المعارضة وتبلورت اتجاهات وتيارات داخل كل منهم. الى الذى حدث داخل الحزب الحاكم نفسه تعدد للاتجاهات الثلاث التى اشرت اليها، وتعذر الاستقرار على اتخاذ قرار فى هذا الشأن خلال فترة طويلة للوقوف على صدى وحساب آثار وانعكاسات كل اختيار من هذه الخيارات المختلفة. وحينما بدأت تتبلور ملامح معينة للاتجاه الذى يمكن الأخذ به، بدأت قيادات الحزب تجس النبض وتطن التصريحات تلميحا للوقوف على ردود الأفعال.

• وبحسبان فعل الحزب الحاكم عندما استقر على خيار «استمرارية الأخذ بالنظام الفردى للانتخابات العامة فى مجلسى الشعب والشورى.

• وبحسبان فعلت قيادات الحزب عندما اختارت تفسيرها لاستمرارية النظام الفردى، انه تعبير عن رغبة الرأى العام واحترام له ونزول لارادته.. الخ هذه التعبيرات الجميلة التى اثلجت الصدور وكان لها صدى طيبا فى الشارع السياسى بالأشك.

• وقد بدأ التمهيد لهذا القرار بافصاح امين عام الحزب د. يوسف والى منذ فترة بأن الانتخابات القادمة ستكون بالنظام الفردى لانه لم يتم الاستقرار على عكس ذلك. وبعد عدة اسابيع صرح السيد/ كمال الشاذلى (أمين التنظيم) ووزير شئون مجلسى الشعب والشورى، بان انتخابات الشورى (فقط) القادمة ستكون بالنظام الفردى، وبعد عدة أيام صرح د. فتحى سرور (رئيس مجلس الشعب)، ان النظام الانتخابى الفردى قائم وسيتجرى على اساسه الانتخابات القادمة لانه. ولعلى مسئوليته. لم تتقدم به الحكومة أو أخرون باية مشروعات قوانين لتغيير هذا النظام. وفى جلسة حضرها رئيس الجمهورية سئل عن نظام الانتخابات القادم.. فقال ان الأمر خاضع للدراسة، لكنه يميل شخصيا للنظام الانتخابى الفردى لانه ملائم للمجتمع وللمصريين.

• ومن جملة هذه التصريحات يستطيع المحلل السياسى ان يفهم انه قد تم ترجيح خيار النظام الفردى، ويجار اختيار الوقت المناسب للاعلان عنه، ولم يمض اسبوعان على تصريح السيد رئيس الجمهورية، الا واجتمعت الأمانة العامة للحزب الحاكم منذ اسبوعين تقريبا وناقشت الأمر واستقرت على خيار النظام الفردى، واعدت تقريرا فى هذا الشأن لعرضه على السيد/ رئيس الجمهورية بوصفه رئيسا للحزب.

وفى متابعة لردود الافعال فانه قد حدث ارتياح عام لدى كل المشتغلين بالعمل السياسى، حيث حدث استقرار على النظام الانتخابى مبكرا وقبل بدء العام الانتخابى. علاوة على ان النظام الانتخابى يستهوى غالبية الأحزاب السياسية القائمة فى الساحة، وكل الأحزاب السياسية الفاعلة، حيث لم الحظ معارضة تذكر لهذا النظام الفردى. فضلا عن ذلك فان الوطنيين الحاديين استراحوا لهذا الاختيار لانهم قد تعودوا على ذلك من ناحية، واسهل لهم فى طريقة

الاختيار عن اى طريقة اخرى قد تتسبب لهم فى اهدار اصواتهم او ذهابها لغير من اعطوها لهم كشعور التصويت مثلا عندما تذهب للحزب الذى يحصل على الغالبية!! كما اننى لاحظت ارتياحا عاما لهذا القرار لدى قيادات من الحزب الحاكم فى البرلمان، لانهم رغم انتمائهم الحزب الوطنى الا انهم لايرغبون فى أن يرهنوا ثرواتهم فى الانتخابات برغبة جهات عديدة قد تتسبب فى ضطيهم او وضعهم فى ذيل القوائم، وقد يكون فرد وذلك اعتبارات شخصية مثلا. وهنا الاحظ مثلا عددا من الحافظات قد يكون المحافظ طرفا فى نزاعات مع نواب الحزب الحاكم لاسباب غير مفهومة الا انه قد لا يرتاح لهم او هم لا يرتاحون له (فى اطار نمط التعامل). وهنا فان المحافظين ينتظرون هذه اللحظة للخلاص من هؤلاء مثلا!!. ولذلك ارتاح النواب للنظام الفردى لتاكيدهم من قدراتهم على خوض المعركة وكسبها مهما كانت الاسباب والضغوط حولهم!!

وعلى أية حال فان الاستقرار على النظام الانتخابى الفردى شئ ايجابى، لأننى من المناصرين لهذا الاتجاه فى الوقت الحاضر لاعتبارات عديدة اشرت اليها فى مقال نشر بجريدة الاهرام بتاريخ (١٩٩٥/١/٥)، منها (ضرورة المواءمة مع الدستور الحالى تجنبا لعدم الطعن فى دستورية أى نظام اخر غير النظام الفردى، وكذا طبيعة الملاءمة بين الواقع المصرى الذى يتسم بسيادة ٥٠٪ اميين لا يقرأون ولا يكتبون، وكذا سيادة ٧٥٪ صامتين لا يشاركون ولا يدلون بأصواتهم ، وأن تعقيد النظام الانتخابى بالنكوص عن النظام الفردى سيزيد هذه السمات تكريسا وتجسيدا، وعلى العكس عند استمرارية النظام الفردى مع ضمانات اخرى للممارسة سيقلل من هذه السمات).

كما انه من الضرورى ان يتسحب هذا النظام الانتخابى الفردى على المجالس المحلية لتوحيد النظام الانتخابى العام والاعداد لذلك من الآن بدلا من الانتظار حتى اخر لحظة، وهذا مايسجل كنقطة ايجابية للحزب الحاكم.

لكن الاهم فى تقديرى من الاستقرار على النظام الانتخابى الفردى، هو ذلك المدخل التفسيرى لهذا الخيار، وهو انه اتى تعبيرا عن الراى العام فى مصر. والمعروف ان الراى العام فى احد تعريفاته هو اتفاق الغالبية على حل مشكلة مااثار جدل بشأنها فترة ما وبأسلوب ما. ولذلك فاذا اعتبرت مسألة النظام الانتخابى خلال عام ١٩٩٤ كانت بمثابة مشكلة تهم الراى العام فى مصر، وثار بشأنها جدل كبير، وانفقت غالبية قطاعات المواطنين وقادة الراى على ترجيح النظام الفردى، ثم جاء الحزب الحاكم ليترجم هذه الرغبة فى قرار يؤكد هذا الخيار مشيرا الى ان قراره هذا جاء احتراما لرغبة الراى العام الذى يمثل الى هذا النظام.

د. جمال على زهران

هذا بالاشك مسألة ديمقراطية وأسلوب لابد ان نقدره، ويجعلنا نفكر فى تنشيط وخلق اجهزة قياسات الراى العام فى المجتمع الذى نتحرك فيه الديمقراطية رويدا رويدا املا ان يكون منهجا للحياة ونمطا للتفكير لأجيال حاضرة ومستقبلة، وذلك بقصد ان تضع ايدى صناع القرار على الاتجاهات الذاتية للراى العام فى كافة الامور ذات الأهمية والتى تمثل عصب حياتنا اليومية الى متى ننتظر اكثر من ذلك لكى نعرف نبض واتجاهات الشارع؟! كما ان هذا يعيدنا ايضا الى مطالبة صناع القرار الى الأخذ فى الاعتبار اشياء كثيرة فى مجتمعنا المصرى وتقدير اشياء كثيرة ضرورية منها بعض من النخب المطروحة بهدف تجديد الدماء، تماشيا مع الراى العام، واشياء اخرى على هذا النحو حرصا على المصلحة العامة.

ولذلك فانه اذا كان التفسير باختيار النظام الانتخابى الفردى جاء تعبيرا عن الراى العام فى مصر مع نهاية عام ١٩٩٤، فان الامل يحدونا ان عام ١٩٩٥، وهو عام الانتخابات سيعطى للراى العام المصرى وزنا كبيرا فى جميع الخيارات السياسية والاقتصادية توافقا مع المصلحة العامة للبلاد.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

لا .. لمرشحي الحزب الوطني..!! (١)

عصمت الهواري

القدرت الانتخابات والعذرب الامس الردى بكل مانركه من سوء الأثر.. ونتطلع قلب مصر لانتخاب مجلس شعب جديد يفرض ارادة الشعب لا ارادة من يحكمه.. فنحن لا يكفن خطيئة أو قبيلا، ولا يتغاضى عن فساد ولا يسكت عوارا.. وقبل على تصرفات الحكومة وليست الحكومة رقيبة عليه..!!

ولست أدري كيف يخوض الحزب الوطني المتحكم تلك الانتخابات وقد انحسرت عنه ثقة الشعب.. ويعلم مرشحو تلك الحزب أن يوم الانتخاب هو يوم المساءلة والحساب.. انه اليوم الموعود.. وشاهد ومشهود.. يومئذ ترى وجوههم عليها خزي وعار.. أولئك الذين أوتوا كتابهم بشمالهم ولا تقرأ فيه إلا صفحات سوداء من سوء ماكادوا يصنعون.. يومئذ يقول الشعب لهم علمته الماضية.. ينس ماصنعوا في أيامهم الماضية.. فكل مسئول منهم أقام من نفسه طاغية.. فهل تدوقم منهم خيرا في خمس سنوات آتية.. انهم يخطئون أن يحسبون أن ذكرة الشعب غافية غير واعية.. ومالهم اليوم يرفعون شعارات تعلن انهم يريدون استكمال المسيرة.. مسيرة فاجرة فاشلة.. فقد عتيوا على مصر أن تتاخر ويتقدم غيرها.. وفرضوا على شعب مصر العظيم الفقر والقهر والبؤس والشقاء.. كل ذلك والمتحكمون في كهف الذيلك والفامبالاة قاعدون..!!

ان الشعب اليوم حقا أن يسالهم ويحاسبهم.. لماذا تسوغوا القامسا في الوراء وتسوق غيرنا الى الامام؟.. ولماذا تتجرع المعاناة ويعيش غيرنا رغد الحياة؟.. ولماذا تهاونت الاخلاق وانهارت القيم؟..

ولماذا اضطربت موازين العدل الاجتماعي وانحدلت؟.. ولماذا زيفت ارادة الشعب وعطلته؟.. ولماذا ضاعت اموالنا وبددت؟.. ولماذا تكاثرت الجرائم وانتشرت؟.. ولماذا اشتعلت الأسعار وافترست اصحاب الدخول المحدودة؟.. ومن المسئول عن ذلك كله؟.. هل هي حكومة الحزب الوطني التي تملك سلطة الحكم و مقاليده، أم تلك الشبح المجهور الذي لا يملك من امر نفسه شيئا؟..!!

أن الشعب اليوم لن يعطيها مدوية عالية (لا) لمرشحي الحزب الوطني، انما يقول الحق من أجل مصرنا التي نحن لها جميعا فداء.. ولكن حكومة تلك الحزب الحاكم في طريق العجز والفشل سيرها الى الوراء.. فلا حلول جادة لأقتحام مشاكل الجماهير.. ولا ترشيد في الانفاق الحكومي.. ولا تذكير في أنفاذ الشعب من الام تضحته.. وعذاب يسحقه.. فنسال اولئك الذين يزعمون انهم يمثلون من الشعب انفسه.. هل زرتم القناير التي اتخذ منها الاحياء سكنا؟.. وهل وقف احدكم في صفوف امام المجمعات التعاونية بحثا عن كسرة خبز أو قدر من لرز؟.. وهل سار أي منكم على قدميه في الازقة والحارات والشوارع ليبدل أن السير فيها صار مصيبة وكارثة؟.. وهل تذكر اي منكم حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما كان يردد «والله لو أن دابة في صحراء الشام تعثرت لسئل عمر يوم القيامة لماذا لم يعبد لها الطريق؟».. وهل حاسب أي عضو منكم حكومته عن القروض الفاحشة التي بلغت مئات المليارات في الدول أي في وجه صرفت؟.. وهل تمكن واحد من اولئك المتحكمين أن يوقف سرعان ارتفاع الاسعار الذي يهدد كل بيت؟.. وهل تحرك مسئول واحد احتجاجا على تلك الخلاعة التي تقتحم بيوتنا من خلال البث التلفزيوني؟.. لقد تجمدت حكومة تلك الحزب الوطني فأصبح واجبا على الشعب أن يصرخ في وجوههم.. كفاكم عبثا بمصر واهاليها.. وكفاكم استكثارا لثقافة شعبها الطيب الذي تتحكمون فيه.. ولئن عدتم تتباهون وتفاخرون بمسيرة حكمكم الذي مضت.. فإن الشعب اليوم يلعن تلك المسيرة ويرفضها.. ويطلب منكم أن تقرضوه قرضا حسنا بأن تنفضوا من حوله..!!

أن الذين يطلبون اليوم ثقة الشعب وتاييده، ويريدون عبادة الحزب الوطني، انهم انفسهم الذين زيفوا الخريطة الزراعية فصوروا لنا البياس أخضر.. والجفاف الزراعي نعيما، وليعلم شعب مصر أن الحزب الوطني الذي ينطرب ويقترب مستجديا اليوم الثقة والتاييد، لم يدرك أن الانسان المصري هو الكفاءة البشرية التي تحقق بها مصر ثورتها العظيمة.. ولم يدرك كذلك أن كل ماتحاميه من أرصاد، وكل ما أركناه من عثرات، وكل ماتجرعناه من هزائم ونكسات وكل ما اصابنا من كوارث، وكل مالحقنا من مصائب.. كل ذلك كان عند الحزب الوطني مسئولا.. فقد أخذوا من الانسان المصري أداة للتصفيق والهتاف لا للابتكار والابداع..!!

أننا نتحدى أن يعلن مرشحو الحزب الوطني انهم ضد قانون الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات.. نتحداهم أن يطلبوا اشراف القضاء الكامل على كافة مراحل الانتخابات.. نتحداهم أن يطلبوا تطهير التشريعات من كل دنس يقيد حريات الانسان المصري.. نتحداهم أن يؤكدوا حرية الشعب في اقامة الاحزاب بغير قيود.. وانهم مع حرية في حرية اسواق الصحف بغير معوقات.. ومع الشعب في تحرير الصحافة الحكومية من تبعيتها للسلطة.. وأنهم ضد ارتفاع الاسعار.. وانهم لحقوق الشعب حافظون.. وانهم لا يخذلون من الحصانة البرلمانية سبيلا للافلات من مساءلة القانون.. وأني على وثين انهم لن يعلنوا شيئا من ذلك.. فكان حقا على الشعب أن يصيح في وجوههم (لا) وأنف (لا) لمرشحي الحزب الوطني الذي يخوض الانتخابات ليس من أجل الحكم ولكن من أجل التحكم.. وغدا سوف يعلم الذين ظلموا وتحكموا أي منقلب منقلبون..!!

في الصميم:

●● إمريكا تحرض اسرائيل علينا، ونحن بأمريكا نستنجد.. فتطلق أمريكا النار ولكن ذيرائيلها تكذب النجاة لاسرائيل، ونحن الذين نستفهم..!!

●● جيش من ارانب يقوده أسد يتحقق له النصر.. وجيش من الأسود يقوده أرانب، مصيره الهزيمة والفرار..!!

رئيس الجمهورية رئيسا للحزب الوطني..

والمثقفين والصحفيين ورجال الدولة في افتتاح معرض الكتاب، سأل أحد الحضور الرئيس عن مسألة رئاسته للحزب الوطني فيما أجاب الرئيس؟ الفد أجاب سيادته على السؤال بما يؤكد أن هذا الحزب يستمد قوته وسيطرته ووجوده من الرئاسة التي يتمتع بها ويطرد بها دون غيره من الأحزاب الأخرى، وأنه بغير استنادة عليها تجعل منه حزبا هشا مهلهلا هو والعدم سواء بسواء، فلقد قال الرئيس انه لابد من وجود حزب قوي ليحكم البلاد ويسير أمورها، وهذا يظهر التساؤل ماهي العلاقة التي تربط بين قوة الحزب وبين رئاسة رئيس الجمهورية انه إذا كان حزبا قويا أصلا، له جذوره وله أصالته؟

إن الأحزاب القوية لاتعتمد على رئاسة رئيس السلطة لها، ولكنها تعتمد على التأييد الشعبي والتفاف الجماهير حولها، أما الحزب الذي يعتمد على سلطة الحكم، والتي قام أصلا على هذه السلطة فإنه يكون بالقطع حزبا هلاميا أو حزبا ورقيا سرعان ما يتهاوى بتنحيه بمجرد انخفاض السلطة من حوله، لقد قام الحزب الوطني في حضن سلطة الرئيس السابق أنور السادات بمجرد دعوته إلى تشكيله وقال هكذا يقرر سيعرفه وجوده ليس من الإرادة الشعبية ولكن من استمرار ارتكائه في حضن السلطة حتى الآن، وليعلم الجميع أن إرغاء الشعوب هي البالية وهي الخادعة، وإن التاريخ يؤكد أن كل سلطة مصيرها إلى الزوال وأبدا لن يأتي يوم تزحزح فيه السلطة عنها عن مساندة الحزب الوطني وعندها ستجده يسقط على الأرض جثة هامدة لا حراك فيها ويصبح في خبر كان.

إن جميع الأحزاب التي نشأت في حضن السلطة سقطت، والحزب الوطني عبرة يجب أن يلتفت إليها كل حزب الشعب الذي خلقه اسماعيل صدقي بأمثا عندما كان رئيسا للحكومة ومجرد خروج اسماعيل صدقي من السلطة أصبح يقال كان هناك حزب اسمه حزب الشعب وستسمع الجماهير انه كان هناك حزب اسمه الحزب س الوطني ولكم في التاريخ عبرة إن كنتم تعقلون.

أمين القصاص

المحامي

نظرة واقعية فى الانتخابات التكميلية

حزب لم يرسب أحد !

بقلم جمال بدوى

انتهت الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب فى بعض الدوائر بفوز الحزب الوطنى ، ونجح جميع المرشحين الذين إسعدهم الحظ بالانتماء إلى الحزب الوطنى ، ولم ينجح احد من الغالبية الذين لم يسعدهم الحظ بالإنتماء إلى الحزب الوطنى ، ولم يستطع واحد منهم ـ واحد فقط (!!) ـ أن يفلت من هذا الحصار الحديدى .. ولم تترك الحكومة فرصة لمرشح من غير أولادها أن ينجح ولو على سبيل السهو او الخطأ .. او حتى لتثبت للرأى العام الداخلى والخارجى . ولو من قبيل التحدى ـ أنها حكومة ديمقراطية تحترم عقول البشر ، وكل ما فعلته انها اعادت الانتخابات فى بورسعيد حتى توحى بانها لم تتدخل فى الجولة الأولى (!!)

ومن الصدف السيئة أن هذه الانتخابات التكميلية تمت ونحن على مشارف انتخابات عامة لمجلس الشعب والشورى ، وتخلت الحكومة عن ذكائها ، ولم تفكر فيما سوف تحدثه نتائج الانتخابات التكميلية على الانتخابات المقبلة ، فالقت بكل ثقلها إلى جانب مرشحيها بطريقة سافرة وفجة .. بلغت حد منع المرشحين ـ غير الحكوميين ـ من دخول لجان الانتخابات ، وحرمانهم من هذا الحق الذى قرره قانون الانتخاب كى يتأكد المرشح من وجود مندوبيه ويطمئن إلى سلامة العملية الانتخابية ، والحق ان الحكومة كان لها عذرها فى منع المرشحين من دخول اللجان .. لانه لم يكن هناك تصويت ، ولو دخل المرشحون لوجدوا الصناديق مغلقة على البطاقات التى تم تسويدها ليلا .. وما حدث فى دائرة مينا البصل بالاسكندرية هو نموذج لما حدث فى بقية الدوائر ، فقد استعانت وزارة الداخلية بموظفين من مركز كوم حمادة (بحيرة) للاشراف على عملية التصويت ، وتم تظليم ورعايتهم والتحفظ عليهم تحت إشراف مرشح الحزب الوطنى ـ وهو رئيس شركة بانا ـ وتم إيداعهم فى أماكن أمينة من فئة خمس نجوم ، وتحت جنح الليل قام هؤلاء الموظفون برسالتهم الديمقراطية فى تسويد البطاقات لصالح مرشح الحزب الحاكم ، فلما ادركهم الصباح ، سكتوا عن العمل غير المباح .. وجلسوا امام الصناديق صامتين كما يجلس سدنة المساجد امام صندوق النذور فى مسجد مقطوع النذر ، ولم يتعطف عليهم الناخبون ولو بالسلام .. ولما دقت الساعة الخامسة كان كل شىء قد انتهى ، وظهرت النتيجة لتعلن ان اكثر من ٣٢ الف اسكندرانى أدلوا باصواتهم واختاروا ـ بملء إرادتهم ـ مرشح الحزب الوطنى (!!)

إن هذا السلوك الفج دليل على الغباء السياسى .. وخسائره اكبر من مكاسبه للحكومة وحزبها .. لانه يرسخ المفاهيم السائدة بين الجماهير واعنى بها مفاهيم اليأس من جدوى الديمقراطية .. وانه لا امل ولا رجاء فى احترام الارادة الشعبية ، ويستحيل على الحكومة ان تتدخل عن عملية التزوير والتزييف (!!) إن الحكومة تزعم أنها لاتتدخل فى الانتخابات .. وإنما يحدث التدخل من جانب المرشحين الذين يستخدمون العنف ويستأجرون القتوات .. ويبذرون الذهب لشراء الذمم الخربة ..

ولو أخذنا بمنطق الحكومة لكان معناه ان البلطجى سيد قراره .. وان من حق مرشحى المعارضة ان يفعلوا نفس الفعل .. ويخصصوا جانبا من اموالهم لاستئجار القتوات وشراء الجنازير والشوم والمطاوى .. وشراء ذمم الموظفين المشرفين على عملية التصويت واستضافتهم فى فنادق النجوم الخمسة عملا بشعار «اطعم الفم تستحى العين» .. ولكن .. هل تستطيع أحزاب المعارضة ـ حتى لو اتيحت لها القدرة المالية ـ ان ترتكب هذه الأفعال الشائنة التى تأباها الآداب والتقاليد وتهز ثقة الناس فى الديمقراطية وفى النظام الانتخابى والنيابى معا (!!)

اقول لكم من الآن ان حزب الوفد لن يستطيع ان يخرج على تقاليده ويلجأ إلى اساليب غير ديمقراطية للوصول إلى مجلس الشعب ، أما الذى يباح له ذلك فهو الحزب الوطنى لان

عضوية المجلس النيابية عند مرشحيه تحولت إلى وظيفة أو حرفة تستدعي القتال من اجلها ، والتضحية في سبيلها بالمهج والأرواح ، وهي عندهم مصدر للكسب والتربح والوجاهة والنفوذ .. ولذلك يدخلون المعركة الانتخابية على انهامعركة حياة او موت .. ليس في سبيل الديمقراطية والحرية يموتون كما مات شهداء ثورة ١٩١٩ ، وليس من أجل الدستور كما مات شهداء ١٩٣٥ .. ولكن من أجل الأهداف التي سبق ذكرها .. ولذلك يخوضون الانتخابات بكل شراسة وعنف .. وتتاح لهم فرصة الاحتفاظ في جيوبهم بأكبر عدد من البطاقات الانتخابية المسودة نيابة عن أصحابها .. فضلا عن التسهيلات والتشهيلات الحكومية ، وكلها امور لن تتاح لمرشح معارض مهما كانت قيمته السياسية والاجتماعية والثقافية ..

ولا يخفى على احد مخاطر هذا النهج العابث .. وستكون نتائجه ابعد مما يتصور الراغبون في خوض المعركة القادمة .. وسيكون من حق المواطنين ان يستنتجوا ما سوف يكون بما هو كائن .. وهو في جميع الاحوال لا يبشر بالخير ، ولايدعو إلى الثقة في التعددية الحزبية التي تحولت إلى غطاء للحزب الواحد الذي يحتكر الحكم إلى مالانهاية ..

لقد قلنا ـ ولن نكف عن القول ـ بان السبب في كل هذه الأخطاء هو الجمع بين منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الحزب .. ولن نكف عن المطالبة بالفصل بينهما كما هو سائد في الدول الديمقراطية التي عرفت طريقها الصحيح إلى الاستقرار .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر: الأهرام العربي
التاريخ: ٢٧/١٢/٢٠٠٩

يبدأون مناقشته وأعينهم على الانتخابات القادمة:

«مارثون» الرد على بيان الحكومة يبدأ بعد غد

٤ حقائق أظهرتها الدورة التشريعية.. وغابت عن الأعضاء!

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

بعد غد .. يبدأ مجلس الشعب «المارثون» الاخير للدورة التشريعية الحالية فى مناقشة تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة فى ظل مراهنات برلمانية من أن هذا المارثون بالذات يمثل وقفة من نواب الشعب مع الحكومة يحللها البعض بأنها ترتبط فى المقام الاولى بعام الانتخابات التشريعية ورغبة النواب يستوى فى ذلك الاغلبية والمعارضة والمستقلون فى العودة الى دوائرهم بزاد ثمين يعينهم على خوض المعركة الانتخابية وسط متغيرات احدثت ردود افعال فى مزاج الناخب المصرى لعل فى مقدمتها تزايد درجة الوعى الانتخابى فى الشارع السياسى المصرى..

البعض الاخر يرى ان وقفة النواب مع الحكومة فى هذه المرة بالذات مرجعها الرئيسى هو الانتخابات القادمة وهو أمر لا يستقيم ومنطق الممارسة التشريعية مع الحكومة ذلك أن هذا المجلس بالذات والذى يحلو للبعض ومنهم الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس أن يطلق عليه مجلس التحول من الشمولية الى آليات السوق وتعميق الشرعية الدستورية

إن هذا المجلس بالذات شارك مع الحكومة فى مصالحة ملايين مرحلة التحول وإن اختلفت حولها الرؤى بين مؤيد منصف ومعارض موضوعى وبين من يرى الامور بمنظار لا تقول أسود.. لكننا نكتفى هنا بأنه يرى الامور من واقع متغير وأهواء ذاتية!!

وسواء كانت هذه الوقفة من جانب نواب المجلس مرجعها عام الصخب الانتخابى او استمرارا لقوة السلطة التشريعية فى إحكام اداء مسئولياتها لتكمل بذلك الفصل التشريعى الخامس والاخير فإن ثمة مجموعة من الحقائق تبرز بينما نواب الشعب يسطرون كلماتهم فى الرد على بيان الحكومة والذين تخطى عدد طالبى الكلمة لا اقول رقما فياسيا بل لا أتجاوز الحقيقة إن كل عضو أن يجعل هذه الفرصة تمر دون ان يدلى بدلوه باستثناء قلة تعد على اصابع اليد أثرت ان يكون وهذا عهدنا بهم.. دورها فى المشاركة بالتصدات لما يجره زملاؤهم من النواب

حقائق بارزة

وأولى هذه الحقائق القرارات الجريئة والشجاعة التى اصدرها الرئيس حسنى مبارك سواء فيما يتعلق منها بتهيئة مناخ الاستثمار او رفع الاعباء والاثقال عن كاهل المستثمر الصغير وتقليل وتبسيط كافة اشكال الرسوم والدمغات بما يفتح الباب على مصراعيه لنهضة استثمارية حقيقية.

وننظرة الى بيان الحكومة نجد انه خال من هذه القرارات رغم خطورتها واهميتها فى ان واحد وهنا يبرز دور نواب الشعب ليس فقط فى استنهاض الحكومة لكى تحدث ثورة فى القائمين داخل الطبق التنفيذى ليواكبوا ويرتقوا بالاداء التنفيذى الى مستوى المبادرات التى لم تزل ردود افعالها تترى الشارع المصرى، بل إن المطلوب من نواب الشعب أن يشاركوا بالراى ومن واقع معايشتهم لدوائرهم. إن كانوا على صلة بها . الى جانب مشاكل ناخبيهم إن كان لديهم قنوات اتصال معهم .

إن المطلوب من نواب الشعب ان يكشفوا للحكومة اين تضع هذه الثروات وتلك الكنوز التى يتعين الوصول إليها تحقيقا لمظلة التنمية مستمرة ومتواصلة بين انفاق المجلس فى مناقشات عقيمة ومكررة حول المياه والصرف الصحى ومراكز الشباب والابنية التعليمية الى اخر القضايا

التى يراها الكل - مواطنا ونائبا - تنفيذيا . ويتفوق إزاءها حيازى لجوز فى التمويل تحت شعار «العين بصيرة واليد قصيرة»!

اما الثانية فإن نواب الشعب وهم واحسب ان هذا ليس بغائب عنهم - أن يطرحوا قضايا ذات طابع قومى وحسبنا تصدرت هذه القضايا تقرير لجنة الرد التى جاء بين حيثياته سطورا الكثير .. والكثير أولى هذه القضايا وأخطرها هى البطالة وفى هذا فإن المطلوب ان يفكر نواب الشعب مرة.. ومرة مع الحكومة فى سبل مواجهتها وهل تبدا من المنبع اقصد وقفة مع مناقشة جامعاتنا ومدارسنا الفنية ومعاهدنا الى سوق العمل سنويا

والبطالة هى ام المصائب التى تقتك بشبابنا المتعلم الذى انفقنا عليه المليارات فإذا به فريسة للتطرف والارهاب والعنف والادمان فإن نجا من كل هذه الشرور فحدث ولا حرج عن الاكتئاب والقلق والتمزق النفسى كنتيجة حتمية لمعارك الطموح والواقع الاليم!!

ثالثة هذه الحقائق التى يتعين على نواب الشعب أن يفتحوا الباب لمناقشتها هى تلك المدن الجديدة وكم استوعبت من السكان والواقع الآن أن عمال المبانى فى العاشر من رمضان مثلا لايزالون يرتحلون بين اعمالهم ومحال اقامتهم فى القاهرة الكبرى والشرقية وهناك الوحدات السكنية

التى لا يسكنها سوى الغربان وتنعق فيها اليوم ونفس الحال ينسحب على مدن السادات و٦ اكتوبر والعامرية الجديدة وكيف نستفيد مما انفقنا من استثمارات بالمليارات فى خرسانات استمتع جديدة تظن من سكانها.

المحقيقة الرابعة وهى تمثل بيت القصيد فى الاداء التشريعى هذه المرة ذلك أن النظام الفردى للانتخابات قد تم إقراره بالفعل وبالتالى فإن نواب الشعب واقصد هنا نواب الاغلبية قد تخلصوا من أوزار القائمة؟! وتحللوا من قبضة القائمين عليها!! ومن يضمنها؟ من ت يرتيها ؟ وبالتالى فإن المسئولية تقتضى الا يسرف النواب فى استخدام ادوات المساءلة البرلمانية ذلك ان الحكومة وإن كانت قد اخطأت او جانبها الصواب فى بعض تشريعات مضت وتم إقرارها فإن المسئولية هنا مشتركة بين الاغلبية والحكومة ذلك انه يحلو للمعارضة أن تتباهى «الا هل بلغت الرسالة »

اما القرار فهو للأغلبية ولكن للانصاف نذكر لحكومة الدكتور عاطف صدقي انها افتتحت عش «الدبابير» واقتربت من بعض «الصنام» التي صار لها حراس يحذرون من الاقتراب منها تجنبا للويل والثبور نعم قد يكون الاقتراب فقط من باب المكاشفة واستطلاع المجهول ولكنها بالفعل اقتربت ومن ثم فإن مسئولية نواب الشعب وهم يعيدون ترتيب اوراقهم أن تأتي مناقشاتهم حول دورة تشريعية كاملة ماذا حققت وماهي الدروس المستفادة ماذا عن الايجابيات التي تتعاظم في الرحلة القادمة وماهي السلبيات التي وقعت وكيف السبيل لمواجهتها ليخرج التقرير والمناقشات ببرنامج عمل شارك في اعداده ممثلو الشعب مع الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

«أفمن يمشي مكبا على وجهه اهدى أمن يمشي سويا على صراط مستقيم»

صدق الله العظيم

كلمة حق

●● على كل المخالفين للقوانين أن يضعوا في بطونهم بطيخة صيفي.. فقد اقترب موعد الانتخابات. وعندها سوف يفرط الوزراء في إلقاء المخالفات.. لترضية الناس.. والحصول على أصواتهم لصالح مرشحي الحزب.. سوف يلقي وزير الري كل مخالفات زراع الأرز.. وسوف يلغي وزير التموين كل مخالفات المخابز ومحاضر التموين.. وسوف يوزع وزير المواصلات معدات التليفونات على القرى.. ويرى وزير الكهرباء الاف الأعمدة الجديدة في المناطق المحرومة.. وسوف يعلن وزير التعمير عن تمليك الشقق على ٤٠ سنة.. وسوف يقوم وزير الزراعة بتأجيل ديون بنك التسليف.. وإلغاء المخالفات الزراعية.. وسوف يقوم وزير قطاع الأعمال بتوزيع الأرباح على الشركات..

●● في هذه الأيام سوف تزداد حملات الحكومة ضد الناس والتجار والزراع.. حتى يمكن أن تقوم الحكومة بإلقاء كل هذه الحملات في ديسمبر القادم.. والحكومة تهدم بانتخابات مجلس الشعب.. لأن فيها منافسة.. ولاتهتم بانتخابات الشورى.. لأن الناس لاتذهب عادة إلى صناديق الانتخابات في الشورى.. وتدرك الأمر للحزب الوطني ويفعل مايشاء.. تماما مثل نتائج الاستفتاء.. لابد أن تزيد على ٩٥٪.. وقد اعتاد الناس على ذلك.. اعتادوا على أن الحكومة تحاول إرضاء الناس بأي شكل من الأشكال.. حتى لو على حساب القانون والنظام والعدل.. وبرغم كل هذه الرشاوي الانتخابية فإن الحكومة لابد أن تلجأ للتزوير.. إنها هواية.. لايستطيع أن تقلع عنها.. وإيمان لاتخلو عنه.. فلقد أممت الحكومة تزوير الانتخابات من ٤٠ سنة وأكثر.. ولاتريد أن تتوقف.. لأنها أصبحت عادة..

●● واحترام القانون مهم.. واحترام النظام أهم.. والعدل أساس الملك.. لأن العدل يعني سيادة القانون والنظام.. واحترام حقوق الانسان وحرياته.. ومعرفة حقوق المواطن وواجباته.. ولكن حرية المواطن تحتاج إلى معرفة.. والحكومة تحتكر المعلومات.. وحرية المواطن تحتاج إلى تحديد.. فأنت حر في أن تقول.. ولست حرا في إطلاق الإشاعات على الآخرين.. تماما مثل حريتك في أن تركب سيارة ١٠ أمتار.. ولست حرا في الإساءة إلى حريات المشاة.. ولكن الحكومة كثيرا ماتترك قواعد العملة.. وتأخذ منها فقط مايعجبها.. فالحكومة حرة في تحرير المخالفات.. وتصور انها حرة في التنازل عنها.. لاضابط ولا رابط ولا معيار.. الحكومة تفرض رسوما بأثر رجعي.. وضريبة غير دستورية.. وتلغي من حساباتها قدرة الفقراء على الحياة.. الحكومة تأخذ من فتاوى العلماء مايعجبها.. وتحارب العلماء على مايفتونه ولايعجبها.. الحكومة تأخذ من أحكام القضاء ماتريده.. وتبرزه.. وتطلق ابواقها ضد القضاء إذا قال مالايعجب الحكومة.. مع أن الحكم عنوان الحقيقة.. ولكن متى كانت الحكومة ترى الحقيقة.. او تريدها.. أو توافق عليها..

محمد الحيوان

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٥

الأحزاب ترفض فكرة استخدام مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات

كتب أحمد عبدالحكم :

نفت مصادر سياسية وبرلمانية ما تردد بأن هناك نوايا لاستخدام مراقبين دوليين للاشراف على الانتخابات البرلمانية القادمة .

واشارت هذه المصادر الى ان هذا الامر يشكل انتهاكا خطيرا لسيادة الدولة على اراضيها وهو امر مرفوض شكلا ومضمونا كما اكدت احزاب المعارضة انها لم تعد ولم تقدم طلبا لاستخدام مراقبين اجانب للاشراف على الانتخابات .

وأوضحت القيادات الحزبية انه يمكن اجراء انتخابات حرة نزيهة دون الحاجة الى مراقبين دوليين لتوفير الضمانات الانتخابية الكافية وفى مقدمتها تحقيق الاشراف القضائى الكامل على اللجان الفرعية وعدم قصره على اللجان العامة وفقا لنصوص الدستور بالاضافة الى ضرورة تخلى اجهزة الحكومة عن مساندة مرشحى الحزب الوطنى فى الانتخابات .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٥

اتحاد العمال يناقش الاستعداد لانتخابات مجلـــس الشعـب

القاهرة ـ أش ا: يناقش مجلس ادارة اتحاد العمال في اجتماعه اليوم برئاسة السيد رشاد أخطوات التي تمت بشأن مشروعي قانوني النقابات العمالية والعمل الموحد، كما يبحث الانتخابات الجديدة لمجلسي الشعب والشورى والتنظيمات الشعبية، تمهيدا للتحديد موقف التشكيلات النقابية العمالية في هذه الانتخابات. كما يناقش الاجتماع التقارير التنظيمية والمالية الخاصة باتحاد النقابات.

التليفزيون لايخضع لمقالة الذي يعبر عن نضالنا الإجماع الوطني ويؤكد سيادة الدولة

الفرص متساوية أمام الأحزاب لعرض برامجها الانتخابية

مبادئ الأحزاب تصل إلى الجماهير عبر الصحف والندوات والمؤتمرات

● نقلت صحيفة « الأهالي » عن خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع قوله ان تعميق الممارسة الديمقراطية في مصر يتطلب اتاحة فرص متساوية للأحزاب مع الحكومة والحزب الوطني في استخدام اجهزة التليفزيون والراديو ووسائل الاعلام الاخرى .

● اضاف خالد محيي الدين في حواره مع المحررين البرلمانيين ان الهدف من الديمقراطية هو الاحتكام الى رأى الشعب ، ويرتبط ذلك بانتشار افكار الاحزاب وسط الجماهير وتعريف الناخب بمواقف الاحزاب لخوض الانتخابات العامة .. واكد أن تحقيق هذه الاهداف لا يتم الا باتاحة الفرصة للاحزاب على مدار العام لعرض نشاطها ومواقفها المختلفة من خلال وسائل الاعلام بالمساواة مع الحكومة والحزب الوطني .. اما الاسلوب المتبع يمنح احزاب المعارضة عشرين دقيقة كل ٥ سنوات بالتليفزيون لعرض افكارها قبل الانتخابات مباشرة لا يعدو ان يكون موقفا شكليا لا يحقق الهدف المطلوب بنشر مفاهيم التعددية والديمقراطية بين الجماهير .

التعليق

● للمرة الألف نقول إن جهاز الاذاعة والتليفزيون ليس جهازا حزبيا ، ولا ينبغي له أن يكون كذلك ، وانما هو جهاز الدولة ، ورمز السيادة ، يقف عند الثوابت الوطنية العليا ، ويتعامل في مناطق الاتفاق الجماعي ، أما الممارسة الحزبية فلها مناطقها وأدواتها .

● والذين يلحون على الدعوة الى فتح الاذاعة والتليفزيون امام الممارسة الحزبية تقول لهم مهلا .. ان هذا خطر لو تعلمون عظيم ، اتركوا الممارسة الحزبية لصحف الاحزاب ومنابرها ، ولتكن الاذاعة والتليفزيون هما ، المحطة الامنة ، للفكر الوطني والقومي ، المعبرة عن الثوابت وتوافق الارادة المصرية ، حتى لا يطغى الفكر الحزبي على حياتنا .. وتكون للحزبية الصوت الأعلى في اعلامنا ، وتضيع منا نقاط ارتكاز والاتفاق ونتوه بين نقاط الخلافات والاختلافات الحزبية .

● ويجب ان تحافظ قيادات المعارضة قبل قيادات الحزب الوطني على الوضع الحالي للتليفزيون والاذاعة .. حيث انهما لا يعبران - اطلاقا عن منطلقات حزبية ، وانما ينقل نشاط الحكومة ، ويتابع تنفيذ خطط الدولة ، وهو في ذلك لا يصنف المصريين .. بل يفعكس يجعل الباب مفتوحا امام اصحاب الأدوار الغائبة ، ويستضيف خبراء لاحزاب المعارضة ليتحدثوا عن القضايا والقوانين والأحداث ، ولكن ليس من منطلق حزبي .. فالحزبية لها وسيلة اعلامية اخرى هي صحف الاحزاب ، بما في ذلك الحزب الوطني .

● وما نراه الآن من مشاركة عناصر من احزاب المعارضة في البرامج واللقاءات الاذاعية والتليفزيونية أمر محمود ، يجب تشجيعه والحرص عليه ، دون تصنيف ايضا ، بمعنى الا يشارك هؤلاء لانهم من المعارضة ، ولا يمنعوا من المشاركة لانهم من المعارضة ، فكلنا امام جهاز سيادة الدولة سواء ، تختفي عنا صفة الحزبية ، ومنطق الحزبية ، والمناسبة الحزبية ، ونصبح مصريين وكفى .

● بالطبع .. هذا لا يعني إلغاء التقليد الجميل الخاص بعرض برامج الأحزاب من خلال الاذاعة والتليفزيون في ساحات زمنية محددة ومتساوية .. كلا .. وانما ما نقصد اليه هو عدم جعل التليفزيون والاذاعة ساحة للقصف الاعلامي المستمر والعنيف الذي يصاحب الممارسة الحزبية بالضرورة .

● بهذا المفهوم .. اصبحنا نرى الآن برامج ناجحة في التليفزيون لجمال بدوي رئيس تحرير صحيفة « الوفد » .. ود . يونان لبيب رزق ، و د .علي الدين هلال ، و د . سعد الدين ابراهيم ، وهي برامج مفيدة ، لاننا نقدم للمشاهدين من منطلق قوي ، غير حزبي ، ولا طائفي .

● ان التليفزيون والاذاعة ليسا جهازا حزبيا ، ومن ثم فما يعرض فيهما لا يتناول قضايا

حزبية ، ونتحدى ان يكون هناك برنامج يتناول ـ مثلا ـ الدعاية لمبادىء وافكار الحزب الوطني حتى يكون ذلك مبررا لمن يقولون ان التليفزيون اصبح تابعا للحزب الوطني .

● الحزب الوطني لا يسيطر على الاذاعة والتليفزيون ، ولا يسخرهما لمصلحته ، وانما يحافظ على طابعهما القومي والوطني .. وفي ذلك تحقيق لمصالح كل الاطراف .. وفي المقابل هناك للممارسة الحزبية ادواتها ووسائلها الاعلامية .. هناك الصحف الحزبية الكثيرة جدا ، هناك النشرات ، والمؤتمرات والندوات ، فحين الدين يقول ان افكار حزبه لا تصل الى الجماهير .

بلا حساسيات

أهلاً .. بكل الأحزاب في معركة التحديات المقبلة

صدق رئيس كل المصريين:

المعارضة .. والحكم في قارب واحد

نعم .. وألف نعم .. نحن نريد معارضة نزيهة تنتقد وتنصح .. لا تزيف ولا تحرض .. تكشف أوجه الخطأ ،والقصور .. لكن تلتزم بحدود الشرعية .

لقد صدق الرئيس مبارك - رئيس كل المصريين - عندما أوضح ذلك بكل صراحة .. مؤكداً أن المعارضة ، والحكم في قارب واحد يشكلان معاً نظاماً متكاملاً .

• • •

إن حزب الأغلبية .. حريص دوما على مد يده للأحزاب الأخرى .. يدعوها إلى حواره .. تشاركه في بحث ، ومناقشة هموم المواطن المصري .. ومعايشة آماله ، وطموحاته .. ولم يحدث أن تبنى الحزب الوطني .. قانونا يمس مصالح الجماهير .. من غير أن يلتقي بممثلي جميع الأحزاب .. يستمع إليهم .. ويستفيد من نصائحهم .. ويعكس مواقفهم تحت قبة البرلمان .. لاسيما الذين شاء قدرهم ألا يكون لهم ممثلون داخل مجلس الشعب .

• • •

إن الدنيا .. تتطور تطوراً مذهلا لاسيما في السنوات الأخيرة التي تسبق حلول القرن الحادي والعشرين .. وعلاقات الناس بعضهم بالبعض .. تتشابك وتتعقد .. ولقد أدرك حزب الأغلبية تلك الحقيقة جيداً .. فكان تحركه السريع .. لاصدار تشريعات وقوانين جديدة تتمشى مع ظروف العصر .. قوانين اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية .. كما بادر بعقد المؤتمرات التي تطرح من خلالها الأفكار ، والاقتراحات ، والرؤية السديدة التي يمكن استخلاص ثمارها مستقبلا .. لتحديد المسيرة العلمية والعملية السليمة .. ولعل آخر هذه المؤتمرات .. المؤتمر الاقتصادي الحالي الذي يركز على وسائل مواجهة التحديات القائمة خصوصاً في ظل اتفاقية الدفع والتجارة المسماة غرفاً « بالجات » .. !

• • •

هنا .. تجدر الاشارة إلى أن هذا المؤتمر لم يكن الأول من نوعه .. بل سبقته مؤتمرات مماثلة شارك فيها خبرة العلماء والخبراء الاقتصاديين الذين يمكن القول .. أن مساهمتهم الفعالة المنزهة عن الهوى .. أفادت كثيرا فى وضع دعائم الاصلاح الاقتصادى الذى اعترف العالم بمختلف منظماته وهيئاته ومؤسساته .. أنه أفضل « اصلاح » طبقته دولة من الدول .

●●●

على الجانب المقابل .. انظروا ماذا فعله ، ويفعله الرئيس مبارك ، رئيس كل المصريين ، من أجل تحقيق طفرة منشودة هائلة فى المجال الاقتصادى تستطيع بها مصر أن تقف على أقدام راسخة فى مواجهة منافسة عاتية لشعوب وحكومات .. همّ كل منها .. أن تتفوق على الأخرى .. وأن تغزو أسواقها لتحصل على أكبر نصيب « تصديرى » ، وأن تجذب لنفسها أكبر عدد من المستثمرين الذين يقيمون صناعات فوق أرضها .. ويفتحون فرص العمل أمام شبابها .. بعد أن أخذت مشاكل البطالة ، والتضخم ، والكساد .. تهدد مستقبل البشرية فى شتى أرجاء الأرض .

●●●

إن القرارات الأخيرة التى أصدرها الرئيس مبارك .. إنما استهدفت مصالح الجميع بلا استثناء .. وليس مصالح طائفة بعينها تنتمى إلى هذا الحزب أو ذاك .. بالعكس .. إن كل بنى الوطن سواء .. لدى القائد ، والزعيم .. فلا ينكر أحد أن قرار اقامة أى مشروع فى حدود ٥٠ مليون جنيه مع حصول صاحبه على الأرض مجانا ، واعفائه من كافة الرسوم السابقة .. سوف يساعد على تدفق رأس المال إلى مصر .. بل لقد بدأت البشائر تظهر بالفعل .. مما يضفى علينا جميعا مشاعر الاطمئنان ، والثقة فى مستقبل أمن بأذن الله .

نفس الحال فيما يتعلق بتنشيط سوق المال ، وما يتضمنه ذلك من توسيع قاعدة الملكية عن طريق الاسهم والسندات واستثمار الصوق فى المساهمة فى تمويل المشروعات الكبرى .. بالضبط .. مثلما يحدث فى أى مجتمع يطبق سياسة التحرر الاقتصادى وهى السياسة التى لم يعد أمامها خيار ، أو بديل .

●●●

أيضا .. إن متابعة الرئيس الدقيقة للانتاج الصناعى ، وضمان جودته حتى يصبح قادرا على المنافسة عن جدارة ، واستحقاق .. هذه المتابعة تحمل ـ ولاشك ـ فى طياتها ، ودلالتها .. معانى جديدة ، وعميقة تؤكد التواجد المصرى .. والصناعة المصرية .. وتمهد لنا الطريق لاقتحام آفاق القرن الجديد من أوسع أبوابه .

●●●

وفى النهاية .. تبقى كلمة ،

إن الحزب الوطنى .. حزب الأغلبية .. حزب الخبرات ، والعقول .. والكفاءات ، والكادرات .. يرحب كل الترحيب .. بكافة الأحزاب الموجودة على الساحة .. والتى أتاح لها نظامنا الديمقراطى إما أن تعود للحياة بعد طول غياب .. أو أن تظهر لأول مرة فى التاريخ .. لكى تنضم إلى قافلة العمل ، والجد ، والاعداد الدؤوب للمستقبل .. بروح طيبة .. ونوايا خالصة لله والوطن .. نبنى معاً .. ونشيد .. ونعبر بمصر برعاية الله وعنايته إلى آفاق أرحب ، وأوسع .

سيد مبارك

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : البلاغ الجديد
التاريخ : ١٩٩٥/٩/١

الأمين العام لحزب التجمع للبلاغ الجديد /

الانتخابات القادمة باطلة .. إذا أجريت وفق الجداول

الانتخابية الحالية
لم تطرأ أى زيادة جديدة على ساحة الديمقراطية فى مصر

حوار :
هيثم محمود

فى حديث صريح وجرىء مع « البلاغ الجديد » أعلن « د. رفعت السعيد » الأمين العام لحزب التجمع تفضيله كحزب سياسى يسارى نظريا نظام القائمة فى الانتخابات افضل ، لأن القاعدة تؤكد ان الوافدين يؤمنون بنفس برنامج ، ولكن التجربة العملية فى القائمة أثبتت فشلها خاصة وأن الحزب الحاكم حاول ان يفرض ارادته بقانون غير عاقل وغير معقول إذا اشترط الحصول على نسبة ٨٪ .. وهذا يعنى ان اى حزب يخوض المعركة على نطاق القوائم ولا يملك مجموعة كافية فى دائرة معينة وينجح نجاحا ساحقا فى دوائر اخرى فالقاعد تذهب تلقائيا للحزب الحاكم لذلك لم يكن مفاجئا ان يرفض النظام بالقائمة الماضية تعرضت لظلم فادح حيث ان فكرة القائمة المطلقة فى انتخابات المجلسات ومجلس الشورى ، جعلتنا نقابل هذه الانتخابات : فكرة القائمة النسبية المشروطة بنسبة ٨٪ تتعارض مع الدستور وغير ديمقراطية ، لذلك يجب أن ندرس قانونا جديدا اكثر ديمقراطية وقدرة على تخطىحواجز التزييف ، كما اعتقد انه من الخطأ والخطر ان يتركز نقاشنا حول القائمة أو الفردى أو الاثنين معا . فهناك قضيتان خطيرتان .. اولهما ممارسة الحقوق السياسية .. والتى تعنى بالأساس الأداء الانتخابى ، والتى اذا اجريت وفق الجداول الانتخابية الحالية وباى نوع سنكون باطلة . فمن خلال دراسة عينة عشوائية قام بها باحثون من حزب التجمع فى دوائر الدرب الأحمر .. حيث عكفوا على دراسة عدد المنتخبين دراسة متانية .. اكتشفوا ان هناك اكثر من ٥٠٠ شخص مقيد كل منهم مرتين او ثلاثة واحيانا اربع مرات فى شياخات مختلفة ، بمعنى انه ذات الاسم الرباعى والعنوان والمهنة ، حيث اكتشفنا احد الناخبين مقيد فى شياخة الغلقة والباطنية وبحارة الروم .. وبمكتوب آخر اكتشفنا احد الناخبين مقيد فى اربع اصوات فى شياخات مختلفة ، كما اكتشفنا ان السيد أحمد السالم الذى نجح فى الانتخابات الأخيرة .. كان عنده ٣٠٠ شخص مقيدين أربع مرات فلكم ان تتخيلوا حجم الأصوات التى فاز بها ، والشىء المذهل والذى لا يلتفت لها أحد . ان الاخوان يقولونها دائما ، واضاف انه من الغريب وجود اسماء وهمية لها بطاقات .. ففى الدراسة التى قمنا بها وجدنا ٢٦ شخصا مقيدين على اساس سكن ٥٠ ش الغلقة وبعد سؤالنا عنهم اكتشفنا انه لا يوجد احد بهذه الاسماء ، والكارثة أننا وجدنا ٢٠٠ من رجال الشرطة مقيدين وقاموا بالتصويت .. وهذا ما يخالف القانون ، إذن ليكن نظام بالقائمة او فردى أو مطلق انها سمة بطلان مطلقة بسبب .. القوانين الانتخابية ذاتها باطلة ..

● والنقطة الثانيه والتى يجب لفت النظر لها .. وداخلنا نحن نحذر ونصرخ ان سمة محاولة لشراء مصر من الخارج ، ففى مؤتمر الحوار الوطنى توجهت بتساؤل إلى رئيس الوزراء ، وكم يبيعون مصر .. وأكملت ان

التمويل الخارجى وراء فوز الجماعات المتأسلمة والاخوان المسلمين

دولا خارجية رصدت بالفعل مئات من ملايين الدولارات ثانى لجماعة الاخوان المسلمين والجماعات المتأسلمة لتمويلهم فى المعركة الانتخابية .. وهذه الدول معروفة للسلطة والدولة ومعروف حجم المبلغ والجهة التى تمول من هذه الملايين ، فنحن امام عملية شراء للمقعد الانتخابى .. فمن يعرض ٢ مليون جنيه مثلا فى الدوائر الريفية المفتقدة

لكافة الخدمات والمرافق ويقدم الوعود البراقة بالتاكيد أبعد من يبيعون اصواتهم لمن يدفع اكثر .

●● ويؤكد د. رفعت السعيد ، هؤلاء جاهزون باموال مستوردة ان يشتروا اصوات هذه القرى والتى تحت وطأة انعدام الخدمات ذلك فجأة ممكن ان نجد حزب لا جماهيرية له استطاع شراء مقاعد مما يعطى صورة زائفة عن الوضع فى مصر . لذلك لابد من وجود قرار رادع يمنع عملية بيع وشراء مصر من جانب دول اجنبية عن طريق هذه الجماعات المتاسلمة ، فكل هذه قضايا وامور اخطر من القائمة او القرى ويجب ايجاد الحل السريع للقضاء على مثل هذه المأساة .

● ويعد كل هذا هل تتمتع مصر بالقدر الكافى من الديمقراطية ؟

●● لا يوجد قدر كاف وقدر غير كاف .. فالديمقراطية الشىء الوحيد الذى لا يمكن انقسامه ، فنحن نستطيع تقسيم رغيف الخبز لكن الديمقراطية لا تتجزء ، فإذا اعطى الحاكم جزء من الديمقراطية واحتفظ بجزء بحجة التدريج فهذا لا يجوز ، وهنا يجب ضغط الجماهير والمطالبة بحقوقها فى هذه الديمقراطية ، والسؤال الذى يطرح نفسه هنا اى زيادة طرات على مساحة الديمقراطية منذ ١٥ عاما؟ فالاجابة لا زيادة ، ويؤكد ان الديمقراطية لا تعطى ولكنها تأخذ ، فالديمقراطية لا تاتى تدريجيا ولا تتجزأ ، ولكن يتعين ان تاتى كلها مرة واحدة حتى يكون هناك ديمقراطية .

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٥

مجلس الشعب فى المزاد!

عندما بدق التصويت لانتخابات مجلس الشعب القادمة، فاننا لا نخبأ ولا نداري، وسط ضمور بالاصل في التخدير.. في ان يقبل على دخول المزاد اصحاب الهم الطولي من رجال الاعمال لنيل شرف عضوية الجمعية العمومية لمجلس الشعب.

واذا كان العرض، قد زاد من اهل العرض والطلب في بلادنا فان العرض، مازد بالمستهتر، حيث ان نصف مقاعد مجلس الشعب يجب الا تقل.. ممكن تزيد.. عن نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين، الهم اذا لم ترتفعت نسبة رجال الاعمال الذين يتحولون صفة العامل والفلاح فإنه لأجدال امامنا في هذه الحالة سوى التصديق بان المجلس القادم هو مجلس رجال الاعمال.

وقبل مناقشة هذه القضية فاننا نرى ان هناك عدة حقائق هامة نعتقد انها السر وراء هذا الدفاهت وهي مايلي:

● علاقة الوزير المسئول بالنائب

هي علاقة فريدة من نوعها وتحكمها اعتبارات عديدة تجعل من الصعب على الوزير في بعض الاحيان ان يرفض طلب النائب.. ومن هنا فان مايباح للنائب رجل الاعمال لايباح لرجل الاعمال غير السياسي، فخارج من النائب يستطيع بسهولة ان يلتقي مع الوزير في اي وقت وفي اكثر من الاقتضاء والوزير ليس امرا سهلا ولقاء الوزير برجل الاعمال تعني الكثير والكثير في عالم السياسة!!

● الواقع يقول ان عضوية مجلس الشعب برغم محاولات التقليل من شانها.. اصبحت لها جاذبية تجعلها اليوم في مقدمة شروط الحصول على التمثال من الجهاز للمصرفي.. ولنا ان نسال انفسنا عن حجم مديونيات كبار رجال الاعمال، الثوابت لدى البنوك، والتسهيلات الاخرى التي يحيزون بها كل اللوائح والقوانين.

● الحصانة البرلمانية التي تقي النائب من غوائل الدهر.. رغم انها لم تشمل للاسف الا انها تمثل حائرا يراقبها يعكس الامان النفسي فرجال اعمال تعويدوا على «المخاطرة» بكافة صفوفها..

● عالم رجال الاعمال.. ونحن لانستبعد ان يكون من بينهم شرفاء.. لاتحسب الخطوة فيه وفقا لمعايير الربح والخسارة.. لكن الاولوية دائما لديهم هي تعظيم الربح.. والمزاد الذي سوف تعظيم الربح الذي سنلتزم صراعات وحروبا واساليب اخرى خلف الكواليس، لايعرفها جيدا إلا «المحترفون»!

تلك هي الاسباب الطبيعية للظاهرة «الدفاهت» من رجال الاعمال على احتلال المقاعد تحت القبة.. لكن ذلك لايجب ان ينسينا.. ونحن بصدد دراسة هذه الظاهرة.. ان نفرق بين رجل الاعمال الرأسمالي الذي تكونت ثروته من مشروعات اقام عثنا وفي الدور، وتحاقق الاضافة الى الاقتصادنا القومي، وفتح الفرصة امام شباب عاطل للعمل فيها وبين مايمكن تسميتهم بانهم اصحاب ثروة الصدفة الذين ناهوا وسط الزحام، وابرجوا اسماءهم تحت هذه الصفة بما يعلكون من ثروة هبطت فجاة وبدون مقدمات من المتاجرة في كل شيء.. في المنتوعات والاسهم والسندات، وممارسة الاحتكارات وغيرها من السلوكيات الغريبة التي يسيل لها لعاب المال والثراء.

فنحن لسنا ضد ترشيح الاغنياء الطاديين الذين يملكون الوسيلة للمعاونة والمساعدة لحكومة فقيرة تتوه بتبدعات فرد فقير.

وإيضا لسنا ان نقول لعل في هؤلاء الاغنياء «عوضاء عن نواب انهموا بالفكر المحدود، لان دخولهم محدودة، وظروفهم الصعبة قد تبرر لهم الكثير من التصرفات التي تضطرهم ان يظهروا.. دون ان يضعروا.. في حالة مخزية لهم ولمواقفهم!!

لعلهم ايضا يكونون «عوضاء عن نواب موظفين يرالدون انفسهم قمة، ولايتسمح ظروفهم الوظيفية وحالتهم المعيشية حتى في تقديم سؤال او طلب احاطة لرؤسائهم الوزراء..

وتلك اقة من افات العمل البرلماني في بلادنا التي يجب ان نضعها في اعتبارهم القائمون على الاصلاح السياسي..

وحتى تكتمل جوانب الصورة فاننا قد استعنا في حوارات سريعة مع نموذجين من رجال الاعمال اعتزلا السياسة بعد تجربة مريرة معها وقررا «التفرغ» لمباشرة انشطتهما بعيدا عن السياسة.

النموذج الأول هو المهندس محمد حسن نرة نائب رئيس حزب العمل وعضو مجلس الشعب السابق وقد كان معارضا محترما تحت القبة. قال لنا ان غياب الضمير هو سر الازمة المستحكمة التي يعاني منها العمل السياسي والتنفيذي معا.. فلا احد يعمل بامانة، ولا احد يفهم معنى تمثيل الشعب، ولا احد يدرك انه ممثل خاطئ براقها يعكس صوته فهو يحمله امانة تتوه بحملها الجبال.. وهذا الكلام يجب ان يوجه لرجال الاعمال وغير رجال الاعمال.. لابد ان تعود «المصداقية» لصندوق الانتخاب.. تلك هي البداية الصحيحة على طريق الاصلاح الاقتصادي الذي يمكن ان يستلهف كل المخترمين الضراء من رجال الاعمال وغيرهم من المثقفين ليناولوا شرف تمثيل شعب طيب مسالم ويدون ذلك فلا على السياسة السلام. قلت له.. الا تعتقد ان ربط المشاركة لرجل الاعمال باي شروط من شانه ان يتعارض مع واجب المواطن القادر في ان يشارك في كل الاحوال؟!

قال محمد حسن نرة في النهاية: نحن لانضع الشروط في عمل الخير والواجب فالمطلوب على فعل الخير لايربطه بعضوية مجلس الشعب بل ان الذواب يكون اكثر عند الله اذا كان الفعل منزها عن الهوى وجمع الاصوات الانتخابية.

اما النموذج الثانى فانه ينطبق على محمد ابو العينين عضو مجلس الشعب السابق عن بورسعيد ورجل الاعمال الشهير الذى «اعتزل» السياسة - مبكرا - والقى بالحصانة الدبلوماسية فى سلة المهملات بعد تجربة قصيرة لم تزد عن حوالى العامين ونصف العام.

قال محمد ابو العينين رغم ايمانى بان واجب المشاركة السياسة يفرض على الجميع الغناء والفقراء ثلثية الثراء. إلا انني متحمس بموقفى فى اعتزال السياسة لانه مازالت هناك رواسب ثقيلة فى الوسط السياسى تعترض طريق الثقافة الاقتصادية القائمة على تحفيز المبادرة الفردية. فهناك بروقراطية سياسية «متضخمة» تتكاثر دائما الى رجل الاعمال نظرة الشك المريبة. وانه مادام «نجاحه» فان هذا النجاح لايمكن ان يرجع الى ذكائه عبقريته الادارية الاستثمارية ولكنه يرجع الى فساد تلك العبارة التى لم نسلم منها جواطن فى هذا البلد صغيرا كان او كبيرا مسئولا او غير مسئول. مع تصميمنا بان هناك فسادا.. لكننى لم ار فى حياتى مجتمعا حرص على تشويه نفسه بنفسه بهذه الصورة بحيث اصبحنا جميعا نعيش حالة «اللا صدق» والحل الوحيد هو العمل والانطلاق فى تنمية اقتصادية مخمرة من الروتين والعفن الادارى تقودنا فعلا إلى تنمية سياسية سليمة.

وفى النهاية فاننا لانطالب الاحزاب جميعها بما فيها الحزب الوطنى برفض ترشيح رجال الاعمال.. لكننا فقط نرى ان هناك ضوابط وضمانات يجب ان تضعها الاحزاب فى الاعتبار وهى تعلن مواقفها على ترشيحهم.

● يجب ان تكون الاولوية لرجل الاعمال الذى نفذ مشروعات جديدة فى دائرته.. لى اصبح جديرة بترشيحه.. لا ان يكون المعيار هو الانتساب الى الدائرة بالمولد!!

● معيار السمعة هام هنا.. وأبعد ايضا عن السلوك الاستغلالى الذى لايراعى فيه على الاقل مشاعر الاغلبية الفقيرة.. وبعيدا عن الشحاتة وفى اطار النصيحة الواجبة فاننا نقول: كم من رجال اعمال لم يكن يدرى بهم أحد.. لكنهم بعد ان اعتلوا عرش عضوية مجلس الشعب وقاقت شهرتهم شهرة نجوم الكرة فى بلادنا.. سقطوا دون ان تشفع لهم حصاناتهم أو حتى اموالهم وكان لسان حالهم يقول عند لحظات الوداع.. لعن الله السياسة والسياسيين ولعن الله ساس ويسوس ومناس وسوس.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالـــى

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٥

في الدورة الخاصة للجنة المركزية

خالد محيى الدين : معاركنا مستمرة لتحقيق العدل الاجتماعى والدفاع عن العقل

برنامجنا للمواجهة الشاملة للإرهاب يتصدى لليمين المتستر بالدين

هدفنا فى معاركنا الانتخابية أن نعيد للناس الأمل فى مستقبل أفضل

دعا خالد محيى الدين أعضاء الحزب بالانشغال بقضايا الجماهير من أجل مساعدة المواطنين على حل مشاكلهم والدفاع عن مصالحهم اليومية ومساندة التحركات الجماهيرية. وأكد أن عام ١٩٩٥ هو عام الانتخابات التى يجب أن نستعد لها بكافة السبل دفاعا عن مصالح الشعب.

وأكد فى خطابه أمام اللجنة المركزية فى ادورتها الخاصة يومى الاربعاء والخميس الماضيين على النتائج السلبية لسياسات الحكومة وما أدت اليه من رفع للأسعار وتزايد حالة الركود والكساد، محذراً من الخلل فى التوازن الاجتماعى لصلحة رأس المال ضد مصلحة العمل فى حالة تطبيق مشروعات قوانين العلاقة الإيجارية فى المساكن وقانون العمل الموحد وقانون النقابات العمالية.

وأشار الى ضرورة المواجهة الشاملة للإرهاب الظلامى الذى يهدد المجتمع وحاضره ومستقبله، وأكد على الموقف الثابت والأصيل فى مواجهة التطبيع والسوق الشرق أوسطية.

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٥

بدا خالد محيي الدين كلمة بالتهنئة بالعام الجديد وعيد السيد السبع وشهر رمضان المبارك واستعرض القضايا التي تناولتها اللجنة المركزية السابقة قائلا:

واليوم ونحن نستعرض التطورات السياسية التي عشناها خلال الاشهر العشرة الماضية، وما آلت بسببه خلال هذا العام الصعب الذي.. بالاحتمالات، عام ١٩٩٥، استطيع القول بكل الثقة والتواضع، ان مواقف اللجنة المركزية كانت صائبة في مجملها، وان رؤيتها وتوقعاتها كانت دقيقة، وأن كل مايقلقنا ان يخرج الحزب كله في نضال جماهيري دءوب ومتصل، ينطلق من هذه الرؤية الصحيحة والقادرة على استشراف المستقبل.

وهذا هو موضوع دورتنا هذه..

فجماهيرية الحزب كما تعلمون هي نضالنا في صفوف العمال والفلاحين، تمتد أيضاً إلى المثقفين الواعين مع النساء والشباب والمهنيين.

الزعيمات والزعماء..

لقد عايشنا جميعاً على الساحة الاقتصادية والاجتماعية مجموعة من التطورات السلبية في معظمها، افرزتها السياسات الحكومية الخاطئة التي تركز على الاصلاح المالي والنقدي، وتخلى الدولة عن اي دور في التنمية أو توفير الخدمات الاساسية، وبيع وتصفية القطاع العام، وطلائع حرية رأس المال - المحلي والأجنبي - في الاستغلال والاعتماد على القروض والمديونية الأجنبية..

وهكذا واجهنا الارتفاع الخطط والمضاربي في اسعار كافة السلع والخدمات، بما في ذلك اسعار الأدوية التي تضاعفت مرتين منذ يوليو الماضي، واسعار الدواء التي تم رفعها من جديد في بداية هذا الشهر، واسعار الكهرباء، والمياه، والمكالمات التليفونية. وسنشهد، موجة جديدة خلال النصف الاول من العام نتيجة البدء في تطبيق المرحلة الثانية لقانون المالية من ضريبة المبيعات، وتقليص عدد من الدعومات في الموازنة في الاتفاق الأخير مع صندوق النقد الدولي..

وبأكبر ارتفاع الأسعار سلسلة من الإزمات التموينية نتيجة اختفاء - او إخفاء - عديد من المواد الاساسية، أخرها السكر والزيت ومن ثم ارتفاع اسعارها بصورة جنونية، وهي ظاهرة مرشحة للتكرار والتفاقم في ظل فوضى السوق، ودمار بيع وتصفية غالبية المجمعات الاستهلاكية، والغاء توزيع السلع كشكل للدعوية بالبطاقات.

وفي ظل تزايد حالة الركود والكساد وقفت ابواب الاستيراد تهددت عديد من المنشآت بالانهيار خلال عام ١٩٩٤، خاصة منشآت الملابس الجاهزة والمنسوجات وحديد التسليح. ورغم الضجيج العالمي حول زيادة الصادرات باعتبارها احد أهم الأسلحة للخروج من دائرة الأزمة، فإن الدراسات الدولية تؤكد ان الصادرات المصرية غير النفطية في الربع الحاضر اقل مما كانت عليه منذ عشر سنوات بالأرقام الفعلية، وان قدرة مصر التنافسية تراجعت منذ عام ١٩٩١ بنسبة تتراوح بين ٥٪ و ٤٠٪ حسب نوع السلعة. وقد تراجعت القيمة الأسمية للصادرات غير النفطية بنسبة ٢٧٪ خلال السنوات الثلاث الماضية.

وترتبط أزمة الاقتصاد المصري على الانتقال إلى مسارين جديد أكثر خطورة نتيجة للتشريع في تطبيق المرحلة الأخيرة من الاتفاق الحالي مع صندوق النقد الدولي الذي يمتد حتى منتصف عام ١٩٩٦، خاصة في ظل إصرار الصندوق على إجراء تخفيض عاجل لسعر صرف الجنيه المصري بنسبة ٢٥٪ من السعر الحالي، حيث لايمثل السعر الحالي سعراً حقيقياً وتنخفض قيمته الشرائية كل يوم. ورغم تأكيد كافة المسئولين رفضهم لهذا الطلب، فإن ما تقدمت به الحكومة لصندوق النقد من اقتراحات بديلة، تؤدي في النهاية إلى تخفيض سعر الجنيه بنفس النسبة تقريباً عبر سلسلة من الإجراءات تستغرق فترة زمنية أطول، وهو أسلوبيدي في النهاية إلى ارتفاعات جديدة في الأسعار وزيادة نسب التضخم وزيادة العجز في الميزان التجاري، وتحويل الفائض في ميزان المدفوعات إلى عجز.

وتزداد الصورة قتامة باستعداد الحكومة لتمرير ثلاثة قوانين تضر ضرراً بالغاً بالقوانين الاجتماعي - المخل اصلا - لصلحة رأس المال ضد مصلحة العمال وباقي طبقات الشعب:

قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في السكن.

وقانون العمل الموحد.

وقانون النقابات العمالية..

وتمثل هذه القوانين كما طرحتها الحكومة تحديا لنا، وواحدة من أهم معاركنا والتي يجب أن يخوضها الحزب كله، وهم كل الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية الحريصة على هذا البلد وعلى بمصالح طبقاته المنتجة بكل قوة وضراوة.

الزعيمات والزعماء..

كان طبيعيا في ظل المنهج الذي يفكر به الحكم وتوجسه من الجماهير المتلفة ومن حركتها، ان تكون اختياراته على المستوى السياسي والديمقراطي على عكس المنطق السليم، الذي يربط بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية. وهكذا عشنا خلال الأشهر العشر الماضية تراجعا جديدا من الهامش الديمقراطي المحدود أصلا.

الغريب ان هذا التراجع تم في ظل دعوة الحوار التي وجهها الرئيس حسني مبارك في أكتوبر ١٩٩٢ وانعقاد مؤتمر الحوار الوطني في يونية ١٩٩٤.

وكما تعلمون فقد شارك الحزب في هذا المؤتمر رغم كل التوافس والعيوب.. وبرغم موافقه بارائه على المشاركين في المؤتمر، وعلى الرأي العام في الحدود التي اتيحت له. وكما قلنا في حينه فقد ساعد الحوار على التصويب النسبي للمناخ السياسي العام، وعلى اعتراف الحزب الحاكم بوجود الآخرين، وعلى توضيح طبيعة الخريطة السياسية في مصر بصورة اكثر تفصيلا، كما أظهر الاتفاق على الغاء، وتعديل محدود لبعض القوانين والمواد الدستورية المقيدة للحريات.

ولكن سرعان ما اكد الحكم موقفه الرافض الديمقراطية وتداول السلطة، فاستبدل الحوار بعد العمل بقانون الطوارئ للابقاء عليها وسنت جديدة تنتهي في ٣٠ مايو ١٩٩٧.

وصدر قانون بتعيين العمد بعد ان كان يتم انتخابهم، وقانون اخر يحرم اساتذة الجامعات من حق انتخاب عمداتهم، ويستبدل الانتخاب بالتعيين. وتدخلت الحكومة عبر أجهزة الأمن بصورة فظة في انتخابات الاتحادات الطلابية والجامعات، وفي الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب وأخرها انتخابات ميدا البصل والتي قللي طلاة قائمة على انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر القادم - مالم تصدر رقية اخرغير ضمانات انتخابية جرة ونزيهة - وهو موضوع سأتناوله تفصيلا بعد قليل. كما فرض الحكم تعديلا على قانون سلطة الصحافة متجاهلا رأى جميع الصحفيين وغالبتهم، بل وفي تضاد تام أرائهم.

كما استمرى الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان والحريات العامة، وخاصة ظاهرة التعذيب في السجون والمعتقلات، والاختفاء القسري، والحبس الاحتياطي لقيادات سياسية معارضة، وزاد الأمر تعقيدا كارثة السيول خاصة في الصعيد، والتي كشفت عن ضعف دور الدولة في المناطق النائية خاصة في خدمة مصالح الجماهير وعجز اجهزة الحكم المحلي عن التفاعل مع أي ظروف استثنائية.

الزعيمات الزعماء

لم يكن غريبا في ظل هذه الأوضاع ان تتصاعد ظاهرة..

الأولى: ظاهرة الفساد التي اصبحت خطرا داهما على استقرار الوطن

٣٠١٤٧

يستطيعه، خاصة في ظل شيوع قناعة لدى الرأى العام المصرى بتورط كبار المسئولين وأبنائهم وذويهم في الفساد، وممتلكاتهم الباشرة عنه.

الثانية: الهدف والإرهاب المتسترين بالدين. فقد حذر حبرنا كثيرا من القراءة الخاطئة لنتائجات الأخيرة التي حققها جهاز الشرطة في معركته ضد هذا العدو الأسود، مؤكدا على أهمية وجود برنامج حقيقي متكامل للمواجهة الشاملة، وعدم تحميل الشرطة وحدها المسئولية، والحرص على تجنب خطي الشرطة عن دورها كجهة نظامية تسهر على أمن المجتمع، أو وقوعها في هاوية الثأر.

وللأسف فقد صم الحكم الذين ولم يستمع إلى هذا الكلام المسئول والذى رددته كثير من الكتاب والمفكرين معنا، وعدنا عشنا خلال عام ١٩٩٤، وخلال هذا الشهر تركيز جماعات الإرهاب على قتل واغتيال رجال الشرطة، خاصة في اسيوط وقنايا. فسقط منهم طبقا للإحصائيات الرسمية ٩٤ شهيدا من الضباط والجنود خلال عام ١٩٩٤. كما سقط خلال نفس الفترة ٢٤ مدنيا من المتهمين بمساندة الإرهاب، و٤٥ مواطنا من بينهم ٢ سائحين و١٦ قبطيا.

كما جرت محاولة آثمة لاغتيال كاتبنا الكبير نجيب محفوظ.

الزميلات والزملاء.

إذا كانت الجهة على حياة الناس وأرزاقهم قد تسببت خلال الفترة الماضية بصورة ملحوظة.. فقد تواصلت أيضا معاناة الناس ورغبتهم، سواء من خلال الأحزاب وصحافتها، أو من خلال منظماتهم النقابية والديمقراطية، أو تحركاتهم الاحتجاجية السلمية.

وكمثال للمقاومة الشعبية أشير إلى إضراب عمال النقابع في يونية ١٩٩٤، واضراب واعتصام عمال كفر الدوار في سبتمبر واكتوبر، ومسيرة عمال المحلة الكبرى في اكتوبر.

ومن هنا ويأسمحكم أوجه التحية للزملاء.. محمد الكحلاوي وحمدي حسين وأحمد وهدان وجهاد طعان ورفاقهم في سجني طنطا والقناطر الخيرية.

وقد كان الإعلان الأخير عن إجراء انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر القادم بنظام الدوائر الفردية، انتصارا لأحزاب المعارضة الرئيسية التي تضمن بهذا النظام في ظل الأوضاع الحالية.

وقد خاضت الأحزاب والقوى السياسية والمثقفون معركة أخرى هامة لانزال متصلة، هي معركة وقف التطبيع ورفض السوق الشرق أوسطية والنظام الشرق أوسطي في مواجهة الاندفاع المحموم نحو التطبيع وتحويل السلام الإقليمي إلى سلام سائغ، وإقامة نظام شرق أوسطي تروج له الولايات المتحدة وإسرائيل، كنظام بديل للنظام الإقليمي العربي.

لقد دشنت الأحزاب والقوى السياسية المعارضة في تكوين رأى مضاد للتطبيع والسوق الشرق أوسطية، وفي طرح سياسة بديلة وواقعية تستند إلى التمسك بالمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، وإحياء السوق العربية المشتركة، ومقاومة نهج واتفاقات كامب ديفيد ومحاولة تعريتها، وبناء موقف عربي موحد في حده الأدنى من خلال إحياء الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية.

ودعم أن جوهر السياسة الحكومية في هذا المجال.. مازال كما هو بلا تغيير، فقد لاحظ عديد من المراقبين أن الإدارة المصرية تحركت في الفترة الأخيرة بصورة تعكس القلق من بعض التطورات الأقليمية، ومحاولة فرض إسرائيل باعتبارها الدولة الإقليمية الكبرى في المنطقة، وإنهاء أي دور قيادي عربي لمصر. ولفت النظر بالذات لكلمة وزير الخارجية في مؤتمر الدار البيضاء، وانعقاد قمة الإسكندرية التي ضمت الرئيس حسني مبارك والرئيس حافظ الأسد والملك فهد ومثالها من تصريحات والتي كشفت عن قلق مصر من استمرار الفيتو الأمريكي الإسرائيلي لتوقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الذرية، والانضواء العربي للتطبيع مع إسرائيل بينما السلام الشامل والعادل مازال بعيدا، وتراجع إسرائيل عمليا عن تطبيق بنود اتفاق أوسلو وإعاقتها تحقيق أي تقدم على المسار السوري، بل وانفتاحها في سياسة الاستيطان والقمع الفلسطينيين. ومن ثم تحركت الإدارة المصرية لمحاولة بناء موقف عربي موحد.

ومهما كانت جزئية هذه التحركات الدبلوماسية المصرية، فهي نقطة يمكن البناء عليها لتصحيح السياسة المصرية في المنطقة.

الزميلات والزملاء..

هذه هي حقيقة الأوضاع التي نخوض في ظلها معاركنا الجماهيرية والسياسية من أجل غد أفضل لوطننا وشعبنا.

وسنعيش خلال الأثنى عشر شهرا القادمة سلسلة من المعارك الانتخابية.. انتخابات مجلس الشورى.. انتخابات مجلس الشعب.. انتخابات المحليات.. انتخابات النقابات المهنية... انتخابات النقابات العمالية.

وسنستطيع أو لعلنا نقف أنفسنا وتحديد أهدافنا بدقة وواقعية، والارتباط بقوة بالجماهير والدفاع بشجاعة عن مصالحها، أن نجعل هذه المعارك الانتخابية مدخلا لتغيير حقيقي يعيد للناس الأمل في مستقبل أفضل توفرف عليه راياتي الحرية والعدل.

وقد وعدت الأمانة العامة والأمانة المركزية منذ ذلك تطوير في الاستعداد لهذه المعارك. فاصدرت الأمانة العامة وثيقة هامة تحت عنوان «معا لإصلاح الديمقراطي والتغيير» رصدت فيها أهم التغيرات التي عاشها الوطن منذ انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر ١٩٩٠، والتطورات العربية والدولية، وحددت اهدافنا في الانتخابات البرلمانية القادمة، وبرنامج العمل الحزبي استعدادا لهذه الانتخابات وانتخابات المجالس المحلية. كما شكلت لجنة للاعداد للانتخابات العامة ضمت ثلاثة عشر رجلا من اعضاء الأمانة العامة والأمانة المركزية برئاسة الأمين العام للحزب شرعت بالفعل في العمل، وشكلت لجان معاقة في المحافظات.

وهناك خمسة اهداف متكاملة يسعى الحزب لتحقيقها خلال الانتخابات القادمة لمجلس الشعب في نوفمبر ١٩٩٥.

• الأول والأساسي.. زيادة عدد اعضاء الهيئة البرلمانية لحزب التجمع في مجلس الشعب.

• الثاني.. العمل على إنهاء احتكار الحزب الحاكم للأغلبية المطلقة لمجلس الشعب، لوضع حد للتزوير الباب في المستقبل لتداول السلطة.

•الثالث.. التصدي للهجمة المتسترة بالدين ومقاومته وطرح برنامجنا البديل للمواجهة الشاملة للإرهاب، وخوض المعركة ضده على أرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

• الرابع.. التصدي لبرنامج الحزب وخطه السياسي لكسب تأييد وعضوية جديدة للحزب.

• الخامس.. إعداد كوادر برلمانية جديدة وتدريبها لخوض معارك الحقبات القادم، ومعارك مجلس الشعب التالية.

ولتحقيق هذه الأهداف الواقعية والطموحة في نفس الوقت بدأ الحزب منذ ديسمبر الماضي في خوض معركة جماهيرية وسياسية وإعلامية من أجل تحقيق إرادة الشعب في انتخابات حرة نزيهة، تعيد له الحق في التعبير عن إرادته الكاملة عبر صناديق الانتخابات، وذلك بتوفير مجموعة من الضمانات وإصدار قانون جديد لباشرة الحقوق السياسية يستند إلى مشروع القانون الذى اعدته أحزاب المعارضة وتقدمت به لمجلس الشعب في اربع دورات متتالية.

وطبيا أن تدرك أن معركة توفير الضمانات الاساسية لنزاهة الانتخابات في المدخل الصحيح والوحيد لتحقيق

اهدافنا من هذه المعارك الانتخابية.. وعدم نجاحنا فى ذلك فى مرات سابقة لايعنى انه قدر لاامكان منه. فالنجاح ممكن اذا عرمنا على استكمال ادوات الضغط والتنسيق فى هذا الامر مع كل القوى والاحزاب التى لها مصلحة حقا فى إنهاء ظاهرة التزوير الفاضح للانتخابات.

ولعل ما حدث فى الانتخابات التكميلية فى دائرة مدينى البصل وبصيوط اقل فى دائرة قليوب والزرقا بمديات والضواحى والدرب بورسعيد يدفع الجميع لتكثيف الجهود من اجل تحقيق هذا المطلب وتوفير هذه الضمانات.

إننا لم ولن نعرف اليأس. وقد بدانا معركة ضمانات نزاهة وحرية الانتخابات. ولدينا الوقت والقدرة والتصميم على مواصلتها. ولدينا ايضا برنامجا بالتعاون مع الأحزاب والقوى السياسية لتحقيق انتصار فى هذه المعركة.

ويرتبط بهذه الحركة الاستمرار فى معاركنا من اجل الإصلاح الديمقراطى والغاء القيود الفريضة على النشاط السياسى والجماهيرى، والعمل على تحرير الاذاعة والتليفزيون عمليا من سيطرة الحكومة والحزب الحاكم.

وهناك اربع مهام اخرى عاجلة يفترض أن ننشغل بها خلال هذا العام ونحسب فى النهاية فى معاركنا الانتخابية:

• اولى هذه المهام.. تكثيف عملنا الجماهيرى الحزبى من أجل مساعدة المواطنين على حل مشاكلهم والدفاع عن مصالحهم اليومية، ومساندة التحركات الجماهيرية والاجتماعية، وتحويل مقار الحزب إلى مراكز لتلقى شكاوى المواطنين والتحرك معهم لمواجهة المسئولين بهذه الشكاوى ومحاولة حلها، والانتقال إلى حيث توجد التجمعات الجماهيرية بدلا من انتظار أن تأتى إلينا الجماهير.

• مواصلة نقدنا لجوهر السياسات المطبقة حاليا وآثارها السلبية على حياة الناس، مع التركيز على الفساد والغلاء والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة وتدنى مستوى الخدمات، وطرح السياسات البديلة التى يقترحها الحزب سواء فى برنامجنا للتغيير او ادبياتنا المختلفة.

• إجراء اتصالات مع كافة الأحزاب والقوى السياسية لمعرفة مواقفها وآرائها ومدى استعدادها للعمل الديمقراطى المشترك، وحدود التنسيق او العمل المشترك او التحالف ومستوياته. وإعطاء أولوية فى هذا المجال للاحزاب والقوى والشخصيات اليسارية، ثم الأحزاب والقوى الليبرالية.

• المهمة الأخيرة - والتى تسبق كل المهام الأخرى - هى انشاء امانات ولجان للمحافظات من تحديد الدوائر التى نقترح ان يخوض الحزب الانتخابات فيها، والرقم المقترح لهذه الدوائر، والتكلفة المالية المقترحة ونصيب الرشيد والدائرة فيها، وذلك طبقا للاسس التى وضعتها الأمانة العامة وتم إبلاغها لأمانات المحافظات.

الزميلات والزملاء..

لقد وقع على عاتق جيلنا فى الفصف الثانى من هذا القرن عديد من المهام الصعبة. لقد عايشنا انتصارات باهرة وهزائم كبيرة، وقدمنا تضحيات ضخمة. واليوم ونحن نوشك على دخول القرن الواحد والعشرين، نجد أنفسنا مطالبين مرة أخرى بخوض كل المعارك القديمة، ومعارك جديدة أيضا..

• معركة تحرير الوطن من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.

• معركة القضاء على الفقر والجهل والمرض.

• معركة العدل الاجتماعى والتطلع إلى الاشتراكية.

• معركة حماية حقوق الإنسان والحريات العامة وتحقيق الديمقراطية وفتح الباب امام التداول السلمى للسلطة.

• معركة الدفاع عن الثقافة الوطنية ومقاومة الهيمنة الصهيونية والأمريكية.

• معركة الدفاع عن العقل والاستنارة والحضارة فى مواجهة القوى الظلامية.

• معركة الدفاع عن عروبتنا والتطلع إلى وحدة الأمة.

• معركة تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى.

وقدرتنا كحزب، وكافراد ان نتحمل مسئولية اساسية فى كل هذه المعارك، وان نكون مع شعبنا دائما، وفى مقدمة الصفوف.

وفقكم الله.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الاخوان يستعدون للانتخابات البرلمانية على رغم الأزمة مع الحكومة المصرية

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ هل سيكون للأزمة الاخيرة بين الحكومة المصرية وجماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة تأثير في موقف الاخيرة من الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل؟ كل الظواهر تؤكد ان «الاخوان» مصممون على خوض الانتخابات البرلمانية.

وكانت الازمة تفجرت عقب قيام السلطات بالقبض على ٢٨ قيادياً بارزاً في «الاخوان» واحالتهم على نيابة امن الدولة العليا التي قررت حبسهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات بعد ان وجهت لهم تهم «التحرك من خلال منظمة سرية تسعى الى قلب نظام الحكم بالقوة وحيازة مطبوعات منافية وإجراء اتصالات مع جهات اجنبية». ويرى مراقبون ان «الاخوان» الذين يواجهون اتهامات حكومية مستمرة ومتعاقبة منذ «الاربعين» ربما يأخذون الى استغلال الازمة لكسب تعاطف الناخبين على اعتبار ان التحقيقات التي جرت مع عدد كبير من اعضاء «الجماعة» خلال العشرين عاماً الماضية لم تثبت تورط اي منهم في عملية ارهابية.

لكن مصادر مصرية اكدت ان القضية الاخيرة المتهم فيها قادة في «الاخوان» في مقدمهم النائب السابق الدكتور عصام العريان الامين العام لنقابة الاطباء، ربما تكون اكثر القضايا التي اتهم فيها «الاخوان» تكاملاً من حيث العناصر القانونية. وتشير تلك المصادر الى ان اوراق التحقيق تثبت تحرك المتهمين من خلال تنظيم سري تم رصد اجتماعاته وان في اوراق القضية ما يثبت ان المتهمين عقدوا اجتماعات خارج مصر لما يسمى بالتنظم العالمي لـ «الاخوان المسلمين» وانهم بعد عودتهم اشرفوا على أنشطات سرية جرت بين «الاخوان» لتشكيل مجلس شورى الجماعة.

غير ان المستشار مامون الهضيبي الناطق باسم «الجماعة» راى ان الازمة الاخيرة لا علاقة لها بالانتخابات وصرح لـ «الحياة» «ان الوقت ما زال طويلاً حتى موعد الانتخابات وموقف الجماعة لن يتأثر بالقضية».

وعلى رغم ان الانتخابات المقبلة ستجري بنظام الانتخاب الفردي الا ان كل المؤشرات تؤكد ان التحالف الثلاثي بين حزبي العمل والاحرار وجماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة سيظل قائماً وان القوى الثلاث ستقدم في ما بينها الدوائر الانتخابية وستقف خلف مرشحيها في مواجهة مرشحي الحزب الوطني الحاكم والاحزاب الاخرى.

وليس من الغريب ان يخوض حزبا الوفد والتجمع الانتخابات بافق قدر من التنسيق مع القوى السياسية الاخرى، وهو الامر الذي حدث من قبل عام ١٩٨٧ حينما وقفت احزاب المعارضة في الانتخابات ضمن قائمة واحدة تضم كل القوى السياسية المعارضة.

وتأمل احزاب المعارضة بأن تتخذ الحكومة اجراءات ترى انها ضرورية، حتى تتم العملية الانتخابية في اجواء سليمة. ومن بين تلك الاجراءات التي تطالب بها المعارضة تنقية الجداول الانتخابية واشتراط توقيع الناخب امام اسمه في تلك الجداول واثبات رقم بطاقته الشخصية «في بنود الاعضاء الاشراف الكامل على اللجان الانتخابية وعملية فرز الاصوات». وكانت تلك هي مطالب المعارضة التي على اساسها قاطعت انتخابات عام ١٩٨٧ على اعتبار ان الحكومة لم تستجب لها.

ولعل اكثر السلالات التي تدور في الاوساط السياسية المصرية تتركز على قدرة التيار الاسلامي عموماً، وجماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة خصوصاً، على الوصول الى مقاعد البرلمان اذ ان الانتخابات المقبلة هي الاولى منذ اندلاع الصراع بين الحكومة والجماعات الدينية المتطرفة في بداية عام ١٩٩٢. وفي هذه الاثناء لا تتوقف وسائل الاعلام الحكومية عن اتهام «الاخوان» بدعم الارهاب ومساندته على رغم نفيهم ذلك. وكان «الاخوان» خاضوا الانتخابات التي جرت عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧ وفقاً لنظام القوائم الحزبية اذ شاركوا في الاولى ضمن قوائم حزب الوفد وفي الثانية ضمن التحالف الثلاثي مع حزبي العمل والاحرار، وفازوا انتخابات عام ١٩٨٧ تضامناً مع احزاب المعارضة بعد رفض الحكومة تنفيذ مطالبها.

ومن غير المستبعد ان تتلاعب احزاب المعارضة انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى المقرر اجراؤها في نيسان (ابريل) المقبل، وكان مكتب ارشاد «الاخوان» قرر المشاركة في الانتخابات البرلمانية ومقاطعة انتخابات الشورى، وذي قرى المعارضة ان مجلس الشورى لا يلعب دوراً مؤثراً في صناعة القرار على اعتبار انه لا يمارس اي دور تشريعي، وبالتالي فإن المجازفة بالدخول في معركة انتخابية تستنفد الجهد والاموال من دون فائدة بعد من وجهة نظر هؤلاء امرا غير مرغوب فيه.

وكان الرئيس حسني مبارك طالب في خطاب القاه في ايجاز امام مشترك لمجلسي الشعب والشورى في افتتاح الدورة البرلمانية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي «ان ينظر الجميع الى العملية الانتخابية لا باعتبارها معركة تستخدم فيها كل الاسلحة والاساليب لتجريح الخصوم وتعميق العداوة بين المرشحين بل بوصفها منافسة شريفة يطرح فيها كل مرشح او كل حزب سياسي رؤيته وبرنامجه سعياً الى الحصول على تأييد جماهير الناخبين على اساس المفاضلة بين البرامج والتوجهات وليس على اساس التشهير بالاخرين والإساءة اليهم».

وشدد الرئيس المصري على «ان واجب كل القوى السياسية التي تعمل في اطار الشرعية الدستورية ان تتخذ مواقف المشاركة الايجابية في العملية الانتخابية لان ذلك المشاركة تشكل واحدا من اهم اركان المسؤلية العامة ولان احجام هذه الفئة او تلك ان يوقف مسيرة الانتخابات وان يشل الحركة السياسية في البلاد او يعيد عقارب الساعة الى الوراء».

ومنذ ان تولى الرئيس حسني مبارك مقاليد الحكم عام ١٩٨١ جرت الانتخابات البرلمانية بثلاثة انظمة انتخابية: ففي آب (اغسطس) عام ١٩٨٣ صدر قانون الانتخابات الرقم ١١٤ ونص على ان تكون «انتخابات اعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخابات بالقوائم الحزبية وتكون لكل حزب قائمة خاصة به ولا يجوز ان تتضمن القائمة الواحدة اكثر من مرشحي حزب واحد (...) وان تتضمن كل قائمة عدداً من المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه في الدائرة وعدداً من الاحتياطيين مساوياً له». غير ان المحكمة الدستورية العليا قضت في عام ١٩٨٦ بعدم دستورية القانون ١١٤ «بسبب ما يؤدي اليه انتخاب اعضاء المجلس بالقائمة من حجر على

المواطنين غير المنتمين للاحزاب في ترشيح انفسهم، ومن ثم تم حل مجلس الشعب قبل استكمال فصله التشريعي الرابع وتم إعداد قانون انتخابات جديد هو القانون الرقم ١١٨ لعام ١٩٨٦ الذي تضمن «ان يكون انتخاب اعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع في كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردي على ان يكون لكل حزب قائمة خاصة، ولا يجوز ان تتضمن القائمة الواحدة اكثر من مرشحي حزب واحد». وجرت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧ وفقا لذلك القانون الا ان المحكمة الدستورية العليا عادت وقضت بعدم دستوريته، ومن ثم صدر القرار بقانون الرقم ٢٠١ لعام ١٩٩٠ وحدد نظام الانتخابات بالطريقة الفردية التي تتيح للمستقلين الترشيح دون اية قيود وهو القانون الذي جرت على اساسه الانتخابات الاخيرة عام ١٩٩٠.

وشاركت احزاب الوطني والوفد والعمل والتجمع والاحرار في انتخابات عام ١٩٨٤ التي جرت بنظام القوائم فيما قاطعها حزب الامة، وشارك «الاخوان» في تلك الانتخابات في ائتلاف مع حزب الوفد وشكلا قائمة واحدة، وحصل الحزب الوطني على ٣٩٠ مقعدا مقابل ٨٠ مقعدا للوفد، فيما فشلت احزاب العمل والتجمع والاحرار في الحصول على اي مقعد بسبب عدم تخطي أي منهم نسبة ٨ في المئة من مجموع الاصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية وفقا لما كان القانون ١١٤ يقتضيه. وفي انتخابات عام ١٩٨٧ شاركت احزاب: الوطني والوفد والتجمع والامة والخضر والاتحادي الديموقراطي ومصر الفتاة ومرشحين مستقلون فيما تحالف حزبا العمل والاحرار مع الاخوان تحت اسم «التحالف الاسلامي» ورفعوا شعار «الاسلام هو الحل» وحصل الحزب الوطني على ٣٤٨ مقعدا والوفد على ٣٥ مقعدا وحصل التحالف الاسلامي على ٦٠ مقعدا ونجح ٥ من المستقلين ولم تحصل بقية الأحزاب على أي مقعد.

وفي انتخابات ١٩٩٠ التي قاطعها تحالف العمل والاحرار والاخوان» اضافة الى حزب الوفد حصل الحزب الوطني على ٣٦٠ مقعدا وحصل حزب التجمع على ٥ مقاعد وحصل المستقلون على ٧٩ مقعدا الا أن معظمهم تحول الى الحزب الوطني وقليل منهم الى الحزب الناصري بعد اشهاره.

لا .. لمرشحى الحزب الوطنى .. !! (٢)
انهم غير جديرين بثقة الشعب

عصمت الهوارى

مازال القلم يطوف حول ما تركته حكومة الحزب الوطنى من خراب ليراه مصورا.. لقد سكنت الأوجاع قلب مصر بفشل حكومة ذلك الحزب وعجزها عن حل مشاكل الجماهير.. واختلطت صرخات الجياع مع بذخ الاثرياء الجدد الذين تتحكم فى مقدرات هذا الشعب.. وسحقتنا الأزمات بعد أن تحقق فشل المسئولين.. فلا رحمة بجائع يلتمس جوعه.. ولا مريض يغاثه مرض.. ولا عاطل تنوره رياح الضياع.. ولا بقلب يستحثه فقر.. ولا بمواطن جمد دخله أمام ارتفاع الأسعار المرهيب.. ولا بخائف يحدث أمنا واستقرارا.. فذلك كله حصاد الزمن الرديء الذى هو طرح حكومة الحزب الوطنى التى تراها اليوم تستجدى الشعب أن يمنحها ثقته وتأييده..!!

أية ثقة تلك التى يبتغيها الحزب الوطنى من شعب ذاق المرار من حكومة هذا الحزب.. لقد انفصل المسئولون فيه عن الانسان المصرى فلم يعد له فى نفوسهم وعقولهم وجود.. ولم يعد له فى ضمائرهم كيان.. فأين هو الانسان المصرى الذى كان ملء السمع والبصر قبل أن يستولى ذلك الحزب على مقاليد الحكم فى مصر؟.. وأين كانت مصر التى كانت القيم تاجا على جبينها؟.. وأين مصر وتاريخها العريق، وتراثها العميق؟... وأين مصر التى كانت هبة النيل تجتبى من خيراته اطيب الثمر؟.. وأين مصر التى كانت تملك ما لم تملكه أية دولة من تاريخ يمتد إلى أعماق الزمن؟.. وأين خيراتنا التى كانت تفيض على حاجاتنا فكانت كفة الصادرات ارجح من كفة الواردات؟.. وأين مصر التى كانت تتباهى بالعمالقة فى كل المجالات؟.. وأين الحلول الجذرية لمشاكل الجماهير؟.. وأين خطط الاصلاح والانقاذ لمصر التى قالوا بها فى هلاوة سيفيلة تحت خط الفقر؟.. وغدا هو يوم الحساب فصار لزاما ان يواجه الشعب مرشحى الحزب الوطنى بتلك التساؤلات جميعها.. فليس كافيا من اولئك المرشحين أن يرفعوا شعارات خادعة، فليس بالشعارات يكون بناء الامم.. فالشعارات لا تملأ بطونا خاوية.. ولا تبعث الحياة فى من فقد الحياة..!!

على جماهير مصر ان تسأل مرشحى الحزب الوطنى سؤالا واحدا محددا.. ماذا فعلت حكومتكم لمصلحة الشعب منذ أن تواجد الحزب الوطنى على أرض مصر؟.. واسألوهم هل لحزبكم ان به السلطة ولم تأت به الجماهير، ان يشعر بآلام تلك الجماهير وآمالها؟.. اسألوهم ماذا فعلوا من اجل العمال الذين يقع على عاتقهم بناء مصر؟.. وماذا قدموا للفلاحين الذين ساءت أحوالهم حتى هجروا الفلاحة التى كانت مصدر ثروتنا؟.. وماذا اتخذت حكومتهم من اجل رفع مستوى جيش الموظفين المسحوقين المطحونين حتى تتساوى نفوسهم مع ارتفاع الأسعار الرهيب؟!

على الناخبين اليوم ان يصرخوا فى وجه اولئك المتحكمين ان العامل يئن ويشكو ولا أحد يستمع لصرخاته.. وان الفلاح ساءت حالته حتى ترك الارض جبارا.. وان الموظف سحقته العادة القاسية، ويتجرع العذاب .. انها حقا لكارثة اقتصادية واجتماعية يعانى منها فلاحونا وعمالنا وموظفونا، وكلهم يمثلون مجموع الشعب الظاهر.. فرغم انهم يعيشون بين ظهرانينا وفى جوارنا، الا انى أشعر بهم انهم فى دار غير دارنا.. وفى عصر غير عصرنا.. بل وفى مصر غير مصرنا.. فهل يستحق الحزب الوطنى بعد ذلك ثقة من الشعب وتأييدا؟..!!

على جماهير الناخبين ان تدرك ان حكومة الحزب الوطنى هى حكومة العجز والفشل والخراب.. عجزت عن ان تحقق للشعب المصرى وفرة زراعية تغنيه.. ان هى الا نصيرات غامة عسى ان تخمد بها نيران غضبه فترضيه.. ولكن ليعلم الحزب الوطنى انه لن تكون حكومته قد عصفت ببساطنا الاخضر عصفا.. ونسفت زاعتنا الزراعية نسفا.. فاليوم تلعبنا أرض مصر وشعبها.. يوم ان يلفظ الشعب ممثلى ذلك الحزب الذى حسب اعضاؤه انهم فوق المساءلة والقانون.. والذين حرصوا على ان ترفع مصر رايتهم لا ان يرفعوا هم رايات مصر.. فكان لزاما على جماهير الناخبين ان تصيح فى وجوههم لا للعجزة والفاشلين.. لا لاولئك الذين هم عن اصلاح مصر ساهون.. والذين هم لثرواتهم ورخائهم حافظون.. والذين هم فى المتاع غارقون.. وبمقدرات الشعب ومستقبله معرضون.. وثرائهم اليوم يستجدون من الشعب الثقة والتأييد.. وأنهم ان ذكرة الشعب واعية ان تقيب، وقولها بملء الفم (لا) للعجزة.. والف (لا) للفاشلين ..!!

افلا يخطرون إلى الزراعة وكيف تدهورت، حتى صار عارا علينا ان نستورد القمح من بلاد صحراوية .. وإلى الصناعة وكيف تهبت واهملت، فلا تحديث ولا احلال للقديم فى المصانع التى تركها الاولون.. وإلى التجارة الداخلية منها والخارجية.. وقد اختل ميزان المدفوعات فتضخمت الديون حتى صارت مصر اسيرة للدائنين.. فهل بعد ذلك يستحق الحزب الوطنى من الشعب ثقة وتاييدا..!!

فى الصميم

** هؤلاء اولى رهبة من بطش جلاد ملعون.. ودون رغبة فى مال قارون.. ان المسئولين فى بلادنا عن حقوق الشعب سامهون.. وانهم لاموالهم وخزائنهم حافظون..!!

** كلما هدؤا الديمقراطية فى مقبرة الزيف والظلام.. استطاع المدافقون التسلق على جدار الظلام..!!

لا .. لمرشحي الحزب الوطني .. !! (٢)
انهم غير جديرين بثقة الشعب

عصمت الهواري

مازال القلم يطوف حول ما تركته حكومة الحزب الوطني من خراب ادرك مصرنا.. لقد سكنت الاوجاع قلب مصر بفشل حكومة ذلك الحزب وعجزها عن حل مشاكل الجماهير.. واختلطت صرخات الجياع مع بذخ الاثرياء السمان الذي تتحكم في مقدرات هذا الشعب.. وسحقتنا الازمات بعد ان تحقق فشل المسئولين.. فلا رحمة بجائع يفترسه جوع.. ولا بمريض يقتاله مرض، ولا بعاطل تذروه رياح الضياع.. ولا بفقير يسحقه فقر.. ولا بمواطن تجمد دخله أمام ارتفاع الاسعار الرهيب.. ولا بخائف ينشد امنا واستقرارا.. فذلك كله حصاد الزمن الرديء الذي هو طرح حكومة الحزب الوطني التي تراها اليوم تستعدي الشعب ان يمنحها ثقته وتأييده..!!

اية ثقة تلك التي يبتغيها الحزب الوطني من شعب ذاق المرار من حكومة هذا الحزب، لقد انفصل المسئولون فيه عن الانسان المصري قلم يعد له في طموحه وعقوله وجود.. ولم يعد له في ضمائرهم كيان.. فأين هو الانسان المصري الذي كان ملء السمع والبصر قبل ان يستولي ذلك الحزب على مقاليد الحكم في مصر؟ . واين كانت مصر التي كانت تتباهى على جبينها؟ .. واين مصر وتاريخها العريق، وتراثها العميق؟.. واين مصر التي كانت هبة النيل تحتبي من خيراته اطيب الثمر؟ .. واين مصر التي كانت هلال ما لم تطعمه اية دولة من تاريخ يمتد الى اعماق الزمن؟.. واين خيراتنا التي كانت تفيض على حاجاتنا فكانت كفة الصادرات ارجح من كفة الواردات؟.. واين مصر التي كانت تتباهى بالعملاقة في كل المجالات؟.. واين الحلول الجذرية لمشاكل الجماهير ؟.. واين خطط الاصلاح والانقاذ لمصر؟ انى قلوا بها في هاوية سحيقة تحت خط الفقر؟.. وغدا هو يوم الحساب فصار لزاما ان يواجه الشعب مرشحي الحزب، الوطني بكل تلك التساؤلات حتى يعلن الشعب كلمته من اولئك المرشحين ان برعوا شعارات خادعة، فليس بالشعارات يكون بناء الامم.. فالشعارات لا تملأ بطونا خاوية.. ولا تبعث الحياة في من فقد الحياة..!!

على جماهير مصر ان تسأل مرشحي الحزب الوطني سؤالا واحدا محددا.. ماذا فعلت حكومتكم لصلحة الشعب منذ ان تواجد الحزب الوطني على ارض مصر؟.. وسألوهم هل لحزب اتت به السلطة ولم تأت به الجماهير، ان يشعر بآلام ذلك الجماهير وآمالها؟.. اسألوهم ماذا فعلوا من اجل العمال الذين يقع على عاتقهم بناء مصر؟ .. وماذا قدموا للفلاحين الذين ساعدت أحوالهم حتى هجروا الفلاحة التي كانت مصدر ثروتنا؟.. وماذا انجزت حكومتهم من اجل رفع مستوى جيش الموظفين المسحوقين للطحونين حتى تتساوى دخولهم مع ارتفاع الاسعار الرهيب؟!!

على الناخبين اليوم ان يصرخوا في وجه اولئك المتحكمين ان العامل بئن ويشكو ولا احد يستمع لصراخه.. وان الفلاح ساءت حالته حتى ترك الارض جدباء.. وان الموظف سحقته العادات القاسية، وينجرح المثقف .. انها حقا لكارثة اقتصادية واجتماعية يعاني منها فلاحونا وعمالنا وموظفونا، وكلهم يمثلون مجموع الشعب الظاهر.. فرغم اننا نعيشون بين ظهرانينا وفي جوارنا، الا اني اشعر بهم انهم في دار غير دارنا، وفي عصر غير عصرنا.. بل وفي مصر غير مصرنا.. فهل يستحق الحزب الوطني بعد ذلك ثقة من الشعب وتأييدنا؟..!!

على جماهير الناخبين ان تترك ان حكومة الحزب الوطني هي حكومة العجز والفشل والخراب.. عجزت عن ان تحقق للشعب المصري وفرة زراعية تغنيه..ان هي الا تصريحات خادعة عسى ان تخدم بها ديمان غضبه فترضيه.. ولكن ليعلم الحزب الوطني انه لئا كانت حكومته قد عصفت ببساطنا الاخضر عصفا.. ونسفت زقعتنا الزراعية نسفا.. فاليوم تلعنها ارض مصر وشعبها.. يوم ان يلفظ الشعب ممثلي ذلك الحزب الذي حسب اعضاؤه انهم فوق المساءلة والقانون.. والذين حرصوا على ان ترفع مصر راياتهم لا ان يرفعوا هم راياتٍ مصر.. فكان لزاما على جماهير الناخبين ان تصيح في وجوههم لا للمجزة والفاشلين.. لا لاولئك الذين هم عن اصلاح مصر ساهون.. والذين هم للوانهم وخوانهم حافظون.. والذين هم في المناع غارقون.. ومغامرات الشعب ومستقبليه معرضون.. وزاهم اليوم يستجدون من الشعب الثقة والتأييد.. وقاتهم ان ذاكرة الشعب واعية ان نفيت، يقولها بملء الفم (لا) للعجزة.. والف (لا) للفاشلين ..!!

اهلا بناخبون إلى الزراعة وكيف تدهورت، حتى صار عارا علينا ان نستورد القمح من بلاد صحراوية .. وإلى الصناعة وكيف تهبت واهملت، فلا تحديث ولا احلال للقديم في المصانع التي تركها الاولون.. وإلى التجارة الداخلية منها والخارجية - وقد اختل ميزان المدفوعات فتضخمت الديون حتى صارت مصر أسيرة للدائنين.. فهل بعد ذلك يستحق الحزب الوطني من الشعب ثقة وتأييدا..!!

في الصميم

** اقول دون رهبة من بطش جلاد منعون.. ودون رغبة في مال قارون.. ان المسئولين في بلدنا عن حقوق الشعب ساهون.. واتهم لاموالهم وخزائنهم حافظون..!!

** كلما هذوا الديمقراطية في مقبرة الزيف والظلام.. استطاع المنافقون التسلق على جدار النظام..!!

في ندوة الوفد حول الانتخابات والديمقراطية:

انتخابات ٩٥ .. مسألة حياة أو موت

الفقيه الدستوري محسن خليل:

الفصل في الطعون الانتخابية من حق محكمة النقض دون مجلس الشعب

د. حلمي مراد: الجبهة الحزبية ضرورة للضغط على الحكومة لتوفير نزاهة الانتخابات

محمود أباظة: التغيير الحقيقي يبدأ بإصلاح الدستور

قامت لجنة الشئون الدستورية بحزب الوفد مائدة مستديرة حول قضية الانتخاب والديمقراطية شارك فيها الفقيه الدستوري محسن خليل والدكتور حلمي مراد ممثلا عن حزب العمل والدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومحمود أباظة رئيس لجنة شباب الوفد والمستشار سعيد الجمل وحضرها الدكتور نعمان جمعة، نائب رئيس الوفد وعفيف من رجال القانون والفقهاء فأثار المناقشات الدكتور عاطف أبو أستاذ القانون العام بجامعة القاهرة وعضو اللجنة الذين بالحديث عن أن الانتخابات في مصر فقدت حركة يوليو في عام ١٩٥٢ وحق الانتخاب لجميع المصريين غير مكفول للأسباب المعروف أوزير الداخلية يمكنه أن يشكل مجلس الشعب طبقا للديوان الذي يتولاه في أعقاب كل انتخابات ويعلي التشهير للقضاء والمجلس حق الرقابة على الأحكام من عدمه. وتحدث الفقيه الدستوري الدكتور محسن خليل قائلا: لقد أصبح من المعروف أن الديمقراطية هي حكم الشعب السياسي لصالح الشعب بكامله أي أن الشعب السياسي هو الذي يقوم بالحكم ويكون ذلك لصالح عامة الشعب وهذه المسألة أصبحت مهجورة في أوقات الحاضر والديمقراطية النيابية معناها انتخاب الشعب لمجلس نيابي يأتي لتمثيله بالانتخاب ليمثلوا الشعب ويقوموا بمباشرة السلطة نيابة عنه والحد الأصيل الانتخاب هو أوسع درجة من الديمقراطية النيابية ويدور فلا نجد ديمقراطية نيابية.. والانتخاب له معايير عديدة وحتى يمكن وصفه بأنه انتخاب حقيقي لابد من توافر هذه المعايير التي تتمثل في حرية الترشيح بحيث يكون من حق كل فرد أن يرشح نفسه طالما توافرت فيه الشروط القانونية المنصوص عليها.

وتساءل: هل كان هذا متاحا في مصر؟ منذ دستور ١٩٥١ - وهو أول دستور مصري يضع في عهد الجمهورية - وأي مكن هناك حق الترشيح لمن كان يريد أن يرشح هو الانضمام لتنظيم سياسي كان يمنح من على أي طالب الترشيح دون أدنى الاعتبارات لأن كانت سلطة الانضمام للتنظيم السياسي هي الحزب والحزب له صلة وثيقة عن حزب واحد لتمثيله لسلطة في هذا الوقت وكان كل أعضاء المجلس النيابي الذين للانضمام للتنظيم السياسي الذي جاء دستور ١٩٥٦ في ظل

الوحدة بين مصر وسوريا وكانت مفروضة للجلس النيابي والمجلسين بان يكون تمثيلهم من دين مجلس الامة المصري والنصف الآخر من البرلمان السوري ثم جاء دستور ١٩٦٤ الذي اكد على ان يكون الرئيس عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي اوردت الاتحاد القومي الذي يجب ان يكون ضمن امانة الحزب السياسي الواحد دون وجود معارضة في البرلمان.. الى هذه الحالة كان جميع الاعضاء المعينين بالتنظيم السياسي الواحد يقلدون تعليمات رئاسة يلتحم الاشتراك بها وهذه سياسة التصاقق واهداف واسست الحالة السياسية والاجتماعية. ويجيء دستور ١٩٧١ بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية المطلقة فكل حزب سياسي يتقدم بقائمة مرتبة وعلى الشعب ان ينتخب القائمة بأكملها كما هي.. استبعد هذا الدستور فيما بعد المستقلين تماما.. الا ان التصدي الترشيح على قيدين وهما ان الناخب في الاسلوب يتم تعديل النظام والقرار الذي يخلط بين النظام والقرار الذي ايكلي بمعقد فردي واحد وبين القوائم الحزبية.. والانتخاب بالقائمة يقترض كبير مساحة الدائرة الانتخابية عكس الانتخاب الفردي والاحتمال ان الانتخاب الفردي افضل من القائمة الحزبية لعسر.

الحالة الثالثة هي السائدة بين البرلمانيين الذي تحمل اعباء الحكم والمعارضة.

والحالة الثالثة هي عدم التخصص اذ ان بعض الفئات وهذا ما ظهر في دستور ١٩٦٤ ولم يكن حكرا الا على بعض الفئات مثل العمال والفلاحين وحرمان باقي الفئات من هذه الرتبة وحتى مرشحي الفئات الاولى ايضا بالاسافة والمعوقين ايضا.

وتعود اصداء دستور ١٩٢٣ حيث كان ابو الدين الحقوق كاملة عكس ماقبل بعد ذلك وابدى في الدولار نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين.. فاقل باقي الفئات بعد تخصيص هذه النسبة.

الحالة الرابعة هي السائدة بين جميع البرلمانيين في الاحزاب وكذلك بين المستقلين في الحالة الرابعة الاعلان عن براءتهم من وسائل الاعلام.

جداول الانتخابات

وتحدث الفقيه الدستوري الدكتور محسن خليل عن دمانات الحكم الانتقالية التي تكفل انتخابات حرة ونزيهة.

فقال: يجب ان تظهر جداول الانتخابات من بداية التصحيح بطريقة ومنتظمة واشار الى ضرورة حياد السلطة وعدم تدخلها لصالح احد المرشحين ضد الآخر لمرجوع الانتخابات نزيهة دون ضغط او اكراه وهي وسيلة من الوسائل.. ثم تساؤل عن تقرير ضمان حياد السلطة بعد الانتخابات فاشار الى المادة ٨٨ من دستور ١٩٧١ التي تنص على وجوب الاشراف على صحة الانتخابات.

ومن صمة المتلقي في الانتخابات اضافة الى دستور ٧١ لعمل الفصل في صحة عضوية المحكمة النقض ويستغرب ٣٠ اعضاء من الحق لمحكمة الاستئناف مضافة الى صورة محكمة نقض وجاء دستور ٧١ ونص في المادة ٩٣ منه على مايلي:

«محكمة النقض دورى تحقيق والفصل

تابع الندوة:
عمـــاد خيـــرة
ابراهيم الجنـدى

في المجلس النيابي بالتبعية التي الاعضاء

وهنا يثور السؤال.. ماهي حجية تحقيق محكمة النقض لعضو المجلس النيابي والعكس صحيح فان ان المحكمة حين تتولى الفصل في صحة العضوية لا تصدر الحكم اعتباطا وهذا امر لن يمكن التسليم به، وأرى الآخر ذهبت له المادة ٩٣ من دستور ٧١ من ان تحقيق محكمة النقض يكون بالحالة العقلية والكشف عنها والمحكمة هي ان انتخاب الاعضاء بالكامل وبشكل سليم يتثبح عنه وجود مجلس نيابي حقيقي لأنه اذا لم يكن تحقيق النقض للعملية لا اساقط الشرح الدستوري الى صلاحيات واسعة للفصل والتحقيق لمجلس الشعب الذي نرى ان سلامته ليست مطلقة وتوجد حدود لسلطاته والعمل بالعكس لمختلس محكمة النقض وتصدر حق الفصل على المجلس يتعارض مع نص المادة ٩٢ من الدستور. ونحن نتفق بحرية الانتخاب والشرح بان يكون التحقيق والفصل في العضوية بعد الانتخابات مركوكا لمحكمة النقض وهذا تتحقق الديمقراطية، فالامر ليوجد مجلس نيابي حقيقي فلا ديمقراطية حقيقية.

معاني حتى الديمقراطية

وتحدث الدكتور حاتم حمزة نائب رئيس حزب العمل فقال: يجب استبعاد كل المعاني.

الى لا تخص الانتخابات وقال كان لرئيس مبارك يدعو الى مشاركة سياسية واسعة فنحن سعدنا للحركة ونخشوها حتى الهاية، ونرى له لا فرق بين طريقة الانتخاب الفردي او القائمة مقام والطريق الثاني ونحن نساقات في الطريق الثاني في

١- النقطة جداول الانتخابات من خلال السجل المدني.

٢- ان يكون تصويت البرلمانيين في الاريف والاماكن النائية عن طريق البطاقة الشخصية او اي اداة اخرى، وفي مصر قضايا انتخاب حدثا بطلب ٢٥٪ من المحافظات التي صدرت عن البرلمان الدولي الذي يراسه الدكتور الشعبي سرور رئيس مجلس الشعب، وفي خصوص تنقية الجداول ذكرى ان انتخاب جداول جديدة للفاق من تنقية الجداول الحالية بالنسبة الانتخاب ان يكون للكشف القضائي الذي يرأسه القاضي ولا يكون رئيس اللجنة التصويت وطالب الا يكون رئيس اللجنة هو رئيس الحزب الحاكم.

٣- يؤيد الحكم بالسجن في بعضه.

وذكر ايضا تعليق هذين المتناقضين

أ- ان يوازن القاضي الفاصل بين كفتي الميزان بالطلبات وتكون على قدم اساقط الشيئين حتى لا يحدث تلاعب ولا ينتهي الاشراف القضائي الا بانتهاء العملية الانتخابية بالكامل.

المساواة

واشار الدكتور مراد علي ضرورة المساواة في العملية الانتخابية بين البرلمانيين، وانهم الحكومة المالية بأنها متدرجة في توزيع الانتخابات وطالب الرئيس مبارك بتشديد قبل عملية الانتخابات وتعيين حكومة محايدة وتأكيد ضرورة طلب رقابة دولية على العملية الانتخابية حتى يتم وصف وتزيد وتأكد الشفافية، وتأكد ان جميع الاحزاب توافق على ابتدى الرقابة الدولية لانه البرلمان الدولي، ودعى مراد ان جميع الاحزاب لديه على جميع الاحزاب تتكتل ليمكنها الضغط على الحكومة وذلك لتنفيذ نقاط الاتفاق بينها.

المشاركة الشعبية

وتحدث الدكتور حسن نافعة قسم الدكتور الوفد لاتتعاب عدم تنظيم هذه الندوة الهامة على اعتبار انها تجاءت في وقت حساس ودعن على ابواب انتخابات البرلمان لعام ١٩٩٥ وقبل ساعة من رأي هنا كما اعتبرت في قاعات الدرس وسأركز على المشاركة الشعبية واثرها في تكوين مجلس الشعب والأداء

البرلماني.. واعتقد ان مسائل كثيرة جدا سوف تتحدد من خلال الانتخابات القادمة وهناك مجموعة من الشروط يجب توافرها لاي عضو لتحدث عن الانتخابات ونديمقراطية وهل قد توافرت هذه الضمانات التي عرضها للتحدثون السابقون وبخاصة الانتخابات ديمقراطية.. فهل يمكن ان نؤدي هذا الى نظام ديمقراطي؟

في رأيي الاجابة لا.. لأن الديمقراطية عبارة عن شجرة في غابة رائعة تمثل الانتخابات فيها مجموعة من الشروط يجب ان تتوافر عناصر تتحدث عن الانتخابات ونديمقراطية وهل قد توافرت هذه الضمانات التي عرضها للتحدثون السابقون وبخاصة الانتخابات ديمقراطية.. فهل يمكن ان نؤدي هذا الى نظام ديمقراطي؟

في رأيي الاجابة لا.. لأن الديمقراطية عبارة عن شجرة في غابة رائعة تمثل الانتخابات فيها مجموعة من الشروط يجب ان تتوافر حتى نتأكد من توجدات النظام السياسي فأسه وتسأل هل يمكن ان تكون هناك انتخابات ديمقراطية بالمعنى المسحيح في ظل هذه الظروف التي تحاصر الديمقراطية؟

ان الشروط التي تتمثل عليها المادة ٧١ من الدستور الحالي وتخصيص نسبة ٥٠٪

للعمال والفلاحين تعد قيدا يمنعه من حرية الوطن وانتخاب كل فرد من وهذا الشيء يتعارض مع الدستور نفسه، ان تتوافر حتى نتأكد من توجدات النظام السياسي فأسه وتسأل هل يمكن ان تكون هناك انتخابات ديمقراطية بالمعنى المسحيح في ظل هذه الظروف التي تحاصر الديمقراطية؟

ان الشروط التي تتمثل عليها المادة ٧١ من الدستور الحالي وتخصيص نسبة ٥٠٪

للعمال والفلاحين تعد قيدا يمنعه من حرية الوطن وانتخاب كل فرد من وهذا الشيء يتعارض مع الدستور نفسه، حتى نتأكد من توجدات النظام السياسي فأسه وتسأل هل يمكن ان تكون هناك انتخابات ديمقراطية بالمعنى المسحيح في ظل هذه الظروف التي تحاصر الديمقراطية؟

ان الشروط التي تتمثل عليها المادة ٧١ من الدستور الحالي وتخصيص نسبة ٥٠٪

الشرعية والفشل في الاستمرار في مظاهره الفشل في اختيار نائب لرئيس الدولة حتى الآن..

ولا يعني عدم اختيار نائب الرئيس له ليس هناك من صلح وهنا يزعج الناس لانهم لا يرون السبيل وتتلمس ان هناك ازمة مؤسسية تقعدها لايجاد مخرج للوضع العام.

وأضاف اباظة نحن نطرح بديل الحل السلمي أي الاخذ بتداول السلطة والاعتراف بحقوق الامة بديلا عن الانفجار الشامل ونود توضيح هنا من خلال وسائل الاعلام الشهيرة كالتليفزيون.. ومن هنا يجب تحرير الاعلام واسع الانتشار لمناقشة قضايا جوهرية مثل التغيير السلمي ويجب ان يعدل النظام من نفسه.

واشار الى ان هناك ان هذه اللقاءات تعهد لجبهة وطنية سيناقشها ممثلات لكبرى من جميع رؤساء الاحزاب ويهدف اقامة والوفد لكن بطش الدولة يضعف هذه الخطوات والانتخابات كما قرأها ستكون للتدريج الانكارة وليست التغيير ويعلب الستثمار سعيد ويحمل قائلا:

نادى الجميع بتغيير الدستور ولكن الوضع الحالي يقول بعدم امكانية هذا التغيير..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الـــوفـــد
التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٥

وهل ستكون الانتخابات حـــرة .. هـــذه المـــرة ؟!

بقلم: حسن حافظ
عضو مجلس الشعب السابق

إن هذا السؤال هل تجرى انتخابات حرة؟! أو هل ستكون هذه الانتخابات حرة هذه المرة؟!.. سؤال يحمل من المرارة والقسوة ما لا يستطع قلم.. لقد بادرتنى أحد المواطنين قائلا: وماذا يجدى أن يقال ويردد فى الصحف وأجهزة الإعلام ويلقى جماعة الحكم والوزراء المتحكمين الوعود بأنها ستكون حرة ثم أتوجه الى لجنة الانتخاب أحمل بطاقتى الانتخابية والبات تحقيق شخصيتى فيلتفت الى رئيس اللجنة مبتسما وهو ينظر إلى وكأنه يهزأ بى كأنه ينظر إلى ساذج: لقد انتخبت يا استاذا.. انتخبت كيف؟!.. أمامى مؤشر على اسمك انك انتخبت، فهل تريد أن تنتخب مرتين.. إنها جريمة وأعمل لك محضر.. خذها من قصيرها وانصرف مع السلامة؟!.. وسرعان ما يشدنى مفتولوا الذراعين ضخما الجثة إلى خارج اللجنة.. وهكذا يهان المواطن ليؤدى واجبه الوطنى كما يزعمون ويهللون فى التليفزيون والراديو ليل نهار.. ولا تدس تأديه وأجبك ايها المواطن نحو وطنك، مصر.. بالتوجه لتدلى بصوتك!!.. وعندما يتوجه ليؤكد انتماءه اقل ما يناله ويكافأ عليه انه يدخل بريئا.. ويخرج هكذا متهما ذليلا.. فتلحقه المهانة.. وتداس كرامته وتقول لى: هل ستكون الانتخابات حرة؟!..

وأخر يقول: توبة توبة! ان اذهب ثانية الى انتخاب! لقد دخت السبع ودخات لقد ذهبت الى مقر اللجنة طبقا لما هو مدون فى البطاقة الانتخابية وقد جددتها رقم اللجنة وحرف الانتخاب وانتقل من لجنة الى لجنة وكل رئيس لجنة يقول لى اسمك مش هنا ياسيد.. وعندما اتساءل وكيف؟! وهذه هى بيانات التذكرة يصرخ فى وجهى وينهرنى زملاؤه والمندوبون.. مش بتعرف تقرأ؟ خذ كشف الناخبين وهو احنا عميان!! وهكذا حتى اخرج والعرق يتصبب منى وحالى أسوأ من أن يوصف وأنا أودع بعبارات غريبة: إيه حكايتك يا استاذ فلا أجد إلا القرار من هذا الموقف المهين الذى يدفعنى إلى التساؤل وإلى توبيخ نفسى.. وما الذى يدعونى الى أن يستخف بى قوم هدفهم إبعاد المواطن عن اداء واجبه.. ويتحمل هذه المرة غرامة قدرها عشرون جنيها!.. ملعون الانتخاب وملعون من يذهب لينتخب..! فاجابه رفيق له كان يسمعه: ولا تخش الغرامة.. فهم أراحوا من عناء الانتخاب.. وزملائهم انتخبوك من بدرى.. وزمان اللجنة انقفلت والبطاقات اسودت!.. وهاهم قد اراحوك!.. كثر خيرهم!!..

وهكذا سرى الاعتقاد بفساد الانتخاب ونظامه فى نفوس المواطنين.. وهكذا حقق ويحقق أنصار الديكتاتورية وزعماء الدبمقراطية الجدد والتبع هدفهم.. ووصلوا الى بغيضهم ومآربهم فى أن يذرعوا ثقة الناخب ويفرغوا فى قلبه اليأس ويحطموا ما يحمله من اعتزاز فى انه يشارك فى اختيار من يمثله ويحبطوا جرائم التزوير والتزييف وعدم الشرعية إلى انها أمور عادية.. يهضمها المواطن.. لا ينظر اليها بغرابة.. أو بدهشة بل يستسيغها ويرحب بها.. فلا يفسدون الحكم وحده بل يفسدون معه المواطن.. ويجرده من اخلاقه التى يتسلح بها!!

أفبعد ذلك يكون هناك داع للسؤال أو التساؤل: هل ستجرى الانتخابات حرة هذه المرة؟!..

حرة لماذا؟! هذه المرة؟ إن الظروف عند جماعة الحكم ادعى بأن تسير كل مرة.. هذه المرة بالذات! ولماذا معركة شرسة؟! ولماذا العودة - كحسب اعتقاد جماعة الحكم - العودة الى الفتن - والمؤامرات -

وتصعيد الأزمات ؟!.. هل هناك حرية أكثر من تلك التي تتمتع بها هذه المعارضة: مقالات تدبج في الصحف وتتصايح.. ويكفي اننا لا نقبض على اصحابها ولا نودعهم كما كان يفعل الذين قبلنا.. بل نعجب من هؤلاء الذين ينادون باعطاء المعارضة فرصة في التليفزيون. لتعبر عن برامجها وآرائها.. واعطيناها الفرصة الكافية والمتساوية والكافئة مع حزب الأغلبية وربع ساعة لكل حزب بالتمام والكمال.. بل يخرج وزير الاعلام منذ سنة اشهر في احدى الصحف، روزاليوسف، ليعلن انه من المؤسف ان الأحزاب المعارضة تهاجم الاعلام المصري وتدعي بانها لا تأخذ فرصتها كافية في حين ان بعض هذه الأحزاب من المعارضة لم تقم بتغطية الخمس عشرة دقيقة التي سمح بها لكل حزب!

وأخيرا ما يدعو الحكومة أو جماعة الحكم أو من يسير دفة الأمور ان يغير ويغير ما يثبت اوتار هذا الوضع حتى يكون هناك مجرد امل أو بارقة لأن تكون الانتخابات القادمة حرة!

.. حقا ان واقع الحال كما يقول الشاعر:

واستقرب المجهول وهو مباعدي.... واستبعد المعلوم وهو مقاربي!!

لكي لا ندسي!!

- بعض الدول تضع سياستها الخارجية على أساس ان الحاجة أم الدخل!!

- أغلب الناس لا تهتم كم يدفعون من اجل شيء.. ماداموا لن يدفعوا الثمن فورا!

- شيئان تجدهما في الحياة بوفرة: النصيحة الجيدة.. والمثل السيىء!!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٥

لمصلحة من يُحارب الإخوان المسلمون؟!

بقلم
د. محمد السيد حبيب

واكبت فترة الاعداد لانتخابات بعض النقابات المهنية وانتخابات مجلسى الشورى والشعب، تنادى الكوكبة العلمانية من سدنة النظام الى خوض معركة حامية الوطيس مع أصحاب التيار الإسلامى المعتدل، تعتمد التهجم عليه والصاق الاتهامات الزائفة به ومنها الخروج على الدستور، ودعم او ايواء عناصر الإرهاب، والتغلغل المزعوم هنا او هناك والسعى للقفز على السلطة، والاتصال بهذه الجهة الأجنبية أو تلك، وذلك فى محاولة مكشوفة ومفضوحة لتشويه صورة التيار الإسلامي، وقطع الطريق امام دخوله هذه الانتخابات وممارسته لحق المواطنة الذى كفله الدستورلجميع المواطنين.

وبغض النظر عن مدى تاثير الاخوان المسلمين فى الشارع السياسى من عدمه، فإن التحديات التى تواجه مصر الآن حكومة وشعبا تقتضى من النظام الحاكم ان يعمل جاهدا على رأب الصدع ووحدة الصف وحشد طاقات الأمة كلها وراءة، إن الأمر جدلا هزل فيه، كما انه ينذر بعواقب وخيمة ربما على المستوى القومى، لا تحتمل التباطؤ او التغافل او الدخول فى معارك جانبية لن يستفيد من ورائها إلا اعداء الأمة والوطن.

غير ان الكوكبة العلمانية مضت- ولا تزال تمضى- فى طريقها غير عابئة بما يحدث حولها وبما يواجه الأمة كلها، واصرت على ان تخوض حربها المقدسة(!!) ضد اصحاب التيار الإسلامى المعتدل الذى كان له شرف الوقوف والتصدى لاعمال العنف والإرهاب.

وسارت خطة الحرب على محورين، أحدهما إعلامى والآخر امنى.. فاما المحور الإعلامى فقط انطلق يبث كماً هائلا من المعلومات المغلوطة والبيانات الملفقة عن الاخوان المسلمين والدور المبدع الذى يقوم به بعضهم داخل النقابات بهدف تشويه الصورة وتلويث الفكرة، وإلهاما للراى العام بمدى خطورة الاخوان المسلمين(!) على التجربة الديمقراطية، وكيف ان دعوتهم من البشاعة والفظاعة (!!) بحيث تهدد السلام الاجتماعى وتعرض الوحدة الوطنية للخطر!!!

واما المحور الامنى فتولى اعمال القبض والاعتقال والتقديم الى نيابة امن الدولة العليا بالتهم المعتادة فى مثل هذه الاحوال والتى تتضمن أحياء نشاط جماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها قانونا، والدعوة الى الانضمام الى جماعة سرية الغرض منها الدعوة لتعطيل احكام الدستور والقوانين، والاضرار بالسلام الاجتماعى، وحيازة وإحراز مطبوعات ومستندات تروج لافكارهم... الخ وهى كما هو واضح تهم لا تخلو منها اية صحيفة إتهام، الامر الذى يقطع بان العملية لا تعدو ان تكون محاولة لتخويف الدعاة الى الله وتعطيلهم عن اداء دورهم والقيام برسالتهم فى اصلاح الفساد ومقاومة المفسدين.

بالامس القريب قال بعض سدنة النظام الحاكم من حملة المباخر فى عادل حسين ماقال مالك فى الخمر.. وكالت له مباحث امن الدولة تهما كفيلة بان تضع حبل المشنقة حول عنقه، او على الاقل تخفيه وراء الشمس سنوات او شهورا، ولان الشعب كله بجميع طوائفه واتجاهاته يعلم كذب هذه الادعاءات وهشاشة هذه المفتريات، فقد استجلب الامر برمته سخطا شعبيا واسع النطاق ادى الى وضع النظام الحاكم كله فى مأزق لا يحسد عليه.

وخرج عادل حسين من محبسه بعد ثلاثة اسابيع.. وتداعت المفتريات والاباطيل وتبخرت الاتهامات الملفقة والتى لا تستند الى دليل.

لقد كانت هناك اسئلة تتردد على ملايين الشفاة.. لماذا فعل النظام الحاكم ذلك؟

وما الذى دفعه الى هذا المنزلق؟ وما هى المكاسب التى كان يسعى الى تحقيقها؟

وكانت الاجابة واضحة بانه لا شئ سوى عجز النظام والفشل والرصيد المتنامى من الخسائر فى كل ميدان.. لقد كسب عادل حسين الكثير من الصلابة والصبر والثبات، وقبل ذلك وبعده ذلك التعاطف الشعبى العام ورصيد الحب الهائل فى قلوب الملايين من شعب مصر.. واما النظام الحاكم فقد خسر كعادته كل شئ.

وفى القضية المعروضة على الرأى العام اليوم وهى قضية القبض على ٢٨ من خيره دعاة الاصلاح فى مصر واكثرهم براووفاء وولاء وعطاء نجد نفس الاسئلة ونفس الاجابات تتردد على ملايين الشفاة..

لقد فات النظام الحاكم أن يدرك حقيقة هامة وهى ان الراى العام فى مصر يعلم الآن عن الاخوان المسلمين الكثير والكثير مما يعد صفحة مشرقة وصورة مضيئة فى هذا الجو الكئيب الذى يعانى منه جميع افراد الشعب لقد اثبت الاخوان المسلمون منذ بدء دعوتهم وحتى اليوم انهم اخلص العناصر لوطنهم واشدهم حرصا على امن واستقرار البلاد، فضلا عما قدموه لجميع الشرائح والفئات وفى كل المواقع والميادين من فكر ثاقب وروعة ناضجة، وعمل بناء، وخدمات جليلة تمثل فى الواقع اوسمة رفيعة على صدر كل فرد فيهم.

ثم إن الراى العام الآن أصبح يقظا وواعيا واصبحت قدرته فائقة على التمييز بين الصدق والكذب، بين الحقيقة والزيف، بين الحق والباطل، وما عادت تنطلى عليه دعاوى التلبيس وخلط الاوراق وإثارة الغبار واشاعة الاباطيل وتلفيق التهم دون سند أو دليل.

فى كل انتخابات خاضها الاخوان المسلمون وقف الشعب بكل طوائفه وشرائحه خلفهم يؤيدهم ويساندهم عن طواعية واختيار وهو على حق ويقين بان الاخوان المسلمين هم الاصلح والافضل... وعلى العكس لم يحقق النظام الحاكم فى كل معاركه غير الفشل والعجز والمزيد من نقمة الشعب وسخطه وغضبه.

ومع احساس النظام الحاكم بالاختناق وهو على مشارف انتخابات نقابية وتشريعية يعلم سلفا نتيجتها اذا مضت في نزاهة ودونما تدخلات فلم يكن هناك بد إذن سوى ان يسخر اقلام سدنته ويحرك عساكره فى محاولة لتهيئة الجو لكسب الجولة القادمة.. إنه لم يعد مستعدا لقبول اى فشل، وهو من ثم ماض بكل ثقله وبجميع اسلحته للدخول فى المعركة الانتخابية بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ولو ادى الأمر إلى ان يلقى بهامش الديمقراطية التى يتشدق بها دوما الى الجحيم.

ان النظام الحاكم فى مصر يعلم - قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين لم يساندوا الإرهاب قط ولم يشجعوا عليه، بل انهم ادانوه واستنكروه، وبذلوا كل ما يستطيعون لمواجهته والتقليل من اثاره وافكاره، وقد نجحوا فى ذلك ايما نجاح، ودورهم فى ذلك لا ينكره إلا جاحد.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر- قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين يرفضون اقامة اية تنظيمات سرية من منطلق حرصهم على نشر فكرتهم وتبليغ دعوتهم- اى دعوة الإسلام والتى تتلخص فى ضرورة القيام بتطبيق شرع الله تعالى- الى كل الناس والى جميع البقاع.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر- قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين يدعون الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وانهم ينشدون الاصلاح لمجتمعهم وامتهم عن طريق الوسائل القانونية والدستورية، وهم لذلك شاركوا فى جميع الانتخابات التى جرت على ارض مصر فى العشر السنوات الاخيرة.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين من احرص الناس على السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية، وان علاقتهم بالاخوان الاقباط على افضل ما يكون، وانهم يقرون لهم بحقوق المواطنة الكاملة تاسيسا على الحرية التى نادى بها الإسلام وقيم العدل التى امر بها.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين اعلنوا التزامهم بالديمقراطية، وانهم يريدون الاحتكام الى الشعب ليقول كلمته فيمن يمثله ويعبر عن توجهاته بحق وصدق عن طريق انتخابات حرة تكفل لها جميع ضمانات الحيدة والنزاهة وهو ما يطالب به كل غيور ومخلص وحريص على هذا البلد.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين لا يريدون إقامة حكومة دينية على نفس النمط الذى كانت تمارسه الكنيسة فى العصور الوسطى، ولكنهم يبغون إقامة حكومة مدنية ذات مرجعية إسلامية.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين اصحاب قيم ومبادىء مستمرة من قيم الإسلام وتعاليمه، وانهم لا يساومون على هذه القيم والمبادىء مهما كان الثمن المعروض، وان حبهم لوطنهم وحرصهم على امنه واستقلاله وسلامته يمثل جزءا مهما من إيمانهم.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر- قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين لا يتعاملون مع اية انظمة او حكومات اجنبية مهما علا قدرها وأيا كانت الأسباب والدوافع، ومهما بلغ التضييق عليهم- وهم من ناحية اخرى حريصون على إقامة حوار مع النظام الحاكم لما فيه مصلحة البلاد والعباد على اساس انهم مواطنون عاديون لهم جميع الحقوق الممنوحة لغيرهم.

نقول رغم علم النظام الحاكم بكل ما سبق إلا انه مع ذلك يعد إصرارا على المضى فى طريق القمع والإرهاب.. إرهاب من يريد لهذا الشعب العزة فى الدنيا والسعادة فى الآخرة.. إرهاب من وثق الشعب فيهم ووقف الى

جانبهم وأحاطهم بكل صدق المودة والمحبة.

إن الهجمة الشرسة التى قامت بها الأجهزة الأمنية فى القبض على ٢٨ فردا من خيرة الدعاة الى الله ممن لهم مواقعهم ومكانتهم واسهامهم المبدع والخلاقاقى خدمة مجتمعهم لا تمثل اعتداء على الحريات العامة، وحربا على الإسلام واهله، الأمر الذى سوف يستجلب مزيدا من سخط الراى العام مساندة للشعب فى جميع المواقع والميادين، وإذا كان هذا الحدث يعتبر تمهيدا وتهيئة وحلقة فى سلسلة تزوير إرادة الأمة فإن الامر- اضافة الى ما سبق - يستلزم من الأحزاب وجميع القوى السياسية ان تتكاتف جهودهم وتتضافر طاقاتهم وإمكاناتهم للوقوف صفا واحدا ضد من يريد اغتصاب حق الأمة فى إقامة حياة حرة كريمة.

ان القضية ليست قضية الـ ٢٨ فردا من ابناء مصر الاوفياء، ولكنها قضية شعب بأسره من حقه أن يشارك فى صياغة حاضره وصنع مستقبله على النحو الذى يتلاءم مع حضارته وتاريخه وامجاده...

سوف يخرج هؤلاء الأوفياء من أبناء مصر من محبسهم - حين يأذن الله بذلك- وهم أشد عزما وأقوى شكيمة وأصلب عودا كما خرج الذين من قبلهم. وإذا كان للباطل جولة فإن للحق جولات وجولات «وتلك الأيام نداولها بين الناس» «والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون» «وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون»

كاتب المقال رئيس نادى هيئة تدريس محافظة اسيوط

كلام تاني

●● أثار الزميل محمود معوض المحرر المالي للأهرام عدة قضايا هامة بالنسبة للانتخابات القادمة.. أنه مثلا يقول على لسان كمال الشاذلي انه يتمنى ان تكون الانتخابات القادمة بالنظام الفردي.. ومعنى ذلك ان نظام الانتخابات القادمة لم يتقرر بعد.. بالرغم من ان أمانة الحزب الوطني وافقت على النظام الفردي.. ولكن الحزب المعارض طالبت بالنظام الفردي.. ولكن القرار الاخير لم يصدر بعد!!

●● وأثار قضية ٥٠٪ عمالا وفلاحين وأكد اتفق الجميع على انها تخالف دستور هذا النظام ولكن الحزب الوطني يتمسك بها لأنها في الدستور.. والحزب الوطني يرفض تعديل الدستور.. برغم كل عيوبه لانه اصبح متخللا تماما عما يجرى في العالم فالدستور اشتراكي يعتمد على القطاع العام.. ويتمسك بالاشتراكية برغم سقوطها في كل أنظمة العالم.. وحتى في الأنظمة التي استوردنا منها الحكومة الاشتراكية..

●● ولكن أخطر ما أثاره الزميل هو قضية استغلال بعض النواب للعضوية للاثراء غير المشروع.. والحصول على تسهيلات مصرفية وقروض بضمانة عضويته بمجلس الشعب.. وصدق هؤلاء الاعضاء بالعضوية لانها مصدر للثراء والربح والتكسب ولجنة الرد على بيان الحكومة أشارت الى ضرورة خضوع كبار القوم للقانون من أين لك هذا.. لتدرير تضخم ثرواتهم الناء العضوية خصوصا وان بعضهم يخالف الدستور تماما.. ويتعامل مع الحكومة بيعا وشراء وايجارا.. واقتسابا.. ومن الغريب ان الحزب الوطني يعيد ترشيحهم.. ويزور الانتخابات من اجلهم.. على أن الانتخابات الحرة وحدها كفيلة باسقاط هؤلاء.. لأن الناس ترى بهم.. وبما يفعلونه من صفقات حرام!!

●● ان الزميل محمود معوض يطالب فقط بمراجعة حسابات هؤلاء الاعضاء في البنوك خصوصا بنوك القطاع العام.. ليعرف حجم التسهيلات التي حصل عليها الاعضاء.. ويعرف حجم تسهيلة التي يتمتع بها العضو الآخر.. ومن باب أولى ان تراجع في الشهر العقاري ثروات الاعضاء من اراض وعقارات لهم ولعائلاتهم..

●● ويثير الزميل قضية الاعضاء الموظفين.. وهي مسألة خاصة بمجلس الشعب المصري.. ولا توجد في اي برلمانات في العالم آخر.. وحجز هؤلاء الاعضاء عن القيام بواجبهم الرقابي على رؤسائهم من الوزراء.. والخطر مثاله ان الحزب الوطني سوف يشترط حسن السمعة والشعبية في مرشحيه في الانتخابات القادمة.. وهي مسألة مشكوك فيها تماما لأن الحزب الوطني وعد بذلك في كل مرة.. ووعد بترشيح وجوه جديدة ولكنه يعود ويصر على ترشيح أوجه المرفوضة شعبيا.. وهذا من حسن حظ المعارضة.. لانه كانت الانتخابات حرة.. لأن الناس تريد التغيير.. ولو شعرت بأن الانتخابات حرة.. فإنها سترفض مرشحي الحزب الوطني المؤيدين.. ولذلك تصور ان الحزب الوطني سيظل على موقفه.. ويرشح الوجوه المفيدة.. ويزور الانتخابات من اجلها

وكل انتخابات وأنتم بخير..

محمد الحيوان

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسى المحلى

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٥

ياسين سراج الدين :
لايوجد تنسيق بين أحزاب المعارضة في انتخابات مجلس الشعب

كتب جمال حسن :

اكد ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا لحزب الوفد ورئيس لجنة الوفد بالقاهرة ان حزب الوفد لم يقرر حتى الآن المشاركة فى الانتخابات البرلمانية القادمة لان قرار المشاركة ليس من سلطة رئيس الحزب فؤاد سراج الدين وإنما الجهة الوحيدة المنوط بها اتخاذ مثل هذا القرار هى الهيئة العليا للحزب واشار انه لا صحة مطلقا لما يردده البعض الآن بخصوص التنسيق بين أحزاب المعارضة وحزب الوفد على وجه الخصوص فى الانتخابات البرلمانية القادمة فى مواجهة الحزب الوطنى الديمقراطى .

٣٠٠١٦١

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٥

شقيق عبدالناصر يرشح نفسه مستقلا

كتب عماد منصور :

صرح عادل عبد الناصر حسين شقيق الزعيم الراحل جمال عبد الناصر انه سيرشح نفسه لانتخابات مجلس الشعب القادمة عن دائرة بنى مر مركز أبنوب الحمام محافظة اسيوط .

واكد شقيق الزعيم الراحل انه بدأ فى الاعداد لهذه الانتخابات وانه سيرشح نفسه مستقلاً بعيدا عن الحزب الناصرى .

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٥

قادة الحزب يطالبون مجددا بإشراف القضاء الكامل لضمان نزاهة الانتخابات

أكد قادة الحزب ضرورة الإشراف القضائي الكامل على انتخابات مجلسي الشعب والشورى القادمة وإعربوا عن املهم في اجراء الانتخابات القادمة بعيداً عن التزوير الذي تتبعه الحكومة في كل انتخاب كما طالبوا بوضع عقوبات رادعة لكل من تسول له نفسه التزوير في الانتخابات.

«جريمة التزوير»

يقول سامي انيس لوقا وكيل الحزب وعضو الامانة العامة: على الحكومة ان تتخلى عن جريمة تزوير الانتخابات التي تمارسها مع كل انتخابات حتى لو كانت لعضوية مجلس محلي في دورية.. وأن تحقق الاشراف الكامل للقضاء على العملية الانتخابية فان ذلك سيريح احزاب المعارضة ويجعلها تخوض الانتخابات وهي مطمئنة.

ويشير سامي لوقا الى أن الحزب قادر على خوض الانتخابات بقوة والحكومة ان تدفعنا الى التراجع والابتعاد أبداً فالمواطنون فقدوا الثقة تماماً في الحكومة وحزبها الحاكم.

ويبدي حمدي رضوان امين الحزب بالقاهرة قلقه وخوفه الشديدين من عدم نزاهة الانتخابات القادمة لمجلسي الشعب والشورى، كما حدث في السنوات الماضية وحدوث تزوير لصالح مرشحي الحزب الوطني، ويتذكر حديث هذا الموقف معه شخصياً عندما كان مرشحاً لانتخابات مجلس الشورى بمحافظة الفيوم حيث تم التزوير بصورة علنية، وعلى الرغم من صدور قرار محكمة النقض ببطلان الانتخابات إلا أننا فوجئنا بتأييد المجلس لها على أساس صحة العضوية لحصولهم على الاغلبية المطلقة اللازمة للفوز، وإذا فإننا نخشى الا تسير الانتخابات القادمة بصورة ديمقراطية بعيداً عن التزوير في صناديق الانتخاب ولكن يحدونا الأمل نتيجة الاقبال الشديد من المواطن لاستخراج بطاقات الانتخاب مما يؤكد حدوث صحوة لديه. ويؤكد : محمد عبد الحميد سالم امين الحزب في بني سويف أن الضوابط الكافية لضمان نزاهة الانتخابات لم توضع بعد، ووجب تجريم التزوير سواء كان من اعضاء اللجان أو من أي شخص آخر والانتخابات القادمة اختبار حقيقي لمدى ايجابي لعدم توافر الوقت الكافي بالنسبة للناخب وبالتالي فالتزوير وارد بدرجة كبيرة، لعدم تحديد اللجان بقدر كافية، وتحديد الفترة الانتخابية بـ ٣ دقائق وبالتالي فالأمل في ديمقراطية الانتخابات لمجلسي الشعب والشورى وعدم التزوير اشبه بأحلام اليقظة التي لاتتحقق إلا إذا منحت السلطة الكاملة في الاشراف على الانتخابات من البداية الى النهاية للقضاء المصري.

«إلغاء قانون الطوارئ»

يطالب ابو بكر كامل امين الحزب بكفر الشيخ بضرورة الغاء قانون الطوارئ» خلال الفترة التي تجرى فيها الانتخابات فما يحدث أن مرشحي المعارضة يقومون بتدبير مناديب لهم في اللجان الانتخابية ولكن تقوم اجهزة الأمن بطردهم وبدلهم

٣٣٠١٦٢

من الوجود فى اللجان والقبض عليهم تحت دعوى قانون الطوارئ.

ويؤكد أمين كفر الشيخ أنه لابد من اعطاء فرص متكافئة لجميع الاحزاب وعدم التمييز بين الحزب الوطنى واحزاب المعارضة بل وابعاد الحزب الوطنى تماما عن العملية الانتخابية.

ويؤكد كريم نصر الدين – امين الحزب بقنا ان العملية الانتخابية يتحكم فيها الامن وأجهزة الحكم المحلى الذين يسعون لكشف صناديق الانتخابات التى يكون فيها الوجود الشعبى للمعارضة، فتلجأ الحكومة والسلطات والعمد ومشايخ البلد لتزوير هذه الصناديق كاملة لصالح مرشحى الحزب الوطنى، وهذا يرجع الى عدم إشراف القضاء على العملية الانتخابية، وبالتالى فالانتخابات القادمة ستعمل الحكومة جهدها لتكرر امثلتها من خلال تسويد بطاقات الترشيح وممارسة دورها فى التكوير والقرى طالما تعيش فى ظل ديمقراطية غائبة، والمطلوب أن يتم الاشراف الكامل من وزارة العدل على سير الانتخابات من البداية للنهاية، ويجعل دور الامن والشرطة قاصراً على الدور الأمنى فقط مع وضع ضوابط رادعة عند اكتشاف أى محاولة للتزوير وهو ماسيجعل الانتخابات تسير بصورة حيادية وديمقراطية.

ويؤكد د. يونس عبيد – امين الحزب بالشرقية أن الحكومة لن تتوانى عن تكرار التزوير فى الانتخابات لصالح مرشحيها كما حدث فى الانتخابات الماضية وذلك سيتطلب منا مجهوداً كبيراً كاحزاب معارضة لتقليل فرص التزوير وتقويت الفرصة على حكومة الحزب الوطنى ويجب حث المواطن على استخراج بطاقات الانتخابات وترشيح كل من هو صالح لتمثيل المواطن والقضاء دوره الكبير فى تطبيق العدالة داخل اللجان الانتخابية وحماية المندوبين التابعين لاحزاب المعارضة من انصار الحزب الوطنى وضرورة الاستماع الى المندوبين عند التقدم باى طعن عند حدوث تزوير فى الانتخابات.

ويؤكد عبد الناصر زيدان موسى – امين التنظيم بسوهاج أن الانتخابات القادمة لمجلس الشورى يستعد لها الحزب من خلال دائرة مركز المراغة، ويرى أن للانتخابات القادمة لمجلسى الشعب والشورى ان تؤدى الى مزيد من الديمقراطية بسبب استمرار تزوير الانتخابات والمساندة غير العادية من جانب الحكومة لانجاح مرشحيها وعلى سبيل المثال فمجلس الشورى اتخذ قراره باستبعاد عضو سوهاج عثمان احمد ابراهيم مرشح الحزب الوطنى بعد اكتشاف تزويره فى الانتخابات واعلان فوز المرشح المستقل فاروق فؤاد حمدان بدعوى قضائية وقد احدث ضجة فى اروقة الشارع على مستوى الدائرة بالمراغة، واعتقد ان الجماهير هى التى لها حق الدفاع عن مرشحها من خلال المحافظة على صناديق الانتخاب من خلال مندوبى اللجان.

٠٠٠١٦٤

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العـــــرب
التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٥

كلمة العرب

واجب وطنى اسمه «التزوير»!

هل تجيء انتخابات ١٩٩٥ مختلفة عن سابقاتها؟

لا نريد أن نصادر على المطلوب ونحن أهمية تعزيز المشاركة السياسية، ونعرف أن الإحتكام إلى «صناديق الانتخابات» شرط لا غنى عنه لتجنب انزلاق بلادنا إلى المجهول.

وقد اعلنت أحزاب المعارضة كلها تقريبًا عن نيتها المشاركة فى الانتخابات، وتلك لجواء افضل عن مثيلتها قبل انتخابات البرلمان سنة ١٩٩٠، وقتها قاطعت اطراف اساسية فى المعارضة، وان يشارك الجميع هذه المرة فمما يجب أن نحرص عليه، والخوف: أن تعصف ظروف المنافسة الانتخابية بذلك التطور الإيجابى، او أن تتصدر الحكومة إن المعارضة وقعت لها «على بياض» وتفاضت عن ضمانات النزاهة فى الانتخابات.

وبديهى أن ردع التزوير هو أول الضمانات المطلوبة، والتزوير له طرق كثيرة اخطرها تدخل الإدارة، فالحزب الحاكم فى بلادنا ليس حزبًا بالمعنى المفهوم، وإنصافه بالإدارة يجعل من نجاحه الانتخابى كما لو كان واجبًا وظيفيًا، ففى كل دورات الانتخاب السابقة شهدنا صورًا فظة من التدخل الإدارى، للمحافظين ووكلاء الوزارات ورؤساء المدن وعمد القرى يقفون وراء المرشح الحكومى دائمًا، وهؤلاء يعرفون معنى «الحياد الانتخابى» ويعاقبون مرشحى المعارضة والمستقلين بمنع مؤثراتهم وتهديد أنصارهم وأغلبهم يرافب بين بقائه فى وظيفته وجهوده فى «تقليل» دائرة عمله لصالح الحكومة.

'وطبيعى» أن هؤلاء الموظفين لا يتحركون بدون «الضوء الأخضر» من جهات أعلى، وهم يؤدون أدوارهم فى تنسيق واضح مع جهات الأمن بالذات، وأخر الأمثلة: ما جرى فى انتخابات دوائر تكميلية جرت مؤخرًا فى قليوب والإسكندرية وبورسعيد وغيرها، ولو استمرت الظاهرة دون ردع فسوف تفقد الانتخابات معناها، ولا يعود من فرق بين أن تقاطع المعارضة أو تشارك، ولا بين أن يذهب الناس لصناديق الانتخابات أو يمتنعون، فالخاسر الأعظم: هو الوطن الذى يضره أن ينجح مرشحو الحكومة بتزوير موظفيها!

٣٠٠١٦٥

د. حسام عيسى
يحاور هيكل :

نظام بلا بديل وأزمة بلا حل

السلطة لاتملك مفاتيح التغيير والانتخابات لاتكفي

النظام فقد الهيمنة في الداخل ويخضع لهيمنة الخارج

البديل: مشروع قومي للبناء وكتلة تاريخية جديدة

■ «الأزمة» و«الإصلاح».. عناوين طرحها الأستاذ هيكل في محاضرته بمعرض الكتاب. ود. حسام عيسى بدأ الحوار، والقضية في رأي د. حسام ليست في زيادة المستشارين أو تعيين نائب للرئيس، الأزمة أعمق وأكبر من إدارة أو حتى إرادة، الأزمة في نظام فقد «الهيمنة» وفقد بالتالي قدرة التحكم في مفاتيح التغيير، والبديل: «مشروع قومي للبناء» تنهض به قوة تحول اختيارها إلى عنوان للمجتمع كله.

محمد حسنين هيكل ظاهرة فريدة في حياتنا الفكرية والسياسية، ليس فقط لأنه واحد من أهم المفكرين السياسيين الذين التجتهم مصر في تاريخها المعاصر، ولكن أيضًا لما يتمتع به من مقدرة فائقة على تخطي الحدود والفواصل بين مدارس الفكر والعمل السياسي في مصر، والوصول مباشرة إلى جماهير هذه المدارس على اختلاف توجهاتها ليجمعها حوله، يحاورها وتحاوره، تختلف معه أحيانًا وتتفق معه غالبًا، ولكنها في كل الأحوال لا تختلف عليه أبدًا.

ولعل هذه المقدرة هي التي تفسر التأثير الكاسح لهيكل على العقل السياسي المصري، رغم الحصار الإعلامي المضروب حوله في الصحافة «القومية» وفي اعلام الدولة المسموع والمرئي.

وفي كل مرة يتحدث، يقول لنا أشياء جديدة كثيرة، ولكن غالبًا ما يكون للسكوت عنه في خطاب هيكل هو أهم ما فيه، وأعني بالسكوت عنه ما لم يقله هيكل رغم أنه حاضر في خطابه. وخطاب هيكل في هذا الشأن أقرب ما يكون إلى أبحاث الرسم البابائي حيث يلعب الفراغ المتروك الدور المحوري في تشكيل العمل الفني.

إلا أن هيكل فاجأنا هذا العام في حديثه في معرض الكتاب، فلم يترك فراغًا، وإنما قال كل شيء. وبكلمات قاطعة كحد السيف، ومن هنا كان تساؤل الكثيرين في الطبقة السياسية المصرية عن الأسباب التي حدت بهيكل إلى الخروج على نمط خطابه التقليدي.

وكان هيكل كان يتوقع هذا التساؤل فأجاب عنه في مقدمة حديثه، وهو في معرض وصفه للأمم الآزمة الخانقة التي تضرب في كل جوانب الحياة المصرية ابتداءً من الاقتصاد وإنتهاء بالثقافة والفن مرورًا بالاجتماع والأمن، يقول هيكل: «لدينا أمام وضع لا مفر من التسليم بأنه بالفعل مخيف».

«ولأن النار قريبة من الحطب بأكثر مما تحتمله سلامة الأحوال في برمصر، فإن هيكل لم يكتف هذه المرة بتشخيص الأزمة - أو بتوصيف الأحوال على حد تعبيره - وهو ما كان يفعله دائمًا ، ولكنه تجاوز ذلك إلى البحث عن مخرج للأزمة، واقتراح روشتة العلاج. ولم يتردد هيكل وهو يطرح برنامجه للإصلاح في المساس بكل الأوتار الحساسة التي عزف الكثيرون عن الاقتراب منها منذ زمن بعيد. الا أن هيكل لم يكن ليغامر بطرح برنامج للتغيير لو لم تكن هناك، على الأقل من وجهة نظره، فرصة حقيقية للتغيير. وهو بالفعل يؤكد في خطابه أن هناك «مدخلاً ماموياً» إلى أمل يتجدد رغم نتائج التجربة الماضية.. وهي بكل المعايير سلبية، ذلك أن الصادفة التاريخية - أو لعلها المقادير الإلهية - تلقي الينا سنة ١٩٩٥ بما يمكن أن يكون نافذة مفتوحة لفرصة أخرى متاحة، لأن سنة ١٩٩٥ هي بمصادفات أو بمقادير - سنة إنتخابات أي دعوة طبيعية للتغيير.

الإنتخابات لا تكفي

وليسمح لي القارئ أن اتوقف هنا لأبدأ الحوار الذي دعت إليه «العربي» والذي من أجله فتحت أبوابها وصفحاتها سابدأ الحوار بمفهوم السنة الفارقة سنة ١٩٩٥ التي يمكن أن تكون مدخلنا إلى التغيير، وهو ما يعني بعبارة أكثر وضوحًا أن الانتخابات القادمة يمكن أن تكون هي المخرج من الأزمة الطاحنة التي شرح لنا الأستاذ هيكل أبعادها في الجزء الأول من خطابه.

المشكل الأول هنا أن الأستاذ هيكل يقول هذا ولكنه يقول لنا في الوقت ذاته شيئين على جانب عظيم من الأهمية، أولهما: أن النظام القائم في مصر ليس له بديل مقبول في الوقت الراهن وبالتالي فمساعدته بكل الوسائل ضرورة من ضرورات السلامة، وثانيهما: ان الانتخابات

القادمة سوف تؤدي بالضرورة إما إلى فقدان الحكم لجزء مؤثر من أغلبيته إذا جرت في جو من الحرية، وإما إلى فقدان الحكم لجزء من شرعيته إذا زورت الانتخابات.

والآن ما هي محصلة كل هذا؟

أولاً أن مصر تمر بأزمة مجتمعية شاملة... والقارئ للأمر الأزمة كما حددها الأستاذ هيكل لا يحتاج لبراعة خاصة ليتبين أن النظام القائم بتحالفاته الطبقية واختيار الاقتصادية وأساطيره الأيديولوجية غير قادر على فرض هيمنته على المجتمع المصري. وأنا استخدم الهيمنة هنا بالمعنى الذي حدده جرامشي. والأستاذ هيكل يقول لنا في الوقت ذاته إنه لا يوجد بديل للنظام، إلى أنه لا توجد أية قـوة سياسية تحمل مشروعاً يمكنها به أن تفرض هيمنتها على المجتمع.

ومن هنا كانت الأزمة.

والآن كيف يمكن في هذا الإطار أن تشكل الانتخابات القادمة - مفيزًا من الأزمة خاصة وإن الأستاذ هيكل يقول إن هذه الانتخابات سوف تؤدي في كل الأحوال إلى إضعاف مقدرة النظام الحالي على الهيمنة... لأن سيفقد بالضرورة أغلبيته أو شرعيته؟

الانتخابات وصفها إذن في ظل الظروف القائمة لا تكفي... بل أحسب أنها قد لا تكون هي المدخل الحقيقي للتغيير.

ذلك شعر الأستاذ هيكل نفسه بذلك فطرح في الوقت ذاته برنامجًا سياسيًا للتغيير، وكان من البديهي أن يعود الأستاذ هيكل إلى النظام القائم... والذي لا بديل له - بهمة تنفيذ هذا البرنامج الذي يقوم على أسس ثـلاثة: تطوير في أسلوب الإدارة السياسية وإنشاء أقطاب قـرار، تغيير في الوجـوه التي استهلكت وعـلاها الصدأ، ثم أخيرًا وليس آخرًا عقد إجتماعي جديد بين الحكام والمحكومين في بر مصر.

وحقيقة الأمر التي كنت مبالغًا بعض الشيء عندما قلت لنـوبي إن الأستاذ هيكل قد عـهد إلى النظام القائم بمهمة تنفيذ برنامجه، ذلك أنه قـد عـهد بهـا إلى الرئيس مـبـارك شخصيًا. ولا أدري بالضبط ما الذي يعنيه هذا الاختيار... هل يعني أن الرئيس مـبـارك هو النظام في نهـاية الأمـر؟ أم أنه يعني الرئيس وبـهـمة المؤسسة الرئاسة التي أولاها الأستاذ هيكل عناية خـاصـة في برنامـجـه الإصـلاحي هما في التحليل الأخـير فوق النظام؟ لا يخضعان لضغوط، أو على الأقل هما قـادران على التـعـالي منها والارتفاع فوقها؟

أزمة هيمنة

أيًا كـانت الإجـابـة فـي كل الأحوال تؤدي بنا إلى نوع من الإرادية بحيث تصبح القضية قضية إرادة وإدارة في حين أن قراءة الجزء الأول من حديث الأستاذ هيكل تؤدي بنا إلى تشخيص مختلف تمامًا للقضية.

حقًا إن أي سلطة سياسية تتمتع باستقلال نسبي عن مجموع القوى الاجتماعية والسياسية والفكرية في المجتمع، بل إن هذا الاستقلال النسبي هو الذي يشكل ماهية السلطة والشرط الأساسي لكي تستطيع أداء وظيفتها في المجتمع، ومن ثم فـإن أي سلطة سياسية تستطيع دائمًا وفي حدود معينة أن ترتفع فوق ضغوط القوى الاجتماعية حتى تلك السائدة لها، ومن ثم فـهي تملك دائمًا القـدرة على التغيير... وهرة أخرى في حدود معينة. الا أن هذه القدرة على التـغـيـيـر تفترض تحكم السلطة السياسية في مفاتيح التغيير، بمعنى أنها تفترض سيطرتها الكاملة على سلطة إصدار القرار على المستوى المجتمعي.

ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح هنا هو هل مازالت السلطة السياسية المصرية - في مرحلة الأزمة الشاملة التي نعيشها - تسيطر على مفاتيح القرار على المستوى المجتمعي؟

الإجابة في رأيي بالنفي... لأن الأزمة التي نعيشها والتي حدد الأستاذ هيكل ملامحها... هي ابتداء وانتهاء، أزمة هيمنة. بمعنى أنها ترجع إلى فقدان النظام القائم... القدرة على ممارسة الهـيمنة في الداخل وعلى مـقـاومـة علاقات الهيمنة في الخارج... وهو ما يعني بعبارة أخرى فقدان القدرة على السيطرة الكاملة على مراكز إصدار القرار.

القضية إذن - على الأقل من وجهة نظري - ليست قضية إرادة ولا إدارة ولكن في كيفية تهيئة الظروف التي تستعيد بهـا الإرادة - والتـحـرك بوجودها - قدرتها على أن تكون فـعالة ومؤثرة، وبعبارة أخرى، القضية هي تهيئة الظروف اللازمة لإيجاد مشروع مجتـمـعي للبناء الوطني المستـقل والتنفيذ.

والتاريخ يعلمنا أنه ما من مشروع وطني للبناء قد تم تنفيذه بغير الاستناد إلى كـتـلة وطنيـة واسـعـة... والتي اسماها جرامشي بالكتلة التاريخية.

مشروع جامع مفقود

ولكن كيف يمكن تكوين هذه الكتلة التاريخية؟

هنا تظهر أهمية ما أشار إليه الأستاذ هيكل بتعبير العقد الاجتماعي وهو تعبير استعاره الأستاذ هيكل من أساطير الفكر الليبرالي، ومع ذلك فلا بأس من استخدامه، وإن كنت أفضل تعبير المشروع القومي للبناء.

ولكن ما هو المقصود بالمشروع القومي؟

إن أي مـشـروع مـجـتـمـعي هو بالضرورة مشروع لطبقة أو فئة اجـتـمـاعـيـة أو لمدرسة فكرية أو ايديولوجية... ولكن ما يجعل مثل هذا المشروع «القومي» مشروعًا قوميًا في لحظة تاريخية معينة هو أن الطبقات والفئات الاجتماعية والمدارس الفكرية الأخرى... كلها أو معظمها تجري فيه جزئيًا تحقيقًا لمشروعها الاجتماعي الخاص بها.

هنا يصبح المشروع قوميًا وتتشكل حوله كتلة وطنية واسـعـة... (الكتلة التاريخية).

وبتكوين هذه الكتلة التـاريـخـيـة... تتوافر للطبقة الرائدة صاحبة المشروع كل شروط الهيمنة المجتـمـعـيـة... وتستطيع تنفيذ مشروعها الذي تحول إلى مـشـروع لـلمجـتـمع كـلـه... دون أن يعني ذلك بالضرورة توقف الطبقات الأخرى عن طرح مشروعاتها الجزئية حتى يحين الظرف التاريخي ليتحول بدوره إلى مشروع المجتمع كله.

ولقـد كـان هذا هو حـال مـشـروع البرجوازية الاستقلالية المصرية بعد ثورة ١٩١٩ حـيث رأت فـيـه الكتلة التـاريـخـيـة الـتي تكونت في خـضـم أحداث الثـورة تـحـقـيـقًـا جـزئـيًـا لمشروعاتها... وأحلامها.

ولقد كان هذا هو الحال نفسه في المشروع الناصري، الذي جسد إلى حد كبير مشروع الطبقة الوسطى المصرية التي استطاعت أن تجـمـع حولها كتلة تاريخية عرفت باسم قوى الشعب العامل.

واليوم لين هو ذلك المشروع الذي يمكن أن تتجمع حوله كتلة تاريخية جديدة... يمكن معه للسلطة السياسية أن تمارس هيمنتها على المجتمع كله.

إن أزمة المشروع السادائي... وهو مشروع الرأسمالية المصرية الجديدة بتحالفاتها الداخلية والخارجية ترجع إلـ

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العـــــرب
التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٥

إلى عجزه الكامل عن تكوين مثل هذه الكتلة التاريخية.. والتي يمكن معها أن يكتسب مشروعية تاريخية.

ومن هنا كانت ازمته المستمرة... والتي بلغت اوجها اليوم.

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن المشروع الإسلامي الذي عجز طوال تاريخه في مصر عن تكوين مثل هذه الجبهة الواسعة حوله... ومن هنا كانت ازماته المستمرة.

وباختصار فالقضية المحورية اليوم ليست في زيادة عدد المستشارين حول الرئيس، ولا هي في تعيين نائب للرئيس يتولى الحكم من بعده وبه تصبح الجمهورية المقنعة ملكية سافرة. المشكل هو في كيفية تكوين كتلة تاريخية حول مشروع حد ادنى للنهوض والبناء القومي.

وأظن في النهاية أن اقدر الناس على الإجابة على هذا التساؤل هو الأستاذ هيكل.

ولكني أعرف انه لن يفعل... لأنه مثل المذنب يلقي بكلماته ثم ينام ملء جفونه عن شواردها ويسهر الخلق جراها ويختصم.

٣٣٠١٦٨

الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لاول مرة فى تاريخ مجلس الشورى :

ابطال عضوية نائب بسوهاج .. لم يحصل على اعلى الاصوات فى الانتخابات

اعلان خلو الدائرة .. واعادة الانتخابات .. وللنائب الحق فى خوض المعركة

١٨٥ عضوا وافقوا ورفض ٢ وامتنع رئيس حزب الامة

فى سابقة تعد الاولى من نوعها فى تاريخ مجلس الشورى عام ١٩٨٠ .. قرر المجلس ابطال عضوية النائب عثمان ابراهيم عضو المجلس عن دائرة البلينا بسوهاج .. وافق على تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ببطلان العضوية باغلبية ١٨٥ عضوا ورفض محمود باشا ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار واستنع احمد الصباحى رئيس حزب الامة عن التصويت .

واعلن الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس خلو الدائرة وسيبدأ المجلس يوم الاربعاء المقبل لاجراء انتخابات بالدائرة وذلك اعمالا لحكم المادة (٢١٧) من اللائحة الداخلية للمجلس .

وبهذا ينضم العضو الذى ابطلت عضويته الى عضوية الانتخابات التى ستجرى فى الدائرة .

وكانت جلسة امس قد شهدت اكبر نسبة حضور لم تشهدها من قبل حيث حضر ١٨٩ عضوا .. وفى بداية الجلسة قام طاهر المصرى مقرر الموضوع بعرض صورات اللجنة فى ابطال العضوية والتعقيب على ماأثاره النائب عثمان ابراهيم من نقاط اعتراض على تقرير اللجنة فى جلسة يوم الاحد ٢٢ يناير الماضى عند عرض التقرير فانكر أن اوراق العملية الانتخابية سليمة ولم يعبث بها احد الا انه قد وقع خطأ مادى فى رصد الاصوات فى اللجنة ٤٧ واللجنة ٦٠ ترتب عليه حصول النائب عثمان ابراهيم على اعلى الاصوات وتبين بعدها خطأ ذلك وان النائب لم يكن الحاصل على اعلى الاصوات ..

وقال ان تحقيق محكمة النقض اثبت عدم حصول النائب على أعلى الاصوات. مما يترتب عليه بطلان الانتخابات .. كما أن اللجنة اعادت فرز الاصوات من واقع مسودات رصد الاصوات كما ان اللجنة استمعت الى اقوال النائب ثلاث مرات وتبين ان الاصوات التى حصل عليها النائب ١٦٦٤٠ صوتا وليس ١٦٧٣٥ صوتا -

كما اعلنت اللجنة العامة للانتخابات - وحصول الطاعن على ١٦٧٠٣ وهو مايؤكد ان النائب لم يكن الحاصل على اعلى الاصوات وبالتالى يكون اعلان انتخابه باطلا .

تابع الجلسة :

زايد على سعد
محمد عبدالحافظ

واكد ان الخطأ ليس كذلك فى فرز الاصوات بعد خطأ ماديا لم يسع اليه احد وان الانتخابات كانت نظيفة ١٠٠٪.

وقال طاهر المصرى ان تاخر وروود تقرير محكمة النقض الى المجلس عن ٩٠ يوما ليس خطأ وانه يعد من المسائل الاجرائية التى لاتعد خطأ يشوب نظر اللجنة للطعن .

وذكر ان تقرير محكمة النقض ماهو الا تحقيق ودور اللجنة التشريعية دورا تحضيريا وان المجلس صاحب الرأى النهائى .

وعقب عثمان طاهر ابراهيم فاكد ان مصر تعيش عصر الديمقراطية وحرية الرأى .. وقال ان الدستور عندما نص على وجوب وورود تقرير لمحكمة النقض الى المجلس فى الطعون الانتخابية خلال ٩٠ يوما ويعد الزاما وان تقرير الطعن الخاص وصل بعد هذه المدة .. واكد ان الطاعن لم يطعن فى اجراء الانتخابات فقط بل قال ان فرز الاصوات حدث فى غيبته وهذا لم يحدث لانه وقع على جميع المحاضر كما طعن فى ٦٠٢ صوت .. وقال ان اعتماد اللجنة على المسودات بعد خطأ لانه كان لابد الرجوع الى صناديق الانتخابات . وقال ان هذه سابقة فى المجلس حيث لم يعرض عليه مثل هذا التقرير من قبل .

وقال ان هناك سوابق لمثل هذا الطعن فى مجلس الشعب ورفضت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب الاخذ بتقرير محكمة النقض ورفضت ايضا عضوية نواب مجلس الشعب وأشار الى تقرير اللجنة الذى ناقشه مجلس الشعب فى جلسته فى ٣٠ مايو .

وقال ان ٨٠٪ من الدوائر الانتخابية حدثت بها طعون وهذا يرجع الى ان الطعن يعد علاجا نفسيا للنائب الذى لم يحصل على اعلى الاصوات .

وقال مصطفى كامل مراد - رئيس حزب الاحرار - انه شهد مئات الطعون على مدار الـ ٣٥ سنة التى قضاها فى البرلمان ولم يشهد مثل هذا القرار الذى ابطل عضوية نائب لمجرد خطأ مادى .. وطالب بضرورة اعادة فرز الصناديق وقال ان الفارق فى الاصوات بسيط ويمكن ان يكون قد حدث خطأ .

وعقب طاهر المصرى مؤكدا ان سوابق مجلس الشعب ليست ملزمة لمجلس الشورى للاخذ بها - كما انه لايمكن اهدار الاصوات من الصناديق لانها طالما فتحت فالخطأ الوارد فيها يكون كبيرا .

وعقب عثمان ابراهيم مؤكدا انه بمجرد أن يتم الطعن فى دائرة انتخابية يتم التحفظ على صناديق الاقتراع كما هى فى مديرية الامن والخطأ حتى ينتهى الطعن !

وقال مصطفى كمال حلمى انه تلقى طلبات من ٢٠ عضوا بغلق باب المناقشة .. وتمت الموافقة .. ثم طرح اقتراح مصطفى كامل مراد باعادة فرز اصوات الصناديق للتصويت فرفض فقط ، فطرح مالتأييد اليه اللجنة التشريعية للتصويت . فوافق الاعضاء على ابطال عضوية النائب عثمان ابراهيم .

٥٦١٠٣٣

د . شريف امام الشورى : ١,٣ مليار جنيه للتنمية فى سيناء ومدن القناة

اعلن الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية انه تم توفير ١,٣ مليار للتنمية المحلية بمحافظات سيناء الشمالية والجنوبية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس .. واكد على اهمية تحقيق التنمية التكنولوجية حتى يمكن لمنتجاتنا ان تنافس فى الاسواق العالمية .. واضاف ان الدولة بدات فى تنفيذ المشروع القومى لتنمية سيناء والذى يتضمن وادى التكنولوجيا الذى يقع على بعد ١١ كيلو مترا من قناة السويس على مساحة ١٢ الف فدان ..

وتم اختيار هذا الموقع لسهولة الاتصالات والمواصلات به ..

جاء ذلك فى بيانه الذى القاه امام مجلس الشورى فى جلسته المسائية امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى خلال مناقشة تقرير المشروع القومى لتنمية سيناء .

واشار د . شريف انه تم تخصيص ٤ ملايين جنيه لتوصيل البنية الاساسية (مياه وكهرباء وطرق) الى وادى التكنولوجيا وقال انه سيتم طرح مناقصة عالمية لوضع التخطيط التفصيلى لهذا الوادى الذى سيكون دوره الأساسى تطوير الصناعة المصرية حتى تستطيع المنافسة .. واضاف ان هناك ٥ دول و ١٠٠ شركة طلبت اقامة مراكز علمية لها بوادى التكنولوجيا ..

ورفعت الجلسة على ان تعود للانعقاد صباحا ..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : مايو
التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٥

تصريحات و تعليقات

□ الديمقراطية لا تتدعم إلا بالمعلومة الصحيحة .. والفكرة البعيدة عن الأهواء والأغراض الشخصية .. والكلمة الصادقة التى لا تبتغى غير وجه الله ومصلحة الوطن .

ولأن صحف أحزاب الأقلية تصر على قلب الحقائق .. وتشويه المعلومات بما يحقق أهدافها الضيقة .. فقد رأت «مايو» أن تقدم لك -عزيزى القارىء- هذه الصفحة إسهاما منها فى تصحيح الممارسة الديمقراطية .. وأملا فى أن يصبح العمل الوطنى بريئا من الزيف والضلال□

قانون الحقوق السياسية يوفر الضمانات الكافية لحرية ونزاهة الانتخابات

● ضمانات .. ضمانات .. ضمانات !!

● هذه هى النغمة السائدة حاليا فى صحف احزاب الاقلية .. وهى نغمة شاذة مفتعلة .. لانها تطالب بضمانات لهذه الاحزاب حتى تخوض الانتخابات لمجلس الشعب القادمة .. وتوحى -فى ثنايا ذلك- بان الدستور والقانون لا يحتويان على ضمانات كافية ونزاهة الانتخابات .

● وطبيعة .. الحكومة هى الجهة الوحيدة المطالبة بتوفير ضمانات نزاهة الانتخابات .. وليست هذه الاحزاب ذاتها .. التى يتعمد كثير من مرشحيها الاساءة إلى العملية الانتخابية ككل .. ابتداء من اساءة استعمال الحرية .. بتشويه الخصم المنافس .. والنيل من كرامته ووطنيته .. بشعارات معروفة ومعوجة .. وانتهاء بممارسة التزوير علنا بتسويد البطاقات الانتخابية .

● ولكى تتكون هذه الظاهرة تماما من انتخاباتنا لابد ان تتوافى العزيمة لدى كل الاطراف على التعاون من اجل انتخابات حرة نزيهة .. تلتزم بالضمانات العديدة التى وفرها الدستور والقانون .. وتضع فى اعتبارها القيم الحضارية لمجتمعنا التى ترفض توزيع الاتهامات .. وتشويه السمعة .

● والضمانات المطلوبة .. الان .. ليست من القانون .. ولكن من المشاركين فى العملية الانتخابية .. وان تحدد هذه الضمانات من اليوم ليحدث بسلام الجميع فى توعية الجماهير بضرورة التعاون مع عمليات اعادة القيد وتنقية الجداول الانتخابية .

التعليق

● عندما تطالع واحدة او اكثر من صحف احزاب الاقلية يقبل اليك ان عنقها يغرقون فى الانتراطات .. ويبالغون فى طلب الضمانات .. ويبددون ويتوعدون بانهم اذا لم تنفذ مطالبهم فسوف ينسحبون من الانتخابات .. وقد ثبت بالتجربة ان هذا اسلوب لم يعد يثير الصخب .. والتأثيرات التى نتمناها .

● ولكى نقطع الطريق امام المزايدين والمشككين فاننا نؤكد ان قانون الحقوق السياسية ينص على ضمانات كاملة لجميع الانتخابات .. فهناك اشراف قضائى على العملية الانتخابية برمتها ، حيث يتم انتداب عدد من اعضاء الهيئات القضائية لهذا الغرض .. وصولا الى قاض رئاسة احدى اللجان الانتخابية العامة .. ويكون مسئولا عن كل اللجان التابعة له ، وعن اتمام الاجراءات الانتخابية وفقا للقانون ، وعلى نزاهة وحيدة تامة . ويطلق اية شكاوى للناخبين والمرشحين تتعلق بالانتخابات ، يتولى الفصل فيها وحدها على الفور .

● كما يشرف القاضى رئيس اللجنة العامة على عملية فرز الاصوات لجميع اللجان الفرعية التابعة له واعتماد النتيجة النهائية للجنة العامة التى يتولى رئاستها .

● ولا يقوف الاشراف القضائى عند هذا الحد ، ولكن هناك رقابة قضائية ايضا على جميع اجراءات الانتخابات حيث يمكن لاى مواطن اللجوء إلى القضاء للطعن فى اى جزاء انتخابى يرى انه مخالف للقانون ، وتفصل المحاكم المختصة فى هذا الامر .

● وهناك ضمانات اخرى تتعلق بالمسجل لاى مرشح فى اية انتخابات عامة ان يكون مندوب عنه فى كل لجنة فرعية عند التصويت لمتابعة من حسن سير العملية الانتخابية ، وكذلك يكون له مندوبين فى لجان فرز الاصوات .. لتتم جميع مراحل عملية الفرز تحت سمعه وبصره ، ويمكنه الاعتراض على اى اجراء يتم ، ويخالف اى سير قانونى .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : مايو
التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٥

● واعطى الدستور لمحكمة النقض دورا محددا فى نظر الطعون التى تقدم بشان تزوير الانتخابات .. على ان تبدى المحكمة رايها فى هذه الطعون ، وتكون الكلمة الاخيرة فى تحديد صحة العضوية لمجلس الشعب نفسه . وهذا يعنى ان مجلس الشعب هو صاحب السلطة الكاملة فى الفصل فى صحة العضوية ..

● وهكذا يتبين ان الضمانات موجودة فى كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية تضمن حرية التصويت ونزاهة الانتخابات .. ويبقى على اولئك الذاهبين فى كل حملة .. والدعوة إلى التعهين من اجل تنفيذ ضمانات الدستور والنظر إليه بعين الحقوق السياسية بنزاهة وحسن نية .

● فإذا ما اطمانا إلى جانب « الضمانات » ذلك الروح الطيبة التى اعلن عنها الرئيس مبارك عدة مرات فى دعوته الصادقة إلى كل الاحزاب للمشاركة فى الانتخابات لانضج ان لهذه الدعوة اكبر ضمان .. يوفر الامان ومناخ الثقة امام الاحزاب الاهلية لتخوض الانتخابات دون اى تخوف .

٣٥٠١٧٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ٢ حزيران ١٩٩٥

سكان حلايب يشاركون في الانتخابات المصرية

القاهرة: «الشرق الأوسط»

قالت مصادر مطلعة في القاهرة لـ «الشرق الأوسط» امس ان الحكومة السودانية تدرس حاليا ابقاء وزير خارجيتها حسين ابو صالح للقاهرة في الشهر المقبل لرئاسة الوفد السوداني الى اجتماعات الدورة الجديدة لمجلس الجامعة العربية.

وفي الوقت نفسه اكد وزير النقل والمواصلات المصري المهندس سليمان متولي ان مصر طالبت السودان عبر سفيرها بالقاهرة بضرورة تعيين ممثلين سودانيين في اللجنة المشتركة المكلفة بتصفية هيئة وادي النيل النهرية لسرعة انهاء هذا العمل بعد توقف اعمال الهيئة.

وابلغ وزير النقل نواب البرلمان المصري ان الوزارة اتخذت من اتخاذ كل الاجراءات الخاصة بتصفية هيئة وادي النيل للملاحة النهرية وحصر كل الحقوق المصرية.

على صعيد اخر انتهت وزارة الداخلية من اجراء حصر كامل للناخبين في منطقة حلايب في جداول الانتخابات تمهيدا لمشاركتهم في الانتخابات المقبلة العام الحالي وهي انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى في يونيو (حزيران) 1995 وانتخابات البرلمان في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

المصدر : ..... مايو .....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... يونيو ١٩٩٥

صفوت الشريف وكمال الشاذلى ..
فى النادى السياسى للحزب :

لا خلافات فى الحكومة والحزب ..
حول مرشحى الشعب والشورى
السمعة .. والسلوك .. والشعبية ..
وخدمة الجماهير .. أساس الاختيار

حريصون على تقوية صفوف الحزب ..
بدم جديد قادر على العمل

كتب - رفعت خالد وأسكندر أحمد :

احتل موضوع انتخابات مجلس الشعب والشورى واختيار المرشحين اكبر مساحة من اهتمامات ومناقشات النادى السياسى للحزب الوطنى .. اكد صفوت الشريف الامين العام المساعد وامين الاعلام وكمال الشاذلى الامين العام المساعد امين التنظيم على عدم وجود اية خلافات سواء داخل الحزب أو بين الحزب والحكومة حول تحديد اسماء المرشحين .. وان السمعة الطيبة والسلوك القويم والشعبية والقدرة على خدمة الجماهير هى اساس الاختيار .. فى نفس الوقت فإن الحزب حريص على تقوية صفوفه بدماء جديدة تكون قادرة على العمل والعطاء .

اعلن صفوت الشريف الامين العام المساعد للحزب وامين الاعلام انه لا رقابة على برامج احزاب المعارضة عند تقديم برامجها لانتخابات مجلس الشعب والشورى فى أجهزة الاعلام .

قال انه فى ظل النظام القائم على التعددية .. سوف تعطى الفرص لكل الاحزاب لكى توضح برامجها الانتخابية .

اضاف ان الدول الديمقراطية تعطى الاحزاب مساحات فى التليفزيون أو الاذاعة لعرض برامجها طبقا لنسبة مقاعدها فى البرلمان .. لكننا فى مصر نعطى الاحزاب جميعا سواء أغلبية أو معارضة مساحة واحدة .. اما الاحزاب التى لن تدخل الانتخابات فليس من حقها الكلام .

اكد ان الممارسة الديمقراطية فى مصر بالنسبة للاحزاب مازالت تحتاج الى مزيد من التعريف بالاحزاب المختلفة ولذلك فان الحزب الوطنى يرى ان يتنازل عن حقه فى المساحة الاعلامية للاحزاب الاخرى .

اضاف أنه سوف تعطى الفرص على مستوى الدوائر من خلال المحطات الاقليمية لكى تقوم بدورها فى العملية الانتخابية لكل الاحزاب المشاركة فى الانتخابات لتعريف الناخبين بمسائلهم .

اعلن ان الحزب حريص على ان يدعم صفوفه بدم جديد وجيل شاب قادر على العمل من اجل مصر .. ونحن نقترب من القرن الحادى والعشرين .

وقال كمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب والشورى والامين العام المساعد للحزب امين التنظيم ان الامانة العامة اعدت خطة للتحرك الحزبى فى المرحلة القادمة بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب والشورى .

اوضح أن الخطة تشمل لقاءات يقوم بها اعضاء المكتب السياسى والامانة العامة ورؤساء اللجان فى جميع المحافظات والتنسيق مع القيادات .

اضاف ان الامانات المتخصصة والنوعية اعدت خطة للتحرك وكلها تتضمن شرحا لانجازات حكومة الحزب فى جميع المجالات .. وتوالى الامانة العامة الاتصال بالامناء من اجل هذا التنسيق خاصة ان انتخابات مجلس الشورى من المتوقع اجراؤها فى الاسبوع الأول من يونيه القادم .

والانتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر .

واعلن كمال الشاذلى ان الحزب يقوم الان باجراء تقييم لمرشحيه فى هذه الانتخابات للوصول الى عناصر وطنية مخلصة تعمل من اجل الصالح العام ويكون حسن السمعة والسلوك القويم والشعبية والقدرة على خدمة الجماهير وحل مشاكلها.اساس الاختيار ..مشيرا الى أن الامانة العامة ستعمل على اتاحة الفرص للعناصر الشبابية والنسائية ممن تنطبق عليهم هذه الشروط وسيكون الحزب مدعما لهذه العناصر من اجل مصر وشعبها .

الله على عدم صحة ما ينشر أو يثار فى بعض صحف المعارضة حول وجود خلافات داخل الحزب أو بين الحكومة والحزب بسبب تحديد مرشحى مجلس الشعب والشورى .. وقال ان الحكومة هى حكومة الحزب الوطنى .. والكل يعمل فى فريق واحد حول هدف واحد .. هو الصالح العام .

حقوق المواطن الانتخابية

لغني المواطن كل عام و لنتم بخير

● بنهاية شهر يناير الماضي أقفل باب القيد في جداول الناخبين ولعل الله قد وفقنا جميعا في أداء واجبنا والحرص على حقوقنا التي كفلها لنا الدستور والقانون في الأشهر الثلاثة الماضية، بأن بادرنا بقيد أسمائنا في جداول الناخبين. وليست أدناه لهذا الواجب بتسلمه بطاقة القيد الانتخابي من رئيس لجنة القيد التي تقدمت إليها بطلبك، كما يوجب قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي نصت المادة ٢٠ من لائحته التنفيذية على أن يتسلم رئيس لجنة القيد في الجدول قبل من قيد اسمه في جدول الناخبين شخصيا شهادة بذلك (بطاقة) مختومة بخاتم الجمركي أو القسم وذكر فيها اسم الدائرة أو المحافظة واسم الناخب ولقبه وشهاداته ومهنته وقت القيد وتاريخ قيده بالجدول ورقم القيد والحرف الهجائي للقيد تحته وموطنه الانتخابي ومحل إقامته والمركز أو القسم التابع له. ويوقع الناخب عند تسلمه للبطاقة بما يفيد توقيع من قام بتسليمها له.

● لئن المواطن إذا كنت قد تسلمت البطاقة فهذا حقك وإذا لم تكن قد تسلمتها فواجبك أن تطالب بتسلمها وفي كلتا الحالتين لجأ لك القانون الاطلاع على جداول الناخبين التي تعرض في الشياخات في المدن أو في كل حصة من القرى طبقا لما نصت عليه المادة ١٤ من القانون بوجوب عرض تلك الجداول، وكما أوضحت المادة ١٧ من لائحته التنفيذية حيث نصت على: «تعرض جداول الناخبين خلال المواعيد القانونية في كل شياخة في المدينة، وكل حصة في القرية وذلك في الأمكنة التي يعينها المحافظ أو المدير بقرار منه». وللمواعيد القانونية بدأت من أول فبراير الحالي وتنتهي في آخره بإذن الله.

● تأكد من قيد اسمك في كشوف الناخبين المعلنة وفي اللجنة التي طلبت قيد اسمك فيها، فإذا لم تجد اسمك أو وجدت خطأ في بياناتك الخاصة بقيدك فابدر بالطعن في ذلك بتقديم طلب بذلك إلى اللجنة المشار إليها في القانون في مادته رقم ١٥ التي تنص على «لكل من أهمل قيد اسمه في جداول الانتخابات بغير حق أو حدث خطأ في البيانات الخاصة بقيده أو تم الوقوف فيه شروط الناخب أو زالت عنه الموانع بعد تحرير الجداول أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد.

ولكل ناخب مقيد اسمه في جداول الانتخابات أن يطلب قيد اسم من أهمل وبغير حق أو حذف من قيد من غير حق أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد. ويجب تقديم هذه الطلبات خلال ١٥ من مارس من كل سنة وتقدم كتابة لرئيس لجنة القيد بالمحافظة وهو رئيس المحكمة الابتدائية بها «وعلى مديرية الأمن» وتقيد بحسب ورودها في سجل خاص وتعطى إيصالات بقديمها.

كما تنص المادة ١٦ من القانون على: «تفصل في الطلبات المشار إليها في المادة ١٥ لجنة برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية وذلك خلال أسبوع من تاريخ تقديمها وتبلغ قرارتها إلى ذوي الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ إصدار هذه».

● تابع اللجنة المشار إليها في البند السابق ما آل إليه طلبك خلال الأيام المحددة قانونا، فإذا رفض طلبك أو تقرر حذف اسمك من قيد حق فمن حقك أن تلجأ إلى الطعن في قرار اللجنة أمام القضاء الإداري وذلك في الفترة من أول مارس حتى الخامس عشر منه.

وإذا لقاء يرادن الله قبل بداية فترة الطعون لتعرض كيف تقدم ذلك الطعون وطلبك إثبات حقك في أن تكون لك بطاقة انتخاب تمارس من خلالها مباشرة حقوقك السياسية التي كفلها لك الدستور والقانون.

● على كل لجان وأعضاء حزب العمل متابعة تنفيذ ما جاء بمقالي وتقديم كل المساعدات للمواطنين لأداء واجباتهم في هذه المرحلة وهي الحلقة الثانية من حلقات القيد في جداول الانتخابات.

● على اللجان الحزبية أيضا أن تمارس حقها في الحصول على نسخ من «كشوف» الناخبين في أثناء عملية العرض من أول فبراير حتى نهايته وذلك «بالتقدم بكتابات بذلك إلى المراكز والأقسام تطبيقا لنص المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية» لقانون مباشرة الحقوق السياسية.

فكرة!

نريد انتخابات حرة ولا نريد أن نتكرر الاخطاء الماضية . وقبل كل شيء نقول إن لا احد في مصر يريد مناقصة الرئيس حسني مبارك على رياسة الجمهورية ! فهذا المنصب خارج المناقصة .. ولهذا يجب أن تكون باقي مناصب الدولة مفتوحة للجميع يجري عليها انتخابات حرة تمام الحرية خالية من اى ضغط أو تزييف أو تزوير .

لا نريد نوابا يعينهم المحافظون ورجال الشرطة ورجال الحكم المحلي . نريد نوابا يختارهم الشعب . ويمثلون الشعب لا الحكومة . ومثل هذا البرلمان قادر على تعديل الدستور واعادة سلطة الأمة . لا فائدة من برلمان لا يمثل الشعب . يؤمر فيأتمر . وتشخط فيه الحكومة فيخاف . يقول نعم اذا قالت له الحكومة نعم ويقول لا اذا قالت الحكومة لا .. نحن نريد برلمانا يراقب الحكومة لا برلمانا يطيع الحكومة . نريد برلمانا يخيف الحكومة لا برلمانا يخاف من الحكومة

ومن حق الشعب بعد كل هذه التجارب التي استمرت ٥٢ عاما ان يتمتع بحقه في اختيار ممثليه وان تكون الانتخابات انتخابات حقيقية فوق الشبهات . وان يشعر الشعب انه شريك لا تابع وانه مخير لا مسير وانه صاحب رأى قاطع في اختيار ممثليه ونوابه . ولهذا يجب أن نلجأ إلى القضاء لتضمن العدالة والاشراف النزيه على الانتخابات ونترك لمحكمة النقض وحدها حق النظر في الطعون وان نحترم احكام القضاء ولاشيء غير الرأى فلا يجيء يوم يكون في المجلس خمسة وسبعون نائبا حكمت محكمة النقض بسقوطهم وبيقون في مقاعدهم برغم حكم القضاء .

نحن نقبل على فترة جديدة في تاريخنا . تتطلب وجوها جديدة وروحا جديدة وتفكيرا جديدا وقد اصبحت اغلب دول العالم تتمتع بانتخابات حرة وبرلمانات حرة وديموقراطية حرة .

أنتهت عصور الانتخابات المزيفة والبرلمانات الملفقة واصبح الشعب مصدر السلطات .

ومن حقنا ان نعيش في هذا العصر الجديد .

مصطفى أمين

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة

بينما يدفع مجلس الشعب بأحكام قضائية تعويضات باهظة عن بطلان انتخابات اعضاء به دون الاعتراف ببطلان عضويتهم لانه سيد قراره ، نرى مجلس الشورى يبطل عضوية نائب به احتراما للقانون ، وينبغي على مجلس الشورى - منعا للالتباس - أن يعلن انه لا صلة له بعبلة قراره .

أحمد رجب

الاستعداد.. للانتخابات

كتب - خالد الديب:

اللواء بدير المنشاوى

انتهت فترة القيد بجداول الانتخابات بانتهاء شهر يناير وبالتالى فان من تم قيدهم بالاضافة الى المقيدين فى السنوات الماضية هم مجموع الناخبين الذين سيشاركون فى الانتخابات القادمة بعد استكمال تنقية الجداول.

وقد اوشكت الادارة العامة للانتخابات بوزارة الداخلية على الانتهاء من اعداد الجداول فى صورتها النهائية من خلال العرض والفحص ونظر الطعون.

يقول اللواء محمد بدير المنشاوى مساعد وزير الداخلية ومدير الادارة العامة للانتخابات إنه بعد صدور القرار الجمهورى بمباشرة الحقوق السياسية الذى مد فترة القيد الى ٣ شهور يصبح من حق كل من يبلغ ١٨ عاما حتى ٣١ يناير ان يقيد تلقائيا من خلال مصلحة الاحوال المدنية او من خلال طلب يتقدم به المواطن وفى كل الاحوال يتم القيد بدون رسوم او مبغات وخلال فبراير يتم عرض كشوف القيد على المواطنين ومن حق كل مواطن ان يعترض على اى خطأ فى اسمه او اسم الغير.

ويوضح اللواء المنشاوى ان اعداد المقيدين قبل العمل بالتعديلات الاخيرة بلغ ٢١ مليون مواطن واستطاعت الادارة تنقية نصف مليون اسم خلال العامين الماضيين.

وعن القيد خلال الفترة من نوفمبر حتى نهاية يناير الماضى يقول اللواء المنشاوى ان الادارة أنتهت من الحصر حتى ١/١٥ ووصل عدد الذين تم قيدهم إلى ٩١٨ الف مواطن وخلال نفس الفترة تم حذف ٢٠٣٠٠ اسم من الجداول وبلغت نسبة القيد ٧٠٪ للذكور و ٣٠٪ للاناث. وسجلت بعض المحافظات ارتفاعا كبيرا فى اعداد المقيدين حيث وصل العدد فى الإسكندرية الى ١٠٩ الاف مواطن وفى الدقهلية ١٠٤ الاف وانخفضت النسبة وسجلت اقل معدل فى السويس ٨٣٤ مواطنا فقط.

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٠

لأول مرة ... علنا

حلف بين الإخوان والجهاد والجماعة الإسلامية

دعم الاخوان المسلمون في انتخابات مجلس الشعب لتشكيل الحكومة

كتب ـ مدحت الزاهد : اتفقت قيادات "الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" داخل السجون على دعم "الإخوان المسلمين" في انتخابات مجلس الشعب المقرر إجراؤها في نوفمبر القادم.

أدلى متضدر الزيات محامي "الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" بتصريحات خاصة "للأهالي" أكد فيها سعي الجماعات لتعاون والتحالف مع الإخوان، وقال إن هناك مساحة كبيرة للاتفاق في الذوات رغم وجود خلافات تكتيكية يمكن تحقيق التقارب بشأنها وأضاف انه حمل رسالة هذا التعاون، وأن الرسالة قد وصلت إلى من يعنيه الأمر.

وكشف محامي الجماعات والجهاد عن مشاورات جرت بين القيادات داخل السجن برئست فيها اجتماعات الصحوة في السودان والجزائر واليمن على وضع «الحركة الإسلامية» في مصر توصلت فيها «القيادات» إلى ضرورة دعم الإخوان للتشكيل الحكومة من خلال الحصول على أغلبية في الانتخابات.

وأضاف الزيات انه رغم الموقف السلبي للجماعة الإسلامية من الانتخابات إلا أنه سبق للشيخ عمر عبد الرحمن، مفتي الجماعة أن دعا المواطنين للتصويت للإخوان والتحالف الإسلامي في انتخابات ١٩٨٤ ونفى الزيات إدلاءه بأي حديث للإذاعة البريطانية، وهو الحديث الذي بثته هذه الإذاعة في الأسبوع الماضي.....

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ونسبت فيه إلى منتصر الزيات دعوته للحوار بين السلطة والجماعة الإسلامية. وقال إنه أدلى بحديث مع فريق من مجلة «مدل إيست تايمز» يبدو أن مقتطفات مجتزأة منه هي التي يلذعها الإذاعة البريطانية دون أذنه. وإضاف انه سئل عن احتمال الحوار بين الحكم والجماعة الإسلامية فأجاب بأن الصورة قاتمة، ولكن الحوار على العموم هو المخرج الحقيقي من النفق المظلم وعندما سئل الزيات عن اتهامات الرئيس حسني مبارك للتنظيمات الإسلامية بتلقي تمويل خارجي قال إنه مع احترامه للرئيس لم ير دليلاً واحداً على صحة هذا الإتهام وأضاف منتصر الزيات أنه في حالة حكم الإخوان فإن الجماعات لن تخرج عليهم وإن ترفع في وجههم السلاح اكتفاء بالدعوة والتبصير. وعن سؤال حول الدعوة التي وجهها الكاتب الإسلامي د.محمد عمارة بالحوار بين الحكومة والإخوان المسلمين قال الزيات إنه لاتوجد أية صلة بين الحديث الذي أدلى به والذي ركز على الحوار بين الإخوان والجماعات وحديث عمارة المذكور.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالـــى

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٥

مع بدء موعد الطعن على الكشوف..

أقسام الشرطة تجاهلت تعليمات الداخلية

بدا يوم الأربعاء الماضي موعد الطعن على القيد في الجداول الانتخابية والذي يستمر حتى آخر شهر فبراير الحالي.. قام مندوبو «الأهالي» للوقف وكانت المفاجأة أن أقسام الشرطة بجميع المحافظات لم تلتزم بالإجراءات القانونية، وتجاهلت تعليمات وزارة الداخلية التي تقضي بتعليق كشوف الجداول الانتخابية بعد أن تم تلقيطها- لإتاحة الفرصة للمواطنين للطعن عليها. وقالت مصادر مسئولة إن أقسام الشرطة تكذب حالياً بإبلاغ مديريات الأمن أو تسليم نسخة للمرشحين أثناء الانتخابات.

الشرقية - كتب ثروت

شلبي: صرح مصدر أمني مسئول «للأهالي» بأنه لم تعلق كشوف الناخبين بعد مراجعتها وحذف اسماء الموتى والمكررة من الجداول في أقسام ومراكز الشرطة وأرسلت لمديرية أمن الشرقية. وذلك لكي يتمكن بإعطاء الجداول الأولى الشان من المرشحين في الانتخابات العامة لمجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية قبل إجرائها فقط!!

وأضاف المصدر.. وكمثال لتنقلية وتعديل الجداول الانتخابية في بندر أول صفر بالشرقية فقد بلغ مجموع الناخبين المقيدين في الجداول ١٤ الف ناخب واستبعد ٢٦٠ متوفياً وتكرر الأسماء وأضيف ١٨٠ من المواليد الجدد أي أن الإضافة الحقيقية للجداول ٢٢٠ ناخباً فقط هذا العام من واقع كشوف السجل المدني للمواليد والوفيات. ولم يتم في بندر أول صفر استبعاد أي ناخب لصدور حكم قضائي نهائي ضده.

وردا على سؤال بالنسبة لضباط الشرطة والقوات المسلحة والمجندين المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية طبقا للقانون لطبيعة عملهم كم هو عددهم وهل تم استبعادهم..

أجاب المصدر.. لم يحدث. ولم تعدنا القوات المسلحة ومراكز التعبئة بأي إحصائيات بهذا الشان. ولقد أرسلت أكثر من مرة دون جدوى فاضطررنا لإرسال الكشوف شاملة المجندين والضباط بوزارتي الدفاع والداخلية.

القليوبية - كتب

محمد الحداد في: رفع تعليمات وزارة الداخلية بتعليق الجداول الانتخابية بعد تنقيحها لإتاحة الفرصة للمواطنين للطعن عليها خلال شهر فبراير الجاري، إلا انه لم يتم تعليق هذه الجداول بديوان مركز الخانكة.

صرح محمد السروجي رئيس القلج بديوان المركز انه لا يملك سوى نسخة من الدفاتر التي تضم المقيدين بالجداول الانتخابية عن دائرة المركز كما توجد نسخة أخرى لدى عمد القرى وشيوخ البلاد.

ويقول محمد السناري عمدة الجمل الأصفر إن الإقبال على القيد في الجداول الانتخابية كان ضعيفاً رغم تمديد وزارة الداخلية لفترة القيد حتى نهاية يناير ٩٥.

ورغم زيادة تعداد المقيمين بالقرية وشمول زمامها على ١٤ عزبة وامتداد نطاقها العمراني حتى عزبة عبد الهادي من الناحية البحرية، وحتى العجمي من ناحيتها القبلية، إلا أن الحصر الجديد للجداول انتهى إلى قيد ٦٦٥٥ مواطناً بزيادة عن العام الماضي بلغت ١٣٣٨ مواطناً فقط رغم ارتفاع تعداد سكان القرية إلى اكثر من ١٠٠ الف نسمة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالـــى

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٥

المعارضة تطالب بضمانات لنزاهة الانتخابات المقبلة

الحكومـــة تحاول "تـــرقيع" الجـداول الإنتخابية

أكدت الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب التى جرت مؤخراً عدم كفاية الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات. بل أن الضمانات القليلة الموجودة تنتهكها الحكومة.

وخلال هذا العام ستجرى انتخابات مجلس الشعب وانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى.

فماهى الضمانات التى تطالب بها الأحزاب لكى تكون نزاهة الانتخابات حقيقية، ولا تستمر «مجرد كذبة» ترددها الحكومة قبل الانتخابات وبعدها.

تحقيق :
مصطفى الحفناوى

يقول د. حسام عيسى عضو الأمانة العامة للحزب الناصرى إن الضمانة الاساسية الأولى هى وجود إقبال جماهيرى يمنع التزوير وانه على الأحزاب أن توجه جهودها إلى هذا الاتجاه، وأن تنسق عملية الرقابة على الانتخابات.

اما الضمانات القانونية فيجب تعديل قانون الانتخابات بما يسمح بالتصويت لمن يحمل بطاقة شخصية كما يجب أن تتسق الاحزاب فيما بينها انتخابيا لكى تتغلب على «أسلوب الاعتقالات» فى اليوم السابق للانتخابات.

ويطالب د. حسام عيسى بالضغط لإسقاط جزء من شرعية الحكومة فى هذه الانتخابات وإثبات التزوير حيث أن الحكومة لن تتنازل عن أغلبية الثلثين.

إشراف القضاء

اما مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار فيطالب بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات بما فى ذلك اللجان الفرعية البالغ عددها ١٢٢ الف لجنة فإن لم يكف عدد القضاة فإنه يمكن أن يشرفوا على مقرات اللجان وهى لا تتجاوز ٦ آلاف مقر، او ان تجرى الإنتخابات على عدة أيام.

واضاف أنه يجب أن يوقف العمل بقانون الطوارئ مثذ دعوة الناخبين للإدلاء باصواتهم وحتى إعلان النتائج، وأن يوقع الناخبون أمام أسمائهم بعد الإدلاء باصواتهم.

يقول إبراهيم الدسوقى ابانة رئيس الهيئة العليا لحزب الوفد إذا كانت الحكومة تتعامل بعدم وجود العدد الكافى من القضاة للإشراف على الانتخابات، فلماذا لا يخفض عدد مقرات اللجان إلى ٥ الاف لجنة . ولدينا حوالى ١٢ الف قاض كما أن فرنسا تجرى الانتخابات على عدة أيام وانهم الحكومة بانها اهدرت هذا العدد من اللجان الفرعية لكى تتعلل بعد ذلك بعدم وجود العدد الكافى من القضاة.

كما طالب بأن لا يتم انتداب القضاة بواسطة وزير العدل لانه عضو فى السلطة التنفيذية، ولكن أن يتم الانتداب بواسطة قضاء اعلى كمحكمة النقض على سبيل المثال).

وقال إنه من غير المقبول أن يقوم موظف ما بإثبات أن الناخب أدلى بصوته، ولابد من التوقيع ببصمة اليد لإيقاف التزوير وإثبات التصويت فيه وهذا يجب تغليظ عقوبة التزوير إلى الاشغال الشاقة.

ترقيع حكومى

من جهته، يطالب د. رفعت السعيد امين عام حزب التجمع بضمانات متعددة تشمل جدول الناخبين ويسير العملية الإنتخابية ذاتها.

وقال إن المحاولات جارية من جانب الحكومة لترقيع الجدول الحالى وهو غير صالح للترقيع. وقد قام الحزب بدراسة علمية بعينة فى الدرب الاحمر كشفت ان الجداول بها خلل يوشك أن يحطها غير صالحة لإجراء الانتخابات على اساسها، فتجد اصوات الموتى والويليس واسماء وهمية وهناك مئات سجلوا القسيم اكثر من مرة وفى ذات الجدول.

ويشير د. رفعت السعيد ان طعنه الفريد المكرر ليست قاصرة على الحزب الماكم، ويشير طبه ان لا يهتا بها، حيث توجد معلومات أن جماعات التأسلم السياسى قد مارست نفس اللعبة على مدى السنوات الماضية.

ومن هنا فإن الجدول الحالى غير صالح ولا مفر من إعادة إعداد الجداول

سواء على اساس الرقم القومي او السجل المدني، وإن كان الأمر في حاجة إلى متطوعين فإن التجمع على استعداد لحشد اى عدد مطلوب.

اما بخصوص العملية الانتخابية، فيطالب د. رفعت السعيد بأن ترفع يد وزارات الداخلية عن العملية الإنتخابية، وان يقتصر دورها على حفظ الأمن خارج اللجان، وان تترك العملية الانتخابية للجنة قضائية يختارها المجلس الأعلى للقضاء او مستشارو محكمة النقض.

ولدرء خطر التصويت المتكرر، يطالب باستخدام اسلوب وضع علامة على يد الناخب لضمان عدم تصويته مرة اخرى وان يكون جرم التزوير مضاعفا باعتباره تزويراً فى محرر رسمي.

لكن- يقول د. رفعت السعيد- هناك مسألة هامة هى استعداد البعض لحشد اموال مسترورده لإنفاقها فى العملية الإنتخابية وهذا مجافاة للديمقراطية.

ويطالب بوضع ضمانات للحد من هذه الظاهرة منها إدخال تعديل تشريعي يمنع المرشح من ان يتلقى أو يقدم تبرعات خلال الحملة الانتخابية، وان يُعطى لقاض مستعجل الحق فى نظر الشكاوى والحق فى شطب المرشح إن ثبت عليه ذلك.

إن هذه المسألة تمثل عنصراً حاسماً حيث ان تيارات متأسلمة بعينها قد حشدت وستحشد تمويلاً خارجياً يمكنها من شراء مقاعد برلمانية.

ولكن ماذا لو لم تستجب الحكومة؟

يرد رفعت السعيد: إننا سنواصل النضال لحشد اوسع قوى حزبية وديمقراطية حول هذه المطالب من أجل تحقيقها، كما ان خالد محيي الدين رئيس الحزب تقدم بمشروع قانون لتعديل شروط إجراء الإنتخابات لجلس الشعب ونتطلع لسرعة مناقشته وحشد التأييد حوله.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر :
التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٥

تعطيل الأحكام العرفية ٠٠ في فترة الانتخابات

رجال القانون الدستوري يطلبون

٤٣ عاما ٠٠ على

المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٥

الطوارىء أطلقت يد السلطة البوليسية لمنع المعارضة من مباشرة حقوقها السياسية

بناية سوف تستعرض تاريخ فرض الأحكام العرفية في مصر، والتي جعلتها حكومة الحزب الوطني المطلقة عليها القانون الطوارىء أو حالة الطوارىء..

عام ١٩١٤ عرفت مصر ما يسمى بالأحكام العرفية، عندما فرضها البريطانيون قيام الحرب العالمية الاولى.. وبعد انتهاء الحرب تم الغاؤها.

وفي عام ١٩٣٩ اثناء الحرب العالمية الثانية فرضت الأحكام العرفية على مصر مرة ثانية وكان الانجليز مازالوا يحكمون البلاد، وكان يدور بخوادها وصول القوات الألمانية الى العلمين، وبعد انتهاء الحرب تم الغاؤها.

وفرضت مرة ثالثة اثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨، حيث كانت القوات المصرية مشاركة في ذلك الحرب.

اما المرة الرابعة التي فرضت فيها الاحكام العرفية فكانت عقب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، وظلت حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث فرضت مرحلة انتقال وتحمل الدستور ثم اعلان سقوطه، وحكم مجلس قيادة الثورة قبلاً، ولم ترفع حالة الطوارىء.. وقبل هزيمة يونيو ١٩٦٧ بعامين الغيت حالة الطوارىء وعاشت بعد الهزيمة وظلت حالة الطوارىء قائمة حتى قبل مصرع السادات بعام.. وفي عام ١٩٨١ عادت حالة الطوارىء تحكم بها البلاد حتى كتابة هذه السطور.

هذا هو تاريخنا الاسود مع الأحكام العرفية، أو قانون الطوارىء كما وجب ان يسمى النظام الحاكم في مصر.. ولكن ما هي خطورة حالة الطوارىء على العملية الانتخابية.. وإلقاء نظالب بالغائه، هذا ما يقوله رجال القانون والسياسة في مصر..

الاحتمالات!!

الدكتور عاطف البنا استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة يؤكد على ضرورة إلغاء حالة الطوارىء فورا.. لانه لا يتصور وجود حريات أو ديمقراطية في ظل اعلان حالة الطوارىء.. لان معنى اعلان الطوارىء هو اعطاء سلاحيات واسعة للاداة الحكومية ممثلة في محدودة للسلاح العسكري أو الثكنة.. هذه الحالة تعطي الحق في الضبط والقبض والتفتيش والرقابة على الصحف ومصادرتها والاستيلاء على أية منقولات أو عقارات.. بل اضافة الى ذلك انه يجوز بقرار جمهوري اضافة صلاحيات أخرى.. بمعنى أن كل الصلاحيات والسلطات الاستثنائية الواردة في قانون الطوارىء انما جاءت على سبيل المثال وليس الحصر.. فيجوز اضافة أية سلطات أخرى بقرارات من رئيس الجمهورية.

الكثير من هذا ان القانون اجاز اتخاذ اجراءات الطوارىء بلوامر عسكرية، ثم تعزز بعد ذلك بالكتابة، ولك ان تتخيل

تحقيق: سيد عبدالعاطي

مدى ما يمكن ان يصدر في ظل حالة الطوارىء من حملات اعتقال بلوامر عسكرية.. إن حالة الطوارىء لا يتصور في ظل وجودها، وجود ضمانات للحريات، بل ومهدرة لها، لأن المشرع لقانون الاجراءات الجنائية.. يمعنى انه لا يشترط فيها ان الجهات القضائية، فهي تطلق يد السلطة البوليسية في اتخاذ أية اجراءات تقيد بها حرية الأشخاص بالاعتقال مثلاً.. وتخضع للمسلف وكل وسائل الاتصال والمراسلات للرقابة، وضع الاجتماعات العامة، وتحظر التجول، وتحدد ساعات للفتح للمحال والمقاهي، وتحدد الاماكن في مناطق معينة، أو تحظر الاقامة فيها، كل هذا بدون ضمانات لقانون الاجراءات الجنائية.. أي بدون أن النيابة أو قاضي التحقيق!!

للاسف الشديد ـ كما يقول د. البنا ـ ان حالة الطوارىء يجب الا تفرض إلا لأسباب جسيمة، كحالة حرب، أو اضطرابات عامة، أو كوارث طبيعية أو يمكن مواجهتها بالاجراءات والقوانين العادية.. والمفروض ايضا، ان تكون حالة الطوارىء لمدة وجيزة، لأن الضرورة تقدر بقدرها، بحيث يجب رفعها عندما تزول أسباب فرضها، والمفروض كذلك ان حالة الطوارىء تفرض في منطقة محددة تقوم فيها اضطرابات أو كوارث عامة مثلاً.. وما هو حادث عندنا هو خروج عن كل هذه المبادىء الدستورية والديمقراطية فقد فرضت حالة الطوارىء في كل ربوع البلاد، وتقدت وتجدد بطريقة تكاد تكون تلقائية منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ على اثر اغتيال الرئيس السادات.. ولما كان مقبولاً فرضها على اثر هذا الحادث الكبير، فإن من هناك داع لاستمرارها كل هذه السنوات، بل كان يكفي وقائه عدة اشهر بعد ان تم التحقيق في الحادث وإصدار الاحكام وتنفيذها.. اما ان يتخذ ذلك ذريعة لاستمرار الطوارىء فمعناها اننا نعيش في ظل حالة تعطيل لكثير من احكام الدستور والقوانين العادية.. لدرجة ان بعض الفقهاء يعبر عن احكام الطوارىء بأنها دستور ثان، بمعنى ان دستور الدولة يكون مشطلاً ويصبح في ظل دستور آخر، هو حالة الطوارىء.

خلاصة القول ـ كما يقول د. البنا ـ ان حالة الطوارىء المعتمدة، لا يتصور ان تتحقق فيها الضمانات لانتخابات حرة، وبالتالي سوف يمكن ان تحدث اعتقالات ومنع اجتماعات عامة لأحزاب معارضة أو للمرشحين المعارضين، وطرد المندوبين في اكثر من لجنة.. كل هذا بلجراءات من الحاكم العسكري وبلوامر شفوية، ولذا كان من الطالب الدستورية التي تطالب بها احزاب المعارضة والقوى السياسية هو الغاء حالة الطوارىء حتى تحكمنا القوانين العادية، خاصة في فترة الانتخابات، اما اجراء الانتخابات في ظل حالة الطوارىء، وفي ظل عدم تحقيق اشراف قضائي كامل على

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العسكرية الاسرائيلية. وفي ظل رئاسة رئيس الجمهورية لمجلس الدفاع الوطني، فأعتقد ان الانتخابات تصبح مسألة شكلية يراد بها اضفاء طابع ديمقراطي على نظام ديكتاتوري، لانه لا التقاء بين الديمقراطية والاحكام العرفية، فهما متضادان لا يلتقيان.

الطوارىء ضد الارهاب

● الدكتورة فوزية عبدالستار رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ترى ان الظروف الحالية التي تمر بها مصر تستوجب الاستمرار في تطبيق قانون الطوارىء، وهي الحروب الارهابية.. وتضرف: اما المسألة الاخرى، فإن قانون الطوارىء لم يستعمل اطلاقا في الانتخابات النيابية (انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠) وهذا باعتراف جميع الذوات، سواء من الحزب الوطني، او احزاب المعارضة او المستقلين.. وهذا الكلام قيل في المجلس الحالي، وكلهم اقروا بأن الانتخابات كانت نزيهة، وليس هناك اوقع من شهادة ذوات المعارضة والمستقلين.

●● قلت: انتخابات مجلس ١٩٩٠ لم تشارك فيها احزاب قوية منافسة للحزب الوطني مثل حزب الوفد، ولم تشارك فيها قوى سياسية لها شعبيتها مثل الاخوان المسلمين، وبالتالي لم تحدث تجاوزات قوية وانما تأثيرها في الانتخابات النيابية ولم تستغل السلطة قانون الطوارىء لتزوير.. ومع ذلك قوى منافسة للحزب الحاكم.. ولكن ثم استغلال قانون الطوارىء في الانتخابات الماضية التي شاركت فيها احزاب قوية وهي انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧ ؟!

● قالت الدكتورة فوزية عبدالستار: لسنا بصدد العودة الى الماضي، نحن نتكلم عن المستوى الذي وصلنا اليه في انتخابات ١٩٩٠، فلا رجعة الى الوراء، ونريد ان نكون متفائلين، وسوف تكون الانتخابات القادمة نزيهة ومحايدة.

●● قلت: من الصعب ان تحكم مصر منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن بالاحكام العرفية بحجة الارهاب وهو ما لم يحدث في اية دولة في العالم، او بمعنى آخر انا لم يتم القضاء نهائيا على الارهاب وهو امر متوقع، فهل ستحكم مصر طيلة عمرها بالاحكام العرفية؟

● قالت د. فوزية: مصر لا تحكم بالاحكام العرفية بمعنى الكلمة، ولكن قانون الطوارىء اعد للقانون المقيد.. والحرية متوافرة للجميع.. وقانون الطوارىء نطاقه محدود جدا وام يستعمل ضد قلم او حرية رأي ولم يستعمل ضد ابداء الرأي في الانتخابات.. ولكنه مستعمل من حيث التطبيق في اطار تحقيق الأمن للمجتمع، ومن هنا فلا يصح ان نطالب بالغائه والا سيسقط هدف.. ولا يظلنا طول المدة ظلنا مبرر وجوده لا يزال موجودا.

●● قلت: في بعض الدول مثل فرنسا وانجلترا والهند اصدرت قوانين خاصة بالارهاب، وتطبق على الحوادث الارهابية فقط ولم تلغ قانون الطوارىء على بلادها رغم وجود حوادث ارهابية لا تقل خطورة عما يحدث في مصر؟!

● قالت د. فوزية: قانون الطوارىء هو قانون استثنائي، ويجوز ان يزول مبرره يلغى القانون.. وهذا القانون لا يستخدم ضد جرائم المخدرات، والقبض التجاري، وهي جرائم لا تقل خطورة عن جرائم الارهاب.. ونحن لا نريد استمرار قانون شامل بالارهاب ليكون قانونا دائما.. ولكن نريد ان يكون القانون استثنائيا ومؤقتا، فهو افضل من ان يكون هناك قانون دائم.

مباشرة الحقوق السياسية

المستشار سعيد الجمل يرد على ما قالته الدكتورة فوزية عبدالستار.. يقول: من اهم الضمانات التي تكفل اجراء انتخابات حرة ونزيهة، ان تلغى حالة الطوارىء.. بل انني اطالب بالغاء حالة الطوارىء من الآن.. لانهـا تطلق يد الشرطة لتفعل ما تشاء، ويصعبها تتابع في كثير من الامور، مما يعيق عملية مباشرة الحقوق السياسية.

والحجة التي يستند اليها البعض لتبرير العمل بقانون الطوارىء هي وجود الارهاب، نحن نقول لهؤلاء: هل قانون الارهاب خفف من الارهاب.. بل ونقول لهم، ان الارهاب موجود في دول كثيرة في انحاء العالم، ومع ذلك لم تفرض حالة الارهاب مطلقا وتحدث في مصر.

ويضيف المستشار الجمل: ان مجرد وجود قانون الطوارىء فإنه يحد من حرية الانتخابات بالنسبة للمرشح وللناخب نفسه، يشعر جوا من الخوف، هذا الجو عادق اسأم حرية الناخب والمرشح نفسه.. اما الادعاء بانه لم يطبق في الانتخابات السابقة، فنحن نقول له، طالما ان هذا القانون موجود هناك اية ضمانات لعدم استخدامه، فالسلطة تستطيع استخدامه في اي وقت، وحسبما تريد.

● الدكتور مصوفي ابو طالب رئيس مجلس الشعب الاسبق، له رؤية خاصة في هذه القضية، يقول: عندما نطالب بالغاء قانون الطوارىء، فاننا ندفع في حيرة للمغالطة بين الاوضاع الامنية في مصر، وبين الحرية الانتخابية.

البعض يدّعي بتعطيل تطبيق الاحكام العرفية اثناء فترة الانتخابات، بيد على هذا، بأن ذلك سيترتب للعرصة للعناصر الارهابية، وعناصر تخريب الاقتصاد المصري ان تقضي على مقومات المجتمع والدولة، وبالتالي يستحيل عدم تطبيق الاحكام العرفية اثناء فترة الانتخابات.

ولكن ما هو البديل؟!.. هكذا يطرح د. مصوفي السؤال ويجيب عنه.. يقول: الاحكام العرفية تشمل مجموعة أعمال، يجرمها قانون العقوبات.. تستطيع ان توفق بين مقتضيات الامن والحاجة للاحكام العرفية في ظل الارهاب والانتقال الاقتصادي من نظام الى نظام عن طريق اجراء المراقبة الملتزمة بالقرار من نطاق تطبيق الاحكام العرفية اثناء فترة الانتخابات.. أي أنه اثناء فترة الانتخابات تعطل القوانين العرفية فيما يتعلق بجرائم الرأي.. اما فيما عدا ذلك تظل مطبقة، وتطبيقها لا يؤثر على ازاة الناخب، ولا على حرية وحرمة الاحزاب في العملية الانتخابية.

فتستطيع احزاب المعارضة مع الحكومة الاتفاق معها على حجم التحديد في الجرائم المشمولة بالرأي باستشرافها وإبعادها اثناء فترة الانتخابات، كما يمكن الاتفاق ايضا على المدة التي يعطل فيها تطبيق هذه الاحكام قبل اجراء الانتخابات وإثناء اجرائها، ولتكن مثلا، شهرين او ثلاثة اشهر.

●● قلت: أليس غريبا ان تحكم مصر بالاحكام العرفية منذ حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ وحتى اليوم.. فخلال تلك الفترة تم الغاء الاحكام العرفية عامين قبل ثورة يوليو ١٩٥٧ وعام قبل مصرع السادات في اكتوبر ١٩٨١ ؟!

● قال د. مصوفي ابو طالب: نعم وقت حريق القاهرة كان لابد من تطبيق الاحكام العرفية.. بمعنى انه قامت الثورة في يوليو ١٩٥٢ ، والثورة لا تستطيع تأمين نفسها والقوانين العادية، وإنا استقرت الثورة وسيطرتها في اواخر عهد السادات (!!).

●● فاطمة د. صوابي قائلا: هل يعقل ألا تستقر الشورة الا في اواخر عهد السادات؟!

● الجواب د. صوابي: كانت تحكم البلاد خلال فترة عبدالناصر والشرعية الثورية.. وايضا معظم الفترة التي حكمها السادات كانت تحكم البلاد بالشرعية الثورية، وفي اواخر حكم السادات حكمت البلاد بالشرعية الدستورية حيث استعدت السلطة شرعيتها من القانون وليس من الثورة.. وبعد مقتل السادات في اكتوبر ١٩٨١ - حيث كانت رئيسا لمجلس الشعب - كان من الضروري اعلان الاحكام العرفية.. وكان من المفروض أن تكون الفترة وقتية غير أن إحداث الارهاب من ناحية، والقبول الاقتصادي من ناحية ثانية التقت عودة الاحكام العرفية، فاقترنا طويلا، لكن الاحداث التي حدثت في المجتمع المصري هي التي اقتضت ذلك.

●● قلت: ان قانون العقوبات به احكام رادعة تصل الى حد الاعدام، وبه نصوص تعاقب كل جريمة بما فيها السياسات الارهابية.. لكن لماذا تصر الدولة على فرض قانون الطوارئ والأحكام العرفية التي لم استخدامها ضد المعارضة في انتخابات سابقة؟!

● قال د. صوابي: الفرق ليس في العقوبة، فالعقوبة واحدة.. ولكن الفرق يظهر في الاجراءات الجنائية.. فالقبض والمحاكمة.. لو تركناها بالقانون العادي، في بعض الحالات يكون من المستحيل ضبط المتهم وتجنيب المجتمع شروره، ولكن في ظل تطبيق الاحكام العرفية تكون هناك سهولة للوصول الى القرائن والدلائل.. وفي النهاية لا خوف من هذا بالنسبة للشخص العادي، لانه لو حدث خطأ في التطبيق هناك ضمانات قضائية على رأسها انه من حق المتهم الطعن امام القضاء لقرارات القبض أو الاعتقال، فالامر يعود في النهاية الى القاضي.. وبهذا نحلا بعض الاشتباكات، والقضاء يرد الامور الى نصابها.

● الدكتور سليمان الطماوي استاذ القانون العام والمرجات.. يقول: المثل الاعلى الذي نريد أن نصبوا اليه هو الغاء الاحكام العرفية.. ولكن الدول ايضا، هل تسمح الظروف الحالية بإلغائها.. أرى أن سلامة الوطن فوق كل شيء، حتى فوق القانون إذا كان هناك ما يهدد الوطن.. ولكن هناك حلا وسطا لاجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهو أن تعطل الاحكام العرفية خلال فترة الانتخابات، وأن يعلن رئيس الدولة ذلك، وان تكون هذه الاحكام العرفية ناصرة على ما يهدد سلامة الدولة وامنها.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٥

فكرة!

نريد انتخابات حرة، ولا نريد أن تتكرر الأخطاء الماضية، وقبل كل شيء نقول: إن لا أحد في مصر يريد مناسبة الرئيس حسني مبارك على رئاسة الجمهورية؛ فهذا المنصب خارج المنافسة، ولهذا يجب أن تكون باقي مناصب الدولة مفتوحة للجميع، ويجري عليها انتخابات حرة -تمام الحرية- خالية من أي ضغط أو تزييف أو تزوير.

لا نريد نوابا يمينهم الحافظون ورجال الشرطة ورجال الحكم المحلي، نريد نوابا يختارهم الشعب، ويمثلون الشعب لا الحكومة، ومثل هذا البرلمان قادر على تعديل الدستور وإعادة سلطة الأمة، لا فائدة من برلمان لا يمثل الشعب، يؤمر فيأتمر، وتشطح فيه الحكومة فيشاغب، يقول نعم إذا قالت له الحكومة نعم، ويقول لا إذا قالت الحكومة لا، نحن نريد برلمانا يراقب الحكومة لا برلمانا يطيع الحكومة، نريد برلمانا يخيف الحكومة لا برلمانا يخاف من الحكومة.

ومن حق الشعب بعد كل هذه التجارب التي استمرت ٥٢ عاما، أن يتمتع بحقه في اختيار ممثليه، وأن تكون الانتخابات انتخابات حقيقية فوق الشبهات، وأن يشعر الشعب أنه شريك لا تابع، وأنه مخير لا مسير، وأنه صاحب رأي قاطع في اختيار ممثليه ونوابه، ولهذا يجب أن نلجأ إلى القضاء ليضمن العدالة والإشراف النزيه على الانتخابات، ويترك لمحكمة النقض وحدها حق النظر في الطعون، وأن نحترم أحكام القضاء ولا نضعها على الرفّ، فلا يجيء يوم يكون في المجلس خمسة وسبعون نائبا حكمت محكمة النقض بسقوطهم ويبقون في مقاعدهم على الرغم من حكم القضاء.

نحن نقبل على فترة جديدة في تاريخنا، تتطلب وجوها جديدة وروحا جديدة وتفكيرا جديدا، وقد أصبحت أغلب دول العالم تتمتع بانتخابات حرة وبرلمانات حرة وديمقراطية حرة.

انتهت عصور الانتخابات المزيفة، والبرلمانات الملفقة، وأصبح الشعب مصدر السلطات. ومن حقنا أن نعيش في هذا العصر الجديد.

مصطفى أمين

٥٠٠١٨٩

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٥

شكرى فى المنوفية: معركتنا الكبرى ستكون ضد تزوير الانتخابات

عقب تفقد الأستاذ إبراهيم شكرى لمقار حزب العمل فى شبين الكوم وكفر المصيلحة وأشمون، عقدت ندوة بعد صلاة العشاء بمنزل إبراهيم جميل ابو هلى هضو اللجنة التنفيذية وأمين المنوفية حضرها لفيف كبير من أعضاء حزب العمل والقيادات السياسية والشعبية، كما جرى حوار بين الحاضرين والمهندس إبراهيم شكرى استمر قرابة الساعتين.

بدأ شكرى كلمته داعيا أعضاء الحزب للاستعداد للانتخابات حيث ستجرى انتخابات مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية التى أصبحت فى سبيلها للحل بعد الطعن فيها بعدم الدستورية.

وطالب شكرى بضرورة توافر ضمانات لنزاهة الانتخابات، فجميع الانتخابات يتم تزويرها لعدم وجود الضمانات الكافية وتعتبر انتخابات النقابات المهنية هى الانتخابات الوحيدة التى تتم بشىء من الديمقراطية وأكد أن معركة الحزب الكبرى ستكون ضد تزوير الانتخابات.

وتحدث الأستاذ إبراهيم شكرى عن زيارة السودان فقال إن السودان هى العمق الاستراتيجى لمصر، كما يوجد بالسودان ٢٥٠ مليون فدان صالحة للزراعة والمياه متوافرة وتحتاج فقط لمن يزرعها، وهو حل عملى لمشكلة البطالة فى مصر والسودان، كذلك يعتبر مشروع زراعة المصريين لأرض السودان بداية لوحدة الشعبين المصرى والسودانى وصولا لوحدة الوطن العربى، أما مشكلة حلايب فمظهر الخلاف حولها قديم وحل الجميع أن يحسن النيات حتى تحل تلك المشكلة. وحول قضية حبس الأستاذ عادل حسين قال شكرى حبس الأستاذ عادل حسين كان أمرا خطيرا، فهل وصل الأمر إلى حد حبس أمين عام حزب شرعى له وزنه فى الداخل والخارج وشخص بوزن عادل حسين؟ لذلك يعد جريمة بكل المقاييس، كذلك احتجاز الدكتور محمد حلمى مراد لبلتين فى حجز قسم مصر الجديدة ولم يدفع عنه إلا بعد دفع خمسة آلاف جنيه كفالة ونتساءل هل كان عادل حسين تاجر مخدرات أو سلاح حتى يعامل مثل هذه المعاملة السيئة، ونحن نحمد الله أنه كان مؤمنا وخرج أكثر صلابة والحكومة هى التى خسرت من هذه القضية الملفقة لذلك لابد من وقف العمل بقانون الطوارئ.

البقية ص٦

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٥

شكرى فى المنوفية

كما تطرق شكرى إلى عملية التطبيع مع الكيان الصهيونى والسوق الشرق أوسطية مشيرا إلى أن إسرائيل لا يعجبها سير عملية التطبيع وتحاول أن تتدخل فى كل صغيرة وكبيرة فى شئوننا، وهى التى ستقوز من السوق الشرق أوسطية وستكون لها الهيمنة على المنطقة إذا لم يقف العرب ويتحدوا ونعتمد على أنفسنا.

كما تحدث إبراهيم جميل ابن على أمين للترفية مرحبا بالحاضرين وطالب الجميع بالتمسك بحقوقهم السياسية والحرص على الإدلاء بأصواتنا وعلى أعضاء المجلس ضرورة الوجود بين المواطنين وتوعيتهم بحقوقهم لأن الانتخابات تجرى فى ظل ظروف قهر السلطة وبلطجة بعض المرشحين مما يدفع الناخبين للعزوف عن الإدلاء بأصواتهم كما دعا إلى تشجيع تجربة زراعة أرض السودان حتى تحقق التكامل الحقيقى بين البلدين وأن تتحرر من قيد رغيف العيش كما تحررت السودان التى أصبحت تصدر القمح الآن.

أما د. أحمد المهدى فتناول اتفاقية حظر الأسلحة النووية فى المنطقة وتمنت إسرائيل برفضها التوقيع عليها بل وصل الأمر للقول بأن إسرائيل ستقوم بكتابة إقرار بتوقيعها على الاتفاقية بعد استكمال عملية السلام، فهل وصل الأمر لهذه الدرجة من التهريج واللعب بسلامة وأمن الدول والشعوب.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٥

كشوف الناخبين في أدراج الحكومة

لوحظ في أغلب المحافظات أن جداول الناخبين لم تعرض على الجمهور رغم أن شهر فبراير هو الموعد الذي حدده القانون لعرض هذه الجداول ليواجهها الجمهور ليبان مطابقتها للواقع ولكي يتأكد المواطن من أن إيلاغه قد تم تنفيذه.. وهذه إحدى وسائل النظام الحاكم وخطته لتزوير الانتخابات.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــرار

التاريخ : 11 فبراير 1990

بالعقل

؟

جسمت حكومة الحزب الوطني الانتخابات البرلمانية القادمة ميكرو فراصت لمعامل ورموز المعارضة وبطلان مناصرها الريح والتصفيه، وامعنى الى اقصى الحدود في ان الدائم امام وجهها والقضية والمطلب. وقد شهدنا على رئيس الاقباط لمعارك الانتخابية الاخيرة في بورسعيد والاسكندرية وفيوم، وكيف رفضت الحكومة بكل قوة ان تسمح حتى للذيبين مثلها والمزيد من احدى هذه المعارك للاستماع بالجلوس لاعضو البرلمان على كرسي البرلمان. ويبدو ان الحكومة اصبحت بحالة من الذعر الشديد، فراحت تستكثر على المعارضة السيطرة على بعض النقابات عبر الانتخابات الحرة المباشرة فاعلنت الحرب، وبعث كالة الذي الى سفاراتها في معركتها ضد رموز التيار الاسلامي للحاذين الديمقراطية!! ولما دخلت الحكومة في معركتها الخاسرة ويوجب الكلفة بالتحلين عقليا بل ويوادون توجهاتها باعتبارها تمثل الخطر الاكبر على الديمقراطية راحت تفكر في طريقة للحل. وقد تعم عاملين استقرت الحكومة للقانون ١٠٠ والذين استهدف تاديم الانتخابات النقابية بعد ان توهمت انها بالفعل حكومة انقلابية وان الزمام الجميع بالمشاركة في انتخابات النقابات من دخان ان تقفض على سيطرة من قصدهم والقلة الذين يستفيدون من عوائد الكثرة عن المشاركة فيتحجون في السيطرة على النقابات عبر هذا الاسلوب. ولكن الحكومة اكتشفت فجاة ان الاغلبية متجازة إلى المعارضة بقدرها وان احدا لم يعد يخيق مرشحيها، فاعادا لجات الى تاجيل الانتخابات بمحاولة لاستاصدا لاكثر من مرة استعدادا للمعركة الحاسمة.. ويبدو ان ترزية القوانين الحاذبين بمقدوا في الامر فلم يجدوا سوى ضرورة اجراء تعديل جديد على القانون ١٠٠ باضافة مادة تنص على تحديد المتحاسات اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات وتعطيها الحق في مراجعة سجلات القيد وفحص كشوف الناخبين وانتداب من ترى الاستعانة بهم من أجهزة الادارية المختصة، بحيث تكون لهم جميع صلاحيات اللجنة القضائية. ويكون من حق اللجنة الاعتراض على من قيد اسمه في كشوف الانتخاب او اعمل قيد اسمه .. الخ.. ومع تقديرنا الكامل لنضانا العادل والنزيه الا ان الحكومة تهدف وبصراحة من وراء ذلك الى ضرب تيار المعارضة واسقاط النقابات التي عاصمرد حكومة لاعم انها سوى تصدير النقابات لصالحة الحكومة واهدار كل المكاسب المهنية والنقابية وبصفاصرة حق المهنيين في الانتخاب. وهذا القانون الجديد الذي جرى صلقه امس الاول في لجنة الانتخابات والمذكارين يحضر ثلاثة من اعضاء مجلس الشعب فقط لان يمر مرور الكرام خاصة ان حالة الاستقطاب حدت كافة النقابات التي بدات في حشد صفوفها للرد على هذه الانتهاكات الخطيرة التي تمثل ردة عنيفة عن الديمقراطية في البلاد. واذا كانت الحكومة تصدر بهذا الاجراء الجديد انها قادرة على حسم الامر لصالحها واسقاط رموز التيار الاسلامي السيطر على غالبية هذه النقابات فلتعلم انها ستكون امام مستقلع جديد ان خضوع بسهولة. واستطيع الحكومة ان تفرض على الجميع وان تصدر ما تشاء من قوانين وان تعزل هذا وتاتي بذاك ولكنها بالتاكيد لن يلك المسار الاخير في نفس هذا النظام. واذا كان الجميع على يقين بان هذه التصرفات ليست لصالحة الحكم او لصالحة الرئيس بل من لصالحة تيارات العنف والتطرف فمالك عليكم لماذا يتم الابقاء على هذه الحكومة؟!

سيادة الرئيس مايجري الآن لايصب لصالحة الوطن او لصالحة النظام ولهذا ندعوك الى التدخل لوقف هذا الارهاب الجديد الذي يمارس علينا جميعا!!

مصطفى بكري

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة!

لن نسكت سنطالب دائما ان تكون الانتخابات حرة خالية من اى قيود . انتخابات تظهر رأى الشعب وتعلن كلمة الامة وتختار ممثل البلد الحقيقيين لا ممثلى الحكومة ومحاسيب المحافظ او المأمور .

اننا نعتقد اننا نخدم الحكومة عندما نطالبها بان تكون الانتخابات القادمة انتخابات حرة لاول مرة منذ انتخابات ممدوح سالم التى كانت اول انتخابات حرة منذ قيام الثورة وهى التى سقط فيها بعض الوزراء وبعض المسئولين ولم تضعف هذه النتيجة الحكومة بوجه بل زادتها قوة وتاييدا واستقرارا .

واذا جرت الانتخابات حرة ستفقد الحكومة حوالى مائة مقعد ويبقى لها ثلاثمائة مقعد وستؤدى الى قيام برلمان قوى له كلمة مسموعة وله رأى مطاع وستصبح المعارضة قوية ولكن ستبقى الحكومة اقوى من المعارضة .

لاتكسب الحكومة شيئا عندما تصبح المعارضة هزيلة ضعيفة لاقيمة لها . فالمعارضة الضعيفة تضعف الحكومة وتشلها وتجعل البرلمان المزيف اشبه بخيال المأته تخاف منه العصافير ولا تهابه

النسور .. ولكى تستمتع البلد بانتخابات حرة يجب على الأقل وقف قانون الطوارئ اثناء الانتخابات والافراج عن المسجونين السياسيين .

وقد حدث ان تمت اجتماعات بين الحكومة وبعض زعماء المعارضة وكانت الاجتماعات ودية ولكنها لم تصل الى حلول قاطعة . فالحكومة حتى الان لم تقتنع ان البلد فى حاجة الى تغيير وانها لابد ان يستمر الحال بلا تغيير ولابد بل بينما المعارضة تصر على ضرورة التغيير وان لايقتصر التغيير على الاشخاص بل يشمل الاسس نفسها والقوانين الاستثنائية التى قيدت ايدى المعارضة ووضعت العراقيل فى طريقها .

اغلبية المعارضة ضد الارهاب . وترفض ان تكون مصر كايران والجزائر وتتمسك بالديموقراطية الحقيقية وترفض الديموقراطية الوهمية وتريد ان يكسب الشعب شيئا أو اشياء فى فترة الانتخابات

ولكن الحكومة لازالت تتمسك بان تكون خطواتها بسيطة وتعتقد ان « محلك سر » هو أسرع طريق الى الاصلاح .

مصطفى أمين

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ١٠ / ١٠ / ١٩٩٥

حكومتنا الرشيدة توفر ضمانات النجاح لعصام العريان فى الانتخابات القادمة

بقلم: د. سيد الفضلى

استدعت دراستى التى اضطلعت بها ان اتابع مسيرة سيرة عدد من الجماعات الاسلامية على الصعيد المصرى، الافكار والمعتقدات، الاساليب والوسائل، الاهداف والغايات.. وقد وقفت كثيرا عند جماعة الاخوان المسلمين.. فقد استرعى انتباهى ان الجماعة تاريخا حافلا بالاعمال والانجازات والآثار والتاثير.. كما هو حائل بالاتهامات الموجهة الى الجماعة.. مظاهرا هو حافل بالمتاعب والشدائد.

واحسب ان الجماعة وقد تعرضت لكثير من الضغوط التى وصلت الى حد الملاحقة والمحاصرة والاعتقال والسجون والتعذيب.. والتعتيم على اخبارها واضفاء ستار كثيف على الحقائق مع تشويه الوقائع.. قد ضاعف من آثارها ما الصق بها من ادعاءات واقاويل كثيرة التى تحتاج من الباحث الكثير من الجهد والبحث والتقصى مع المتابعة الحكيمة من اجل التمحيص والفرز.

وقد اقتضى الامر فيما اقتضى ان اتابع الجماعة من خلال ادبياتها ومن خلال ادبيات وافكار المعارضين والمهاجمين.. ان اجاز التعبير.. وذلك من خلال افكار عدد من المفكرين البارزين لهم وتصاوراتهم عن الساحة الامر الذى دفعنى الى التركيز بالطبع على مجموعة منقاة منهم عصام العريان.. الطبيب والكاتب.. وعضو مجلس الشعب.. والنقابى.

لفت نظرى فى هذه المجموعة.. تلك الطاقة العجيبة الذى يتميز بها غالبية المجموعة ومنهم عصام العريان.. ولفت نظرى اكثر النهوض بتبعات الاعمال المتعددة التى يضطلعون بها.. ولفتت باديء الامر ان تعدد المهام وكثرة الحركة فى اكثر من مكان ربما مدعاة الى محاولة الاختفاء او التستر.. حتى لايظهر الوجه الحقيقى.. الا ان التناسق والتنسيق بين حجم المهام والاعمال.. وحجم الانجاز مع الوضوح والجلاء والسعى والمسعى دفعنى ان انحى جانبا الاتهامات وان اضع حكما اسبق ينبنى على الواقع والعمل المشاهد مع عدم اغفال التنقيب.. والغوص بحثا عن الجذور والدوافع.

وربما تعتقدنى هذه العملية بدفعة مع مزيد من الهمة ومزيد من الدقة والتدقيق حرصا على الوصول الى النتائج المضمونة التى تعتمد الاساس العلمى والمنهج الصحيح.

وقد سعيت بجدية فى التقليب عن الامس القريب خاصة فى الفترة السبعينات.. بالنسبة لهؤلاء الناس واستطيع ان اقول انه لم يطلب منى بيان من بيانات الجماعة الاسلامية او كتاب او كتيب من كتبها او كتيباتها وعلى الخصوص فى فترة الدراسة الجامعية الا وقد قرأته محللا دارسا ومكتشف من بين ما اكتشفت وهو كثير ان هذه الفئة كانت من المثقفين المقتدمين دراسيا وايضا من المتميزين بالمساهمة فى العديد من الانشطة.

وقد انتقلت الى فترة لاحقة لانقب فى مضابط مجلس الشعب حيث كانت التجربة الاولى لعدد منهم فى عضوية البرلمان.. ولفت نظرى ان مفهوم العمل البرلمانى والتمثيل البرلمانى عندهم هو المفهوم الصحيح السليم.. الا فهموا عضوية مجلس الشعب على انها اداة عن الشعب كله مع المحاسبة والتقويم للعمل التنفيذى والرعاية للمصالح العامة.. وليست لانجاز المصالح الخاصة او الالتفاف حول الوزراء للحصول على تواقيعاتهم على الالتماسات.

وبقدر ماقرأت وسعدت على الطرق الاخر او الناحية الاخرى الكثير من الاتهامات الموجهة للمتدمين لهذا الفكر وفى مقدمة هذه الاتهامات.. الارهاب وتهديد الوحدة الوطنية واستغلال بساطة الجماهير والسذج السلطة لهم الاجهاز على الديمقراطية واقامة الديكتاتورية الدينية ورفض اى شكل من اشكال المعارضة والغاء اى هامش للرأى الاخر، والعيش فى خيام العصور الاولى والتخلف ونبذ العصرية.. والاختفاء الى البراجح والعباءة المضافضة التى خرج من ثنايا هذه جماعات العنف والارهاب.. بقدر ماقرأت عن هذا وغيره- بقدر ما أمعنت فى الدراسة والبحث وتقصى الحقائق.. ولكم كانت الفجاءة العلمية اكثر من مذهلة.. فعلى سبيل المثال وجدت مكانا بارزا يكاد يكون منتظما فى جريدة الاخوان المسلمون اليومية فى الاربعينات كان مخصصا لنشر اخبار بابا الاقباط والكنيسة.. كما قرأت عن زيارات قام بها رهبان من كنائس المحافظات للشعب هذه الجماعة.. وقرأت رسائل وجهها الاخوان لحكام الامس يطالبون بالديمقراطية والانتخابات النزيهة.. والطريف انه مع المطالبة بالانتخابات التشريعية النزيهة منذ خمسين عاما وجدت تصريحا من مرشحهم يعلن انهم لن يخوضوا الانتخابات بظروف تسلطى التنظيم والترتيب المسبق.. كما تؤكد لدى الادلة والوثائق ان القوم لم يكفروا مجتمعا.. ولم يستخدموا سلاحا لفرض رأى او معارضة رأى..

عصام العريان الذى تابعته او تابعت اخباره فى العمل النقابى والعمل السياسى والعمل العام وفى الندوات واللقاءات.. فى حزب التجمع.. وحزب العمل وعلى صفحات الوفد وفى الندوات التى شارك القوميون فيها اكد تمسكه بالديمقراطية والرأى الاخر والتعددية وتداول السلطة واستنكار الارهاب.. كما اكد احتراز المحررات من خلال الدفاع عن الحريات والاحتجاج لحق الانسان.. اى انسان فى الحرية..

ومن اجل ذلك فقد ذهلت حين قبض على عصام العريان ورأيت فى العريان.. ولقت لعل هناك ليسا قد وقع او خطأ قد حدث.. او لعل الحكومة من خلال اجهزتها العديدة ووسائلها الكثيرة قد وجدت من القرائن والادلة فى ايام ما عجزت عن ان اجد لوبعضا منه فى اعوام طوال.. هى أعوام الدراسة التى عدتها.. وقلت فلننتظر حتى يتكشف الغبار.. ويتبدد الضباب.. ويسفر وجه الحقيقة.

ثم اعلنت الحكومة قرار الاتهام.. لعملا السعادة جوانحى.. فقد اعتمدت اتهامات الحكومة.. الادلة الصحيحة والوقائع المؤكدة والقرائن العلمية التى التزمت بها فى دراستى وذلك حين اتهمت عصام العريان ورفاقه باعداد انقلاب نظام الحكم

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٥

بالقوة، والقضاء مطبوعات محرمة او ممنوعة.. واقامة حزب محظور..!!

لقد اكدت الحكومة من خلال اتهاماتها ان عصيان العريان لم يدبر مؤامرة بليل لقلب الحكم ولم يخطط صعوده دبابة للوثوب على السلطة ولم يشهر سلاحا ليجعل منه وسيلة للحوار ولم يكفر مجتمعا ومن المؤكد ان لديه واحدة من تسع كتائب دعاة الاقناع .. الافضل والاحسن والاقوى واصح ما اخرجه الفكر الاسلامي الصحيح المعتمد على الفقه والشرع في تصحيح الافكار والقاء الاضواء على الطريق السوي السديد. نعم.. تؤكد هذه الاتهامات أن العريان لم يسع لاحداث فتنة في ربوع الكنانة ولكن كل جريمته- كما اسلفنا ويلسها المنصفون هي انه ينوي ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة.

ولا املك الا ان اوجه التحية لعصام العريان ورفاقه.. وايضا معها تحية لحكومتنا الرشيدة لا على اتهاماتها التركيبة.. ولكن لأنها اسدت لعصام العريان وجماعته اكبر الخدمات الكفيلة بنجاحهم في الانتخابات.. بعد أن ضمنت لهم تاييد الجماهير.. وتعاطف الجماهير في الانتخابات وغير الانتخابات..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

صباح الخير

تتساءل الناس : ما سر الصمت ، الذى تمارسه الحكومة ، فى مواجهة النقد الذى توجه لها قوى المعارضة .. والذى يصل احيانا الى حد الاتهام والتجريح ؟!

هل هو الشعور بالثقة الزائدة ؟ ام هو العجز عن التصدى ، وعدم القدرة على المواجهة ؟

مثلا .. فى الايام الاخيرة الماضية .. قامت بعض النقابات المهنية ، وفى مقدمتها نقابتا الاطباء والمهندسين .. ببنشر العديد من الاعلانات فى الصحف القومية ، وفى الصحف الحزبية .. انتقدت فيها بشدة التعديلات التى تقرر ادخالها على قانون النقابات المهنية ، بقصد تحديد دور وسلطات اللجان القضائية المكلفة بالاشراف على انتخابات النقابات المهنية .. واعتبرت النقابات هذه التعديلات عدوانا صارخا على الحريات ، واستقلال النقابات !

ولم توضح النقابات الاسباب التى دفعتها الى اثارة هذه المخاوف .. إنما اكتفت باطلاق اتهامات غامضة مبهمة .. تخلق احساسا بين الناس بان الحكومة تتامر على النقابات ، وتسعى الى السيطرة عليها عن طريق القانون .. بعد ان عجزت عن السيطرة عليها عن طريق صناديق الانتخاب !

وطبقا لما نشرته احدى صحف المعارضة .. فإن بعض القيادات النقابية قررت تصعيد المواجهة مع الحكومة ، عن طريق الدعوة الى الاجتماع ، والاعتصام .. وربما الدعوة الى الاضراب !

والغريب .. ان الحكومة تقرا هذا الكلام وتسكت ! كما لو كان الامر لا يعنيها ، او كما لو كانت هذه الاتهامات موجهة الى حكومة الصومال ، وليست موجهة الى حكومة مصر ! والاغرب .. ان التعديلات المقترحة تسد الثغرات الموجودة فى القانون ، ولا تمثل عدواناً جديدا على النقابات كما قال فى أحد النقباء الذين احترم رايهم .. ورغم ذلك التزم رئيس الوزراء ، ومختلف الوزراء السكوت والصمت .. ولم يحاول أى منهم التصدى للاتهامات التى توجه اليهم .. وتوضيح الحقائق للرأى العام !!

وفى قضية تعديل قانون الانتخابات المهنية تملك الحكومة العديد من الحجج التى تحسب لها ، ولا تحسب عليها ! لانه اذا كانت القوى النقابية تطالب باشراف القضاء على انتخابات مجلس الشعب ، حتى تضمن نزاهة الانتخابات وحيدتها .. اذن لماذا تعترض النقابات على قيام اللجان القضائية بالاشراف على الانتخابات التى تجرى فى النقابات المهنية ؟!

وقد كان فى امكان الحكومة انهاء التصعيد الذى مارسته ، بعض النقابات المهنية .. لو انها قامت بدعوة المعترضين الى ندوة تذاع عبر التليفزيون .. وواجهتهم ، وناقشتهم ، وردت على حججهم .. واقنعت الراى العام بسلامة موقفها ، وعدم صحة موقف المعارضين !

ولكن مشكلة الحكومة فى مصر .. انها إما لا تملك القدرة على المواجهة .. او ربما تجهل اساليب المواجهة ! والامر المؤكد انها تفتقر الى وجود مخرج جيد بجوارها ، يقنع الناس باعمالها .. كما تفتقر الى محام ماهر يدافع عن موقفها وقضاياها .. ونتيجة لذلك اصبحت تخسر قضاياها .. حتى القضايا الرابحة والمضمونة .. اصبحت تخسرها .. وبجدارة !!

سعيد سنبل

قلم رصاص

القانون سيد قراره

«أحداث يوم الأحد الماضي تحت قبة مجلس الشورى يستحق التعليق عليه بل والتنويه به. باختصار شديد أكد المجلس بأغلبية ساحقة ـ عدا واحد سلوكه احترامه لقرار محكمة النقض ببطلان انتخابات دائرة البلينا محافظة سوهاج.

وأعطى رئيس المجلس الدكتور محمد مصطفى حلمي الفرصة للنائب «عثمان ابراهيم» ثلاث مرات رد فيها على قرار لجنة الشئون الدستورية ودافع عن نفسه بأسلوب كريم، وبسلوب متحضر وفي غاية الشياكة عند التصويت. من جانب آخر لم يقدم أحد من الحضور النائب الطعون في صحة نيابته لا بالشجعة ولا بالشر شرة. وانتهت الجلسة بتأكيد احترام المجلس لما انتهت اليه محكمة النقض وهذا موقف جديد على مجلس الشورى.

هل تكمل لكم الصورة بالتفصيل؟ انتخابات إعادة للتجديد النصفي لمجلس الشورى في دائرة البلينا ـ محافظة سوهاج، أجريت في ١٧ يونيه ١٩٩٢. وتم إعلان فوز «عثمان ابراهيم» بصفة عامل ـ وتقدم العضو المنافس «فاروق حمدان» بطعن في صحة خطأ مادي في رصد الأصوات ترتب عليه فوز منافسه. ثم طبيعي جداً أن يتقدم من بحس بالظلم في القضاء ليتصفه. ولشدة محكمة النقض أكثر من عامين في بحث هذا الطعن. وهنا يدبغي أن نتوقف محكمة النقض أخذت أكثر من عامين في بحث الطعن. الموضوع ليس سلق بيض مثل المباراة بأعلان أن المجلس سيد قراره) دون تروي ودون فحص. ولكن بدراسة لأكثر من سنتين. عمل محكمة النقض جدير بالاحترام وجدير بالموافقة عليه بعيداً عن العصبية الحزبية وبعيداً عن الانفعال الشخصي. المهم أن محكمة النقض انتهت في بطلان النتيجة الحالية لانتخابات الدائرة.

ثم جاء دور مجلس الشورى، وجاء بدور لجنته التشريعية، واسم مقررها «ظافر المصري» الذي قال أمام المجلس أن اللجنة التشريعية تابعت كل شيء ـ مش غلطانة ـ وكانت في غاية القلق، وراجعت الموضوع للمرة بعد المرة وانتهت الى ما انتهت اليه محكمة النقض.

ونحن لانطلب اكثر من هذه المراجعة الدقيقة واحترام قرار محكمة النقض. وكان الحضور في الجلسة مكملاً وليس كما يحرص علينا في الصور اياها. وذرك لمجلس الفرصة للنائب المطعون في صحة انتخابه. وكان هذا النائب عثمانياً وهو يعود بزملائه أعضاء مجلس الشورى الى زملائهم أعضاء مجلس الشيوخ السوفلت (الذين سطروا أمجد تاريخاً تتحدث به الأيام وضربوا المثل في الممارسة البرلمانية حينما استرجعوها لتضامل أمامها كل المارسات) ـ هكذا كانت المؤسسات الدستورية لأفض فوق يا فا عدان ياصعيدي يابلديات. ولكننا نحرص أكثر من حرصنا على عضويتك بمجلس الشورى، نحرص على احترام ماتنتهي اليه محكمة النقض فالقانون عندنا هو (سيد قراره) ولعلك تذكر مقالنا هنا في ٢٢ يناير بعنوان (رحم الله سيد قراره) ولعلك تذكر استدعينا وأشرنا فيه الى الموضوع الذي نشرته جريدة الأهرام يوم الجمعة ١٣ من يناير حول (عدم جواز مخالفة أحكام محكمة النقض ببطلان عضوية أعضاء مجلس الشعب) وكان هذا هو رأي المستشار «عبدالعطي الطحاوي» والذي أوضح للمستشار الطحاوي كيف يفصل المجلس في صحة العضوية بقوله: (أن الشرع استهدف ـ ربما عهد لمحكمة النقض ـ أن يستقيم لمجلس الشعب صواب قراره في الماضة على دعامات مستمدة من تحقيق قضائي محايد، وأن يمكن لسلطة القضاء في استظهار الحق واستجلاء وجه الحقيقة بشأن صحة الطعون الانتخابية. ثم يحيقي بعد ذلك القدر من الاختصاص لمجلس الشعب متمثلاً في اعلان قراره الكاشف بصحة العضوية أو بطلانها استناداً ووفقاً لما انتهت اليه نتيجة تحقيق محكمة النقض) ومع ذلك رفض مجلس سيد قراره ٤٣ قراراً لمحكمة النقض.

هذا هو الرأي الذي احتفظ به لأنه كان يمثل مصباحا مضيئا في مواجهة التعتمت و أسدل غالبية الأعضاء لغرض موقف غاشم يسد الطريق أمام الأعضاء الذين فازوا بأصوات الناخبين ويفرض على المقاعد البرلمانية أخرين غير مستحقين لهذه العضوية.

ولذا في مقالنا (رحم الله سيد قراره) إذنا عشنا الفترة الماضية في توتر مصدره مأجري لمدخل مجلس الشعب وعلى وجه التحديد بالدوري من رئيس مجلس الشعب الذي استخدم - سامحه الله - كل لقائلة وبراءته الفكرية ليسد الطريق أمام المعارضة وبذلك خالق لنفسه أعداء كان يمكن أن يكونوا من أصدقائه.

وكان لهذا الموقف المتعسف أثر في المناخ العام. سرت العدوى إلى هيئات ومؤسسات كثيرة. ولجأ بعض رؤساء مجالس الإدارات في تعطيل أحكام القضاء التي حصل عليها مرؤوسو هم. وتشعلت بعض الإدارات القانونية - وهي تتبع عادة رؤساء مجالس الإدارات - إلى أساليب كثيرة للحيلولة دون تنفيذ هذه الأحكام. لقد ساد مناخ غريب يذكر من هيبة القضاء وأحكامه.

وخيم الأحباط في النفوس لأنه لما كان مجلس الشعب ورئيسه وأعضاؤه لا يحترمون أحكام محكمة النقض فتيف ذلوم هذا النظر من رؤساء الهيئات والمؤسسات إذا لم يحترموا أحكام القضاء المختلفة.

نحن الآن في الطريق إلى انتخابات جديدة لمجلس الشعب. وكل خطوة سليمة تؤدي إلى خلق مناخ سليم وصل بنا إلى انتخابات حرة نزيهة يجب علينا أن نلقي الضوء عليها وأن نحتفي بها. ومما لاشك فيه أن صائم في مجلس الشوري يوم الأحد الماضي من هذه الخطوات التي علينا أن نحتفيها في مسيرتنا. مؤسسة دستورية كمجلس الشوري تؤكد احترام أحكام محكمة النقض فيما يختص بطعون الانتخابات. انها خطوة على الطريق الصحيح. وأسلوب الذي اتخذته اللجنة التشريعية والذي مارسه رئيس مجلس الشوري، وسلوك الأعضاء، وسلوك العضو المطعون في صحة انتخابه.. كانت كلها خطوات حضارية تبعث الأطمئنان في النفوس. نطالب أن تكون نموذجا لنا في مقبل الأيام حتى تستقر الأحوال وتخرج بهذا البلد الأمين من المأزق الذي هو فيه.

لمعي المطيعي

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٢ يونيه ١٩٩٥

وقـائع برلمانيـة

الذعر الانتخابى

المناقشات حول بيان الحكومة فى رمضان تبدأ ساخنة جدا .. حتى من داخل الحزب الوطنى .. فقد طرق الدكتور زكريا عزمى فى كلمته أمس الالتزام الحزبى، حينما وجه انتقادات حادة وجادة للحكومة .. اتهمها بالتحايل لاتحترم الرأى العام.

وقال فى غياب كفانا توزيعا لمكاسب الانتاج التى لاتعكس حقيقة الانتاج فى بلدنا .. ونرجو أن نراعى الله فى وطننا وكفانا أيضا دعاية وإعلانا وليعبر عن المواطن فى شىء فهو أنفاق فقط!!

وتنتقل الكلمة . دون ترتيب . الى البدرى فرغلى الذى يصرخ معبرا عن الصعب بورسعيد فى أزمته الحادة التى «ركب عليها» تلوث مياه الشرب وتصل الكلمة الى الذروة لمطالب البدرى فرغلى بالتحقيب الحكومة وتحدى أن تعلن الحكومة انها ضد التزوير فى الانتخابات.

ويقف كمال الشاذلى ليرد بكل قوة مؤكدا وهو يترجم كلامه ونظره ايضا الى الدكتور زكريا عزمى الذى يجلس فى الصفوف الخلفية : أن الحكومة تحترم الرأى العام فهى حكومة الشعب وهى تعمل لمصلحة الشعب .. ثم توجه كمال الشاذلى بكلمته الى البدرى فرغلى ليؤكد له أن الحكومة لاتمارس التزوير وفى استحياء ورقية فى ضبط النفس اكتفى كمال الشاذلى . حسب كلامه . بذكر واقعة تعدى البدرى فرغلى على أحد رؤساء اللجان فى انتخابات الاعادة فى بور سعيد.

●● سجل الدكتور سرور احترامه للصحافة والصحفيين وتأكيده أن ماينشر فى الصحافة لابد عليه إلا فى الصحافة وهو بذلك قد رد على بعض الثواب الذين يعيشون حالة من الذعر الانتخابى الذى دفع البعض منهم . فى سابقة غير مسبوقة . الى المطالبة بحرمان صحفى من الانضمام الى شعبة المحررين البرلمانيين وحرمانه من حق دخول مجلس الشعب لمجرد أنه تجرأ بالاستعداد من الآن لدخول الانتخابات القادمة لمجلس الشعب.

ولا اعتقد أن هناك من يجهل حقيقة أن شعبة المحررين البرلمانيين هى كيان نقابى وشرعى قام بناء على قرار من نقابة الصحفيين ، الأم، لحماية حقوق الصحفيين تحت القبة.

محمود معوض

المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٥

المعارضة ترفض استقدام خبراء أجانب للإشراف على الانتخابات القادمة

كتب مراد مجلع

اكد رؤساء احزاب المعارضة انه يمكن اجراء الانتخابات البرلمانية القادمة دون الحاجة الى فكرة استقدام مراقبين دوليين للاشراف على هذه الانتخابات وقد اكد رؤساء هذه الاحزاب فقتهم الكبيرة فى الضمانات المصرية التى يمكن للدولة ان توفرها لضمان نزاهة العملية الانتخابية

واعرب رؤساء الاحزاب المعارضة عن اسفهم الشديد لترويج مثل هذه الفكرة مؤكدين على أن هذا الأمر يعد انتهاكا خطيراً لسيادة الدولة وهو امر ترفضه احزاب المعارضة شكلاً ومضموناً ..

واوضح رؤساء الاحزاب ان الضمانات الفاعلة والمؤثرة التى تطالب بها احزاب المعارضة والتى لو اخذت طريقها الى التنفيذ سوف تعد افضل من فكرة استقدام مراقبين دوليين وهذا مايؤكد عليه ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل

ابراهيم شكرى

والذى يقول ان حزبه يرفض جملة وتفصيلاً فكرة استقدام اى جهة اجنبية للاشراف على اى انتخابات ...ولكنه اكد ان حزبه لن يمل من الان وحتى موعد اجراء الانتخابات من مطالبة الجهات المعنية ممثله فى شخص الدولة بضرورة ان يكون هناك ضمانات محلية قوية تحمى ارادة الشعب فى اختيار ممثليه عبر الصناديق الانتخابية ... واكد شكرى ان الضمانات المالية هى بلاشك ضمانات ضعيفة لاتخدم العملية الانتخابية بل تسهل فى حقيقة الامر

مصطفى كامل مراد

على ترويرها من خلال الثغرات الموجودة الان والتى من بينهما عدم توقيع الناخب فى البطاقة الانتخابية الامر الذى يسهل على محترفى التزوير تزييف ارادة الامة ...

فى حزب الاحرار يرى مصطفى كامل مراد رئيس الحزب انه لادواعى اطلاقاً لاستقدام اى جهة للإشراف على العملية الانتخابية لان هذا يعد سابقة خطيرة فى حق المعارضة حتى لوكانت هى التى طالبت بذلك ..وان راى مراد ان التركيز على الضمانات المحلية هى خير سبيل لضمان نزاهة الانتخابات المقبلة

د. رفعت السعيد

اما فى حزب التجمع التقدمى الوحدوى فيؤكد الدكتور رفعت السعيد الامين العام للحزب لاتجديد هذه الفكرة لأن هذا يعتبر تدخلاً من جانب جهات اجنبية فى الشئون الداخلية لمصر ونحن نرفض هذا ولا نقبله بأى شكل من الاشكال .. وفى حين اكد الدكتور رفعت السيد على رفض حزبه لهذه الفكرة وتأييده للضمانات المحلية الا انه اعرب عن تخوفه من الظروف التى ستجرى فيها الانتخابات القادمة لمجموعة اسباب من بينها بعض الممارسات التى حدثت وتصاعدت فى الانتخابات التكميلية ببورسعيد بدائرة منيا البصل وقليوب الامر الذى يرجى أن البعض لايهمه الشكلية ولكن يهمه فقط حصوله على المقعد البرلمانى بالحق او الباطل

اما فى حزب الوفد فان ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا للحزب ورئيس لجنة الوفد بالقاهرة فيرى انه لايميل شخصياً على تأييد هذه الفكرة ومن جانبى وهذا رأى الحزب ايضاً أننا نرفض ان يشرف على الانتخابات القادمة اى جهات امنية لان هذا يعد اهداراً فى حق كرامة مصر ..وهذا رأى حزب الوفد وسيظل اما إذا رات بعض احزاب المعارضة غير ذلك فان هذا يكون رايها الذى يعد فى حقيقه الامر اتهاما صريحاً للحكومة

قادة الحزب يرفضون رشاوى الحكومة الإنتخابية

اعتادت الحكومة تقديم الوعود للشعب قبل الإنتخابات بانها سوف تحل كل مشاكله وسوف ترفع من مستوى معيشته ويتفنن ويتنافس كل مرشح من مرشحي الحكومة في التصريح بانه سوف يفعل كذا وكذا وكذا بعد نجاحه ويصدقه الناخبين فيعطونه أصواتهم وبعد نجاحه وجلوسه على المقعد لا احد يرى وجهه ولا ينفذ شيئا مما وعد به الناخبون ويتهرب من لقاء ابناء دائرته وتساعده الحكومة والحزب الوطني في ذلك لانه مرشحها وهو ينفذ ما يملى عليه من قبلها.

سنوات طويلة تمر وتجرى فيها انتخابات عديدة يستمع فيها المواطنون الى كم هائل من الوعود حول تطوير المناطق الشعبية والعشوائية وتحسين مستوى الخدمات والقضاء على الفساد ورفع مستوى المعيشة والدخل وما إن ينتهي موسم الانتخابات ينتهي معه مفعول هذه الوعود وكان احدا لم يعد وكان احدا لم يسمع واصبحت الحكومة في نظر الشعب كالرشاوي الذي يعد برشوة مقابل اداء عمل فهي تعد المواطنين بعمل كذا مقابل نجاح مرشحيها وبدلا من تنفيذ هذا الوعد بعد اداء العمل تنسى ما وعدت وتزيد المواطن أعباء جديدة..

حول اسلوب الرشوة الذى تتبعه الحكومة في اثناء الانتخابات التقت صفحة الحزب وعدد من قيادات حزب الاحرار لمعرفة رايهم في هذه الظاهرة وكيفية القضاء عليها خاصة ونحن على ابواب انتخابات مجلسي الشعب والشورى.

يقول رجب هلال حميدة الامين العام للحزب: اننا لا اميل الى تسميتها بالرشاوى الانتخابية، ولكن اطلق عليها الميات التاثير في قناعات الناخبين فحكومة الحزب الوطني تدرك وتعلم جيدا الجوانب النفسية التي يشكل على اساسها وجدان الشعب المصري، فهو شعب صبور وسريعا ما ينسى إساءة المسيء، فالحكومة تسيء الى المواطن، في كافة المجالات فمثلا تسيء إليه في الخدمات كالمواصلات والتليفونات والاسكان والسياسة السعرية التي لا تتفق مع الاجور والرواتب وهناك ندرة حقيقية في الانتاج تؤدي الى زيادة التضخم الذي يضر بة عامة الشعب وهذه المجالات الخدمية المتعددة يعاني منها الشعب بداخله فتعمد الحكومة في هذه الفترة من الانتخابات الى القضاء على السلبيات والمعوقات لإبراكها وعلمها انها ستعود سريعا من قناعات الشعب والتي امتلات نقمة على الحكومة وضيقا بالحزب الوطني، بمجرد حل هذه المشكلات يمحى الشعب ولكنه سرعان ما يستيقظ من الحلم الذي يتبدد بوصول الحزب الوطني الى مقاعد السلطة ويعين على السلطة التشريعية والتنفيذية، وبالتالي فإنني أطالب المواطن المصري بضرورة الإستفادة من دروس الماضي والأساليب التي تستخدمها الحكومة لمساندة مرشحي الحزب الوطني والتي لا تستخدم إلا في اوقات الانتخابات فقط وتتلاشى بعد ان تحقق الهدف، كما اطالب حكومة الحزب الوطني بان تتقي الله وان تعمل لصالح المواطن المصري بإقرار حرية الراي والفكر وسهولة اختيار نائبه دون تاثير او ضغط او ترغيب او تهويل.

ويرى محمد فريد زكريا وكيل الحزب

أن الحكومة المصرية تعودت عند قرب الانتخابات ان تقوم والعديد من التصريحات الوردية وإيهام المواطن بانها ستحل جميع مشكلاته وانه سيعيش في رخاء، وفي إطار هذا الخداع المتكرر الذي تعود عليه المواطن المصري الذي تحصن وتعود على ان كلام الانتخابات هو كلام للإستهلاك المحلي فقط، فمثلا كم من المرات وعد يوسف والي وزير الزراعة برفع معاناة الفلاح وتحرير المحاصيل الزراعية

والمصالحة فى المديونيات والمخالفات ، وعقد انتهاء الانتخابات يبدأ فى عمليات الحجز والاضطهاد للفلاحين ، وعلى مستوى العمال تظهر تصريحات رئيس الحكومة بانه لا اجبار ولا معاناة ولا فصل ولا بيع لشركات القطاع العام وعكاسب ثورة ٢٣ يوليو وعقد الانتخابات يشرد المئات من العمال وإسرهم وعمليات قمع بشعة ، ايضا ما حدث مع الصحفيين فى المعارضة ونقابة المحامين ونقابة الاطباء ، كل هذا جعل المواطن محصنا ضد الخداع الحكومى وليس الرشاوى فقط ، فالمفروض ان تحقق الحكومة مصالح المواطن ، وبالتالى بات من الضرورى ان تكون احزاب المعارضة والنقابات جبهة وطنية واحدة وامانة انتخابية تتلاحم فيها النقابات والاحزاب للوقوف خلف المعارضة فى مواجهة قائمة الحزب الوطنى التى تعدها الحكومة رافعين شعار التعمير وعلى الشعب المصرى ان يرد على هذه الرشاوى والاكاذيب بموقف قوى يؤدى الى التغيير عبر صناديق الانتخابات .

هذه الرشاوى الحكومية تقدم نتيجة إحساس حكومة الحزب الوطنى بفقدان المصداقية فى الشارع المصرى ولهذا كما يقول شفيق جاد الامين العام المساعد للحزب :إن الوعود تتزايد من جانب الحكومة فى وقت الانتخابات وهى فى الاصل رشاوى تحاول الحكومة من خلالها شراء صوت المواطن ، وكمحاولة لجذب التاييد لمرشحى الحزب الوطنى والدليل على ذلك واضح عند سؤال اى مواطن عن اى وعود حكومية او تصريحات سيقول ان ذلك من اجل الانتخابات القادمة وهذه الوسيلة اثبتت فشلها بعد الكم الهائل من الكوارث التى احاطت بالمواطن ، علاوة على ان هذه الظاهرة لها خطورة على الوطن والمواطن فهى تاتى بمرشحين لا يعنيهم حياة المواطن بقدر ما يعنيهم ارضاء الحكومة علاوة على انها تصيب المواطن باليأس والاحباط لتردى الاحوال السياسية .

ويشير محمد عبد الله عزيز امين الحزب بالفيوم الى نقطة مهمة وهى أن الرشاوى التى تقدمها الحكومة من اجل نجاح مرشحى الحزب الوطنى هى اصدق دليل على غياب العمل الديمقراطى فى الانتخابات البرلمانية ، فهى تستغل امكانات الدولة لتقويض قدرة ودور الأحزاب كما أن هذه الرشاوى تاتى ببعض العناصر غير المؤهلة للقيادة الوطن وحل مشكلات المواطنين انما تاتى لخدمة الاهداف الشخصية بالدرجة الاولى والأخيرة .

ويصف عبد المجيد يونس -سكرتير الحزب بقنا ان هذا الفعل دأوبت الحكومة على ارتكابه قبل اى انتخابات سواء مجلسى الشعب والشورى او المحليات ولكن المواطن اصبح على يقين من الاعيب الحكومة وإذا كانت الحكومة قد حققت بعض النجاح فى الفترات السابقة ، فانا ارى انها سوف تسقط هذه المرة ، خاصة والمواطن بات يعلم تفكير الحكومة وبصفة خاصة فى صعيد مصر من خلال عمل مصالحات مع المحافظات التى تكثر بها زراعة الحاصيل الرئيسية من خلال صرف التعويضات ، وهذه الوسائل ما هى إلا محاولة لإكتساب عناصر جديدة لتاييد الحزب الوطنى الذى فقد المصداقية فى الانتخابات ، والغريب فى الأمر اننا كنا نتوقع ان يبحث الحزب الوطنى عن طرق جديدة ومستحدثة ، ولكن على الرغم من ذلك فإننى الوقع ان تحقق المفارقة نجاحا كبيرا فى الإنتخابات القادمة ، خاصة ان اسلوب الرشاوى المتبع له اثاره السلبية .

المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ... يونيو ... 1995

الأحزاب المصرية والديموقراطية واللبيرالية

بقلم
حسين عبدالرازق *

تثير ندوة «الوسط» عن مستقبل النظام الحزبي في مصر – والتي تعرضت لكثير من المواضيع التي تتجاوز الأحزاب السياسية ومشاكلها – مجموعة من القضايا تستحق مزيداً من النقاش والمتابعة من أطراف مختلفة، خصوصاً ان الحوار امتد الى مفهوم الوطنية والديموقراطية وعلاقتها بالليبرالية، والأهداف القومية، والمتغيرات العالمية وأهمية المرحلة.

ولفت نظري – على رغم تنوع الانتماءات الفكرية والحزبية للمتدين – غياب اتجاهات اساسية في المجتمع المصري، اذ غاب ممثل للحزب الوطني الديموقراطي الحاكم منذ قيام الشكل الحالي للتعددية الحزبية عام ١٩٧٦، والذي يتحمل المسؤولية السياسية – شئنا ام ابينا – عما وصلت اليه حال الأحزاب السياسية في مصر، والأوضاع الديموقراطية عموماً. ولا يمكن اعتبار الدكتور مصطفى الفقي او الدكتور عبدالمنعم سعيد او الدكتور وحيد عبدالمجيد معبرين عن هذا الحزب، حتى وان اقتربوا من زاوية واخرى من الحزب او من رئيسه. ولست بالطبع من القائلين باستقلال المثقفين وحياد البحث العلمي، فلا شك في ان لكل منهم انتماءه وانحيازه الفكري الذي يبدو واضحاً من خلال حوارهم في هذه الندوة وغيرها. ولكن بلا شك هناك مسافة بين اجتهاداتهم والموقف الرسمي للحزب الذي يعبر عنه قادته ويمارسونه.

كذلك غاب الحزب العربي الديموقراطي الناصري الذي يمثل قطاعاً مهماً من التيار القومي الاشتراكي. وغاب اي ممثل حقيقي للأخوان المسلمين وللحزب الشيوعي المصري، وكلاهما قوة سياسية لها وجود في الساحة السياسية والحزبية بدرجات متفاوتة، على رغم حجم الشرعية القانونية عنهما.

ولا يقلل من أهمية الندوة واهمية القضايا الكثيرة التي طرحتها، الأثر السلبي لغياب هذه الأحزاب الأربعة. اذ طرح في بداية الندوة استنتاج مفاده ان العالم كله يشهد تراجعا لدور الأحزاب السياسية وفاعليتها كوسيط بين الشارع ومقاعد السلطة، نتيجة الانتقال من فكرة التعبئة الى فكرة التنمية التي تقوم على برنامج قومي شامل لا يتبناه بالضرورة، ونتيجة لثورة المعلومات، وبروز جماعات الضغط وقوى المصالح، واختفاء الاعتماد على نظرية «الكاريزما».

وعلى رغم اختلافي مع هذا الاستنتاج وأسبابه، فالمشكلة الحقيقية انه ينطلق من رؤية للمجتمع الغربي عموماً والأميركي خصوصاً. وهناك اختلاف وتباين بين ظروف هذه المجتمعات وظروفنا، مما يجعل هذه المقولة لا تنطبق – في الوقت الحاضر – على مجتمعنا، ومن ثم فالقياس خاطئ تماماً.

فمثلاً يشكو المجتمع المصري من نقص المعلومات والقيود الواسعة المفروضة على تداولها، واحتكار السلطة لاجهزة الاعلام الجماهيري (الاذاعة والتلفزيون)، وما زالت مؤسسات المجتمع المدني ضعيفة وعاجزة عن التأثير الحقيقي، فما بالنا بالتحول الى جماعات ضغط وقوى ومصالح! وما زال المجتمع المصري يعاني من انقسام واضح حول قضايا اساسية وبالتالي يصعب الحديث عن وجود اتفاق على برنامج قومي شامل. كما ان القضية الوطنية ما زالت مطروحة بقوة على الساحة، وهناك مناهج مختلفة – بل متناقضة – لحلها. وما زالت العلاقات العائلية والتربيطات الاقليمية والقبلية تلعب الدور الرئيسي في الانتخابات العامة والأمية الابجدية تتجاوز ٥٠ في المئة من افراد المجتمع.

إن أسباب ضعف التعددية وهامشية الأحزاب السياسية في مصر، تكمن في ان مصر تحكم بنظام ديموقراطي شكلاً، بينما الجوهر شمولي يستند الى حزب واحد. ولعل واقعة تاريخية تعود الى عام ١٩٧٩ تقدم مثلاً صارخاً لهذه الحقيقة، وهي واقعة هجر اعضاء مجلس الشعب لحزبهم، حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كان يرأسه المرحوم ممدوح سالم رئيس الوزراء في ذلك الحين، ومسارعتهم بالقفز الى «الحزب الديموقراطي» الذي شكله رئيس الجمهورية الراحل انور السادات ليصبح في يوم وليلة حزب الغالبية المطلقة منذ ذلك اليوم وحتى الآن.

ونظرة واحدة دقيقة الى الاطار الذي يحكم الحياة السياسية والى الممارسة خلال السنوات الثماني عشرة الماضية كافية لكي تدرك الأسباب الحقيقية لأزمة الديموقراطية في مصر.

فقانون الأحزاب (٤٠ لسنة ١٩٧٧) وقانون الجمعيات (٣٢ لسنة ١٩٦٤) وقانون التجمهر (١٠ لسنة ١٩١٤) وقانون العقوبات (٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته) والقانون الذي يحرم حق الاضراب (٨٥ لسنة ١٩٤٩) وقانون سلطة الصحافة (١٤٨ لسنة ١٩٨٠) وغيرها تفرض قيوداً على قيام الأحزاب وحركتها، وتقيم اطاراً محكماً معادياً للديموقراطية.

هذه الترسانة هي التي منعت حتى الآن قيام حزب «الاخوان المسلمين» والحزب الشيوعي، وعطلت قيام الحزب الناصري ستة عشر عاماً، وفرضت على الأحزاب جميعاً تشابهاً في البرامج المعطلة نتيجة النص في القانون على «ضرورة التزام اي حزب بمبادئ الشريعة الاسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع» وبمبادئ ثورتي ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ و١٥ أيار (مايو) ١٩٧١، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديموقراطي والمكاسب الاشتراكية»!

وقد ادت هذه القيود ايضاً الى حصار الأحزاب – عدا الحزب الحاكم – داخل المقار وفي الصحيفة الحزبية، ومنعها من تكوين لها في الجامعات والشركات والمصالح الحكومية. وبالتالي اصبحت الوحدات الحزبية قاصرة على الاحياء السكنية. ومنعت الاحزاب من تنظيم التظاهرات السلمية (عقوبة التظاهرة، ٢٥ عاماً اشغالاً شاقة) ومن مخاطبة الجماهير عن طريق الاجتماعات العامة او توزيع البيانات، او من خلال الاذاعة والتلفزيون (لكل حزب فرصة وحيدة مدتها ٢٠ دقيقة كل خمس سنوات لمناسبة انتخابات مجلس الشعب)، أو من خلال النشر في الصحف العامة المسماة «القومية».

وتحضرني تجربة عشتها عام ١٩٨٦ وكنت رئيساً لتحرير صحيفة «الاهالي» المعارضة، ففي لقاء مع اللواء احمد رشدي وزير الداخلية حينئذ – واكثر وزراء الداخلية نجاحاً – نقلت له احتجاج قيادة حزب التجمع على الغاء مباحث أمن الدولة القبض على ستة من القيادات العمالية النقابية الاعضاء في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي لتوزيعهم في مدينتهم كفر الدوار بياناً صادراً عن الحزب ومنشوراً في جريدته «الاهالي». وفوجئت به يؤكد ان كل من يوزع بياناً خارج مقار الحزب والجريدة سيقبض عليه. باختصار ليس مسموحاً للحزب بان يتوجه الى الجماهير وانما على الجماهير ان تسعى هي اليه إما بشراء صحيفته واما بالانتقال الى مقار الحزب!

فإذا اضفنا الى ذلك ان الراي العام في مصر اقتنع نتيجة للحملة المتصلة من اجهزة الحكم ضد الأحزاب واتهامها بالكفر والعمالة والارهاب (او مساندته)، ونتيجة لتجاربه بفساد الحياة الحزبية والديموقراطية، وان نتائج الانتخابات العامة محددة سلفاً وتضمن مقدماً للحزب الحاكم اكثر من ثلثي مقاعد البرلمان... فمن الطبيعي الا ينظر الناس بجدية الى هذه الأحزاب التي لا يعرفون مواقفها في صورة صحيحة نتيجة للحصار، وان ينصرفوا في النهاية عن العمل السياسي كله. خصوصاً ان الجميع يعرفون ان الانتماء الى حزب سياسي معارض والنشاط داخل صفوفه يؤديان في كثير من الأحيان الى الاعتقال والحبس «الاحتياطي» لفترات قد تطول الى ستة اشهر، والى التهديد في العمل ولقمة العيش. وقد تعرض اكثر من ١٠٠٠ عضو وقيادات التجمع للاعتقال والحبس في السبعينات ومطلع الثمانينات. وهناك اليوم ٦ من اعضاء التجمع وقياداته النقابية رهن الاعتقال، وفي السنوات الأخيرة تعرض قادة حزب العمل واعضاؤه والاخوان للاعتقال بدورهم.

الغريب ان يحمل بعضهم – ممن يعرفون جيداً الأوضاع السياسية والحزبية في مصر – احزاب المعارضة مسؤولية عدم توافر الشروط للتحول من «التعددية المقيدة» الى ديموقراطية حقيقية كاملة، ويتهمونها بالاستعجال ونفاد الصبر والافتقار الى طول البال والرغبة في التغيير السريع ورفض التدرج، معتبرين ان المطالبة بانتخابات برلمانية حرة هو تطلع الى «الحد الاقصى» الذي لا يمكن تحقيقه الا بعد ١٠ او ١٥ سنة!

باختصار يطالب هؤلاء الليبراليون احزاب المعارضة بقبول وصاية الحزب الواحد والتسليم بالمجتمع الأبوي وقبول ما يجود به الحكام وعدم الاندفاع الى المطالبة بانتخابات برلمانية حرة. والأكثر غرابة انهم يربطون تحقيق الديموقراطية في مصر – وكل المجتمعات – بقيام نظام اقتصادي اجتماعي معين، هو النظام الرأسمالي، أو الليبيرالي كما يسمونه، ثم لا يجوز ان نطالب بالديموقراطية ونطالب في الوقت نفسه بالقطاع العام. بل لا يجوز ان نطالب بالديموقراطية وباستمرار الصراع مع اسرائيل (المحطة للاراضي العربية) ومع أميركا في الوقت نفسه!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوسط
التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٥

اشتراط التخلي عن الطموحات الوطنية والمواجهة مع الاستعمار والصهيونية كشرط للديموقراطية، هو نوع من الاملاء قد يفسر ظهور موجات التطرف والعنف في بعض البلاد العربية.

واظن ان القائلين باستحالة الديموقراطية الا في ظل مجتمع ليبيرالي اقتصادياً يتناسون عن عمد أن الديموقراطية (أو الليبيرالية) السياسية القائمة على التعددية وحرية تكوين الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني لم تكن الوجه الآخر لليبرالية الاقتصادية في الغرب، فقد احتاج الوصول الى هذه الليبيرالية السياسية الى معارك دامية وتضحيات ضخمة طوال النصف الاول من هذا القرن، حتى استقرت الديموقراطية السياسية التي نعرفها اليوم، «وفرضت الرأسمالية الحاكمة للمطالب الديموقراطية من جانب القاعدة الشعبية فسمحت بتكوين الاحزاب والنقابات وحرية التظاهر والاضراب والمشاركة في الانتخابات». ولعبت الحركات العمالية والأحزاب الاشتراكية، ووجود الاتحاد السوفياتي وما مثله من تهديد للرأسمالية، دوراً اساسياً في تحقيق هذه الديموقراطية التي تعد بحق ميراثاً للبشرية كلها. وتناسوا ايضا ان الرأسمالية ضحت وتضحي بالديموقراطية اذا تهددت مصالحها (المانيا النازية – ايطاليا الفاشية – الولايات المتحدة في فترة المكارثية) وان الليبيرالية الجديدة التي تجتاح العالم الرأسمالي اليوم، تحاول انتزاع المكتسبات الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى والعمال والتراجع عن الديموقراطية وما عرف بدولة الرفاه.

اما اشتراط التخلي عن الطموحات الوطنية والمواجهة مع الاستعمار والصهيونية كشرط آخر للديموقراطية، فهو نوع من الاملاء قد يفسر ظهور موجات التطرف والعنف في بعض البلاد العربية. فكما وضع بعضهم في الماضي – واليسار من بينهم – الحرية في مواجهة الخبز، فالليبيراليون الجدد يضعون الحرية في مقابل الهوية الوطنية والقومية.

ان القضايا التي تثيرها هذه الندوة كثيرة ومتعددة، وارجو الا يفهم بعضهم ان الأحزاب المعارضة لا تتحمل أي مسؤولية عن ازمة الديموقراطية والتعددية في مصر، فانا من القائلين من خلال التجربة، ومن داخلها، انها تتحمل قدراً كبيراً من المسؤولية. وهو موضوع يحتاج الى تناول مستقل ■

المصدر : .....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ٢٠٠٠

الأحزاب تستعد لانتخابات الخريف المقبل في مصر

مقاطعة الاخوان لمجلس الشورى مؤكدة والتركيز على انتخابات مجلس الشعب

□ القاهرة - من حمدي رزق:

■ معركة المجلس الكبير او مجلس الشعب هي محور الارتكاز خلال العام الانتخابي الجاري في مصر. وانا كانت الاحزاب يشكل او باخر ستخوض الدخول في معركة مجلس الشورى حسب ما صرح به ياسين سراج الدين، رئيس لجنة حزب الوفد في القاهرة، «الحياة» واجمع عليه المستشار مامون الهضيبي، الناطق باسم الاخوان، واكد عليه من الجمع الدكتور رفعت السعيد ولكل مبررة سواء بالاعتراض على الصيغة التي يعمل وفقها مجلس الشورى والتي اتجهه الحزب الى المجالس النيابية إذ ليس من حقه لا الرقابة ولا التشريع ولا غيره كما يقول سراج الدين، او لعدم اشتديت الجهود فيما لا يجدي حسب قول الهضيبي. ويخفف من ذا الذي يدخل لانتخابات مؤسسين على مستوى الجمهورية في غضون اشهر عدة؟

اذن نستطيع ان نؤكد ان معركة الشورى ستكون مقصورة على الحزب الوطني وبعض الاحزاب الهامشية التي تطمع في مجرد الانتخابات ليس اكثر ومنها احزاب «الخضر» والامة، و«الحداثة» وغيرها او على الاقل ان يحدوا قادتها الى اعضاء في المجلس حسب الوعد الحكومي السري الذي تتحدث عنه هذه الاحزاب التي ستكون دعوتها لهذه الانتخابات، وسوف يستغلها الحزب الحاكم في الخلاص من بعض رموزه التقليدية ولم يلذبت نجاحها في الانتخابات الاشتراعية الكبرى عام ١٩٩٠ وحاول فرض نفسها في دوائر بعينها او لضربة بعض العناصر التي ما زالت قاشية من اثار معركة ١٩٩٠ ولاحداث التوازن القبلي المطلوب بين العائلات في الصعيد. وسلكون ترشيحات الشورى مقابل تأييد مرشحي الوطن في البرلمان الكبير.

اسئلة برلمانية

تبقى المعركة الكبرى المحددة لها في شهرين الثاني (نوفمبر) المقبل واذا كان الرئيس مبارك الفى بثقازه في وجه المعارضة وقرر اجراء الانتخابات بالشكل الفردي، وهو المطلب الذي كانت تصر عليه طوال الفترة الماضية التي اجريت فيها الانتخابات على اساس القائمة النسبية، فإنه بذلك وضع الاحزاب جميعها في مازق وطرح اسئلة عدة منها:

ما مصير التحالف القائم حالياً بين «العمل والاحرار والاخوان» خصوصاً وانه لم يعد له قائدة. فالاخوان يستطيعون الآن الترشيح بشكل فردي ومن دون الفة حزب شرعي.

هل سيظل حزب الوفد الذي يرى في نفسه عمدة احزاب المعارضة على الخط مقاطعاً الانتخابات البرلمانية في الوقت الذي تحول الحزب الى مجرد صحيفة وتاكلت شعبيته الى درجة كبيرة خصوصاً بين العائلات التقليدية في الصعيد. وهل يخوله سيكون فرصة لترميم جدرانه المتصدعة بفعل معاول الخلاف التقليدي بين الاجنحة الرايديكالية ممثلة في نعمان جمعة نائب الباشا فؤاد سراج الدين وجناح التفاهم مع الحكومة ممثلاً في شقيق الباشا ياسين سراج الدين.

اذا كان سقوط التحالف الاخواني مع الاحرار والعمل قائماً فهل هناك فرصة للتنسيق بين احزاب المعارضة الكبرى ضد الحزب الوطني الحاكم، وما شكلها إذا حصلت وابن يقع الاخوان فيها؟

الاجابة ليست سهلة وكل طرف طروحاته في هذا الصدد.

لنبدا بالسؤال الاول ما مصير التحالف الاخواني؟

يقول المستشار الهضيبي: اولاً، انه حق طبيعي ان تدخل الانتخابات ونحن جزء من هذا الشعب ولنا كل الحقوق الدستورية والقانونية. واعتقد ان المحكمة الدستورية قررت ان حق الترشيح والانتخاب مطلق ولا يجوز تقييده ولن تقبل العدوان على هذا الحق.

ثانياً: اننا والاحزاب الاخرى عندما قاطعنا انتخابات عام ١٩٩٠ كنا نحاول الضغط الايجابي على الحكومة لتحقيق المساواة بين الاحزاب والحزب الحاكم والاشراف القضائي الكامل، لكننا هذه المرة وعلى رغم عدم نجاح الضغط سنشارك ونحن مع المشاركة الكاملة.

● لم شكل تحالف ثلاثي؟

- حكاية التحالف لم تعد مطلوبة لعدم وجود القوائم بمعنى أن التحالف القانوني الذي كان قائماً لم يعد له وجود، ومضمون التحالف الذي نسعى اليه الآن هو التنسيق وبذل الجهد المشترك لتحقيق المساواة الانتخابية وترك اوائر معينة لكل اتجاه وتساند البعض.

● إذن انت تسعى على ما يبدو لجبهة موحدة من المعارضة ضد الحزب الوطني؟

- الجبهة مرفوضة تماماً بسبب الاختلافات الفكرية والعقائدية بين الاحزاب.

● إذن سنكون بمفردكم؟

- وهل هناك ما يمنع. سنخطي الفرصة لمعاصرنا للدخول وانسا في حاجة لاعباءة احد لان الانتخاب الفردي يتيح الحق للمستقلين بالدخول كافراد وليس كاحزاب.

● الا تعتقد ان الخيض على التنظيم الاخير من جماعتكم يشي بمصادمات اخرى في الطريق قد تحول بينكم وبين ما تصبون اليه من دخول البرلمان؟

- اعتقد انها ستزيد في الفترة المقبلة، والدولة كلها تقول انتا لسنا شرعيين وان وجودنا خطر. ووزير الداخلية قال: «اننا نساند الارهابي» وان كل هذا لن يمنعنا من دخول هذه الانتخابات.

● والشورى؟

– دلنا على حزب في مصر يستطيع ان يدعمل انتخابين كاملين في ظرف خمسة اشهر، سوف نذرك الشورى للافراد ورغباتهم.

● يبدو انكم تراهنون مازقا في النقابات قد يذرك الرئيس على الانتخابات العامة؟

– نحن لا نتدخل في انتخابات النقابات والناس في النقابات يرفضون احداهم وان كنت احذر من مغبة التورط الحكومي بهذا الشكل في النقابات.

اذن التحالف سيصبح عديم الفاعلية وستقل بالتاكيد فرصة ابراهيم شكري لدخول البرلمان كما سلفا الى حد كبير فرصة مصطفى كمال مراد رئيس الاحرار إلا اذن حكومي. اما الاخوان فبدو ان طرقهم كثيرة ومخلوهم ببعض العناصر مؤكد إلا اذا جدت ظروف اخرى.

على صعيد حزب الوفد ستعقد الجمعية العمومية العادية خلال السنتين يوما المقبلة فإذا نجح الباشا في حسم خلافات الكبار داخل الحزب وعلى القرارات داخل هيئة الحزب العليا باصحاب الاملاك والنشاطات الاقتصادية لتوفير الدعم المالي قد يجد بعض «الباشوات» فرص الدخول تحت راية الوفد الخضراء اما اذا ظلت الاجنحة تتصارع على هذا النحو فإن الحزب قد يجد نفسه مضطراً لاقامة تحالفات للخروج من حالة البطالة السياسية التي يعاني منها منذ عام ١٩٩٠.

ويقول ياسين سراج الدين شقيق رئيس حزب الوفد ورئيس لجنة الوفد في القاهرة: إن المقاطعة كانت قرار الهيئة العليا في ١٩٩٠ ووقفت ان والمرحوم علوي حافظ ضدها. فإذا كان الحزب سيقاطع ماذا يتبقى منه، صحيفة مثلا. صحيح نحن نرفض ان تكون تمثلة لصورة الديموقراطية في مصر، لكن في الوقت نفسه ان المقاطعة لها اثارها السلبية أخطرها تاكل العضوية وشعبية الحزب، وانا ما زلت اصر على المشاركة وافق ان الاتجاه داخل الوفد الآن هو المشاركة.

● هل هناك شروط للمشاركة؟

– بعض الاتجاهات المعارضة تشترط ان يترك الرئيس مبارك موقعه كرئيس للحزب الوطني، وهؤلاء يهذه الحجة يحاولون ان يشتروا على عدم قدرتهم على النجاح في دوائرهم وان يضعوا العصا في العجلة. فمبارك لن يترك الوطني فهل نستمر في المقاطعة.

● هل كان الشرط الوحيد؟

– لا. هناك شروط اخرى منها خلق مناخ ديموقراطي سليم يمكن معه اجراء انتخابات نظيفة ونزيهة.

وللوفد مطالب منها تنقية جداول الاقتراع والاشراف القضائي المحايد وكفالة الفرص في الاعلام واقفالها قربة التحقيق وليست تعجيزية.

● بدءاً من الشروط هل هناك نية لاقامة تحالفات او جبهة وطنية لدخول الانتخابات؟

– الوفد يجد في نفسه من الثقل السياسي والوزن الشعبي وكحزب معارض الأول في الشارع المصري وليس بحاجة للتحالف مع احد سواء العمل او الاحرار او حتى الاحرار الوفدية الاخرى.

● والاخوان؟

– هناك مشكلتان: الاولى ان الوفد عرض نفسه بتحالفه عام ١٩٨٤ مع الاخوان للنفاذ لا اخذ البعض عليه انه سمح لنفسه بالتحالف مع تيار مشكوك فيه وخرجت منه بعض تيارات العنف وتلك تهمة لا يقبلها اي وفدي على حزبه الوطني.

الثانية: ثم تضخيم شخصية الاخوان الى درجة انهم قد يشترطون نصف عدد المقاعد، وبخاصة ان البعض يرى انهم اكثر تنظيماً والتزاماً بعد نجاحاتهم في النقابات المهنية.

وأضيف ان الوفد غير مستعد لان يعطيهم ما يطلبون، الفرصة امامهم للدخول من دون حاجة لوجود غطاء شرعي.

● والشورى؟

– ان نشترك في انتخابات التمديد النصفي للشورى لأننا غير مقتنعين بهذا المجلس فليست له سلطات تشريعية او رقابية على الموازنة ولا اي شيء هو اقرب الى مجالس الجدوى. اما ان يعطى سلطات مجلس الشيوخ قبل الثورة اما اذا ان نذهله.

يبدو ان حزب التجمع حسم امره في الانتخابات وقرر الدخول ليس لانه لم يقاطع في عام ١٩٩٠ (فاز بخمسة مقاعد بحلل احدها رئيسه خالد محيي الدين بصفته زعيم المعارضة البرلمانية) بل، حسب ما يقول الدكتور رفعت السعيد امين اللجنة المركزية للحزب، «ان المشاركة هي الاصل والمقاطعة هي الاستثناء» والحزب السياسي من المفترض الا يقاطع مقرراً. اي ان تكون المقاطعة تتويجاً لفعل سياسي يؤدي لمقاطعة جماهيرية والمقاطعة المسؤولة جماهيرياً لا جدوى من ورائها.

ايضا قبل ان يقاطعوا لا بد وان يعرفوا ان الحزب السياسي لا بد وان يحدد اسباب المقاطعة وان هذه الاسباب يمكن تحقيقها وان يعود للمشاركة اذا ما تحققت. والاحزاب التي قاطعت عام ١٩٩٠ كانت تطلب تداول السلطة وهو سبباً مسبب المفاوضة الآن، وهي الآن تحلو الى المشاركة على رغم ان تداول السلطة لم يتحقق.

● فرصتكم في انتخابات ١٩٩٥ ربما كانت اقل من عام ١٩٩٠ لان الاحزاب ستشارك وان تتفرد بصفة الحزب المعارض التي توفرت لكم في الانتخابات الماضية؟

– من المفترض ان العقاعد الخمسة تزيد لاننا كحزب قدمنا نموذجاً للمعارضة الايجابية والضارية التي ابتعدت عن الصراخ والعويل وعارضت جيداً ولم تتسابق لتاييد برامج الحكومة والموازنة كما فعلت الاحزاب الاخرى في البرلمانات السابقة.

● واذا كان هناك تحالف الا يشكل خطراً على فرصكم وبالتالي يمكنكم احتواؤه بالدخل فيه؟

– لنا مخططات اساسية نوقشت في اجتماع اللجنة المركزية الاخير.

اولاً: نحن نرفض مبدأ التحالف او التنسيق مع الجماعات المتاسلمة او الاحزاب التي تتاثر بها.

● تقصد الاخوان والعمل والاحرار؟

– نرفض التنسيقية لانها لا تضيف، والقاعدة واضحة جداً.

ثانياً: وارد التنسيق وطبيعي ان يحدث. وسبق وحدث مع حزب الوفد عندما لم يترشح احد في دائرة خالد محيي الدين ووردنا لهم الجميل في دوائر اخرى.

ثالثاً: نجري تنسيقاً فعلاً مع الحزب الناصري واعتقد ان الحزب الناصري سيدعو الاحزاب السياسية لبحث العمل المشترك في الفترة العقبلة لضمان حياد ونظافة المعركة الانتخابية.

● لتم حزب موارده محدودة كيف تواجهون معركة الفلوس في الانتخابات المقبلة؟

– قضية التمويل تمثل خطرا داهما على مجرى العملية الانتخابية ليس هذا فقط بل على مجرى الديموقراطية ككل والجميع يعرفون هذا، ولعل البعض تاكد ان قوى مناهضة بذاتها حصلت على دعم مالي خارجي بهدف شراء مقاعد

برلمانية في الانتخابات المقبلة وكلنا يعرف أن العملية الانتخابية اذا تطلق فيها مال زائد في ظل نقص الخدمات في القرى وحاجة هذه القرى لاستكمال مرافقها، كل هذا يشكل عامل جذب لمغلق الفلوس في تلك المعركة.

ليس هذا فقط بل ان اصحاب الموارد السود، تجار المخدرات

وخلافه، سيكون لهم دور في تلك اذا ما دخلوا اموالهم الى ساحة شراء العقل. ومن هنا لا بد من تعديل تشريعي يحرم المرشح من تلقي أو تقديم أي تبرعات خلال العملية الانتخابية ويحدد قاض مستعجل لينظر تلك المخالفات ويكون من حقه شطب المرشح اذا صدرت منه هذه الاعمال.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٥

رسالة مفتوحة الى نواب الشعب

أين المفر من المواطنين ؟

ادعو اعضاء مجلسى الشعب والشورى وهم على مشارف الدورة البرلمانية الاخيرة استعدادا لخوض غمار انتخابات جديدة ستكون بمثابة امتحان، قد يكرم «النائب» فيها او يهان ادعوهم جميعا ليشاهدوا صورة صادقة وواقعية من الريف المصرى وهم قد جاءوا الى البرلمان نوابا عن الشعب كله ليكونوا تعبيرا عن آماله وآلامه وطموحاته واطروحاته، نحو غد افضل لشعب مصر العريق صاحب حضارة سبعة آلاف سنة، وهو صانع الحضارة منذ فجر التاريخ وحامل لواء رقى بنى البشر على وجه البسيطة كلها، وهو رائد العلم والمعرفة، ماديا وروحيا على السواء ولاتزال اثارها العظيمة خير شاهد على ذلك.

حدث.. فى مجلس الشعب

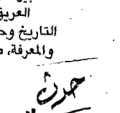

عبدالجواد على

اقدم هذه الصورة الى نواب الشعب ليرى من خلالها كل واحد منهم نفسه ويقوم اعماله قبل التفكير فى دخول الانتخابات القادمة لكيلا يتحمل مالايطيق، وكفاه ما

حقه من مصالح شخصية

حتى لايفقدها او تكون

سببا فى ضياعة دنيويا

بعد ان اضاع نفسه

اخرويا بالبعد عن الله

والانغماس فى الهوى ومنع الحياة، وعدم الوفاء بالقسم الذى قطعه على نفسه بأن يكون راعيا لله والوطن وحق الناس!

اقول لكم ايها النواب، وبصراحة شديدة انتى شاهدت فى قريتى وفى احدى قرى محافظة المنوفية صورة مجسدة لما يحدث فى باقى قرى مصر من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب، شاهدت تدهورا على كافة المستويات الزراعية والصحية والثقافية والاجتماعية بفعل الاهمال وغياب دور اعضاء مجلس الشعب عن المتابعة اليومية للمشاكل وبذل كل جهد من اجل حلها لان كل نائب بات مشغولا بمصالحه الشخصية او همومه الذاتية!

كفاكم جريا وراء مصالحكم الشخصية فليس بالسعى وراء اصوات الناخبين يحيا النائب حياة صحية سليمة تحت قبة البرلمان لان حمل رسالة النيابة عن الشعب مسئولية تكليف وليس جاها او تشريفا يسعى الراغب فيها ليكون من الوجهاء بين عشيرته وابناء جلدته فالنيابة عن

الشعب أمانة يجب ان يؤديها من يقبل تحملها بالذمة والنزاهة والصدق والاخلاص، وان يكون راغبا وقادرا على العطاء لكل الناس على السواء، والا يكون صاحب هوى او غرض دنيوى يبغى تحقيقه، وإلا فإن المسئلة تكون خيانة لما قبل النائب عن الشعب حمله من أمانة قد تكون له يوم القيامة خزى وندامة!

لم اجد اثرا يذكر لنشاط اعضاء مجلس الشعب فى تأدية خدمات استراتيجية للمواطنين كما كان يحدث فى الماضى لان النواب لم يعودوا يركزون نشاطهم الا فى قضاء بعض الطلبات الخاصة ومنها الاقرباء واصحاب الجاه والسطوة فى محيطهم الاجتماعى املا فى الحصول على تاييدهم فى الانتخابات القادمة، وتلك بالقطع نظرة ضيقة لاتتجاوز حدود الاقدام، فيها تغليب للمصلحة الشخصية على المصلحة العامة التى هى الابقى والادوم، لان المصالح الشخصية لاتعدو الا ان تكون اثرا عارضا مصيره سلة الاهمال والنسيان، ان لم تكن وبالا على اصحابها!

ومثل هذا التصرف اللا إنسانى طبعا ، يترك اثرا سيئا فى نفوس الفلاحين وينمى شعور العداء تجاه كل مسئول بالمحليات الذى لايظهر لكى يخدم ويحل المشاكل ولكن ليمارس اسلوب الجباية ، ولذلك صار هناك نوع من الارتباط الشرطى بين شعور الفلاح بالظلم وظهور رجال الدولة امامه ، وهذا هو السبب الحقيقى فى عزوف الكثيرين عن المشاركة السياسية بشكل إيجابى ويدافع شخصى ، وإن بدا انه يشارك فى العمل السياسى مثل الانتخابات التشريعية او الاستفتاء او غيرها من صور المساهمة السياسية لان المشاركة تتم بضغط من العمد والمشايخ ، فيكون الفلاح بذلك مجبرا او مسيرا لامخيرا (كنوع من التقية» للبعد بها عن نفسه شبهة المعادلة للادارة الحكومية حماية لنفسه ولأولاده من اى الأوقات ، إذا ظهر بمظهر المتقاعس او المتقاعس عن اداء الواجب المفروض عليه فرضا حتى ولو لم يكن على إقتناع بما يفعل !!

ولقد تدهورت احوال الترع فى الريف تدهور كبيرا ، فقد كانت فى الخمسينات والستينات اوسع واعمق وانظف من الحشائش مما كان يسهل معه وصول المياه إلى النهايات فيليب إحتياجات الرى دون أى شكوى ، والسبب ان هذه الترع كانت تتم لها سنويا فى موسم» السدة الشتوية » عملية تنظيف وتطهير كاملة وبجهد بشرى خالص ، فقد كان يتم الاستعانة بشباب كل بلد تمر التوعة

المصدر : الاهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٥

بزمامه للقيام بعمليات التطهير مقابل اجر يومى عن العمل وكان هذا العمل يتم تحت إشراف مهندسين يؤدون واجبهم بالذمة والامانة والحرص على المصالح العام دون مجاملة لاحد ولذلك كان العمل يتم على اكمل وجه واحسن اداء . كما كانت عمليات تطهير الترع موسميا بمثابة فرصة للاستفادة من طاقات الشباب فى الريف باتاحة عمل موسمى لهم يدر عليهم دخلا يلبون به احتياجاتهم ومطالبهم العائلية ، وكان اجر العمل فى هذه الترحيلة التى تصل مدتها إلى ٤٥ يوما هو اربعة قروش فى اليوم ويجعلة ١٨٠ قرشا فى المدة كلها ، وكان هذا الرقم كافيا لشراء مستلزمات الأسرة الريفية فى فصل الشتاء !!

اما اليوم فان تطهير الترع يتم الية ، وان كان فى ظاهرة الرحمة ، إلا انه يحمل العذاب للفلاح لشدة معاناته من قلة المياه التى تحملها هذه الترع ، لان المعدات الحديثة لاتؤدى نفس المهمة البشرية فى عمليات تطهير الترع ، فهى تعمق المجرى فقط دون مقدرة على إزالة ما علق بالحواف من رواسب طينية او حشائش نامية او اشجار طافية ، وبمرور الزمن ضاقت الترع واصبح اى عاتق واو قليل يؤدى إلى توقف إنسياب المياه بالترع ، لذلك لم يكن غريبا ان يجأر الفلاحون بالشكوى من نقص مياه الرى فى كل وقت وحين !

كان من الاولى ان يحدث تطور حقيقى بالريف ، ولكن للاسف تراجع ما هو قائم فيه إلى الخلف ، فبدلا من ان يكون الريف محل إهتمام وتطوير اصبح موضع إهمال ، حتى الجسور التى كانت مقامة على ضفاف فرعى النيل بالبلتا هما الدمياطى والرشيدى ، لم تسلم هذه الجسور من الاهمال والتعديات عليها مع ان إقامتها كان مستهدفا منها حماية البلتا من الغرق فى موسم فيضان النيل ، و الواجب يفرض الحفاظ عليها تحسبا لأى طوارىء فى المستقبل !

فاين انتم ياتواب الشعب من كل هذا ، والكل يتساءل عن سبب غياب دوركم ووعودكم التى قطعتموها على انفسكم فى الانتخابات الماضية ؟!

اخيرا ... لم اقصد بعرض هذه الصورة ان اثبط الهمم او ابث اليأس فى النفوس ، ولكن ليشحذ كل منا همته ويعانيته لمواجهة الواقع مهما كان مريرا ، بكل الجدية والمسئولية من اجل النهوض بالمجتمع المصرى ، وزيادة الوعى والأمل بين ابنائه ليزداد ترابطهم وتماسكهم فى مواجهة الأخطار المحيطة ، فقد كان ترابط الشعب المصرى وتماسكه دائما هو العاصم له من التحلل والفناء رغم شدة الخطوب والمحن التى إعتصرته فى بعض المراحل حتى النخاع ،

الأمر الذى حير المؤرخين وعلماء الاجتماع الأجانب ، وقد حاول بعضهم أن يجد حلها لما يعتبره لغزا ، فقد شبه احد المؤرخين الأسبان الشعب المصرى بالتمساح ، يبدو نائما ولكنه فى غاية اليقظة والانتباه لأنه عندما ينتفض لايستطيع احد أن يمنعه او يحول دونه ودون تحقيق هدفه بكل قوة وإمتداد وجسارة تصيب الآخرين بالعجز والشلل التام ! فياتواب الشعب ، هل وصلتكم رسالتى ، وأنتم على مشارف انتخابات جديدة . نأمل ان تسفر عن إختيار افضل العناصر الوطنية الواعية بصدق ونزاهة فى خدمة الشعب وليس العمل لتحقيق مصالحها الشخصية ؟!

(الا قد بلغت ؟

اللهم فاشهد !

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : أكتوبر
التاريخ : ١٢/٦/١٩٩٠

في جلسة غير قانونية
النواب يحذرون الحكومة من تزوير الانتخابات ووزير شئون مجلس الشعب يرفض التحذير

تابع الجلسة
محمود غلاب

استانف مجلس الشعب برئاسة الدكتور فتحي سرور امس . مناقشة بيان الحكومة بدأت الجلسة غير قانونية حيث حضرها ٦٠ عضوا فقط وارتفع عددهم الى ١٠٠ عضو قبل نهاية الجلسة فتر حماس الاعضاء في الحديث أو الاصغاء وغاب الاعضاء الذين سجلوا أسماءهم لطلب الكلمة مما دفع الدكتور سرور الى مطالبة الحاضرين بالكلام . انشغل الاعضاء في احاديث جانبية . وكونوا شللا فيما بينهم لتسلية الصيام كما انشغل الدكتور يوسف والي وزير الزراعة في حديث جانبي مع كمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب والشورى واصبح المتكلم يحدث نفسه . والتسجيل في الضبطية فقط . هاجم الذين تحدثوا في البيان الحكومة لعدم تطبيق القوانين التي تصدرها مثل قانون البيئة والمباني وانتقدوا عدم تنفيذ الحكومة لوعودها في اعادة حقوق المودعين في شركات توظيف الأموال . واعادة حقوق العاملين بالعراق . وتوفير فرص عمل للخريجين . وتطوير الجهاز الاداري للدولة .

استعرض النائب ابراهيم النمكي على قرارات الدكتورة امال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية التي وزعتها على المحافظات بعدد توصيل المرافق والكهرباء لاصحاب المعاشي الذين لم يسددوا مؤخرات التامينات وطالب الحكومة بسداد مستحقات مودعي شركات توظيف الاموال من فائض المبالغ بالمنك المركزي البالغة ١٧ مليار جنيه . وهاجم مجلس المدير هيئة الصندوق الاجتماعي مؤكدا أنه اصابه مس من الجن بسبب عدد تمكين عدد كبير من الشباب من الحصول على القروض التي يخصصها الصندوق لاقامة مشروعات الشباب

وطالب محمد ابو سديرة الحكومة بالدخول مستثمرة في مشروعات الصعيد بجانب القطاع الخاص أسوة عن قلة من استمرار تدهور الصحة وانتشار الدروس الخصوصية في المدارس بسبب مجلسة التعليم والصحة . وطالب باعادة النظر في هذه الجامعة وتساءل عن دور البحث العلمي في توفير التكنولوجيا للمشروعات الجديدة .

وعلقت الدكتورة فينيس كامل بانه تم تشكيل لجنة عليا للبحث العلمي برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء للارتقاء بالتكنولوجيا . وانشاء مراكز لحل مشاكل الصناعات الصغيرة . ومراكز تطوير تكنولوجية .

وطالبت سوسن الكيلاني بسرعة الانتهاء من تحديد كردونات القرى والمدن . والبدء بالمحافظات الصحراوية والساحلية . لفض الاشتباك بين القرى والمدن . كما طالبت بتقييم مشروع فصل انتاج الخبز عن الانتاج . واشارت الى ضرورة استمرار هذا المشروع لتوفير فرص العمل للشباب . ومراجعة حصيلته . واقترحت انشاء كادر خاص للاطباء الشرعيين للحصول على حقوقهم . وزيادة مخصصات وزارة الصحة للارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها للمرضى .

وحذرت الدكتورة حورية مجاهد من الاشتباكات المسفرة بين عدد من الوزارات مطالبة بجلها بعيدا عن الاثارة . واكدت على اهمية وضع استراتيجية متكاملة للتنشئة السياسية تتطور فيها جهود الاسرة والمؤسسات الاجتماعية والدينية والسياسية لتكوين فكر الشباب . كما طالبت بتطبيق كادر القضاء على اعضاء هيئة التدريس . ورفع سن المعاش . لهم اسوة بالمصلحين .

وحذرت من استمرار خروج الرحلات العلمية التي تنظمها الجامعات عن الخط الذي تهدف اليه بعد ان تحولت الى رحلات سياحية يتمتع بها غير الطلاب .

واشاد اللواء احمد رشدي مجهود اجهزة الامن في مواجهة الارهاب . وطالب الدولة بزيادة دعم رجال الشرطة . وانتقد عدم تطبيق قانون المباني . بعد ادى إلى تحويل الجراجات الى مخازن وتسببت في اعاقة حركة المرور بسبب ركن السيارات في الشارع . كما انتقد عدم صدور اللائحة التنفيذية لقانون البيئة حتى الان . ووجه انتقادات حادة الى الحكومة لعدم تنفيذ وعودها في حل مشاكل المودعين في شركات توظيف الاموال . وتطوير الجهاز الاداري للدولة . كما حذر من تجاهل ازمة المياه التي

دخلت صراعات دولية وطالب بترشيد المياه بعد زيادة المساحات المستصلحة من الاراضي وزيادة عدد السكان . واوضح ان التقارير كشفت استيرادنا لحوالي ٤٢ ٪ من الطعام . وطالب الحكومة بوضع الخطط الاقتصادية اللازمة في التركيز على الانتاج . لتقليل الاستيراد

واشار الدكتور امين مبارك الى اهدار المال العام في شركة شمنو . وطالب الدولة باعادة النظر في اسعار بيع شرائح الكهرباء مشيرا الى وجود مبالغة كبيرة في اسعار بيع الكهرباء . واقترح دعم الشريحة الاولى من مستهلكي الكهرباء . وسرعة انشاء جهاز رقابي خاص باسعار الكهرباء ومياه الشرب .

وتساءل فاروق متولي قائلا هل تجرى انتخابات مجلس الشعب القادمة بالطريقة التي اجريت بها الانتخابات التكميلية حيث حدث فيها اخلال بالديمقراطية واعرب عن امله في ان تجرى الانتخابات بطريقة ديمقراطية . ووصف كمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب والشورى كلام فاروق متولي بانه كلام في الهواء وغير مجدد . واضاف ان الانتخابات التكميلية تمت في ٨ محافظات للشعب والشورى وتمت بطريقة ديمقراطية . وتحدث فاروق متولي مرة أخرى قائلا انه يحذر

الحكومة من اجراء انتخابات غير ديمقراطية وقال كمال الشاذلي انه يرفض هذا التحذير باسم الحكومة . وشن جلال غريب هجوماً على الحكومة ، مشيراً الى ارتفاع الديون المحلية والخارجية ، وانفاق ملايين الجنيهات بصفة يومية على الوزارات . وانتقد عدم عنابة الحكومة بالقطارات وخاصة الدرجة الثانية . واقترح الشراف وزير المالية على اجراء انتخابات مجلس الشعب والشورى . وأضاف ان الحكومة كشفت عن معدن الشعب وصلابته لتحمله المصاعب وقدرته على الصبر الذى يتحول بجانبه صبر ايوب الى رفاهية .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٥

شكرى فى طنطا:

نطالب بوزارة محايدة لإجراء الانتخابات

كتب صلاح التعيف:

أدان الاستاذ إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل تعديل الحكومة لقانون النقابات دون الرجوع إلى أصحاب الشأن لإحكام قبضتها على هذه المؤسسات الديمقراطية، واستنكر اعتقال بعض قياداتها.

أكد شكرى أن النقابات المهنية تلعب دوراً وطنياً مهماً وتعمل لصالح الأمة وليس فى مصلحة البلد ضربها والقضاء على دورها.

وعن انتخابات مجلس الشعب القادمة قال شكرى فى الندوة التى نظمها حزب العمل بطنطا مساء الخميس الماضى: إن الأمة كلها تريد انتخابات حرة نزيهة بالمعنى الحقيقى الذى تتاح فيه الفرصة أمام الشعب لاختيار ممثليه وتوضع لها ضمانات تسد الثغرات وتكفل سلامة الإجراءات.

وأضاف شكرى: إننا سنمضى فى طريقنا مهما حاربونا إيقافنا، نذق الأجراس ونجمع الأمة بكل اتجاهاتها وتياراتها لانتزاع حق هذا الشعب فى أن يدعم بانتخابات حرة نزيهة.

وأشار شكرى إلى أنه قد حان الوقت لتقف أحزاب المعارضة صفا واحدا فى مواجهة إصرار هذه الحكومة على التزوير، وسادعو أحزاب المعارضة والقوى السياسية وكل فئات الأمة للعمل معاً وفعالية وتمسكنا بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات، إعمالا لأحكام الدستور، وبوزارة محايدة لإجراء الانتخابات وضمانات بشأن سلامة إجراءات الانتخابات، وأعرب شكرى عن دهشته لرفض القيادة السياسية لتوصيات مؤتمر الحوار الوطنى، وخاصة جدية الانتخابات، وهى من الموضوعات الرئيسة التى حظيت بالاتفاق التام من كافة الاتجاهات العامة والخاصة وتصدرت توصيات مؤتمر الحوار الوطنى.

وناشد المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل فى كلمته التى ألقاها فى الندوة التى عقدتها اسانة حزب العمل بالغربية مساء الخميس الماضى بالقرب الرئيس للحزب بمدينة طنطا.. ناشد أهل الحكم أن يعملوا جاهدين لتجميع الشعب وتجنب الفلاقل نظراً للظروف العصيبة التى تمر بها البلاد ولم تر مصر مثيلا لها من قبل ومنها على وجه الخصوص محاولات إسرائيل أن تأخذ كل شىء بدون مقابل.

وقال: إسرائيل هى الوحيدة فى المنطقة التى تمتلك ترسانة من الأسلحة النووية بها أكثر من مائتى رأس نووية يمكن حملها على صواريخ يصل مداها إلى كل العواصم العربية من الخليج إلى المحيط.. ليس هذا

٣٠٠٢١٦

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ - ١ - يناير ١٩٩٥

شكرى فى طنطا:

إلى المحيط.. ليس هذا فحسب بل يحاول هؤلاء الصهاينة اليوم فرض سياساتهم الاستيطانية وتسخير الأوبى الصهيونى بأمريكا لتهديد مصر ومعاقبتها على قرار حكم مثيا بعدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلا إذا وقعت إسرائيل.. وياللعجب فى الوقت الذى سارعت فيه كل الاقلام والصحف الحكومية والمعارضة تندد وتستنكر إسرائيل وبمحاولات قطع المعونة الأمريكية عن مصر كانت حكومة مصر تفكر فى شىء آخر وهو ممارسة ضغوط على أحزاب المعارضة وتوجيه اتهامات باطلة لرموز هذه الأحزاب لاسند لها من القانون..

وفى هذا الوقت الذى كان يجب فيه على أهل الحكم أن يجمعوا شمل الأمة.. نرى تراجعا ونرى ضغوطا أمريكية وصهيونية على حكومة مصر لتغير موقفها بدعوى انه عندما تتم التسوية النهائية على المسار السورى اللبنانى يمكن أن يكون هناك وعد من إسرائيل بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية!!

وتدد شكرى بمحاولات وتحركات الحكومة المصرية لتعديل قانون النقابات المهنية. ولوضع أن النقابات المهنية تلعب دورا مهما ووطنيا لرفع كلمة الحق والعدل لصالح وقمة هذه الأمة!. وهذا لا يرضى الحكومة المصرية ومن هنا كانت هذه الهجمة التى اقدمت عليها الحكومة باعتقال أعضاء النقابات المهنية.

وأشار إلى دور حزب العمل عندما حاول الرئيس السادات الخروج على القانون ضد نقابة المحامين وهو الحزب الوحيد الذى وقف ضد السادات وتحسف ضد نقابة المحامين. وتناول شكرى فى كلمته بالشرح والتحليل سياسات الحكومة الفاشلة التى أودت بنا إلى مأتمن فيه من ضعف وهم وكرب، وانتشار الفساد فى أجهزة الحكم بشكل خطير يهدد كيان الأمة.. مؤكدا انه لامخرج لنا من كل هذه الأزمات الخانقة إلا بالرجوع إلى شرع الله إسلا بأحكام الدستور التى تنص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى التشريع.

وفى نهاية اللقاء أجاب شكرى عن كافة الأسئلة والاستفسارات التى طرحت حول السوق الشرق أوسطية، واختلال ميزان مصر التجارى، ورؤية الحزب فى قانون الإسكان الجديد وقد تحدث فى الندوة عضوا اللجنة التنفيذية محمد بدر ومحسن أبو سعده وأشرا إفساح المجال أمام الحاضرين للاستماع إلى المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب. كما تحدث صلاح القفص أمين حزب العمل بالغربية وتناول فى كلمته الخاطر المحدقة بالأمة والمخططات الأمريكية الصهيونية لوأد أى صحوة إسلامية.. وقد أمن الدربية تحية جموع الشرفاء والحاضرين المجتمعين بالحالة الكبرى للدفاع عن المعتقلين والمقبوض عليهم إلى الأستاذ إبراهيم شكرى.

كما تحدث أيضا محمد شحاته عضو هيئة مكتب حزب العمل والغربية.

وفى نهاية الندوة توجه الأستاذ إبراهيم شكرى لمنزل مجدى إبراهيم محرم لتهنئته بعقد قرانه على الآنسة نادية عبد النبى الطوخى، ثم قام بزيارة النائب المستقل فكرى الجزار للاطمئنان على صحته بعدما توجه لمنزل كريمة الأستاذ صلاح القفص للتهنئة بزفافها.

٣٠٠٢١٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٥

□ فى مناقشات الرد على بيان الحكومة:

الأعضاء يطالبون بوضع استراتيجية شاملة للصناعة المصرية

المرور على تعديل المادة الدستورية الأخيرة فى الانتخابات التشريعية القادمة

وقال الدكتور احمد كشكى سعيد نائب المجلس بالكتور احمد كشكى سعيد نائب المجلس بمناقشة الرد على بيان الحكومة بشأن مناقشة الرد على بيان الحكومة بشأن الاتفاق العام للتعريفات الجمركية الاتفاق العام للتعريفات الجمركية وما يتطلبه من تعديل التشريعات وما يتطلبه من تعديل التشريعات المصرية بما يتناسب مع المصرية بما يتناسب مع الاتفاق كما طالب الاتفاق كما طالب الأعضاء بالإسراع فى تعديل قانون الضريبة العقارية بالإسراع فى تعديل قانون الضريبة العقارية بما يحقق العدالة الضريبية بين المواطنين بما يحقق العدالة الضريبية بين المواطنين وكذلك ايجاد حلول جذرية لمشكلة وكذلك ايجاد حلول جذرية لمشكلة المديونيات المتعثرة للبنوك التى تتراوح المديونيات المتعثرة للبنوك التى تتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠ مليار جنيه والتى تشكل ما بين ٢٠ و ٣٠ مليار جنيه والتى تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد القومى عبئا كبيرا على الاقتصاد القومى وتساءل عن الاجراءات التى اتخذت وتساءل عن الاجراءات التى اتخذت لاسترداد هذه المديونيات من الشركات لاسترداد هذه المديونيات من الشركات المتعثرة ومدى استفادة وزارة القطاع المتعثرة ومدى استفادة وزارة القطاع العام من الاجراءات التى اتخذتها العام من الاجراءات التى اتخذتها الحكومة لتصفية الشركات التى لا الحكومة لتصفية الشركات التى لا يمكن الارتقاء بالانتاج الرقابى يمكن الارتقاء بالانتاج الرقابى والتكنولوجى بها وتساءل عن مصير والتكنولوجى بها وتساءل عن مصير العاملين بهذه الشركات التى تقرر العاملين بهذه الشركات التى تقرر تصفيتها وما هى الاجراءات التى تصفيتها وما هى الاجراءات التى اتخذت لتدبير فرص عمل لهؤلاء اتخذت لتدبير فرص عمل لهؤلاء العاملين.

وطالب الدكتور احمد كشكى بالاسراع فى تعديل قانون الضريبة العقارية بما يحقق العدالة الضريبية بين المواطنين بما يحقق العدالة الضريبية بين المواطنين وكذلك ايجاد حلول جذرية لمشكلة وكذلك ايجاد حلول جذرية لمشكلة المديونيات المتعثرة للبنوك التى تتراوح المديونيات المتعثرة للبنوك التى تتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠ مليار جنيه والتى تشكل ما بين ٢٠ و ٣٠ مليار جنيه والتى تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد القومى عبئا كبيرا على الاقتصاد القومى وتساءل عن الاجراءات التى اتخذت وتساءل عن الاجراءات التى اتخذت لاسترداد هذه المديونيات من الشركات لاسترداد هذه المديونيات من الشركات المتعثرة ومدى استفادة وزارة القطاع المتعثرة ومدى استفادة وزارة القطاع العام من الاجراءات التى اتخذتها العام من الاجراءات التى اتخذتها الحكومة لتصفية الشركات التى لا الحكومة لتصفية الشركات التى لا يمكن الارتقاء بالانتاج الرقابى يمكن الارتقاء بالانتاج الرقابى والتكنولوجى بها وتساءل عن مصير والتكنولوجى بها وتساءل عن مصير العاملين بهذه الشركات التى تقرر العاملين بهذه الشركات التى تقرر تصفيتها وما هى الاجراءات التى تصفيتها وما هى الاجراءات التى اتخذت لتدبير فرص عمل لهؤلاء اتخذت لتدبير فرص عمل لهؤلاء العاملين.

٣٣٠٢١٨

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يونيه ١٩٩٥

ردود فعل واسعة .. الحكم فى قضية انتخابات الحديدى

الدكتور حلمى الحديدى لـ « آخر ساعة » :

أنحنى إجلالا .. لقضاء مصر الشامخ

● الحكم التاريخى لاستئناف القاهرة أعاد إلىّ الروح .. وأعاد الثقة لكل الشرفاء فى مستقبل أفضل لوطنهم

● لم أكن أبغى تعويضا ماديا وإنما استهدفت إثبات حق ليس لى وحدى.. وإنما حق الناخبين من أهل دائرتى

● أصابت المحكمة .. فى كل ما انتهت اليه وطالبت به

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الساعة
التاريخ : ٢٥ مايو ٩٠

وسوف أتبنى كل هذا .. في مجلس الشعب القادم .. بإذن الله

● تحقيق : زكريا أبو حرام .. المحرر البرلماني "لآخر ساعة"

اثار الحكم التاريخي لمحكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد .. ردود فعل واسعة في جميع الأوساط السياسية والبرلمانية والحزبية .. وبين المفكرين واساتذة الجامعات ورجال القانون .. وجميع المهتمين بالشئون البرلمانية وكافة جوانب العمل الوطني والعمل العام .. حيث امتدت إلى كل القواعد الشعبية .. خاصة الملايين من المقيدين في جداول الانتخابات والمتحفزين للانتخابات القادمة لتقي حكم المحكمة بإدانة سلبية المواطنين .. وتخليهم عن واجبهم القومي ترحيبا كبيرا .. واستنكارا شديدا لهذا التصرف من الناخبين .. كما ازداد الترحيب والتاييد الشعبي المطلق لما نادت به المحكمة بالا تسقط جريمة تزييف ارادة الناخبين بالتقادم ، المعروف انها تسقط بعد ٦ شهور ، وكذلك الزام المزيفين بدفع التعويضات من جيوبهم والا يتحملها عنهم دافعو الضرائب إلى جانب ما قضت به المحكمة وكان الاعجاب والترحيب به اشد .. بان مجلس الشعب ليس دائما سيد قراره وان الاعمال البرلمانية تخضع لرقابة القضاء ومساءلته إذا خرجت عن الشرعية الدستورية والقانونية .. وحيا الجميع ما طالبت به المحكمة بضرورة اختيار رؤساء اللجان الانتخابية .. من اساتذة الجامعات والقيادات الادارية العليا إلى جانب رجال القضاء .

وأكد الجميع ان المحكمة ، تجلت ، في حكمها برفض التعويض المادي للمتضرر .. لان عضوية البرلمان عمل تطوعي ينفق عليه .. ولا يرتزق منه .. او يتكسب احد من خلاله .

وفي هذا التحقيق تقدم « آخر ساعة » بعض النماذج لردود الفعل الناتجة عن حكم القضاء التاريخي، وكان اولها مع العالم الجليل واستاذ الطب الفذير والسياسي البارز والوزير الأسبق الدكتور حلمي الحديدي الفارس الذي صعد بكل الصلابة والقوة حتى صدر الحكم لصالحه .. بعدما قدم من أسانيد مختصرا في دعواه رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية باغيا الحكم ضدهما وضد كل من شارك في إهدار إرادة الناخبين لما حاق به من اضرار نتيجة لما أسفرت عنه انتخابات مجلس الشعب التي تقدم بالترشيح فيها بدائرة مركز شرطة الزرقا محافظة دمياط في ٢٩ ـ ١١ ـ ١٩٩٠ وما شاب هذه الانتخابات من مطاعن على اجراء وفرز الأصوات والأخطاء في عملية جمع الأصوات مما اهدر اكثر من الف صوت تخصه واعطيت لآخرين .. وترتب على ذلك حرمانه من شرف تمثيل الأمة .

أتمنى إجلالا للقضاء

قال الدكتور الحديدي ـ انه بعد أن علم بالحكم من محاميه الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد ـ إنه لا يملك إلا ان يتمنى إجلالا .. لقضاء مصر الشامخ لانه لا يستطيع ان يوجه الشكر لهيئة المحكمة الموقرة لأن من يملك الشكر يمكنه أن يوجه « القدر » وهذا غير جائز على الاطلاق . وقال : لو كان الشكر من حقي .. لقمت به في كل مكان وفي كل وقت .. واكد أن هذا الحكم التاريخي الذي صدر في قضية الموسم التي حسمت في بداية عام الانتخابات .. قد أعاد إليه الروح وانتشله من الهم والاسى والغم الذي انتابه لسنوات طوال والذي أدركته المحكمة .. كما أعاد الحكم الثقة لكل الشرفاء في مصر وهم كثيرون جدا .. واعظامهم الامل في مستقبل افضل لوطنهم .. وحال دون استغراقهم في اليأس والقنوط والاحباط . واضاف الدكتور حلمي الحديدي .. انه في دعواه لم يكن يبغي تعويضا ماديا على الاطلاق .. وإنما استهدف اثبات حق ليس له وحده .. وإنما هو حق الناخبين من انصاره واهل دائرته .. كما انه متفق مع ما جاء في حكم محكمة استئناف القاهرة .. بانه لابد ان يتحمل المخلوء والمحرض على الخطأ نتيجة خطئه وانه لا يقر ان تدفع الدولة من ميزانيتها مليما واحدا تعويضا بل يجب ان يكون ذلك من جيب الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب

والدكتورة فوزية عبد الستار رئيسة اللجنة الدستورية والتشريعية وأعوانهما لما ترتب على تصرفهما داخل مجلس الشعب .. وما أكدته المحكمة من الاضرار به ، كذلك وزير الداخلية وهو بالطبع الوزير السابق اللواء حبيب الحليم موسى لما حاق به نتيجة لسلوك تابعيه وتصرفاتهم التى ادت إلى تزييف ارادة الناخبين .. وقال إنه متفق تماما ومرحب ترحيبا كاملا بما قالت به المحكمة : ان تمثيل الأمة شرف ينفق عليه .. ويضحى من أجله وليس بالقفل وسيلة للاسترزاق او الكسب او التربح .. ووصف تمثيل الأمة والنيابة عن الشعب كله متمثلا فى عضوية البرلمان . انه قمة العمل الوطنى والسياسى وانه شرف لا يعادله شرف ، ولكد الرجل أن حكم المحكمة بإدانة سلبية المواطنين وعزوفهم عن اداء واجبهم القومى حكم عادل .. وأن ما قضت به المحكمة لابد انه سيعيد الثقة الناخبين بأن اصواتهم لن تهدر وأن ارادتهم ستحترم ولذا

● المستشار رفعت السيد .. اصدر الحكم التاريخى الذى اثار ردود الافعال الواسعة .

فسوف يحرصون على المشاركة .. وقال انه إذا وفقه الله فى الانتخابات القادمة التى يرجو أن تكون سليمة تماما .. وانه يعلن ذلك فى « اخر ساعة » التى يقدرها ويحترم كل توجهاتها القومية والوطنية وانه سيبقى داخل مجلس الشعب بإذن الله كل ما انتهت إليه محكمة استئناف القاهرة وما نادت به وطالبت .. والعمل على استصدار التشريعات اللازمة لسلامة العملية الانتخابية .. وضمان حيدة ونزاهة القائمين على أمرها .. وكذلك التشريعات الخاصة بعدم سقوط جريمة تزييف إرادة الناخبين بالتقادم وغيرها من المبادىء السامية التى خلصت إليها المحكمة .

العملية الانتخابية

ويقول الدكتور احمد كمال ابو المجد الوزير الأسبق واستاذ القانون ومحامى الدكتور حلمى الحديدى فى القضية : بداية احب أن اوضح أن المسألة كان بها شقان : نتيجة الانتخابات كما اعلنتها وزارة الداخلية ويسار الطعن الذى تقدم به الدكتور حلمى الحديدى إلى مجلس الشعب . فحسب الدستور ان الذى لا يرتضى نتيجة الانتخابات يقدم طعنا فيها إلى رئيس مجلس الشعب . والذى يلتزم حسب الدستور أن يحيل هذا الطعن إلى محكمة النقض ـ لتجرى فيه تحقيقا ـ التى بدورها بعد اجراء هذا التحقيق ترفع تقريرها بالرأى الذى وصلت إليه إلى مجلس الشعب الذى بدوره يفصل فى الأمر .

والطعن فى هذه المسألة كان مبنيا على أن العملية الانتخابية وقع فيها عدة اخطاء وشابها عدة ثغرات وخطأ فى الحساب ادى إلى أن النتيجة التى أعلنت أول الأمر ادت إلى الاعادة بين شخصين ليس بينهما الدكتور الحديدى بينما لو احتسبت النتيجة بشكل صحيح لتمت الاعادة بين الدكتور الحديدى وآخر .

وقد عرض الموضوع على محكمة النقض التى حققته تحقيقا شاملا انتهى إلى قبول الطعن شكلا وتبين اكتشاف عدة مخالفات وثغرات فى العملية

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الاوسط
التاريخ : ٨ (ديسمبر ١٩٩٥

الدكتور أحمد كمال أبو المجد :

يجب أن تتولى المحكمة الدستورية الفصل فى صحة عضوية النواب

● المجالس التشريعية تاريخيا كثيرا ما انحازت .. الى المنتمين لأحزاب الأغلبية وأسقطت العضوية عن الشرفاء.. وتمسكت بها لأصحاب السوابق !!

الانتخابية بعضها يتعلق بالتوقيع على الكشوف ومحاضر فرز الأصوات وبعضها خطأ فى احتساب الأصوات وعدّها بحيث انه اهمل اكثر من ١٥٠٠ صوت كان يجب احتسابها للدكتور حلمى الحديدى ورفعت محكمة النقض تقريرها إلى مجلس الشعب .

إلى هنا والأمر طبيعى وعادى وكان المتوقع أن يؤدى ذلك إلى استعادة الدكتور الحديدى لحقه من خلال الاجراءات التى تتم فى مجلس الشعب بعد وصول نتيجة التحقيق إليه إلا أن الذى حدث أن التقرير الذى ورد إلى مجلس الشعب بنتيجة التحقيق من محكمة النقض ظل بالمجلس دون اتخاذ أى اجراء أكثر من سبعة أشهر كاملة حتى اضطررنا إلى وصف مسلك المجلس بأنه (خرج بالصمت عن لا ونعم) فلا هو رفض ولا هو ناقش نتيجة التحقيق فى الطعن ..

نتيجة التحقيق

ولما رفعنا الدعوى أمام المحكمة نظرت المجلس نتيجة التحقيق وأحالها إلى لجنة الشئون التشريعية والدستورية واللجنة بسرعة كبيرة انتهت إلى رفض الطعن شكلا استنادا إلى أن الطاعن لم تقدم بصفته إلى مجلس الشعب، لم يصدق على توقيعه فى الشهر العقارى وهنا اضطررنا إلى تقديم مذكرة تكميلية فى الدعوى تعقيبا على هذا المسار الذى سلكه الطعن بعد ورود نتيجة التحقيق إلى مجلس الشعب .

ومحكمة اول درجة لم تقرر مسئولية مجلس الشعب وإنما قررت مسئولية وزارة الداخلية عن العيوب والثغرات التى سجلها تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق وبناء على هذا حكمت المحكمة بإلزام وزارة الداخلية بدفع تعويض للدكتور حلمى الحديدى مقداره ٥٠ الف جنيه وهذا الحكم لم يرتضه الدكتور الحديدى ولم ترتضه وزارة الداخلية فالطرفان استأنفا الحكم امام محكمة الاستئناف التى بدورها تجاوزت حكم محكمة الدرجة الأولى وخالفته فى انها قررت مسئولية مجلس الشعب فى أمرين :

● التراخى فى عرض تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق على لجنة الشئون التشريعية والدستورية بالمجلس .

● وإنها استجابت بالكامل لما قررناه من أن مجرد عدم التصديق على عريضة الطعن لا يؤدى إلى رفض الطعن شكلا وهذا من الناحية القانونية مبنى على حجتين هامتين :

— إنه من قواعد قانون المرافعات والاجراءات أن الاجراء لا يعتبر اجراء جوهريا بحيث يؤدى اغفاله إلى البطلان الا فى حالتين : **الحالة الأولى** : إذا نص القانون على البطلان كجزاء . **والحالة الثانية** : إذا ترتب على إغفال

الاجراء ضرر مبنى على تغير فى نتيجة الاجراء . ومجرد التصديق فى الشهر العقارى لا يعتبر كذلك .

— إنه فى حالة الطعون الانتخابية الطاعن ليس هو الذى يرفع حقه إلى محكمة النقض إنما يرفعه إلى مجلس الشعب ومجلس الشعب بدوره هو الذى يحيل الطعن إلى محكمة النقض ومعنى هذا ان المجلس شريك للطاعن فى عدم استيفاء هذا الاجراء ويحكم هذا الاشتراك لا يجوز له ان يحتج ويتمسك بهذا العيب .

فمن القواعد المتعارف عليها والمقررة حتى فى الفقه الاسلامى قاعدة تقول (من سعى لنقض ما تم على يديه فسعيه مردود عليه) وبناء على هذا قررت محكمة الاستئناف أن هذا الطعن مقبول شكلا واضافت أن ما وقع من تأخير فى عرض نتيجة التحقيق داخل المجلس ثم ما وقع بعد ذلك فى لجنة الشئون التشريعية والدستورية ثم ما ترتب عليه من رفض الطعن من جانب المجلس كل ذلك يشكل خطأ يستأهل فى نظر المحكمة الحكم بالتعويض .

قرار المحكمة

المهم من وراء هذه التفاصيل ان المحكمة قررت ان ممارسة مجلس الشعب لاختصاصاته فى هذا المجال لا تستعفى على سيادة القانون ولا تخرج عن اختصاص القضاء وقيمة هذا المبدأ الذى قررته المحكمة قيمة كبيرة لانها فى نظرنا تتفق مباشرة بسيادة القانون والدستور وان الضمانات الدستورية لا تكون لها قيمة إلا إذا توجتها رقابة تضامنية فعالة .

الامر الآخر الذى اضافه حكم محكمة الاستئناف انه راجع تقدير محكمة الدرجة الاول بالنسبة للتعويض فالطاعن شخصية عامة لها وضع اجتماعى وسياسى معين وان تفويت حقه فى عضوية مجلس الشعب بناء على هذه المسألة من الاخطاء يستوجب تعويضا اكبر ولذلك رفعت التعويض المحكوم به من ٥٠ الف جنيه إلى ١٠٠ الف جنيه .

لنا بعد ذلك ملاحظتان هامتان ـ والكلام للدكتور أحمد كمال أبو المجد ـ احداهما على الحكم والثانية على نظام قصر الصفوف الانتخابية . أما الحكم فقد قرر انه يمنح تعويضا عن الضرر الأدبى وانه بريا بالطاعن عن ان يعوض تعويضا عن ضرر مادى فى امر الاصل فيه أنه خدمة عامة وسياسية هى نبل شرف تمثيل الأمة وهذا امر تتحفظ عليه إذ الغالب ان يتحمل المرشحون اعباء مالية كبيرة لا نرى معها وجها لعدم تعويضهم عنها إذا ما قضى بمسئولية الادارة او مجلس الشعب .

استقلال المجالس التشريعية

اما الامر الآخر فهو اننا منذ زمن بعيد نتحفظ على ملاءمة نظام استقلال المجالس التشريعية بفحص طعون العضوية وهو تحفظ لا نستعده من تحليل تجاربنا فى مصر فحسب وإنما هو امر مثار فى الفقة الدستورى من زمن بعيد فقد دلت التجارب فى كثير من دول العالم على أن انفراد مجلس الشعب بالفصل فى الطعون الانتخابية يعيبه امران :

١ ـ انه يعهد إلى المجلس وهو مجلس تشريعى وسياسى بمهمة قضائية جوهرها تطبيق احكام القانون والدستور على اجراءات الانتخابات وليس للمجلس التخصص التضامنى المطلب ولا الحياد الذى تنفرد به السلطة القضائية .

٢ ـ ان الاعتبارات السياسية جعلت المجالس التشريعية ومنها الغلبيات حزبية تنحاز فى كثير من الأحيان إلى من ينتمون للحزب الغالب فيها فترفض طعون المنتمين للمعارضة وتقبل طعون المنتمين للاغلبية حتى قال فقيه دستورى قديم « إن المجالس التشريعية كثيرا ما أبطلت صحة الانتخابات او اسقطت العضوية عن اعضاء سجلهم صاف كالبلور بينما وقفت إلى جانب مرشحين او نواب منسوب إليهم ارتكاب جرائم مخلة بالشرف » .

ولهذا كله طالبنا فى مرحلة سابقة بأن الأوفق والمخرج من ذلك كله ان يعهد بهذه الطعون وبالفصل فى صحة العضوية إلى المحكمة الدستورية . خصوصا وان الاعتبارات التاريخية التى ادت إلى تقرير مبدأ استقلال المجالس التشريعية بفحص طعون صحة العضوية اكثرها يعبر عن ملابسات تاريخية لم تعد قائمة كما ان الاستقلال المنوط بالمجلس إنما هو استقلال عن السلطة التنفيذية وليس عن السلطة القضائية التى تنحصر مهمتها فى انزال حكم الدستور على سائر السلطات العامة بحيث لا تعلو ارادة سلطة من السلطات فوق ارادة الأمة المعبرة عنها صراحة فى نصوص الدستور وبحيث تكون كل سلطة ـ سيدة قرارها ولكن فى حدود الدستور .

وحسبنا أن نذكر أن دستورنا القائم يقضى بأن تكون ممارسة كل سلطة لاختصاصاتها (على النحو المبين بهذا الدستور) .

دور محكمة النقض

وأرى أن الدور الممنوح لمحكمة النقض دور قلق ينقص من احترامها فى نظر الكافة لأنها أحيانا تنتهى إلى نتائج حاسمة وبعضها يتعلق بمواقع مادية لا يتصور الخلاف حولها ومع ذلك فإن مجلس الشعب يملك أن يتجاهل تقريرها وهو أمر فى الوضع الحالى ممكن ومناسب دستوريا ولابد من إعادة النظر .

ومجمل النظام القائم يفتح الباب لدخول الاعتبارات السياسية فى أمر هو فى جوهره دستورى وقانونى وقضائى وهناك دول اذكر منها دولة الكويت بعد أن كانت تمنح هذا الاختصاص للمجلس التشريعى جعلته للمحكمة الدستورية حيث انشائها إلا أن الفارق أن النص الوارد فى الدستور هناك كان يسمح بهذا النقل اما فى مصر فلا يمكن إجراء هذا الا بعد تعديل الدستور .

ويختتم الدكتور احمد كمال أبو المجد حديثه قائلا : إن الحكم فى تقديرى استطرد من موضوع الدعوى إلى أمور صحيحة فى ذاتها ، كحث النائبين على الادلاء بأصواتهم وهذا وإن كان فيه رأى غير مستقر تماما وتسترسل اليه بعض الأحكام القضائية فى أكثر دول العالم المتقدم ويسمونه هناك الاقوال القضائية المرسلة (DICTA) .

مواجهة رئيس اللجنة التشريعية

هناك العديد من الأسئلة تحتاج إلى إجابة لماذا رفض مجلس الشعب الطعن وهل أخطأ برفضه تقرير محكمة النقض الذى قضى بالبطلان وهل تأخر مجلس الشعب فى نظر التقرير وتجيب الدكتوره فوزية عبدالستار فتقول ان مجلس الشعب رفض الطعن المقدم من الدكتور حلمى الحديدى لانه لم يستوف الشكل القانونى الذى اشترطته المادة (٢٠) من قانون مجلس الشعب فهذه المادة اشترطت لقبول الطعن الانتخابى تحقيق شروط ثلاثة :

- ان يقدم الطعن إلى رئيس مجلس الشعب خلال الـ ١٥ يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب .
- ان يكون الطعن مشتملا على الاسباب التى بنى عليها .
- ان يكون مصدقا على توقيع الطالب عليه فى الشهر العقارى .

وإذا تخلف أى شرط من هذه الشروط فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ومن ثم لا ينظر فى الموضوع والطعن المذكور لم يكن مصدقا على توقيع الطالب عليه أى غير مستوفى للشروط الشكلية .

لا توجد بدعة

وهل تخلف الشروط الشكلية له هذه الأهمية ؟

تقول الدكتور فوزية عبدالستار بكل تأكيد والأمر ليس بدعة فى هذا النص وليس مقصورا على الطعن فقط إنما للشكل أهمية كبيرة فى الدعاوى والطعون العادية مثال ذلك صحيفة الطعن بالنقض فى حكم من الأحكام يجب أن يقدم إلى محكمة النقض فى خلال مدة معينة ٦٠ يوما من تاريخ الحكم فإذا قدمت بعد هذا المدة ولو بيوم واحد قضى بعدم قبول الطعن ويحول ذلك دون نظر موضوع الطعن . كذلك يجب أن تكون صحيفة الطعن بالنقض موقعا عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض فإذا اغفل هذا التوقيع كان الطعن غير مقبول شكلا مهما كانت أوجه الطعن واضحة ومهما كانت أحكام الحكم لصالح الطاعن احتمالا غاليا .

وحول التزام مجلس الشعب بتقرير محكمة النقض تقول المادة (٩٣) من الدستور التى حددت صراحة وبوضوح شديد اختصاص كل من محكمة النقض ومجلس الشعب فيما يتعلق بالطعون الانتخابية فقررت أن « يختص المجلس بالفصل فى صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه ، ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ علم المجلس به ويجب الانتهاء من التحقيق خلال ٩٠ يوما من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ٦٠ يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى اعضاء المجلس .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : البلاغ الجديد
التاريخ : ١٩٨٤/٥/٢٠

رئيس حزب العمل :

النظام الانتخابى بالقوائم افضل الطرق الانتخابية ولكن .. !!

كتب : هيثم محمود

مع اقتراب موعد انتخابات مجلس الشعب .. يزداد القلق والتوتر بين الاحزاب والمرشحين ، خاصة وانه حتى الآن لم يعلن عن النظام الذى ستجرى عليه الانتخابات القادمة ، وفى لقائنا مع الاستاذ ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل اعلن تفضيله لنظام القوائم النسبية غير المشروطة ، كما اكد على اهمية تحسين الاداء الانتخابى قبل اعلان النظام الانتخابى نفسه .. كما تطرقنا معه الى الداء الجديد الى نسبة العمال والفلاحين فى مجلس الشعب وهل هى فى الصالح العام ام عكس ذلك .

ففى البداية :

● قلت .. مارايكم فى تاخر اعلان النظام الذى ستجرى به الانتخابات القادمة ؟

●● قال .. سبق وان عرضنا راينا من خلال الحوار الوطنى .. بتاكيدنا على تحسين اداء الانتخاب نفسه .. حيث طالبنا بالغاء شخصية الباحث وتكثيف بطاقته التى يحملها سواء شخصية او عائلية ، وان يوقع امام اسمه او يبصم سواء كان رجلا او امراة ، ولكن عدم اثبات شخصية الناخب هى الثغرة التى يحدث من خلالها تلاعب وتزييف ، فضلا عن وجود اشراف القضاء على عملية التصويت ، كما انه يجب تنقية جداول الانتخابات واضافة الاسماء التى لها الحق فى الانتخاب .

● قلت .. واى نظام للانتخاب تفضل .. ؟

●● قال .. لكل من النظام الفردى او نظام القوائم النسبية غير المشروطة مزاياه وعيوبه ، ولكننا نرى ان نظام القوائم النسبية غير المشروطة من افضل الطرق .. حيث انه معترف به دوليا .. وانه يساعد على تكوين الاحزاب بطريقة صحيحة .. فمثلا لايتم تشكيل الاحزاب فى كثير من الدول بقرار من لجنة الاحزاب كما يحدث فى مصر ولكن يتم عن طريق القوائم النسبية غير المشروطة كما يحدث بالنسبة لحزب الخضر فى المانيا ، ويضيف ان معظم الدول العريقة فى الديمقراطية قلة من تطبيق النظام الفردى ، ولكن الحزب الحاكم احتفظ لنفسه بان يختار هو الشكل الذى تجرى عليه الانتخابات فنحن ما علينا سوى الاستعداد فقط .

● وهل ترى للنظام الفردى مميزات ؟

●● بالتاكيد .. فالناخب يعرف تماما من هو ممثله حيث انه يختار شخصا معينا ، ومن هنا ينشأ ما نسميه بالصالح المتبادلة ، والتى يمكن ان تجعل الناخب يوجه اغلب نشاطة الى قضاء مصالح شخص الافراد الذين ساعدوه فى الوصول الى البرلمان واذا كان منتميا لحزب فانه لايتحمس لهذا الحزب بقدر مايهتم بمصالح افراد دائرته .

● قلت .. مارايكم عن نسبة العمال والفلاحين فى مجلس الشعب ؟

●● قال .. ان نسبة العمال والفلاحين عليها ضجة كبيرة ، ومطالبه بتعديل هذه المادة من الدستور ولكن ارى انها تبقى كما هى الا عندما يكون هناك اتجاه بوضع دستور جديد يتوافق مع كل المتغيرات ، ولكن تعديل مادة من الدستور والتجديد سوف يؤخذ منها وانها اتجاه ضد الطبقات الكادحة ، ولذلك يمكن الاستعاضة بوضع تعريف جديد للعمال والفلاحين

رغم حكم النقض

مجلس الشورى يخالف القوانين والدستور ويطلب من الداخلية إجراء انتخابات جديدة بالبلينا

تم التصديق مؤخرا في مجلس الشورى على تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية والذى انتهى الى بطلان اعلان انتخاب هشام احمد ابراهيم عضو مجلس الشعب من دائرة البلينا بسوهاج بناء على الطعن المقدم من فاروق حمدان منافسه في الانتخابات عام ١٩٨٧ . ثبت للجنة ان عثمان ابراهيم من العمال لم يكن الحاصل على اعلى الاصوات في انتخابات الاعادة في التجديد النصفى لمجلس الشورى الدائرة الخامسة مركز البلينا والتى اجريت بين فاروق حمدان وعثمان ابراهيم «عمال» وان فاروق حمدان هو الحاصل على اعلى الأصوات حيث تبين للجنة ان مجموع الاصوات التى حصل عليها عثمان ابراهيم هى ١٦٦٤٠ صوتا وليس ١٦٧٢٣ صوتا كما ورد في محضر اللجنة العامة في المائدة الانتخابية في حين حصل منافسه فاروق على ١٦٧٠٣ اصوات.. وبذلك جاء فوز عثمان بطريق الخطأ الذى وان الماثل هو فاروق حمدان كما جاء ذلك ايضا بالحقيق الذى انتهى اليه تقرير اللجنة. وتتضمن تقرير اللجنة الدستورية والتشريعية قيام مجلس الشورى باصدال نص المادة ١٢٧ من اللائحة الداخلية للمجلس والتى تتضمن قيام المجلس باخطار وزير الداخلية باجراء انتخاب تكملة في حالة الفراغ بعد التصويت على ابطال المجلس لعضوية العائد(؟).

والغريب انه لايجوز قانونا تطبيق نص المادة على الحالة المذكورة حيث انها لاتتضمن نص المادتين ٩٣ و٩٦ من الدستور ولاتتضمن نص المادة ٣٢ من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى حيث ان الحالة المذكورة هى مجرد خطأ مادى تتطلب لحلال عضو عثمان في عضوية مجلس الشورى دون اخطار وزير الداخلية لاعادة انتخاب تكميلى.. حيث ان البطلان انصب على مجرد اعلان انتخاب عثمان احمد ابراهيم رغم عدم أحقيته. في ذلك وقد جاءت العملية الانتخابية بكافة مراحلها سليمة

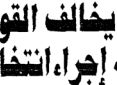

مصطفى كمال حلمي لواء فاروق حمدان

والما قانون والطعن منصب فقط على تصحيح الخطأ المادى المذكور باعلان انتخاب حمدان بدلا من عثمان دون اعادة الانتخابات وذلك ليس من قراغ فقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على انه يتعين من احكام الدستور وقوانين مجلس الشعب والشورى ومباشرة الحقوق السياسية ان العضوية في هاتين المجلسين اساسها الارادة الشعبية المتمثلة في الناخبين الذين يتعين الاخلاء باصواتهم بالاغلبية القانونية اللازمة لصالح مرشح ممن تتوافر فيه الشروط التى نص عليها الدستور والقانون ويعتبر عضوا بمجلس الشعب او بمجلس الشورى بمقتضى السيادة الشعبية وبناء على التعبير الصحيح عن هذه الارادة الشعبية بقوة الدستور وليس بمقتضى ارادة اى سلطة اخرى سواء كانت سلطة ادارة عليا او سلطة وزير الداخلية فليس للجان المختصة بعمليات الاقتراع والفرز واعلان النتيجة او لوزير الداخلية من بعدها أى سلطة في تعديد الارادة الشعبية في اختيار اعضاء مجلس الشعب او الشورى او في تقرير صحة العضوية بالمجلس والرقابة التى يقررها الدستور لصحة العضوية في مجلس الشعب ومجلس الشورى وحدهما بناء على التحقيق الذى تجريه محكمة النقض في الطاعن المرجحة الى صحة هذه العضوية..

أما الاعلان عن فوز عضو فهو مجرد كاشف عن الارادة الشعبية وليس منشأ لمركز قانونى للمرشح للعضوية يحضر بمقتضاه عضوا بالمجلس من الوجهتين الدستورية والقانونية لأن هذه العضوية تتحقق له بمقتضى الدستور والقانون منذ اقفال باب التصويت باللجان الانتخابية حيث تكون الارادة الشعبية والسيادة الشعبية قد اودع التعبير عنها مسجلا في تلك التصويت بصناديق الانتخاب وتكمن في هذه التذكير حقيقة ومضمون هذه الارادة التى لا شأن لأية سلطة أو لأحد بعدها إلا في الكشف عنها أو التنزيل عليها واعلانها للكافة دون تعديل او تغيير أو لذلك فإن هضو مجلس الشعب أو الشورى يكتسح بعهده العضوية وفقا لصريح نصوص الدستور والقانون من تاريخ بداية اتجاه معلية التصويت وهذا واضح من حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن ٢٠٣ لسنة ٨٧ والطعن ٢١٠ سنة ٣٧ قضائية والطعن ٢١٧ لسنة ٣٧ قضائية والطعن ٢٨٥ لسنة ٣٧ قضائية ورقم كل هذا فان مجلس الشورى لم يمتد بالاحكام القضائية السالفة وخالف بذلك حكم محكمة النقض الصادر لصالح فاروق حمدان كذلك خالف لمحكم الدستور طاعنه من وزير الداخلية لجراء انتخابات جديدة بالبلينا ورغم ان فاروق حمدان هو الحاصل على اعلى الاصوات من واقع التذكير الانتخابية وصناديق الانتخابات بعد فرزها. وبالتالى فإنه لايجوز بقوة الدستور والقانون اعادة الانتخابات مرة اخرى لأن ذلك يشكل اعتداء صارخا على الارادة الشعبية التى اختارت مسئلها.

هناء مصطفى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٥

كلمة حق

●● هناك إرهاب أعلى.. وإرهاب حكومة.. إرهاب الأعالي بإطلاق الرصاص.. وهو مرفوض.. تلوم به قلة منحرفة.. وإطلاق الرصاص مكروه لأذه يلغي صوت العقل.. ويحاصر الحوار.. ويفرض العنف.. ويجعل الكل خائفا ومرعوبا.. ولكن إرهاب الحكومة يتم بالقوانين سيئة السمعة.. وفرض حالة الطوارئ.. ومصادرة الرأي الآخر.. واتهام المعارضة بأنها حالة وجاهية ومزاجية ومن العملاء.. وإرهاب الحكومة يتم بتزوير الانتخابات.. ومطاردة الصحفيين.. ولا كان إرهاب الأعالي يمكن مقاومته والقضاء عليه.. الا أن إرهاب الحكومة يستتر وراء قوانين تصدر من مجلس الشعب.. وعلى وجه السرعة.. وبدون دراسة.. ولا هدف لهذه القوانين الاستثنائية الا مصادرة الهامش البسيط من الحرية.. فبقاء واستمرار إرهاب الحكومة ترسانة من القوانين الاستثنائية تحاصر الحريات العامة.. وتضيق عليها الخناق.. وتعتبر أن الاستعداد للانتخابات جريمة عقوبتها الحبس.. حتى لا تفكر الأحزاب في دخول الانتخابات القادمة..

●● وقد صدع السادات كثيرا من الأمجاد السياسية.. ولكنه دخل التاريخ متهما بالغاء الحرية.. وبحادثة ٥ سبتمبر.. فالسادات قضى على الديمقراطية السياسية.. وقرر الخيار السوفيتي.. وأشاد انتصار اكتوبر.. وحقق الانفتاح الاقتصادي والسياسي.. وحقق السلام من موقع التكافؤ.. وانهى الحرب.. ولم يحكم بالطوارئ.. والسلام الذي أسماه الحياة الجديدة.. ودعم انشاء الاحزاب.. ولكنه في نفس الوقت حاصر العمل السياسي بعدد من القوانين الاستثنائية.. وفي النهاية أغلق صمام الأمان.. لأنه لا يطيق صبرا على الهامش البسيط من الحرية.

●● وكان الأمل أن يتسع نطاق الحرية.. وأن تكون الطوارئ ضرورتها.. وأن تزيد شعاعات حرية الاختيار.. وأن يتسع مجال حرية الاختيار أمام الناس.. سواء في نقابات المحامين أو النقابات المهنية أو الجامعات أو الاتحادات الرياضية أو المجالس الشعبية.. من المجلس المحلي في القرية الى مجلس الشعب.. وأن يتم تعديل قانون الاحزاب وقانون الصحافة.. وقانون الغرف التجارية واتحاد الصناعات.. وأن تعود للمواطن سيادته وحقه في الاختيار.. ولكن الحكومة في السنوات الأخيرة تصدر من القوانين ما يسمح لها بالتدخل في كل أمر.. حتى يكون كل شيء تحت السيطرة.. ولا تترك الحكومة للفرد أو المواطن فرصة الحركة.. حتى الاقتصاد أصبح مرعوبا من بعض الاجهزة.. التي تمارس إرهاب الحكومة ضد رجال الأعمال.. لدرجة أن مصر أصبحت دولة طاردة للاستثمار كما تقول التقارير الدولية..

●● وإذا كان بعض السواح يهربون من إرهاب الأعالي فإن البعض الآخر يهرب من إرهاب الحكومة.. من أول خطوة يخطوها في المطار أو الميناء.. وإذا كان رأس المال الجبان يهرب من إرهاب الأعالي الا أن معظم رجال الأعمال يهربون من إرهاب الحكومة.. لأن رأس المال يحب العمل في الدور.. ويحب أن يكون له صوته في الاعلام وفي البرلمان.. وإرهاب الحكومة يمنع ذلك.. ولا يسمح به..

محمد الحيوان

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بأمر القانون

حسن الألفي

بالرغم من انتهاء موعد القيد في جداول الانتخابات وبالرغم من تعليمات وزير الداخلية للادارة العامة للانتخابات بسرعة اعلان النتائج النهائية للقيد، الا أن القيد مستمرا في ست دوائر.

يقول اللواء محمد بدير الشناوي مساعد وزير الداخلية ومدير الادارة العامة للانتخابات ان الدوائر التي تتزامن فيها عملية الانتخابات التكميلية مع موعد القيد الانتخابي من اول نوفمبر حتى نهاية يناير يتم فتح باب القيد فيها بدءا من اليوم التالي لاعلان نتيجة الانتخابات التكميلية وهذة ثلاثة شهور وفقا للمادة العاشرة من القانون ٧٣ المنظم لعملية الانتخابات.

والدوائر المستمر بها القيد هي مينا البصل والزقازيق وقليوب والدائرة الاولى بسوهاج والثانية بالشرقية والسابعة بالمنيا ومغاغة مركز مغاغة.

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩ / ٣ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتورة فوزية عبد الستار :

مجلس الشعب .. لم يخطىء

- مواعيد الفصل فى الطعن .. استرشادية وليست اجبارية
- المجلس وحده .. المختص بالفصل فى صحة العضوية

- خالد محيى الدين : تزييف ارادة الناخبين دفع المواطنين للعزوف عن المشاركة فى الانتخابات

- مصطفى مراد : نزاهة الانتخابات وسلامة العضوية مسئولية وزارة الداخلية ومجلس الشعب

● د . حمدى السيد :

الحكم فريد من نوعه ووضع أصابعه على المواجع التى تشكو منها فى العملية الانتخابية

الطعون الانتخابية

ومن الواضح وفقا لهذا النص أن المشرع الدستورى أعطى للطعون الانتخابية أهمية خاصة باعتبارها تتعلق بكيان السلطة التشريعية نفسها تجعل من محكمة النقض ـ على سبيل الاستثناء ـ سلطة تحقيق وليست سلطة حكم فى الطعون الانتخابية فتنحسر مهمتها فى التحقيق فى أسباب الطعن ثم تنتهى إلى إبداء رأيها فى تقرير ترسله إلى مجلس الشعب ويختص المجلس بالفصل فى صحة هذا الطعن فى ضوء التحقيق الذى أجرته محكمة النقض ويعنى ذلك أن المجلس لا يلتزم بتقرير أو برأى محكمة النقض فى الطعن لأن من المسلم به على الصعيد القانونى أن رأى سلطة التحقيق لا يلزم إطلاقا سلطة الحكم وبناء على ذلك فإن المجلس مع تسليمه بنتيجة التحقيق الذى أجرته محكمة النقض إلا أنه قد يختلف معها فى الرأى الذى يكونه فى ضوء هذا التحقيق .

فقد ترى المحكمة أن إجراء معينا يترتب على إغفاله بطلان الانتخاب بينما يرى المجلس أن إغفال هذا الاجراء لا يترتب عليه البطلان استنادا إلى أن هذا الاجراء ليس إجراء جوهريا . والضابط فى معرفة جوهرية الاجراء وهو الذى استند إليه مجلس الشعب فى عدة طعون الضابط فى ذلك هو ما إذا كان إغفال الاجراء قد ترتب عليه تزييف الارادة الشعبية أم انه لم يترتب عليه هذا الاثر ورأى المجلس انه لا يوجد بطلان طالما لم تزيف الارادة الشعبية .

التزام بالمدد

هل عدم التزام مجلس الشعب بالمدد المنصوص عليها فى المادة ٩٣ من الدستور يعتبر خطأ من جانبه يترتب عليه الحكم بالتعويض أم لا ؟

وتقول ان نص المادة ٩٣ الزم محكمة النقض الانتهاء من التحقيق خلال ٩٠ يوما من تاريخ إحالة الطعن إليها . كما الزم المجلس بالفصل فى صحة الطعن خلال ٦٠ يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ويذهب اغلب فقهاء القانون الدستورى إلى أن المواعيد التى وردت فى هذا النص هى مواعيد إرشادية أى تنظيمية لا يترتب على مخالفتها البطلان أى لا يلتزم بها مجلس الشعب ولا محكمة النقض وإذا كان الامر كذلك فإن تأخر مجلس الشعب فى الفصل فى صحة الطعن بما يتجاوز هذه المدة لا يمثل خطأ من جانبه وواقع الأمر أن الطعن قد أرسل إلى محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ تقديمه فى ١٢/١٢/٩٠ ووردت تقرير محكمة النقض بالرأى فى التحقيق الذى أجرته إلى المجلس فى ٢/٥/٩٢ أى بعد فوات الـ ٩٠ يوما المنصوص عليها وهذا يؤكد المعنى الذى يذهب إليه أغلب الفقهاء فى القانون الدستورى فهذه مواعيد إرشادية . والمجلس بدوره فصل فى هذا الطعن فى ٢٢/١/٩٣ ويعتبر هذا ايضا أخذا بفكرة المواعيد الارشادية ومن ثم فليس هناك خطأ لا فى مجلس الشعب ولا فى محكمة النقض .

ضوابط المجلس

ويشير إلى ان المجلس وضع ضوابط للفصل فى صحة الطعون فإذا تبين للمجلس أن هناك خطأ إجرائيا حدث فى الانتخابات فإنه يبحث فيما إذا كان يترتب على هذا الخطأ تزييف فى إرادة الناخبين وفى هذه الحالة يقرر البطلان لأن نتيجته مخالفة لحقيقة الارادة الشعبية اما إذا تبين أن الخطأ الاجرائى لم يؤثر فى حقيقة الارادة الشعبية فإنه لا يترتب البطلان وعلى سبيل المثال القانون يشترط توقيع رئيس اللجنة العامة على محضر الفرز كما يتطلب توقيع رؤساء اللجان الفرعية وقد يصل عددها إلى ١٥٠ أو يزيد فى الدائرة الواحدة فإذا تخلف بعض رؤساء اللجان الفرعية عن التوقيع لسبب أو لآخر . للارهاق مثلا . هل يتصور أن يترتب على هذا الخطأ البسيط بطلان العملية الانتخابية بكل ما أنفق فيها من أموال وجهد وحشد للمواطنين بالطبع لا . لانه إجراء غير جوهرى ولم يؤثر فى حقيقة الارادة الشعبية .

ولمجلس الشعب تجربة فقد أبطل عضوية أحد المطعون فى انتخاباتهم فى الدورة الاولى للمجلس الحالى عندما تأكد للمجلس من التحقيق الذى أجرته محكمة النقض تزييف الارادة الشعبية رغم أن المطعون ضده كان حزب وطنى والطاعن مستقلا .

وأخيرا تقول الدكتورة فوزية عبدالستار لقد أكدت المحكمة الادارية العليا من قبل ما ورد فى المادة ٩٣ من الدستور بأن من اختصاص مجلس الشعب وحده الفصل فى صحة العضوية .

أدوات ضغط

ويقول خالد محيى الدين الأمين العام لحزب التجمع :

إن مثل هذه الأحكام تعد أدوات ضغط معنوية للراى العام من أجل الوصول إلى انتخابات نزيهة وهى تعد أداة فى نضالها من أجل تحقيق هذا الهدف .

وفى اعتقادى أن نضال الناس المستمر سيصل فى النهاية إلى إجبار الحكومة لأن تجرى انتخابات تتسم بالنزاهة وتضع لها الضمانات اللازمة لذلك

وأن تقوم بتعديلات تشريعية تضمن النزاهة لأن العرف السائد بين الناس أن الانتخابات يتم تزويرها وبالتالى هذا السبب هو الذى يؤدى إلى العزوف والسلبية .

دفع التعويضات

ويقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار أن وزارة الداخلية ومجلس الشعب هم المسئولون عن دفع التعويضات . واذا لم يتم تعديل الدستور وقانون مجلس الشعب فأى حكم لن يكون له قيمة حقيقية هو صحيح حكم عظيم وقيمة كبيرة ولكن يعتبر نوعا من التنبيه فنزاهة الانتخابات وسلامة العضوية مسئولية وزارة الداخلية التى تقوم بالاشراف على الانتخابات ومجلس الشعب الذى يفصل فى صحة العضوية .

حكم فريد من نوعه

وقد وصف الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء وعضو مجلس الشعب الحكم بانه حكم فريد من نوعه وقد وفق رئيس الدائرة أن يضع أصابعه على العديد من المواجع التى تشكو منها الانتخابات فى مصر .

ومن حسن الحظ ان « آخر ساعة » قامت بنشر الحكم بالتفصيل لعل وعسى ان يكون ذلك مثل الحجر الذى يلقى فى الماء الراكد فيثير الحركة فيه وتتابع الأمواج وقد يؤدى ذلك إلى إثارة الاتجاهات المختلفة والحديث حول ماجاء بالحكم

وربما يكون ذلك رايا عامًا ضاغطا يؤدى إلى إزالة كل المواجع التى تشكو منها العملية الانتخابية .

وأرى أنه لابد من تعديل جذرى وشامل فى قانون مباشرة الحقوق السياسية وأن يكون القيد فى جداول الانتخابات إجباريا وليس اختياريا .. إلى جانب عمل تعديل تشريعى يؤدى إلى عدم وجود مثل هذه المشاكل والقضايا فى المستقبل ولابد من استخدام الوسائل الآلية فى الانتخابات بدلا من الطرق البدائية الحالية .

واعتقد أن اهم مايميكسه هذا الحكم هو لابد أن يكون مجلس الشعب أكثر تقديرا وأكثر استجابة لتحقيقات محكمة النقض . اما مسألة من يدفع التعويض فهو وضع لابد من إصلاحه فلابد من تعديل تشريعى . وطالما ان العملية الانتخابية فى حوزة وزارة الداخلية ستظل هى المسئولة عن دفع التعويض والمسئولية مشتركة بينها وبين مجلس الشعب .. الوزارة لانها سمحت بظروف ادت لحدوث التزوير ومجلس الشعب لانه لم يستجب لتحقيقات محكمة النقض .

تناقض فى المواد

ويقول كمال خالد المحامى وعضو مجلس الشعب من ناحية المبدأ هناك عوار خطير فى الدستور نفسه يتمثل فى التناقض الشديد بين نص المادة ٩٣ منه والمادتين (١٦٥) و (١٦٦) ذلك انه فى حين تنص المادة (١٦٥) على أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفقا للقانون . وتنص المادة (١٦٦) على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأى سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة . نجد أن المادة ٩٣ من الدستور تعطى الاختصاص فى الفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب للمجلس نفسه وتقصر اختصاص محكمة النقض على مجرد التحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليه من رئيسه وهذا تناقض شديد لأن الفصل فى الطعون الانتخابية هو بلا جدال أمر من شئون العدالة وهوالفصل بين الطاعن والمطعون فى أمر يتعلق بحق كل منهما ويستوجب تحقيق العدالة بينهما . وهو ما اختص به الدستور القضاء دون غيره فى عبارة واضحة جازمة لا لبس فيها ولا غموض فى نص المادة (١٦٦) .

وهذا التناقض ادى إلى وضع بالغ الشذوذ وهو ان أعطت المادة (٩٣) الحق لأعضاء مجلس الشعب فى ان يفصلوا فى الطعون المقدمة ضدهم

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٥

● كمال خالد :

الحكم تاريخى .. وطوق عنق مجلس الشعب ولابد من الاسراع .. فى اجراءات التعديلات التشريعية المطلوبة

وهو أمر يتناقض مع ابسط مبادىء العدالة . فقد جعل منهم خصوما وقضاة وهذه الظاهرة قد ظهرت وبوضوح شديد بحكم موقفى فى مجلس الشعب بصفة عامة وفى اللجنة التشريعية والدستورية بصفة خاصة . هذا العوار فى الدستور يتعين مراجعته وتعديله وإلى ان يتم هذا التعديل فلا ننتظر من الخصوم ان يصدروا احكاما عادلة لصالح الطاعنين .

حكم تاريخى

إن مطالبة المحكمة فى حكمها التاريخى العظيم بألا تسقط جرائم تزييف إرادة الناخبين بالتقادم فإنه أمر يدعو للأسف أن نجد القانون يخفف فى عقوبة مرتكبى جرائم التزوير فى الانتخابات ، وهى فى رأيى ابشع بكثير من جرائم التزوير العادية لانها تمثل جريمة تزييف فى إرادة الناخبين بالنزول بالعقوبة إلى اقل مستوياتها بما لا يتجاوز جنحة سب او قذف .

وانا أضيف لحكم المحكمة وجوب تشديد عقوبة تزوير إرادة الناخبين وجعلها على الاقل فى مستوى عقوبة جريمة جناية التزوير فى أوراق رسمية .

أما الذى طالبت به المحكمة بان يتحمل المزيفون قيمة التعويضات من جيوبهم فهو أمر ضرورى وواجب لانه للأسف الشديد أن مرتكبى الجرائم من رجال السلطة لا يعنيهم من قريب او من بعيد أن تصدر ضدهم أحكام بصفتهم الوظيفية ويتحمل نتيجة أخطائهم خزينة الدولة وهى من عرق ودم الشعب المصرى ومن باب أولى فإن المشاركين معهم فى التزييف لصالحهم من المرشحين أو اتباعهم تنسحب المسئولية إلى المرشحين الذين جرى التزوير لحسابهم وكل من ساندهم فى ارتكاب هذا التزوير وهى ما تستوجبه ابسط مبادىء العدالة بل وفى رأيى انه يتعين على وزارة الداخلية أن تقيم الدعاوى ضد مرتكبى جرائم التزوير لالزامهم بدفع ما تكبدته وزارة الداخلية من مبالغ بسبب ما ارتكبوه من أعمال التزوير وهو ما يطلق عليها دعاوى الضمان

وأرجو أن لا تتقاعس وزارة الداخلية فى اللجوء إليها وهو ليس حقا لوزارة الداخلية فحسب وإنما واجب عليها لحماية المال العام الذى التزمت بدفعه

وفيما قررته المحكمة ويحق بأن مجلس الشعب ليس دائما سيد قراره فهو حكم عظيم يتفق مع مبدأ سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من الدستور والمبدأ المنصوص عليه فى المادة ٦٥ منه والذى ينص على أن تخضع الدولة للقانون .. وبالتالى فإن تطبيق أحكام نص المادة ١٦٣ من القانون المدنى التى تنص على أن كل خطأ يترتب عليه ضرر يتحمل مرتكبه التعويض وقد استظهرت المحكمة الخطأ من جانب كل من مجلس الشعب ووزارة الداخلية فإن الحكم قد جاء متفقا مع صحيح أحكام الدستور والقانون مؤكدا أننا فى دولة قانونية ولسنا فى دولة غاب بها القانون .

خطأ مجلس الشعب

وفيما يتعلق بالحديث عن خطأ مجلس الشعب ممثلا فى تأخير عرض تقرير محكمة النقض على اللجنة التشريعية فإننى لست من مع يبررون هذا التأخير عن المواعيد المنصوص عليها فى المادة ٩٣ من الدستور بأنها مجرد مواعيد إرشادية اسوة بالتأخير الذى يحدث فى الفصل فى المسائل المعروضة أمام القضاء على خلاف النصوص الارشادية الواردة سواء فى القانون او الدستور لأن الاختلاف بين الأمرين كبير وواضح الا وهو أن الأمر المعروض أمام القضاء قد يحتاج حسم الرأى فيه إلى تجاوز هذه المواعيد والقاعدة أن القاضى لا يحكم إلا بما اقتنع به واطمأن إليه وجدانه ولذلك فلا تثريب على القاضى إذا تجاوز المواعيد المحددة سواء فى القانون او الدستور ومن ناحيتى فإننى لا أرى اى عذر من هذا القبيل يمكن أن يتحمله مجلس الشعب فى تأخير عرض تقرير محكمة النقض على اللجنة التشريعية لأن مجرد العرض لا يحتاج إلى دراسة أو تفكير أو تمحيص اللهم إلا أمر واحد يتعارض مع مبدأ العدالة الا وهو الشعور بالحرج .

واختلف مع المحكمة عندما ناشدت وزير الداخلية ان يحسن اختيار رؤساء اللجان الانتخابية بإسناد ذلك إلى القيادات الادارية العليا وأساتذة الجامعات بالاضافة لرجال القضاء لان الدستور في المادة (٨٨) منه قد نص صراحة على أن تتم عملية الاقتراع (مرحلة الانتخابات التي تجرى في اللجان الفرعية) تحت إشراف القضاء وبالتالي اضم صوتي للمحكم في أن يختار وزير الداخلية لعضوية اللجان وليس لرئاستها هذه العناصر الممتازة من القيادات الادارية العليا

وأساتذة الجامعات اما رئاسة اللجان الفرعية فإنني متمسك بحكم المادة (٨٨) من الدستور بأن تكون لأعضاء الهيئات القضائية دون غيرهم وهذا الأمر مطروح حاليا امام المحكمة الدستورية العليا في الدعوى المقامة مني طعنا على قانون مجلس الشعب الحالي والانتخابات التي جرت به على الرغم من فوزي فيها .

تعديلات تشريعية

إن ما طالبت به المحكمة اصبح امرا يطبق عنق مجلس الشعب قبل غيره ويتعين عليه المبادرة بإجراء تعديلات تشريعية تحقق ما جاء في الحكم من توصيات هي توصيات عظيمة هي اولا واخيرا تحقق الصالح العام وتعيد الثقة والاحترام لما يجرى في مصر من انتخابات بعد أن فاحت رائحة التزوير وتزييف إرادة الناخبين في عشرات التقارير الواردة من محكمة النقض ولذلك فإنني ارى أنه يتعين بالاضافة إلى هذه التوصيات إجراء تعديل دستوري يقضي على التناقض الذي أشرت إليه بين نص المادة (٩٣) والمادتين (١٦٥) و (١٦٦) وجعل الاختصاص في نظر الطعون الانتخابية للقضاء . لانه امر يتعلق بتحقيق العدل بين الطاعنين والمطعون ضدهم من أعضاء مجلس الشعب .

واما بالنسبة لادانة المحكمة لسلبية المواطنين فإنني ارى أن المواطنين سيظلون ينأون بأنفسهم عن الاشتراك في الانتخابات مادام عدم الثقة في سلامتها يخيم عليها .

وبالنسبة لعدم قبول الطعن أمام اللجنة التشريعية والدستورية لان الطاعن لم يلتزم بتوثيق توقيعه فهذا مبدأ استقرت عليه اللجنة الدستورية ويعتبر من السوابق التي تمسكت بها اللجنة وحصل مع اكثر من شخص . حدث مع ضياء الدين داود كان نفس الطعن ورفض لأن خصمه لم يوثق، ومع ذلك فإن اللجنة وهي تنظر الطعون ترفض الطعون ويعدم قبولها

لأن نظرها يتم في ظل حرج شديد جدا من المطعون ضدهم وهم أعضاء المجلس ولذلك يتلمس المجلس واللجنة التشريعية والدستورية لأي سبب للحكم وإصدار القرار أو عدم قبول أي طعن أو رفضه

• عبدالحميد بركات :

أمين التنظيم بحزب العمل

مطلوب تشريع يقرر دفع المزيفين للتعويض بدلا من الدولة

تحت هذا الشعور بالحرج . وايضا تحت المصلحة الخاصة لمنظم أعضاء المجلس وقد تجاوزت الطعون المقدمة ضدهم نسبة تزيد عن ٩٠٪ .

ماذا تقول الأحزاب

ويقول الدكتور رفعت السعيد ان مسألة أن مجلس الشعب سيد قراره موضوع دستوري ينبع من فكرة الفصل بين السلطات حيث تلتزم كل سلطة بعدم تخطي حدود السلطات الأخرى وهناك سؤال هل ينفذ مجلس الشعب كسلطة تشريعية اي قرار وصادر من السلطة القضائية ؟ هذا السؤال الاجابة عليه بوضوح لا لانها تعني ان للسلطة القضائية الحق في تغيير شكل المجلس التشريعي دون موافقة ويتنافى ذلك ايضا مع لوائح المجلس ولكن ذلك لا يعني على الاطلاق تجاهل قرارات القضاء بالطعن والتزوير في إجراء الانتخابات .

والمخرج بطبيعة الحال هو وضع ضوابط للعملية الانتخابية وقد الح حزب التجمع على ضرورة وضع نظام جديد لعملية التصويت يستند إلى جداول انتخابية جديدة .

واقول ان على مجلس الشعب ان يتخذ موقفا حصيفا إزاء قرارات محكمة النقض فإن وجد طعنا جادا عليه ان يتعامل معه بجدية والا يحصن اعضاءه إزاء احكام القضاء .

اما اقرار الوضع الحالي فهو يعني ان كلمة سيد قراره تتحول إلى تصريح بالتزوير بحيث يعمل المزور عضوية مجلس الشعب غصبا .

والحكم ككل هو لطمة موجهة إلى نظام إجراء الانتخابات ويتعين على السلطة أن تضع هذا الحكم في الاعتبار لانه في النهاية عنوان الحقيقة .

المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / مايو / ١٩٩٥

● ياسين سراج الدين :

جريمة التزييف جريمة ضد الديمقراطية ويجب فعلا ألا تسقط بالتقادم

وفى النهاية لابد أن نحترم المواطن فتزييف إرادة الناخبين دفعت المواطن للعزوف عن المشاركة فى الانتخابات .

ويقول عبدالحميد بركات أمين التنظيم بحزب العمل أن ما قضت به محكمة استئناف القاهرة هو حكم عظيم وهو تأكيد لما قرره مؤتمر العدالة الأول الذى عقد منذ اربع سنوات والذى طالب بمثل ما طالب به الحكم . المهم ان تنفذ احكام القضاء .

وانا اتمنى ان يكون دفع التعويض من المزورين والمزيفين من الجهة الادارية . وليت يكون ذلك احد العقوبات فى مثل هذه القضايا ولكن اعتقد انه مطلوب لذلك تشريع .

واعتقد ان سلبية المواطنين فى الانتخابات لها بعض الاعذار فهم يشعرون أنه لا فائدة من اصواتهم لأن التزوير سيتم دائما .

ويقول ياسين سراج الدين القطب الوفدى المعروف أن هذا الحكم تاريخى بالفعل ويضاف إلى الاحكام العظيمة التى صدرت من قضائنا العادل والجرىء كما انه يضع قواعد قامت على تفسيرات مختلفة بالاضافة إلى انه ناشد سواء الحكومة او المواطنين بأداء معين يعرفهم بضرورة الحياة الديمقراطية .

واعتقد ان ما طالبت به المحكمة من عدم سقوط جرائم التزييف بالتقادم امر غاية فى الأهمية لانها جريمة ضد الديمقراطية . كما أن مطالبة الحكم بأن يتحمل المزيفون التعويضات من جيوبهم الخاصة امر لابد أن يطالب من الجميع .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٥

كمال الشاذلي للبلاغ الجديد

لن توقف الأحكام العرفية اثناء الانتخابات

تشكيل وزارة جديدة قبل الانتخابات مجرد شائعة

لا تحالف مع اى حزب ضد الاخوان المسلمين

كتب عبدالستار الطويلة :

نفى كمال الشاذلي وزير مجلس الشعب والشورى وأمين التنظيم بالحزب الوطني ماتردد عن احتمال وقف العمل بقانون الطوارئ اثناء الانتخابات البرلمانية القادمة ، ووصف الانباء التي تحدثت عن تشكيل حكومة جديدة . قبل الانتخابات بانها مجرد شائعات جاء ذلك في التصريحات التي أدلى بها المسئول التنظيمي الأول للحزب الوطني الحاكم .

والمسئول التنظيمي لأى حزب .. هو مهندس ذلك الحزب . يعرف كل عضو كما يعرف بصمات اصابعه . ومفروض ان يرشح للمراكز القيادية في الحزب الرجل الصحيح في المكان الصحيح .. وهو أدرى من يفكر في نفسه .. فهو ، وبأن الحقيقي الذي يضبط ايقاع الحزب ودور كوادره وقدراتهم على تطبيق الخط السياسي الذي يضعه المكتب السياسي .. وتوجيهات رئيس الحزب .

وكمال الشاذلي ليس المسئول التنظيمي للحزب الحاكم فقط .. بل هو المتحدث بلسان الحكومة في مجلس الشعب والشورى .. وضابط ايقاع اعضاء الحزب في البرلمان ..

وهو برلماني ذكي وبارع في المناورة .. فهو رغم صفته كممثل للحكومة .. الا انه كثيرا مايسبق الثواب في التعبير عما يجيش في نفوسهم من ملاحظات على نشاط الحكومة . وهو يعرف الكثير عن الحاضر .. والمستقبل .. مما يجري تدبيره من اجل ان يظل الحزب الوطني فائزا بالاغلبية في اى انتخابات نيابية .

وهو على حق في أن يرى ان مسئوليته ومسئولية كل قائد في الحزب أن يضمن لحزبه الفوز في الانتخابات النيابية دائما - فتداول السلطة لا يعني تسليم الاغلبية لكراسي الحكم للاقلية من اجل سواد عيونهم .. أن الوصول الى الحكم يستوجب معركة شاقة لكسب ثقة الجماهير .

ولكن كل من يريد الوصول الى الحكم يريد الأغلبية الحاكمة أن تلعب بروح رياضية وفي ساحة ملعب نظيفة .. اى توفر للانتخابات الحرية .. وللمرشحين الامن والامان .. قال كمال الشاذلي للبلاغ الجديد .

ان الانتخابات ستكون حرة .

ولكن اود ان الفت نظرك الى ان من يسقط في الانتخابات عادة لا يعترف بفشله وانما يبسط الأمور فيتهم الادارة بالتزوير .

٢٢٠٢٣٥

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الجديد
التاريخ : ٩ / ١٠ / ١٩٩٥

● ولكن المعارضة تجمع على ان تدخلا وتزويرا حدث فى انتخابات دائرة مينا البصل حيث اسقط رشاد عثمان وكذلك فى بورسعيد .

– لا تصدق هذا فكله كذب ..

● ولكن قيل ان اعضاء الحزب الوطنى استخدموا العنف للتدخل فى الانتخابات .. والبوليس وقف على الحياد ؟.

– لم يحدث .. والمشكلة ان الحزب الوطنى له كوادر عديدة ورجال كثيرون يؤيدونه .. ويتواجدون امام اللجان اكثر من منافسيهم .. ولكن الشرطة تضمن دخول الناخبين وتصويتهم فى سرية تامة بعد التحقق من شخصيتهم.

واردف قائلا :

وهل كنت تتصور ان الجماهير ستنتخب رشاد عثمان بعد الذى حدث فى الماضى ؟!

● ولكن لا ترى ان الشعب عازف عن المشاركة فى الانتخابات بدليل ان عدد الناخبين فى دائرة بورسعيد ٥٢ الف ناخب اشترك منهم ثمانية الاف فقط .. اى اقل من السدس ؟!

قال امين الحزب الوطنى :

– هذه مسئولية كل الاحزاب ان تخرج الاغلبية الصامتة من سلبيتها وعزلتها .

● ولكن الاحزاب تشكو من ان الحكومة تمنعها من التنشاط بين الجماهير ؟

قال :

– هل هذا كلام ؟ هل منع احد حزبا ان يجمع الناس فى كل حى فى مقره او مقر اى حزب آخر ليدعوهم للمشاركة فى الانتخابات .. ان عدد الندوات السياسية التى تعقد فى مصر اصبح ندوتين او ثلاث ندوات يوميا .. هل تمنع الحكومة هذه الندوات .. وعندك فى كل النقابات المهنية والعمالية الابواب مفتوحة حتى لمؤتمرات واجتماعات تنقد وتهاجم فيها الحكومة .

وسكت لحظة قائلا :

ان احزاب المعارضة هى التى تشجع الناس على السلبية بكثرة ترديدها للاتهامات ان الحكومة تزيف الانتخابات . فالناس قد تتأثر بذلك وتنصرف عن المشاركة السياسية .. هل منع احد اى صحيفة حزبية من ان تدعو الناس لممارسة حقوقهم السياسية الى جانب كل حملات النقد التى تمارسها يوميا ؟!

● بمناسبة ندوات النقابات المهنية – ماهو المقصود بالضبط بالتعديلات فى قانونها المعروض على مجلس الشعب ؟

– المقصود صراحة هو جذب الاغلبية الصامتة لكى تدلى برايها فى الانتخابات المهنية :

فنحن نعتقد ان بالاغلبية الصامتة يمكن حصر التيارات المتطرفة والمنحرفة .

● الا يعتبر هذا تدخلا فى سيطرة النقابات على نقاباتها ؟

– أبدا نحن لم نطالب بالتدخل فى الانتخابات .. بل وضعنا سلطة اجرائها .. والكشف على كشوف الناخبين حقيقة .. فى يد اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات .. ونحن مندهشون لماذا هذه الضجة والغضب ؟.. ان اللجنة القضائية لجنة محايدة وستسعى الى اجتذاب كل اعضاء النقابة الى .....

٥٠٠٢٣٦

الانتخاب .. بعكس الحاصل اليوم ان بعض مجالس النقابات المهنية لا تهتم بذلك وتكتفى بأنصارها .

● اذن انت ترى انه بالاغلبية الصامتة يمكن هزيمة تيار التطرف الاسلامى ؟

ـ بكل تاكيد .. لانه ليس من الديموقراطية فى شىء ان تسيطر اقلية ما على الاغلبية ؟

● بالنسبة للمعركة الانتخابية القادمة : مجلس الشورى فى يونيه .. ومجلس الشعب فى نوفمبر .. هل يمكن ان يتحالف الحزب الوطنى مع اى احزاب اخرى لدحر ذلك التيار ؟

ـ ان نتحالف مع احد .. فكوادر الحزب الوطنى كثيرة .. وقدراته واسعة .

● هل يتقاضى الحزب الوطنى من المرشحين الذين يختارهم « اموالا » ثمنا لذلك الاختيار ؟

ـ لا ابدا .. ولا ينفق على المرشحين فى الانتخابات بل كل مرشح مسئول عن معركته .

● ولكن المتوقع ان يتنافس عدد من اعضاء الحزب فى كثير من الدوائر .. فماالعمل ؟

ـ قيادة الحزب هى التى تحدد المرشح .. وليس هناك « خيار وفقوس » ولا كوسة .. وانما معايير نابتة للاختيار على اساسها : السمعة الحسنة .. الشعبية وسط الجماهير . قدرته على حل مشاكلها ومعايشته لتلك الجماهير وليس بالانعزال عنها .

● هل هناك تفكير فى عزل او رفض اى مرشح ليوله السياسية مهما كانت ؟

ـ لا يوجد اى تفكير فى هذا .. هناك المعايير التى حددها القانون لاكثر ولا اقل وقد انتهى عهد العزل .

● بعض الناس لا يعرف بالضبط ماذا استقر عليه رأى الحزب الحاكم انتخابات فردية ام قائمة ؟

ـ فردية ـ الامر معروض على الرئيس مبارك .

● ماحقيقة مايشاع عن اتجاه لتشكيل وزارة جديدة قبل الانتخابات ؟ ـ

ـ لا يوجد فى عمل شىء من هذا .. واى تغييرات وزارية امر يقدره ويقرره سيادة رئيس الجمهورية فمصلحة الوطن عنده فوق كل مصلحة لانه نبت ارض مصر الخضراء والمعبر عن آمالـه واحلام الامة كلها .

● بعض الاحزاب تطالب بالغاء الاحكام العرفية أو وقف العمل بها اثناء الانتخابات .. فهل لديكم اتجاه لهذا ؟

ـ هى الاحكام العرفية تطبق ضد من ؟ ضد من يخل بالامن ؟ ولو تركناهم يمارسون جرائمهم لما امكن اجراء الانتخابات بحرية .. انه خلال وجود الاحكام العرفية التى توجه اساسا للارهاب يسمح بعقد اجتماعات ومؤتمرات المرشحين .. ومسيراتهم الانتخابية السلمية فى حماية الشرطة وطبع المنشورات والدعايات الانتخابية .. والتحدث فى التليفزيون والاذاعة .. والنشر فى الصحف !

● ماالفائدة الاحكام العرفية اذن ؟

ـ لانه يمكن للدولة ان تقبض على اى ارهابى قبل ان يمارس جريمته .. وتفتش بيته وتضبط السلاح .. الخ .

ـ وتساءل : هل حدث فى اى انتخاب ان ادعت الشرطة على احد المرشحين او انصاره انهم ارهابيون وفتشت بيوتهم واعتقلتهم ؟!

● هل يخشى الحزب الوطنى من فوز الاخوان المسلمين او التيار المتطرف عموما ؟

ـ لا يخشى الحزب الوطنى احدا .. نحن اقوياء .. وشعبنا متمسك بالديموقراطية وضد التطرف دائما : واغلب احزابنا تعرف ان نجاح التطرف فيه دمار لها جميعا .

● هل انت واثق من نجاح الحزب الوطنى فى الانتخابات القادمة ؟

قال فى دبلوماسية « نحن نامل ان نحقق فوزا باغلبية المقاعد فى المجلسين .. والأمل كبير فى وجه الله

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : صباح الخير
التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٥

نعمان جمعة

الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد يجرى اتصالات مكثفة بأعوانه بالحزب على مستوى الجمهورية من أجل الضغط على فؤاد سراج الدين رئيس الحزب لإثنائه عن تنفيذ اتفاقه مع قيادات الحزب الوطنى على التحالف بين الحزبين فى الانتخابات القادمة .

نعمان اشتد غضبه من هذا الاتفاق بعد الذى نما إلى علمه من ان الاتفاق انتهى إلى ان مقاعد حزب الوفد فى الانتخابات لن تزيد على ٢٥ مقعداً .. وقد أعلن نعمان عن عزمه خوض الانتخابات القادمة بدائرة قسم قصر النيل على الرغم من علمه بما ألمح إليه أحد قيادات الحزب الوطنى إلى ان فرص الدكتور نعمان بالفوز فى هذه الانتخابات ضئيلة للغاية . مما ترك لديه انطباع بانه خارج الـ ٢٥ عضواً المتفق بشانهم مع الحزب الوطنى .

المراقب لمجريات الأمور داخل حزب الوفد يرجح مزيداً من الخلافات بين نعمان ورئيس الحزب خاصة مع قرب انعقاد الجمعية العمومية للحزب التى أعلن البعض انعقادها بعد عيد الفطر أى خلال شهر مارس القادم .

المصدر : ..... صفحة .....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... مايو ١٩٩٥

مطلوب فض هذا الاشتباك..
قبل انتخابات مجلس الشعب!!

بقلم: **سعيد عبدالخالق**

و.. مابعد؟!

عمد القرى.. بالتعيين

عمداء الكليات.. بالتعيين!

رؤساء الجامعات.. بالتعيين!

محافظو الأقاليم.. بالتعيين!

شاغلو أو نظائر أعلى.. بالتعيين!

الوزراء.. بالتعيين!

رئيس الحكومة.. بالتعيين!

والانتخابات التنافسية الوحيدة التي جرت مؤخرا في بعض دوائر مجلس الشعب.. فضحت اتجاه الدولة الى تعيين نواب مجلس الشعب القادم تحت ستار مايسمى بالانتخابات. وكشفت الممارسات طوال السنوات الأربع الماضية، عن اصرار مجلس الشعب على عدم احترام قرارات محكمة النقض ببطلان عضوية أكثر من ثلث أعضاء المجلس الموقر، وهذا معناه تعيين أعضاء فقدوا سبب وجودهم ببطلان انتخابهم.. و بالتالي.. فالمجلس الشعب أتا حملناه وحده مسئولية اصدار قرارات قضائية في مستوى الأحكام النهائية التي تصدرها محكمة النقض!!

إذن.. فالأمر أخطر.. والظلم أحزان.. والظلم مرتبط دائما بالباطل.. انتخابات مجلس الشعب القادم في ظل اتباع أسوأ أساليب الغش حاليا، والذي يضاعف من كلمة "انتخابات" إيلامه عليكم.. من يقامر في ظل مناخ التعيين بترشيح نفسه في الانتخابات مامعلم النتيجة مقدما؟!.. من يقامر في ظل شعار الرجاة الحالية، من ليس منا.. فهو راسب في الانتخابات يا ولدي!!.. من يقامر بالترشيح في ظل هذا الاشتباك اذكان:

رئيس الدولة يشغل في نفس الوقت رئيس الحزب الوطني الحاكم.. ورئيس الدولة ورئيس الحزب هو الذي يختار أو يصدر قرارا بتعيين الوزراء والمحافظين وشاغلي أو نظائر أعلى.. و رئيس الدولة و رئيس الحزب الحاكم هو الذي يختار مرشح حزبه للانتخابات.. والحكومة التي اصدر أو رئيس قرارا بتعيينها هي التي تجري انتخابات مجلس الشعب.. والمحافظون الذين عينهم الرئيس هم المسئولون عن نجاح مرشح حزب الرئيس، وانتخابات بورسعيد الأخيرة خير مثال على ذلك، ولم يستبع فخر الدين خالد محافظ بورسعيد وأعلن على الملأ مسئوليته عن إنجاح مرشح حزب الرئيس في نائرة حي العرب.. ونواب مجلس الشعب الذين اختارهم الرئيس وتحملت حكومة الرئيس مسئولية نجاحهم، هم الذين يرشحون الرئيس في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية.

ومن تسول له نفسه محاولة الاشتراك في احدى هذه الحلقات المتصلة، مثل الذي يلقي بنفسه في النار!!

إذن.. فالحل في ظل هذا التداخل المظلم الذي خلق في نفوسنا شعورا بالاحباط واليأس؟! وأصبحنا مثل الذي يضرب رأسه في سطح الجرم الأكبر لمحاولة زحزحته من موقعه؟! هل هذا معقول؟! كيف تواجه أحزاب المعارضة التي لا حول لها ولا قوة سوى تأييد الشارع وصحيفة تعبر عن رأيه.. كيف تواجه الحزب الحاكم الذي يستغيد ويتحدى بالزي الذي يرتديه أو يوجد في السلطة؟! مثلا: صفوت الشريف وزير الاعلام يشارك في نفس الوقت أمين مساعد الحزب الوطني واحد القيادات الرئيسية في الدولة، ولتسلل الأحد من أجهزة الاعلام الحكومية للسوسمة والتربيطة والتلويح.. صفوت الشريف يستعد لترشيح نفسه في انتخابات مجلس الشعب القادم في نائرة بولاق التي تقع فيها أسبر اطورية ماسبيرو التي يجلس على عرشها صفوت الشريف، وأقصد اتحاد الإذاعة والتليفزيون.. هذا الجبل الشامخ بمقاطعه يضم حوالي ١٥ ألف موظف وعامل وأصبح لهم بطاقات انتخابية على نائرة بولاق!.. وبعد ذلك، هل هناك مثال واضح نفسه في نائرة بولاق غير صفوت الشريف؟! وطبعا من حق صفوت الشريف ترشيح نفسه، ولكن هناك فارقا بين نفوذ وامكانيات صفوت الشريف وزير الاعلام والترشح لانتخابات مجلس الشعب وبين نفوذ وامكانيات صفوت الشريف الرشح للانتخابات بدون أسبر اطورية ماسبيرو.. المعركة الانتخابية غير متكافئة ومحسومة لمعالي الوزير في الحالة الأولى، والمعركة الانتخابية متكافئة بين الرشحين في الحالة الثانية، والدكتور عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة.. يستعد لترشيح نفسه في انتخابات مجلس الشعب بنائرة مدينة نصر، والتي تقع فيها أسبر اطورية المجلس، وأقصد ستاد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المحروسة
التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٥

فالفترة وملحقاتها هل تتصورون بعد ذلك إجراء معركة انتخابية متكافئة في هذه الدائرة؟! طبعا.. مستحيل! كما تلاحظون حضر أحدكم.. إن السادة الوزراء وضعوا عيونهم على مناطق نفوذهم الوظيفية وليس الشعبية لترشيح أنفسهم فيها!!

و.. نعود في السؤال الذي طرحناه منذ قليل، ونساعدنا فيه عن الحل في ظل ٨٥ للدائرة الانتخابي للنظام؟! أعتقد أن من حق أحزاب المعارضة الحقيقية بتشكيل حكومة محايدة لإجراء الانتخابات.. هذه الضمانة هامة جدا لأحزاب المعارضة لأنه لا أحد يثق في الانتخابات القادمة.. والكلام حكومة محايدة بإجراء الانتخابات.. ليس بدعة أو اختراعا، وشهدت مصر قبل عام ١٩٥٢ حكومة محايدة لأحزاب حزبية وأنا أتذكر أجرى الانتخابات.. وميزان انتخابات هذه الحكومات بالحياد والنزاهة والحرية، وعبرت بصدق عن إرادة الشارع المصري، فلا يحدث في الدنيا أو أصدر فرانسيس حسني مبارك قرارا بتشكيل حكومة محايدة لإجراء الانتخابات حتى تطمئن أحزاب المعارضة إلى عدم حدوث وقائع استغلال نفوذ من الوزراء المرشحين، وحتى تطمئن أحزاب المعارضة إلى دعم تدخل الحاكمين لصالح مرشح الحكومة، وحتى تجرى العملية الانتخابية بالأسلوب الذي يقبل الطعن أو التشكيك.

وهناك قضية أخرى لا تقل أهمية، وهي تخلي فرانسيس حسني مبارك عن رئاسة الحزب الوطني.. وأنا طول فترة العملية الانتخابية.. أن وجود فرانسيس على رأس الحزب الحاكم يؤدي إلى تسخير أجهزة الدولة لإنجاح مرشحي حزب الرئيس وسعدنا مؤخرا محافظ بور سعيد يهدد ويتوعد الناخبين إذا لم ينتخبوا مرشح فرانسيس، وقال صراحة وبلا استحياء: إن هذه الانتخابات استفتاء على الرئيس، والكرسي هو كرسي فرانسيس، لذا نرى حسني مبارك رئيسا لكل المصريين بلا استثناء.. رئيسا للمعارضين قبل المؤيدين، لا نريد أن نراه يلعب في صراعات حزبية خلال الانتخابات.. لذا نرد أن لم أقل نأسى من ذلك.. فالمفروض أن يترك الرئيس الحزب الوطني يخوض الانتخابات بمفرده، وبدون الإعتماد على رئاسة الرئيس له.. إلا إذا كان الحزب الوطني ملائي فاسدا، وإلا لما كانت الأغلبية الكاسحة التي يزعم الحزب الوطني أنه يتمتع بها، وهما وخيالا.. أن اصرار الرئيس مبارك على رئاسة هذا الحزب يعني عدم وجود حزب على الإطلاق بل مجموعة ثلة مصالح مضاربة تلتف حول مناطق السلطة والنفوذ.. ولابد أن يزول هذا الحزب العمل السياسي بدون الإعتماد على سلطات رئيس الدولة.. لقد علمتنا التجارب أن مثل هذه الأحزاب التي تحتمي في أحضان السلطة وتزدهر عباءة قانون وتمارس العمل السياسي من خلال شخص واحد.. مثل هذه الأحزاب مصيرها زلازلات هدا وهدأت الآن.. هذا المطلب هام لأحزاب المعارضة إذا قررت الاشتراك في انتخابات مجلس الشعب القادمة.. إننا نريد أن نرى مثلا يلعن الحزب الوطني بدون الرئيس ؟، وماهو حجمه في الشارع السياسي بدون الرئيس.

باختصار.. إذا كنا حقيقة نسعى إلى إرساء دعائم لنظام ديمقراطي، فلابد أن يقبل المسئولون التجارفة بإمكانية انصرافهم عن مناصبهم عن طريق انتخاب غيرهم لتولي هذه المناصب، لذا مازلنا نحتاج بعقلية حكم الحزب الواحد، ولكن يجري انتخابات صورية لإضفاء صبغة الشرعية على حكمه.. قولوا بصراحة حتى نسير جميعا وبستريح.. ولا يسبب لحدنا الصداع للآخر؟

قولوا: هل نسعون إلى إرساء دعائم ديمقراطية حقيقية أم ترتدون قناع الديمقراطية وتعملون بعقلية الحزب الواحد!!.. وإذا رأيتم استمرار نفس عقلية الحزب الواحد، فما المانع من صدور قرار بتعيين أعضاء مجلس الشعب، استمرارا لسياسة التعيين التي بلغت ذروتها بالعدد، والعدم!!.. ومازالت مستمرة وليدكم من الأقلام والأبواق من يصف هذا القرار بأنه قمة الديمقراطية!!.. وهناك سوابق على هذا عندما أصدر الرئيس قرارا جمال عبد الناصر قرارا بتعيين أعضاء مجلس الأمة في عام ١٩٥٨ بعد الوحدة مع سوريا، والحديث يطول.

٣٦٠٢٤٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٥

أدعو كافة الأحزاب والقوى السياسية لتشكيل جبهة عريضة تفرض انتخابات حرة

شكري في جولاته الرمضانية:

في جولاته الرمضانية التي شملت القاهرة والمنصورة دعا الأستاذ إبراهيم شكري في لقائه بالجماهير في هذه المحافظات كافة القوى والتيارات السياسية إلى تشكيل جبهة عريضة للدفاع عن حقوق الشعب في إجراء انتخابات حرة يختار من خلالها ممثليه الذين يشاركون مشاركة فعالة في وضع السياسات واتخاذ القرارات.

وقال شكري: لا يمكن أن تقبل أن تكون صورة مصر بها الشكل فالعالم كله يعرف أن مصر تزور إرادة شعبها، لقد آن الأوان أن تقف الأمة المصرية بكل أحزابها وفئاتها وتياراتها في جبهة عريضة تدافع عن حق هذا الشعب في أن تجرى انتخابات حرة نزيهة يختار من خلالها من يقاسمه ويشاركه في وضع السياسات واتخاذ القرارات.

وجدد شكري مناشدته للرئيس مبارك بالاستجابة لمطالب الشعب بإجراء انتخابات حرة تتكفل لها كافة الضمانات لسلامة إجراءات العملية الانتخابية من أجل إزالة وصمة العار التي تحيل عهد الحكم بسبب تزوير الانتخابات.

أخبار اليوم
النشر في الخدمات الصحفية والمعلومات
المحروس: ..... التاريخ: ١٨ يناير ١٩٩٥

انتخابات مجلس الشعب .. ومتطلبات المرحلة القادمة

تعتبر اعمال الدورة البرلمانية الحالية هي مسك الختام بالنسبة لمدة مجلس الشعب الحالى ، وبانتهائها تنتهي فترته ، وتبدأ الانتخابات لمجلس شعب جديد يمتد عمله حتى عام ٢٠٠٠ ، اى انه المجلس الذى سوف يشهد انتهاء القرن الحالى وميلاد القرن الجديد بكل ما يحمله ذلك من تبعات ومسئوليات ، وما يمثله من آمال وطموحات .

بقلم
د :رفعت النجار
استاذ بجامعة الزقازيق
ومستشار بالأمم المتحدة

وإذا كان مجلس الشعب الجديد هو الذى سينتقل معه الى القرن الواحد والعشرين لاستمرار لنا اهمية الاستعداد لانتخابات هذا المجلس ، ومن وجهة نظرى فانه ياتى فى المقدمة منها أن يقوم كل حزب بعمل مسح شامل لكوادره لاختيار أفضل من يستطيع أن يخوض بهم الانتخابات عامة فإنه موجه الى حزب الأغلبية بصفة خاصة نظرا للعبء الذى يتحمله والدور الذى يمثله .

وبعد أن أصبح فى حكم المقرر أن تتم الانتخابات القادمة بطريقة الانتخاب الفردى ضمانا لعدم تعارضه مع الدستور الحالى من ناحية ، وتوافقه مع المزاج العام وظروف وملابس المجتمع من ناحية أخرى ، فإنه من المفترض أن تقوم الأحزاب - ومن الآن - بالرفع التدريجى لدرجات الاستعداد للانتخابات بكل متطلباتها واحتياجاتها ، ولاشك أن مفاهيم وأساليب الاستعداد سوف تختلف باختلاف المنظور الذى يراه كل حزب متوافقا مع أهدافه ومتناسبا مع امكاناته وآماله فى الفوز بأكبر عدد من الأعضاء فى المجلس الجديد .

وإذا كان من المنطقى أن يكون لكل حزب مواقفه الخاصة حيال بعض الأوضاع السياسية وأهمية تأثيرها أو تعطيلها قبل اجراء الانتخابات لضمان خبستها ونزاهتها ، وإذا كان من الواضح حتى الآن أن بعض هذه المتطلبات لن يمكن تحقيقها فى الفترة الحالية ، فان ذلك لايجب أن يمنع الأحزاب والمشتغلين بالسياسة أن يعملوا قدر استطاعتهم على تحقيق الحد الأدنى الواجب توافره لحيدة الانتخابات وجديتها والمصير فى الأعتبار أن مالا يدرك كله لايجب اطلاقا أن يترك كله ، وأن يكون للأحزاب مواقفها المبدئية وخطوطها والا يقتصر دورها على ردود الأفعال أو الهروب من المساءلة تحت أية دعاوى أو حجج مهما كانت وجاهتها ، خاصة وأن المواجهة والتصدى قد يكونان أقوى سلاح لاحداث التغيير وتحقيق المطلوب ، ولاشك أن انتخابات مجلس الشعب الماضية خير دليل على ذلك ومن لا يستفيد من أخطائه وتجاربه فلا أمل فيه .

والبرامج التى يجب اتباعها خلال المعركة الانتخابية . وإذا كان دستورنا الحالى ينص على أن يكون ٥٠ ٪ على الأقل من العمال والفلاحين فى كافة التنظيمات الشعبية بما فيها مجلس الشعب الذى يعتبر أعلى سلطة تشريعية ورقابية فى الدولة ، وإذا كانت الظروف الحالية من وجهة نظر القيادة السياسية - ليست مهيأة لتعديل هذا النص فقد يكون من الملائم إعادة النظر لتعريف العامل والفلاح بحيث يأتى متناسقا مع واقع الظروف لاتاحة الفرصة لاختيار أفضل الكوادر وأقدرها ، خاصة وأن عضو مجلس الشعب عليه أن يقوم ويتثاقف فى المسائل التشريعية والرقابية الخاصة بمختلف جوانب ومجالات العمل الوطنى سواء منها الداخلية أو الخارجية ، ولا يعقل على الاطلاق - ونحن على مشارف القرن الجديد - أن يكون أكثر من نصف المجالس النقابية غير قادر على متابعة ما يجرى أو تفهم ما يدور داخل هذه المجالس . وإذا كان هذا الكلام موجها الى الأحزاب بصفة عامة فإنه موجه الى حزب الأغلبية بصفة خاصة نظرا للعبء الذى يتحمله والدور الذى يمثله .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الصفوة
التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٥

على هامش المؤامرة

لماذا لايشرف القضاء على انتخابات مجلس الشعب والشورى..؟!

رؤساء الأحزاب والنواب :
الحكومة ليست جادة والحزب الوطنى لا يفعل إلا مايخدم مصالحه فقط

اشراف القضاء على انتخابات النقابات المهنية هو حجة الحكومة لتعديل قانون النقابات رقم ١٠٠ لسنة ٩٣ .. هذا القانون الذى تم تفصيله لإزاحة التيار الإسلامى عن النقابات .. لكنه فشل .. فكانت التعديلات الجديدة ، وتحن نتساءل اذا كانت الحكومة حريصة على نزاهة الانتخابات والإشراف القضاء عليها فلماذا لايتم ذلك للانتخابات العامة لمجلسى الشعب والشورى.

فى السطور التالية استطلاع لاراء الأحزاب واعضاء مجلس الشعب والشورى حول هذا الموضوع.

– مهمة ادارية

فى البداية يقول مصطفى كامل مراد زعيم حزب الأحرار وعضو مجلس الشورى :

اشراف القضاء على الانتخابات لايعنى القيام باعداد جداول الناخبين ، فهذه مهمة ادارية مفروض ان تقوم بها وزارة الداخلية والجهاز الادارى التابع للنقابات المهنية واذا كان هناك اعتراض من احد فانه يستطيع ان يطعن فى هذه الجداول خلال مدة معينة من اعلانها .. اما ان يقوم القضاء باعدادها فهذا خروج عن نطاق الاشراف لان الاشراف يعنى مراقبة عملية التصويت والتأكد من سلامتها والاشراف على عمليات فرز الاصوات واعلان النتيجة ضمانا لسلامة العملية الانتخابية.

ويضيف انه اذا اخذنا بهذا المبدأ الوارد فى القانون لاصبحت النقابات المهنية رقم ١٠٠ .. فانه من باب اولى أن يكون اشراف القضاء على الانتخابات العامة فى مجلسى الشعب والشورى والمحليات اشرافا حقيقيا يتضمن مراجعة جداول الناخبين مع اشرافهم اشرافا فعليا على اللجان العامة والفرعية ، وليس على العامة وحدها.

ويختتم زعيم الاحرار حديثه قائلا :ان مايحدث لايعنى الا شيئا واحدا وهو أن الحكومة تأخذ بهذا المبدأ او ذاك طبقا لما تراه لصالح مرشحيها دائما ، والوضع الصحيح ان يطبق مبدأ واحد سواء فى الانتخابات النقابية او العامة.

يتفق معه المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل ويؤكد أن الحزب يطالب كثيرا باشراف القضاء اشرافا حقيقيا على الانتخابات لضمان نزاهتها ، ولكن يتم تشكيل مجلس الشعب تشكيلا مبدئيا عن الشعب.

ويطالب بتشكيل وزارة خاصة للاشراف على الانتخابات القادمة ، ويرفض المهندس شكرى التدخل فى شئون النقابات باعتبارها مؤسسات غير تابعة للحكومة.

ويقول جمال ربيع رئيس حزب مصر :

مثل عودة الحزب وهو ينادى باشراف ادارة قضائية للانتخابات وأعد مشروع بهذا الموضوع بحيث تكون هذه الادارة تابعة للمجلس الاعلى للقضاء وان تشرف وتراقب وتدير السجلات المدنية وتتولى مراجعة الكشوف وقيد المواطنين.

– مطلب شعبى

هذا عن رأى الاحزاب .. فماذا عن النواب ؟!

يقول كمال خالد عضو مجلس الشعب:

لاخلاف على ان الاشراف القضائى الكامل والحقيقى هو مطلب شعبى ملح يطلبه الية كل الشرفاء فى مصر ويضيف ان المادة ٨٨ من الدستور تتضمن النص الوحيد الذى تناول الاشراف القضاء اشرافا حقيقيا على الانتخابات ضمان نزاهتها ، ولكن يتم تشكيل مجلس الشعب تشكيلا مبدئيا عن الشعب.

وطالب بتشكيل وزارة خاصة للاشراف على الانتخابات القادمة ، ويرفض المهندس شكرى التدخل فى شئون النقابات باعتبارها مؤسسات غير تابعة للحكومة.

ويقول جمال ربيع رئيس حزب مصر :

مثل عودة الحزب وهو ينادى باشراف ادارة قضائية للانتخابات وأعد مشروع بهذا الموضوع بحيث تكون هذه الادارة تابعة للمجلس الاعلى للقضاء وان تشرف وتراقب وتدير السجلات المدنية وتتولى مراجعة الكشوف وقيد المواطنين.

– مطلب شعبى

هذا عن رأى الاحزاب .. فماذا عن النواب ؟!

يقول كمال خالد عضو مجلس الشعب:

لاخلاف على ان الاشراف القضائى الكامل والحقيقى هو مطلب شعبى ملح يطلبه الية كل الشرفاء فى مصر ويضيف ان المادة ٨٨ من الدستور تتضمن النص الوحيد الذى تناول الاشراف

٣٣٠٢٤٣

القضائى على انتخابات مجلس الشعب قد اقتصر على وجوب ان تتم عملية الاقتراع وفى العملية التى تجرى فى اللجان الفرعية تحت اشراف الهيئات القضائية إلا ان نزيهة القوانين ادوات الحزب الوطنى الذين يلزمهم ان تجرى الانتخابات سليمة دون تزوير .. اصدروا قانونا يكلب الاية فيجعل الاشراف على اللجنة العامة لرئيس محكمة ، واعلى لوزير الداخلية الحق فى اختيار من يشاء للاشراف على اللجان الفرعية وهذا يمثل تحايلا على الدستور وهو موضوع النزاع امام المحكمة الدستورية.

ويشير الى ان المعروف ان فرص الحزب الوطنى فى تزوير الانتخابات فى القرى اكثر منها فى المدن بسبب ارتفاع نسبة الامية وبساطة اهل القرى .. هذه الميزة يفتقدها الوطنى فى انتخابات النقابات المهنية التى تجمع صفوة المثقفين فى المجتمع .. لذلك نجده يتخبط ويبحث عن زريعة يحتجون بها امام القيادة العليا والرأى العام فنجد ان الحزب ادعى فى البداية ان اعضاء النقابات يحجمون عن الاشتراك فى الانتخابات بينما يأتى اعضاء التيار الاسلامى فقط ويفوزون بمعظم المقاعد .. فاصدر القانون ١٠٠ الذى اجريت فى ظله العديد من الانتخابات التى خيبت امل الحزب الوطنى وفشل مرشحوه فادعوا قدرة المعارضة على تزوير الانتخابات .. لذلك يتعين ان يكون اشراف القضاء كاملا عليها .. فكان التعديل الاخير.

- جدية وهمية

ويقول فاروق متولى عضو مجلس الشعب مستقل

اذا كانت الحكومة جادة فى اجراء انتخابات نزيهة فى النقابات المهنية فلماذا لاتكون بنفس الجدية فى الانتخابات العامة لمجلسى الشعب والشورى وتستجيب لمطالب الاحزاب والقوى الشعبية التى طالما نادت بإشراف القضاء على الانتخابات والغريب ان الحكومة كانت تتعلل دائما بعدم كفاية اعداد القضاة للإشراف على الانتخابات .. فلماذا توفرت هذه الاعداد فجاة للنقابات.

واشار الى انه اذا كانت هناك ضرورة لوضع ترتيب واولويات بالنسبة للبناء الديمقراطى فانه بالتاكيد سيكون لمجلس الشعب والشورى الاولوية الاولى فى توفير المناخ المناسب لاجراء انتخابات حرة ونزيهة .. فمجلس الشعب يعتبر المؤسسة الام التى من خلالها

اجمالى الشكاوى وبلغ اجمالى الشكاوى المجهولة والتى تم حفظها ١٩٪ اى ان النسبة الحقيقية للشكاوى الكبيرة ٤٦٪ اى حوالى عشرة الاف شكوى وتقول ارقام النيابة الادارية ان ادارة الشكاوى تتلقى سنويا حوالى ٢٧ الفا شكوى وفى العام الماضى قدمت جمعية ٦٣٥٢ شكوى واحيلت الى التحقيق وثبت ان عدد الشكاوى الكبيرة التى وردت للادارة ١٩ الف شكوى بنسبة ٧٣٠٪ من مجموع الشكاوى وتلقت ادارة الشكاوى بمجلس الشعب فى العام الماضى ١٢ الف شكوى اتضح ان نصفها شكاوى كيدية ضد اعضاء المجلس.

المحترفون معروفون

يقول مسئول بهيئة الرقابة الادارية محترفو كتابة الشكاوى من جهه العمل وشكاوى المواطنين التى يتم التوقيع عليها باسماء صحيحة اما تلك التى لا تزيل باسماء وبيانات كاتبها فلا يلتفت اليها الا فى حالة وجود مستندات تؤكد محتوى الشكوى وفى حالة الشكاوى الكيدية ترسل الاجهزة الرقابية لجهة العمل بيانات الموظف كاتب الشكوى لاتخاذ الاجراءات ضده.

شكاوى غريبة

وتوجد هناك شكاوى تحمل طابع الغرابة والطرافة فى نفس الوقت فمثلا تقدم احد الموظفين بـ ١٢٥ شكوى كيدية ضد رؤسائه وزملائه فى العمل وارسلها على الرقابة الادارية وشكاوى اخرى وردت الى الرقابة الادارية من شخص يدعى فيها وجود ورشة

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٥

تعديل الدوائر الانتخابية وزيادة أعضاء مجلس الشورى إلى ٢٦٤

كتب ـ عبدالوهاب عدس :

أحال الرئيس حسنى مبارك الى مجلس الشورى قانون بتعديل الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى وأحكام القانون ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن المجلس.

اعلن د. مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس فى بداية المجلس امس.. ان القرار الجمهورى نص فى مادته الاولى على زيادة عدد الاعضاء الى ٢٦٤ عضوا بدلا من ٢٥٨ وفصلت المادة الثانية على تقسيم الجمهورية الى ٨٨ دائرة انتخابية بانشاء دائرتين جديدتين فى كل من الاسكندرية والمنوفية تشمل التعديلات لمكونات الدوائر المحافظات التالية البقية ص١٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائى
التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٥

الزوابع الموسمية للانتخابات ومخاوف لا أساس لها من الصحة!

بقلم : **مرسى عطا الله**

بعيدا عن الدخول فى معمعة الصخب الذى تثيره بعض فصائل العمل النقابى فى عدد محدود من النقابات المهنية، حول التعديلات الأخيرة للقانون رقم (١٠٠)، التى تركزت حول تلبية مطلب جماهيرى واسع طالما الحت عليه كل فصائل العمل الحزبى فى مصر من اجل توفير الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات.

بعيدا عن هذا الصخب المصحوب برياح امشيرية متقلبة تعكس التناقض الحقيقى فى المواقف، وتؤكد غياب المصداقية فى تعامل بعض القوى النقابية ذات الصبغة الحزبية مع القضايا والأحداث، وقصر التعامل بمنظار واحد هو منظار الأنانية الحزبية الذى لا يرى سوى كلمة «لا» لكل ما تقدم عليه الحكومة او اغلبيتها البرلمانية فى مجلسى الشعب والشورى!

بعيدا عن كل هذا وذاك فإنه من الضرورى ان نلقى نظرة على واقع الحياة وطبيعة الممارسة الديمقراطية فى مصر خلال مرحلة حكم الرئيس مبارك، لكى يتبين لنا ما إذا كانت هذه المخاوف المزعومة لها من اساس ام لا!

لعلى اقول ان الفيصل فى الحكم على صحة الأشياء هو مطابقتها استنادا إلى معايير الشرعية وسيادة القانون، ومدى التمائل بين النصوص المعلنة والممارسات القائمة!

ولست اظن ان هناك من يجادل الآن فى ان الديمقراطية عندنا قد تجاوزت تماما مرحلة التجربة واصبحت منهج حياة اعتاده الناس وتعايشوا معه.

ولست اظن ايضا ان هناك من يجادل الآن فى اننا نعيش حياة ديمقراطية تنمو وتتزايد يوما بعد يوم وتتطور وتتقدم بالممارسة دون ان تبدو اية مظاهر او نوايا تعكس رغبة فى تقليص حجمها أو انكماش رقعتها.

إن واقع الحال - بشهادة المجتمع الدولى كله - يؤكد ان الديمقراطية اصبحت واقعا وجزءا من حياتنا وممارستنا، واننا نجحنا فى ان نقدم نموذجا فريدا فى سرعة وامان الانتقال المتدرج من معايير الشرعية الثورية إلى نصوص الشرعية الدستورية ودون ان يؤثر هذا التحول المحسوب - بدقة - على ضمان بقاء التاخى الواجب بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية

الاجتماعية ودون ان يكون هذا التحول على حساب هدف إعادة بناء الدولة على أسس سليمة تهيئ كل الفرص للمشاركة الشعبية فى صنع القرار وفى تنفيذه.

والخلاصة ان اية رؤية منصفة لما يجرى على أرض مصر تؤكد ان القانون يحتل مكانة القلب من النظام الديمقراطى، وان القانون يجرى تطبيقه دون تمييز وان المواطنين أمام القانون سواء!

وإذا كان هناك من يزايد على الشرعية والقانون فإنه يكون بذلك معاديا للديمقراطية وخصما للشرعية، لأن الشرط الأول لازدهار الديمقراطية واحترام الشرعية هو مدى القبول والرضا بكل ما يصدر عن المؤسسات الدستورية التى ارتضاها الشعب.

وربما يكون مناسبا ان استرجع مقولة صادقة للرئيس مبارك عن اهمية دعم هذه المؤسسات الشرعية، فهو القائل: «إن مجلس الشعب هو بيت كل الشعب، وهو الملجأ والملاذ لكل مواطن على أرض مصر.. ومجلس الشعب هو سيد قراره بحكم قانونه ولائحته، وهو يمارس سلطة التشريع والرقابة، ونحن نريد للممارسة الديمقراطية تحت قبة المجلس ان تصل إلى اقصاها من الغالبية والمعارضة».

والرئيس مبارك ايضا هو القائل: «إن القضاء هو صمام الأمن للديمقراطية والحرية، وانه حصن المواطن المصرى.. وان سمة القضاء المصرى النزاهة، وان قضاة مصر كانوا دائما القدوة والمثل حيث ادوا دورهم ومازالوا يؤدونه بكل الأمانة والشرف، حتى يكون القانون هو السيد وحكمه هو الفيصل، ولا احد فوق القانون».

وأتساءل.. ويتساءل معى الكثيرون: لماذا هذه الزوابع الأمشيرية حول إشراف القضاء على ضمانات العملية الانتخابية فى النقابات المهنية؟

واقول لنفسى:

فى ظنى ان مثل هذه الزوابع الموسمية لا تعكس حقيقة المناخ المعتدل الذى يسود مصر، وان الحقيقة لا يمكن ان تضيع مهما علت النبرة لبعض الأصوات الزاعقة!

مرسى عطاالله

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ - ١ - ١٩٩٥

الحزب الوطنى يدخل انتخابات الشعب والشورى بمرشحين فى جميع الدوائر

□ فى اجتماع النادى السياسى مساء أمس:

توريد القطن بسعر ٤٠٠ جنيه للقنطار و٩٠ جنيها لطن القصب

لا زيادة فى أسعار السلع الغذائية وطرح كميات إضافية من اللحوم والأسماك

مشروعات صناعية مشتركة مع الأردن وسوريا ولبنان وليبيا والجزائر

أعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والامين العام للحزب الوطنى أن الحزب الوطنى سيدخل ببرشمين فى جميع الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية خلال انتخابات مجلس الشعب والشورى القادمة.

وقال: إن الحزب لديه مرشحون فى النقابات المهنية التى حازت ٥٥٪ للجمعيات العمومية وحققت الاغلبية بالمنتظار، بعض النقابات مشيرا إلى ان أساس الاختيار كان السبب فى حصول مرشحى الحزب الوطنى على الاغلبية.

واضاف د. والى فى اجتماع النادى السياسى للحزب الوطنى الذى حضره مجموعة من الوزراء مساء أمس: أنه سنتم زراعة ٩٠٠ الف فدان قطنا هذا العام بزيادة ١٧٦ الف فدان عن العام الماضى.

وقال: إن الحكومة حددت سعرا مبدئيا للقنطار يتراوح مابين ٣٢٠ و٤٠٠ جنيه لتشجيع المزارعين على زراعة القطن باعتبار انه من المحاصيل الاستراتيجية مشيرا إلى ان وزارة الزراعة ستوفر التقاوى من بذور القطن.

وقال: إن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء سيعلن امام مجلس الشعب قريبا الاسعار الجديدة لتوريد قصب السكر وستكون ٢٠ جنيها للطن ومن المنتظر أن يعلن د. صدقى ايضا - فى تصفية على بيان الحكومة امام مجلس الشعب - ثلاثة من الدراسة الخاصة بدراسات الأرز بعد ان تمت دراستها مع د. عبد الهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية.

وأوضح د. والى انه أعطى تعليمات إلى بنك التنمية والائتمان الزراعى لاستيراد ١٥٠ الف طن من الاسمدة تحميلا لارتفاع اسعار الاسمدة خلال الفترة المقبلة وتوفيرها بالنسبة للمحاصيل الصيفية خاصة لمحصولى القمح والقطن وحل ازمة نقص الاسمدة فى بعض المحافظات.

وأكد الدكتور أحمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية: انه لازيادة فى أسعار السلع الغذائية التى تعرضها الوزارة فى المجمعات الاستهلاكية مشيرا إلى أن أسعار اللحوم تتراوح مابين ١٠ و١٦ جنيها، ولن هناك كميات كبيرة من الأسماك والأرز تم طرحها فى الأسواق لسد العجز، وتوفير حاجة المستهلك للمواطنين.

وقال: ان الوزارة لن تتوقف عن استيراد السكر لمدة ٧ سنوات قادمة على الأقل لسد حاجة المستهلكين وحتى لاتتكرر أزمة السكر الأخيرة مؤكدا انه تم افتتاح ٣ مصانع جديدة لانتاج السكر من البنجر بواقع ٣٠٠ الف طن سنويا.

واوضح انه سيتم توزيع ٢٥٠ سيارة ثلاجة لعرض اللحوم والخضراوات ضمن مشروع شباب الصرفيين الذى نفذته الوزارة بسعر يتراوح مابين ١٤ و١٥ الف جنيه بخلاف سماح تتراوح مابين عامين و٥ اعوام مشيرا إلى ان هناك ٢٠٠٠ سيارة سيتم توزيعها على الشباب فى اطار هذا المشروع.

وقال د. جويلى: ان الوزارة تناقش حاليا مشروع قانون بشأن تعديل قانون الغرف التجارية لازالة معوقات التجارة الداخلية لزيادة حجمها وتنشيطها.

واعلن الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة انه تم تشكيل لجنة مشتركة من الأردن وسوريا ولبنان وليبيا والجزائر وبمصر لاقامة مشروعات صناعية مشتركة مؤكدا ان الولايات المتحدة الأمريكية وافقت على مشروع لنقل التكنولوجيا المتطورة واقامة مراكز لنقل التكنولوجيا للمدن الصناعية للارتقاع بجودة المنتج الصناعى.

وقال: ان الوزارة تقوم حاليا باعداد مقترحات بشأن عرض مشروعات استثمارية على المحافظات لاختيار مايناسبها لتنفيذه فورا مشيرا إلى انه تم الانتهاء من بيع ٢١ مشروعا من مجمع الصناعات ببرج العرب.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٠

خالد عبدالناصر يرشح نفسه في بني مر

كتب كريم جبر:

من المنتظر أن يرشح خالد عبد الناصر نفسه في انتخابات مجلس الشعب القادمة في دائرة بني مر بأسيوط مسقط رأس والده الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وسيرشح خالد نفسه مستقلا نظرا لأنه لم ينضم للحزب الناصري حتى الآن.

واستبعدت دوائر حزبية انضمام خالد للحزب الناصري قبل الانتخابات، حتى يتيح لنفسه قدرا أكبر من حرية الحركة في مواجهة مرشحي الحزب الوطني، ومرشحي أحزاب المعارضة على حد سواء.

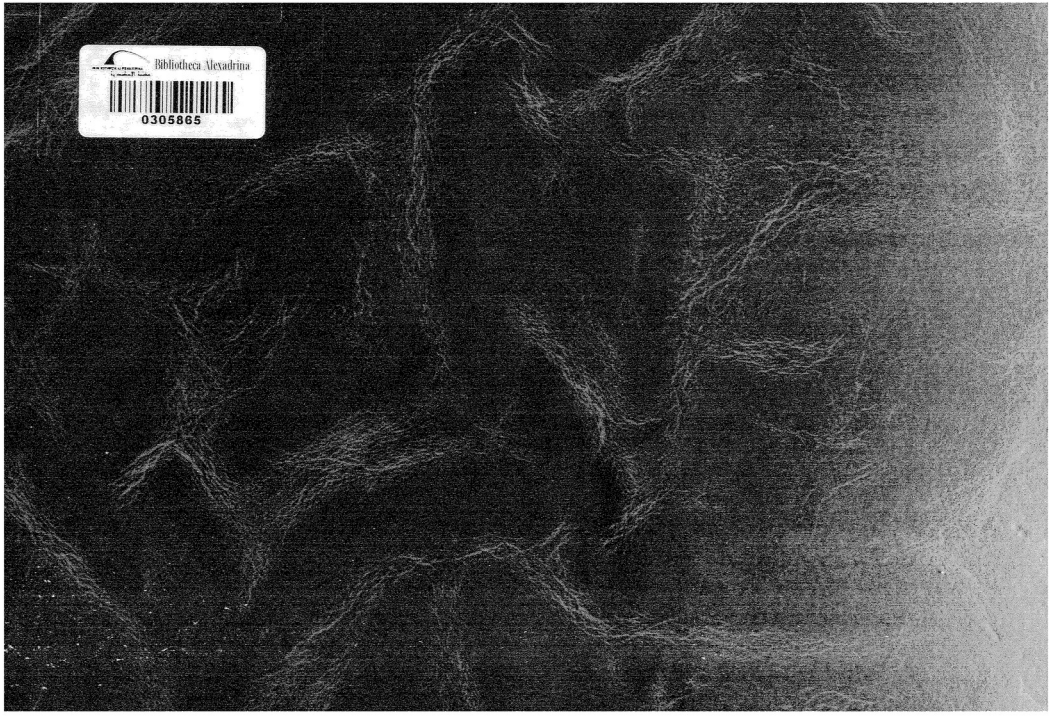
Bibliotheca Alexandrina
0305865